

دِرَاسَةٌ نَظَرِيَّةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ

(٢)


بسم الله الرحمن الرحيم

الاختلاف بين روايات الجامع الصحيح ونسخه

دراسة نظرية تطبيقية

تأليف

دكتور جمعة فتحي عبد الحليم

أصل الكتاب رسالة جامعية لنيل درجة الدكتوراه في الحديث
بكلية أصول الدين - جامعة الأزهر

بإشراف

أستاذ دكتور/ أحمد عمر هاشم   أ.د. مصطفى محمد أبو عمارة

مراجعة

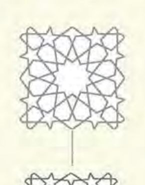
أ.د. أحمد معبد عبد الكريم

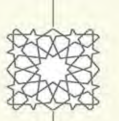
المجلد الثاني

دار الفلاح
للبحث العلمي وتحقيق التراث




بسم الله الرحمن الرحيم





دار الفلاح
للبحث العلمي وتحقيق التراث

١٨ شارع أحمد حسن - حي الجامعة - الفيوم
ت ٠١٠٠٠٠٥٩٢٠٠

Kh_rbat@Yahoo.com
واتس 002 01123519722

فرع القاهرة: الأزهر - شارع البيطار




الطبعة الأولى







الفصل الثاني
أسباب الاختلافات

إن أسباب وقوع الاختلافات كثيرة جدا يصعب حصرها، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: ترجع إلى الرواة أنفسهم مما يؤدي إلى تفاوت رواياتهم.

المجموعة الثانية: ترجع إلى المروي عمومًا والصحيح خصوصًا.

المجموعة الأولى: أسباب تفاوت الرواة في الروايات وترجيح بعضهم على بعض[1]:

إن مجال اختلاف الرواة عند المحدثين يدور في اختلافهم في أحاديث رسول الله ﷺ وقد ذكر العلماء أوجهًا للتفاوت بين الرواة، ويقصدون بقولهم: الرواة. أي: الرواة الواردون في أسانيد الأحاديث.

ولكن اختلافهم في الرواية عن مصنف والتفصيل بين هذه الروايات لم أجد من خصه بذكر، ويمكن اعتبار أقوال المحدثين والأصوليين في التفاوت بين الأخبار والرواة، والاستفادة بها في مجال اختلاف الرواة في رواية المصنفات.

وهذه الأوجه منها ما يتعلق بالمُصنِّف وهو الإمام البخاري ويشمل ذلك طريقة تأليفه وتحديثه بالكتاب وإسماعه.

ومنه ما يتعلق بالرواة أنفسهم ويشتمل ذلك على ما يتعلق بركني القبول وهما العدالة والضبط.

فمن المعلوم أن مجموع صفات من تقبل روايته ينحصر في أمرين أساسين:

---

(١) ينظر: «معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث» لمحمد مجير الحسني ٢/٨٠ وما بعدها.

أولًا: أن يكون الراوي عدلًا.

ثانيًا: أن يكون الراوي ضابطًا لما يرويه.

فلابد من تحقق العدالة والضبط في كل راو على حدة، ورواة «الصحيح» عن البخاري تحملوا «الصحيح» بأوجه الرواية المعتبرة عند المحدثين القدامى فهم من حيث كونهم رواة ينطبق عليهم ما اشترطه العلماء لقبول رواية الراوي قبل البخاري رحمه الله تعالى.

وهذا القسم يشمل أغلب المرجحات وتشترك النسخ فيه مع الروايات الأخرى عند المحدثين قبل التدوين.

ولا يخفى أن هذه الأمور التي ستذكر هي أمر زائد على القدر المعين الذي اشترطه المحدثون لقبول الراوي عمومًا.

أولًا: العدالة:

للحكم على الراوي بالعدالة شروط هي: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والسلامة من الفسق، والسلامة من خوارم المروءة.

والترجيح بين الروايات بهذه الصفات التي ترجع إلى عدالة الراوي قليل جدا، وإنما أكثر اعتماد الحفاظ في الترجيح بين الروايات على الصفات التي تعود إلى ضبط الراوي.

والصفات التي تعود إلى عدالة الراوي هي:

١- حسن الاعتقاد:

وذلك يكون بسلامته التامة من البدع المحدثة، وقد فصل العلماء القول في رواية المبتدع، وانتهى القول الراجح إلى قبول رواية المبتدع بدعة غير مكفرة، ولم يكن ممن يستحل الكذب لنصرة بدعته، ولم يكن

داعية إليها، ولم يرو ما يؤيد بدعته[١].

٢- **الورع**: وهي في الأصل: الكف عن المحارم والتحرج منها، ثم استعير للكف عن المباح والحلال[٢].

وهو بمعناه الأصلي ركن في العدالة، لكنه في المعنى الذي استعير له، يزيد في عدالة القائم به، وإنما تقدم رواية الأورع؛ لأنه أشد احتياطًا فيما يروي، وأبعد عن التساهل فيما ينقل.

لكن هذا الوجه قلما يرجح به منفردًا، فلابد من مراعاة علم الراوي وضبطه مع ذلك[٣].

ومن الصفات التي تعود إلى ذات الراوي صفات ذكرها بعض الأصوليين في الترجيح بين الأخبار، لكنها لا تُعدُّ أوجهًا معتبرة، ولا نجد المحدثين يفاضلون بها بين الرواة، منها: الذكورة، والحرية، والنسب.

فمثلًا اعتبر بعض العلماء أن الذكورة من مرجحات الروايات[٤].

وذهب الجمهور إلى أن الذكورة والأنوثة لا يدخلان في الترجيح، ولا تأثير لهما في قوة الخبر، ولذلك نجد روايات لنساء عرفن بالضبط والدقة، فاعتمد العلماء على روايتهن مثل رواية كريمة المروزية (٤٦٣) هـ، بل اعتبرت من أشهر الروايات، كما نجد رواية وزيرة التنوخية التي روى من طريقها: العيني والقسطلاني وابن حجر وغيرهم.

---

(١) «معرفة مدار الإسناد» ١٠٩/٢، وينظر: «نزهة النظر» لابن حجر ٧٥-٧٦.

(٢) ينظر: «التقييد والإيضاح» للعراقي صـ٢٧٣ الوجه (٥٦)، «النهاية في غريب الحديث» ١٧٤/٥.

(٣) «معرفة مدار الإسناد» لمحمد مجير الحسني ١١١/٢، وانظر: «قواطع الأدلة» لأبي المظفر السمعاني ٣٥/٣.

(٤) انظر: «التقييد والإيضاح» للعراقي صـ٢٧٣ الوجه (٦٣).

ثانيًا: التفاوت في الضبط:

يعد التفاوت في الضبط أصلًا لوقوع كثير من الاختلاف بين الرواة؛ ذلك لأن شروط الضبط: اليقظة والحفظ، أو ضبط الكتاب، والعلم بما يحيل الألفاظ عن معانيها في حال الرواية بالمعنى، وقد لا تجتمع في بعض الحالات، كما أن كل شرط منها على حدة قابل للتجزؤ والتفاوت.

قال الشافعي (٢٠٤) هـ رحمه الله تعالى:

وأهل الحديث متباينون: فمنهم المعروف بعلم الحديث، بطلبه وسماعه من الأب والعم وذوي الرحم والصديق، وطول مجالسة أهل التنازع فيه، ومن كان هكذا مقدمًا في الحفظ، إن خالفه من يقصر عنه كان أولى أن يقبل حديثه ممن خالفه من أهل التقصير عنه، ويعتبر على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرجل بأن يستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له، وإذا اختلفت الرواية استدللنا على المحفوظ منها والغلط بهذا، ووجوه سواه تدل على الصدق والحفظ والغلط[1].

وأسباب اختلاف الرواة في الضبط يرجع إلى سببين إجماليين:

الأول: أمر يتعلق بالوَهْب من الله الوهاب، فالحفظ والضبط من نعم الله تعالى وفضله على خلقه، يتفضل بها على من يشاء من عباده.

الثاني: أمر يتعلق بالكسب والاجتهاد: وذلك أن تلقِّي الراوي عن شيخه يقع ضمن ظروف متعددة تحيط بكل من الشيخ والطالب، وهذه الظروف قد تكون شخصية، وقد تكون زمانية، وقد تكون مكانية، وغير

---

(١) «الرسالة» صـ٣٨١-٣٨٣ (١٠٤٥-١٠٤٨).

ذلك مما يظهر آثارها في تفاوت الرواة[١].

ويعرف الضبط كما يرشد إليه كلام الشافعي السابق بعرض مرويات الراوي على مرويات الرواة الحفاظ، مما ينتج عنه موافقة أو مخالفة، وتظهر نسبة ما وافقهم فيه وما خالفهم، وكلما كانت نسبة المخالفة إلى الموافقة أقل كانت مرتبة الضبط أعلى[٢].

فإن كانت موافقاته غالبة، ومخالفاته نادرة دل ذلك على ضبطه، فيقبل ما تفرد به -مما لا تعرف فيه الموافقة والمخالفة- حملًا له على الغالب، وإن كانت مخالفاته غالبة أو كثيرة، وموافقاته نادرة أو قليلة دل على اختلال ضبطه، فلا يقبل ما تفرد به -مما لا تُعرَف فيه الموافقة والمخالفة- حملًا له على الغالب.

ومن الأمور التي يعرف بها معرفة ضبط الراوي فيما تفرد به: اعتبار روايات أصحابه عنه، فإن اتفقوا دل على ضبطه لذلك الحديث، وإن اختلفوا عليه وكانوا من الحفاظ الأثبات دل على عدم ضبطه له، وتحديثه به على أكثر من وجه.

قال عبد الرحمن بن مهدي (١٩٨) هـ رحمه الله تعالى: إنما يستدل على حفظ المحدث إذا لم يختلف عليه الحفاظ[٣].

والضبط عند المحدثين نوعان: ضبط صدر، وضبط كتاب، وقد سبق تفصيلهما في التمهيد العام للبحث.

وكلا النوعين من الضبط يعرض له الخلل.

---

(١) ينظر: «معرفة مدار الحديث» ٢/١١٨-١١٩.

(٢) «الرسالة» (٣٧١-٤٦٣).

(٣) رواه الخطيب في «الكفاية» صـ٦٠٩.

قال المزي (٧٤٢) هـ رحمه الله تعالى في كتابه «تحفة الأشراف»: والوهم يكون تارة في الحفظ، وتارة في القول، وتارة في الكتابة[١] فقد يعرف التصحيف والوهم للكاتب عند كتابته، ولو صان كتابه بعد ذلك، كما يتطرق التصحيف إلى سمع الراوي للاشتباه، ولو حفظ بعد ذلك[٢].

أسباب تفاوت الرواة في الضبط ووجوه الترجيح بينهم

إن أسباب التفاوت التي تعود إلى الضبط كثيرة جدًّا، بالنسبة إلى أسباب التفاوت التي تعود إلى العدالة، ولذا سأقتصر في ذلك على ما له تعلق بالروايات والنسخ، وإن وجد غير ذلك عند المحدثين في اعتبار الاختلاف بين الرواة، وممن اهتم بذكر جملة من ذلك الخطيب في «الكفاية» حين عقد بابًا في القول في ترجيح الأخبار[٣].

ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى أنواع يندرج في كل قسم عدد من المرجحات أو الأسباب.

النوع الأول: ما يرجع إلى ذات الراوي:

١- **الحفظ**: وهي مظهر القوة الحافظة، وهي الملكة التي أكرم الله بها الإنسان ليتذكر بها في حاضره وما سبق أن أحس به في ماضيه.

والرواية تعتمد على ما أحس به الإنسان بالسمع أو البصر، فكلما كان المرء أملك لاستعادة ما طرق سمعه كان أحفظ، وكلما كان أكثر نسيانًا كان أبعد عن الحفظ، وممن جعل الحفظ من مرجحات الرواة والتفاوت بينهم كثير من المحدثين ولذلك أمثله لا تعد ولا تحصى.

---

(١) ٣٤٤/٣ (٤٠٠١).

(٢) انظر: «كتاب المجروحين» لابن حبان ٩٠/١.

(٣) ص ٦٠٨ – ٦١٢.

٢- **الفقه**: وهو عبارة عن فهم غرض المتكلم من كلامه، وفي الاصطلاح: هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية[(١)].

وكلما كان صاحب الرواية فقيهًا كانت روايته أرجح، وذلك لأن عناية الفقيه مما يتعلق من الأحكام أشد من عناية غيره بذلك[(٢)].

وروى الخطيب في «الكفاية» عن علي بن خشرم قوله: قال لنا وكيع: أي الأسنادين أحب إليكم: الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله؟ فقلنا: الأعمش عن أبي وائل، فقال سبحان الله! الأعمش شيخ، وأبو وائل شيخ، وسفيان فقيه، ومنصور فقيه، وإبراهيم فقيه، وعلقمة فقيه، وحديث تداوله الفقهاء خير من أن يتداوله الشيوخ[(٣)].

ومن الروايات التي برز فيها دور الفقه في ترجيح الرواية مع المرجحات الأخرى رواية الفقيه أبي زيد المروزي (٣٦١).

٣- **العلم بالعربية**:

من المرجحات التي ذكرها الأصوليون والمحدثون: ترجيح رواية العالم بالعربية لغة ونحوًا على من دونه في العربية، وترجيح رواية الأعلم بالعربية على رواية العالم بها، وذلك لأن الواقف على اللسان يمكنه من التحفظ من مواضع الزلل ما لا يقدر عليه غير العالم به، كما إنه يميز بين

---

(١) «التعريفات» للجرجاني ص ١٦٨، وانظر «الكفاية» للخطيب ص٦١٠.

(٢) «الكفاية» ص٦١٠.

(٣) «الكفاية» ص٦١١، ورواه أيضًا ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٢٥/١ لكن من غير رواية علي بن خشرم.

صريح الكلام وظاهره، ومجمله ومبينه، وعامه وخاصه، وحقيقه ومجازه.

ومن الروايات التي تميزت بذلك رواية اليونيني، حيث بالغ في توثيقها، وعرضها على الإمام النحوي جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك(٦٧٢) هـ.

النوع الثاني: ما يرجع إلى أحوال الراوي مع شيخه:

وهذا القسم إجمالًا مما اعتنى المحدثون بإفراده اعتناءً بالغًا، وأكثروا من التفضيل بين الرواة بسببه.

ومما يندرج تحت هذا القسم.

١- البلديَّة:

والمراد بالبلديَّة أن يشترك الراوي مع شيخه، الذي روى عنه «الصحيح» في النسبة على بلد، والاشتراك قد يكون في المحلة أو المدينة أو الإقليم.

والغالب على الراوي إذا اشترك مع شيخه في النسبة إلى مكان أن يكون أضبط لحديثه وأتقن، فإذا خالفه الغرباء عن شيخه، كانت روايته مقدمة على رواية غيره، لغلبة الظن أن يكون أضبط منهم، وقد كان بعض المحدثين يؤثرون أهل بلدهم على الغرباء(١).

قال حماد بن زيد رحمه الله: كان الرجل يقدم علينا من البلاد، ويذكر الرجل ويحدث عنه، ويحسن الثناء عليه، فإذا سألنا أهل بلاده، وجدناه على غير ما يقول، قال: وكان يقول: بَلَديُّ الرجل أعرف بالرجل(٢).

---

(١) «الاعتبار» للحازمي ص١٢ الوجه (١٢)، وانظر: «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» ص٥٧٠ – ٥٧١، و«تاريخ بغداد» ٤٢/٣.

(٢) رواه الخطيب في «الكفاية» ص١٧٥.

فالبلديَّة لها أثرها في ضبط المرويات، كما أن لها أثرًا في الجرح والتعديل.

وقد تكون البلدية باعثة على المنافسة والتنافر، لا سيما بين الأقران، كما حدث بين محمد بن عثمان بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله الحضرمي مُطيَّن رحمهما الله تعالى، حيث حط كل منهما على الآخر.

قال ابن عدي: وابتلي مُطيَّن بالبلديَّة، لأنهما كوفيان جميعًا قال فيه ما قال[(١)].

٢- القرابة:

القرابة بين الشيخ والراوي عنه قرينة تقوي الظن بضبط الراوي حديثَ شيخه، لقربه منه، ومعرفته بأحاديثه، وملازمته.

ومن أقوى الأمثلة على ترجيح الروايات بالقرابة، اشتهار رواية أبي ذر الهروي، من طريق ابنه أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر، حيث اشتهرت عنه هذه الرواية في بلاد المغرب وغيرها.

كما فُضلت رواية ابن سعادة الأندلسي التي رواها عن شيخه وصهره أبي علي الصدفي. وكثيرًا ما تجد المحدثين يؤثرون أبناءهم بأصح الروايات وأتقنها.

٣- تقديم الشيخ للطالب وإيثاره بالرواية.

لا يُنكر اختيار الشيخ لبعض أصحابه لمزيد فهم وعلم، واختصاص الطالب بالشيخ بحيث يروي عنه ما يرويه غيره.

والأصل في ذلك ما رواه البخاري في كتاب العلم، باب مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَةَ أَنْ لاَ يَفْهَمُوا: عن أنسِ بنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

---

(١) «الكامل» لابن عدي ٧/٥٥٧.

وَمُعَاذٌ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ، قَالَ: «**يَا مُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ**». قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ. قَالَ: «**يَا مُعَاذُ**». قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ. ثَلاَثًا، قَالَ: «**مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ** ..» الحديث(١).

ومما يندرج في هذا الأصل إعطاء الشيخ لتلميذه نسخته الخاصة به، وذلك مثل اختصاص الفربري بالسماع من البخاري عدة مرات، وحصول الفربري على أصل البخاري بعد وفاته ليحدث منه.

النوع الثالث: ما يرجع إلى أحوال التحمل:

تحيط بالتحمل ملابسات وظروف كثيرة، تورث تفاوتاً بين المتحملين، بل التفاوت في تحمل الراوي نفسه، تبعًا لاختلاف المكان والزمان والأحوال، إضافة إلى التفاوت بين وجوه التحمل، فبعضها أقوى من بعض، وبعضها لا يعتبر به أصلًا.

لقد كان تحمل الصحابة رضي الله عنهم عن النبي ﷺ بالسماع والرؤية، ثم تبعهم في ذلك التابعون، وبعد ذلك نشطت حركة التدوين في قرن التابعين، فتحمل عنهم أتباعهم بالسماع تارة، والقراءة تارة أخرى، ثم ظهرت بعد ذلك بدايات التحمل بالإجازة والمناولة، وغير ذلك من وجوه التحمل التي لم تكن شائعة قبل هذا، حتى ازدهر التصنيف في بدايات القرن الثالث، وأصبح العمدة في الرواية على السماع والعرض والقراءة.

ومن الملابسات التي اعتبرها المحدثون في أحوال الرواية:

١- السن في حال التحمل:

لقد قَبِل المحدثون رواية الصبي، واعتبروا التمييز في صحة التحمل.

لكنهم قدموا رواية من تحمل بالغًا، على رواية من تحمل صبيًّا، في

---

(١) «صحيح البخاري» (١٢٨).

حال اختلاف الروايتين، لمظنة رجحان ضبط البالغ على ضبط الصبي.

وربما تطرقت تهمة إلى الراوي إذا روى عن شيخ لا يحتمله سنه ولُقِيّه. ومما يتعلق بسن الرواية قدم التحمل.

وقدم التحمل من أسباب التفاوت بين الرواة، فيكون ما رواه قدماء الرواة عن الشيخ، أرجح مما رواه المتأخرون من أصحابه، لأن القدماء أقرب عهدًا بسماع الشيخ أو تحمله عن شيخه، فيكون أضبط له.

ولهذا عَدَّ المحدثون من أنواع العلو، العلو المستفاد من تقدم السماع، والعلو المستفاد من تقدم وفاة الراوي.

ولهذا صلة بنوع السابق واللاحق حيث يشترك في الرواية عن الشيخ متقدمٌ ومتأخرٌ، تباين وقت وفاتيهما تباينًا شديدًا[1].

ومما لا بد من ملاحظته أن قِدَم التحمل أو السماع مقدمٌ في الطبقة التي تلي طبقة أصل الحديث، بمعنى أن المتأخر الذي روى عن الرسول في آخر حياته أولى من المتقدم، ولذلك فإذا اعُتبر أن البخاري هو مدار الإسناد، وكتابه هو أصل الرواية، أدى ذلك إلى تفضيل رواية المتأخر على المتقدم، فلا شك أن من تأخر سماعه من البخاري كان أفضل ممن تقدم لدلالة ذلك على اكتمال صورة «الصحيح» عند البخاري في آخر أمره. هذا بالنسبة للشيخ.

أما بالنسبة للراوي فلا شك أن من تقدم سماعه في صغر سنه أولى ممن سمع في حال كبره، ما دام التحمل كان بعد بلوغ سن التميز.

وتميزت لذلك رواية الفربري التي سمعها من البخاري ما بين سنوات (٢٤٨-٢٥٥) هـ في حين كانت وفاة البخاري سنة (٢٥٦) هـ

(١) «علوم الحديث» لابن الصلاح ص٣١٧-٣١٨.   ،

ولذلك فإن كثيرًا من الروايات المشهورة من «صحيح البخاري»، -خاصة بعد طول الإسناد- كانت عالية الإسناد.

ومن أعلى الأسانيد في رواية «الصحيح» رواية ابن الملقن التي اعتمد عليها في شرحه «التوضيح».

وذلك لأن غالب رواته رووه في الصغر؛ فأبو الوقت سمعه في السابعة وكذا الحجار، والزبيدي في الثامنة، والداودي دون العشرين، ونحوه الفربري والحموي، وعمّروا أيضًا فالداودي وأبو الوقت جاوزا التسعين والباقون قاربوها، والحجار جاوز المائة[1].

وابن الملقن روى «الصحيح» عن أبي العباس أحمد بن أبي طالب الحجار (٧٣٠)، عن الزبيدي (٦٣١) هـ، عن أبي الوقت (٥٥٣) هـ، عن الداودي (٤٦٧) هـ، عن الحموي (٣٨١) هـ عن الفربري (٢٣٠) هـ عن البخاري (٢٥٦) هـ.

٢- وجه التحمل:

سبق أن ذكرت في التمهيد أن أوجه التحمل متفاوتة في القوة، وهي ثمانية أوجه، وبعض هذه الأوجه اتفق العلماء على العمل به وقبوله، وبعضها اختلف فيه العلماء بين القبول والردِّ، وبعضها ردَّه العلماء بالاتفاق.

ولا شك أن أرفعها: السماع من لفظ الشيخ، ثم القراءة على الشيخ وتسمى عرْضًا، ثم الإجازة، ثم المناولة.. إلخ أوجه التحمل.

فالرواية التي تحملها صاحبها بالسماع من لفظ شيخه أرفع من القراءة فقط وهكذا.

---

(١) انظر مقدمة «التوضيح» ٢/٥١-٥٧.

والتفاوت بين أوجه التحمل مبحثٌ كبير بين العلماء قديمًا وحديثًا، ولا مجال هنا لبسط القول فيه[1].

واعتبره كثير من الأصوليين مرجحًا من مرجحات التفاوت بين الروايات المختلفة[2].

٣- حال الشيخ عن التحمل:

وذلك بمراعاة حال الشيخ من قوة حفظه وتمام يقظته، فإذا تعرض الشيخ لنوع من اختلال الضبط، كالاختلاط مثلًا أو ضياع أصوله أو فقده لها، كاحتراقها مثلًا، إذا تعرض الشيخ لمثل ذلك عده العلماء مختلطًا، فيراعى من تحمل عنه حال ضبطه، ومن تحمل عنه حال اختلاطه.

ومن تتبع صنيع المحدثين يجد أنهم ردوا روايات لبعض الرواة، لروايتهم لها في حالة الاختلاط.

ويلتحق بذلك إذا كان الشيخ متساهلاً في الإسماع، أو يغلبه النعاس أو النوم، أو ينشغل عمن يقرأ عليه، فرواية من تحمل بهذه الصفة مرجوحة، تُرَجَّحُ عليها رواية من تحمَّل حال السلامة من ذلك.

٤- الصحبة والملازمة:

هذا الوجه من أكثر الوجوه التي عول عليها المحدثون ترجيح بعض الروايات على البعض الآخر.

واعتبار الصحبة والملازمة من أقوى المرجحات، لأن ذلك يحصل

---

(١) «الإلماع» للقاضي عياض ص٧٢-١٢٤، و«الكفاية» للخطيب البغدادي ص٤٠٨-٥٠٧، و«علوم الحديث» ص١٢٨-١٨٠.

(٢) ينظر: في ذلك: «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» للحازمي ١٠ – ١١، «الإحكام في أصول الأحكام» ٣/٢٧١-٢٧٤.

به زيادة الظن في معرفة أحوال المصحوب، ومجالسة المحدثين تزيد من الوقوف على مصطلحات الشيخ، وما يعتري الرواية من الخلل، والرجوع إلى الشيخ فيما يظهر فيه إشكال أو يحتاج إلى إيضاح.

ولعل الأصل في ذلك ما حدث مع أبي هريرة رضي الله عنه من كثرة روايته للحديث عن رسول الله ﷺ، وانفراده ببعض الأحاديث التي لا تروى إلا من خلاله، وذلك لشدة ملازمته لرسول الله ﷺ في حله وترحاله، وقد أفصح بذلك أبو هريرة نفسه، عندما بلغه إنكار البعض عليه كثرة رواياته.

روى البخاري في كتاب العلم، باب حفظ العلم، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بالأَسْوَاقِ، وِإِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الأَنْصارِ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الْعَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ، وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشِبَعِ بَطْنِهِ وَيَحْضُرُ مَا لاَ يَحْضُرُونَ، وَيَحْفَظُ مَا لاَ يَحْفَظُونَ[1].

ويترتب على كثرة الملازمة كثرة المرويات والمسموعات من الشيخ فيروي العدد من الأحاديث لا يشاركه فيها غيره.

كما يؤدي ذلك إلى تكرار سماع التلميذ الأحاديث من الشيخ، وفي ذلك فوائد لا تعد ولا تحصى، منها حصول معارضة المسموع أو المروي، مما يفيد التثبت في الرواية.

ومن أهم ما يترتب على الملازمة أيضًا: وقوف التلميذ على ما استجد عن الشيخ من رأي أو رواية، وذلك له أهميته خاصة في ما يحتاج إلى اجتهاد ونقد.

ولذلك فضل العلماء كثيرًا من روايات «الصحيح» التي عرف عن

(١) «صحيح البخاري» (١١٨، ١١٩) وينظر: (٢٠٤٧، ٢٣٥٠، ٣٦٤٨، ٧٣٥٤).

أصحابها ملازمتهم لشيوخهم في ذلك، ولعل الفربري (٣٢٠) هـ من أكثر الأمثلة للدلالة على هذا الأمر حيث سمع «الصحيح» من البخاري في ثلاث سنين مرتين وقيل ثلاث مرات على ما سبق توضيحه في رواية الفربري.

ومن هذه الأمثلة أيضًا تفصيل العلماء الرواية ابن سعادة الأندلسي لملازمته، لشيخه وصهره أبي علي الصدفي وغير ذلك.

٥- عناية المحدث بكتابه:

كانت الرواية في القرنين الأول والثاني جل الاعتماد فيها على الذاكرة، فلما بعد الإسناد وقلت الهمم بدأ الاعتماد على الكتابة، ثم جاء عصر التصنيف، وأصبح المعول عليه الكتاب أو النسخة مضافًا إلى الحفظ، ولذلك نجد المحدثين اعتنوا عنايةً تامةً بكتابة الحديث وضبطه وتقييده، حتى جعلوه عِلمًا من علوم الحديث، وقد سبق في التمهيد الحديث عن ضوابط كتابة الحديث عند المحدثين.

فكانت عناية المحدث بنسخته ومعارضتها، من أهم عوامل الترجيح بين الروايات لـ«الصحيح»، ولا يتأتى ذلك إلا لمن رزقه الله التبحر في الحديث وعلومه.

فإذا انضم إلى المعارضة أو المقابلة اقتناء نسخة الشيخ التي حدَّث منها، كان لذلك الأثر البالغ في تقديم هذه الرواية، ولذلك كانت رواية الفربري (٣٢٠) هـ الرواية عن البخاري أصح الروايات وأكثرها انتشارًا لوجود أصل «الصحيح» معه.

كما تميزت رواية أبي مكتوم ابن أبي ذر الهروي (٤٩٧) هـ لوجود أصل أبيه معه حتى باعه لأحد أمراء المغرب.

ويلي هذه المرتبة معارضة النسخة على أصل الشيخ المروي عنه.

ولذلك نجد القطعة الموجودة من رواية أبي زيد المروزي (٣٧١) هـ التي كتبت في حياة أبي زيد، وقوبلت على روايته اكتسبت أهمية كبيرة.

ولقد تميزت كريمة المروزية (٤٦٣) هـ في إسماعها «الصحيح» أنها كانت لا تعطي إجازة بالرواية إلا بعد مقابلة النسخة التي كتبها التلميذ على نسختها، حتى اشتهر عنها ذلك وعرفت به.

ومما يدل على عناية بعض العلماء برواياتهم محاولة تعيين المهمل من الرواة، أو زيادة التعريف بهم، بما يمنع الالتباس بغيرهم، كما فعل ابن السكن (٣٥٣) هـ في نسخته حيث نقل عنه الجياني (٤٩٨) هـ في كتابه «تقييد المهمل» عدة نصوص تمثل قواعد في ذلك سبق ذكرها.

كما توجد بعض الزيادات من بعض الرواة على هامش نسخهم، وهذه الزيادات قد تكون تعريفًا لراو، أو وصلًا لمعلق، أو غير ذلك مما سبق بسطه عند الحديث عن وصف النسخ.

ومما يدخل في عناية المحدث بكتابه مقابلته على عدة روايات، ومحاولة الوصول إلى وجه الصواب في نسخته، كما فعل ذلك أبو ذر الهروي (٤٣٤) هـ، فقد جمع في روايته ثلاث روايات، وقابل بينها، وعرفت هذه الرواية برواية أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة وهم: أبو إسحاق المستملي (٣٧٦) هـ، وأبو محمد الحموي (٣٨١) هـ، وأبو الهيثم الكشميهني (٣٨٩) هـ.

وأيضًا ما فعله شرف الدين اليونيني (٧٠١) هـ، فقد جمع كل ما وقف عليه من روايات لـ«الصحيح»، ورتبها على نسق لم يسبق إليه، بعد أن اختار أوثق الروايات وأصحها، ثم عرضها على الإمام اللغوي ابن مالك؛

لتوجيهها من ناحية العربية، فبلغت نسخته مبلغا عظيمًا من الدقة والكمال، لما بذل فيها من عناية، فنالت منزلة عظيمة بين العلماء.

وعناية المحدثين برواية «الصحيح» ونسخه، لا يمكن استيعابها، وما ذكرته فيه إشارة سريعة، لتناسب المقام، وقد بسطت في كل رواية ما بذله صاحبها من عناية بها.

النوع الرابع: ما يرجع إلى أحوال الأداء(١):

أداء الرواية هو تبليغها وإلقاؤها للتلميذ بصورة من صور الأداء، وكما جعل المحدثون صورًا للتحمل جعلوا أيضًا صورًا للأداء، وكما يتفاوت الرواة في التحمل، يتفاوتون في الأداء.

ولقد عرفت بعض الأشياء عند المحدثين جعلوها من قبيل الاحتياط في الرواية والتشديد في إسماعها، فمن التزم بها عرف بضبطه وثقته، ومن عرف عنه عكسها نزل بسببها في رتبته عمن تمسك بها.

ومن هذه الأمور التي جعلها المحدثون من قبيل التساهل في الأداء:

النوم وهو يُقرأ عليه أو النسخ حال القراءة عليه، أو الانشغال بالتحدث عن الحديث. والتحديث من غير أصل مقابل، وقبول التلقين في الحديث.

ومن الاحتياط:

أن يكون أصل الراوي عند القراءة عليه بيده، أو بيد غيره وهو أهل لذلك.

أو عدم روايته من كتاب لم يعارضه، أو من نسخة ليس عليها سماعه، وعدم روايته إلا ما تحمله بطريق السماع أو العرض لاختلاف

---

(١) ينظر: «معرفة مدار الإسناد» ٢/١٧٧ – ١٧٩.

المحدثين في جواز الرواية بالإجازة.

ومن الحيطة بيان ما عرض له في سماعه من وهن أو خلل كالسماع في مجلس مذاكرة وغير ذلك.

ومما يلاحظ أن نسخ «الصحيح» التي اشتهرت عرف عنها ذلك، ولا مجال لتفصيله هنا، وقد فصلته في وصف الروايات.

النوع الخامس: ما يرجع إلى صفة الرواية:

وهو اشتهار هذه الرواية وكثرة الناقلين لها.

وهذا وجه مهم جدًّا في أوجه التفاضل بين الروايات، فلا شك أن كثرة الرواة عن الراوي يدل على وثوقهم بهذه الرواية، فهو بمنزلة موافقه وقبول لهذه الرواية في الوقت الذي اشتهرت به، خاصة أن المحدثين لا يتحملون إلا الرواية التي تتميز بالضبط، والصحة، والوثوق بمن رويت عنه.

ولذلك نجد في كل طبقة من الطبقات بعد عصر الإمام البخاري رواة كثيرين، وتشتهر من بينهم في كل طبقة بعض الروايات التي يقبل عليها العلماء لأسباب عرفت عن هذه الروايات.

فمثلًا في الطبقة الأولى التي تلي البخاري اشتهرت فيها أربع روايات، واشتهرت بينهم رواية الفربري، وفي الطبقة التي تليها اشتهرت رواية ابن السكن، ورواية الكشميني ورواية المستملي ورواية الحموي ورواية أبي زيد المروزي .. إلخ.

وفي الطبقة التي تليهم رواية أبي ذر الهروي، ورواية كريمة المرورية، ورواية الأصيلي وهكذا.

حتى عصر اليونيني فاشتهرت روايته وما تفرع عنها في بلاد

المشارقة.

كما اشتهرت رواية أبي علي الصدفي في بلاد المغرب والأندلس..

فشهرة الرواية تدل على عناية المحدثين بهذه الرواية وغير ذلك.

المجموعة الثانية: أسباب الاختلافات التي تتعلق بالمروي وهو «الصحيح»:

أسباب اختلاف الروايات كثيرة جدًّا يصعب حصرها، وهذه الاختلافات منها ما يعود إلى منهج البخاري في «صحيحه»، ومنها ما يرجع إلى العوامل البشرية للرواة، أو العوامل الطبيعية، أو تقادم الزمان.

ولذا سأقتصر على أهمها مع ذكر بعض النماذج لما وقع في «الصحيح» منها، مع مراعاة أن كثيرًا من الأمثلة يدخل في أكثر من سبب.

١- الاختلاف في النقل عن أصل البخاري نفسه:

سبق ذكر عناية البخاري بـ«صحيحه» وإسماعه لخلق كثيرين.

وممن اشتهر من الرواة عنه الفربري وروايته اشتهرت، وتميزت عن غيرها لأسباب سبق ذكرها في مبحث روايته.

ولقد بلغت عنايته بـ«الصحيح» أنه كتب نسخته منه بخطه، وكان الرواة عنه يقابلون نسخهم بنسخته عند المعارضة.

وهناك أسئلة - تحتاج إلى إجابة- والوصول إليها، يزيل كثيرًا من الإشكالات:

وهذه الأسئلة هي: هل كتب البخاري نسخة من «الصحيح» تامة تمثل الصورة النهائية لـ«الصحيح» أم لا؟

وإذا كتب فأين هي الآن؟ ولماذا وجدت هذه الاختلافات في الطبقة

الأولى والثانية عن البخاري إذا كانوا قد نسخوا من كتاب واحد؟

قلت (الباحث): من المؤكد أن الإمام البخاري كانت له نسخته الخاصة به من «الصحيح» فقد عرف ذلك واشتهر عنه، وهذه النسخة كتبها محمد بن أبي حاتم الوراق كاتب البخاري، وقد نص غير واحد على ذلك من أقدمهم أبو إسحاق المستملي (٣٧٦) هـ.

وقد نقل أبو الوليد الباجي (٤٧٤) هـ في كتابه «التعديل والتجريح» عن المستملي نصًّا، اختلف العلماء في توجيهه.

قال الباجي: وقد أخبرنا أبو ذر عبد بن أحمد الهروي الحافظ رحمه الله حدثنا أبو إسحاق المستملي إبراهيم بن أحمد قال انتسخت كتاب البخاري من أصله، كان عند محمد بن يوسف الفربري، فرأيته لم يتم بعد، وقد بقيت عليه مواضع مبيضة كثيرة، منها تراجم لم يُثبِت بعدها شيئا ومنها أحاديث لم يترجم عليها فأضفنا بعض ذلك إلى بعض(١).

فهذا النص - وهو صحيح الإسناد إلى المستملي - يصرح فيه المستملي أنه انتسخ نسخته من أصل كتاب البخاري، الموجود عند محمد بن يوسف الفربري، ولا شك أن ذلك - على أدنى تقدير - الصورة التي روى عليها الفربري «الصحيح» من البخاري، وقد سمع الفربري الصحيح من البخاري في سنوات (٢٤٨) هـ إلى (٢٥٥) هـ وهو مقارب جدًا لوفاة الإمام البخاري المتوفي سنة (٢٥٦) هـ.

وبناء تصبح رواية الفربري أقربَ الصور التي استقر عليها البخاري في «صحيحه».

وكلام المستملي يفيد صراحة أنه لم يِتَم بعد، وبقاء بعض المواضع

(١) «التعديل والتجريح» ١/٣١٠، ٣١١.

مبيضة أي: ترك مكانها بياضًا لم يكتب فيه شيئًا، وأن هذه المواضع كثيرة، ومنها تراجم لأبواب لم يكتب فيها أحاديث، وأحاديث لم يكتب لها ترجمة.

قال المستملي: فأضفنا بعض ذلك إلى بعض.

وقول المستملي: (فأضفنا) يفيد اطلاع غيره على هذا الأصل، وكأنه يعني بعض الرواة عن الفربري، كما فصله هو بعد ذلك، كما يفيد أنهم اجتهدوا في إلحاق الأحاديث بالتراجم المبيضة.

وإذا كان وضع الأحاديث تحت التراجم المبيضة كان مرجعه إلى اجتهاد كل راوٍ، فلاشك في حدوث اختلاف بين هذه الروايات لاختلاف اجتهادات الرواة.

وهذا النقل عن أبي الوليد الباجي الذي ساقه بسنده إلى المستملي اختلفت وجهة نظر العلماء والشراح الذين جاءوا بعده فيه.

فالباجي نفسه يدلل على صحة ما نقله عن المستملي بقوله: ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق المستملي، ورواية أبي محمد السرخسي، ورواية أبي الهيثم الكشميهني، ورواية أبي زيد المروزي -وقد نسخوا من أصل واحد- فيها التقديم والتأخير، وإنما ذلك بحسب ما قَدَّرَ كلُّ واحد منهم، فيما كان في طرة، أو رقعة مضافة، أنه من موضع ما، فأضافه إليه، ويبين ذلك: أنك تجد ترجمتين أو أكثر من ذلك متصلة، ليس بينها أحاديث(١).

ويؤكد ابن رشيد الفهري (٧٢١) هـ في كتابه «إفادة النصيح» ما جاء عن الباجي فيقول: ونقل أبو إسحاق (يقصد المستملي) فرعه من أصل

---

(١) «التعديل والتجريح» ١/٣١٠، ٣١١.

البخاري[١].

وقد نقل الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» ما جاء عن الباجي السابق ذكره، من اختلاف نسخ الأربعة المذكورين عن الفربري، وقد نسخوا من أصل واحد، وهو أصل البخاري نفسه ثم يقول: وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة جدًّا[٢].

ويقول ابن حجر أيضًا في «الفتح» في شرح باب: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا﴾ [الجمعة:١١] قال: وهذا يؤيد ما تقدم من النقل عن أبي ذر الهروي أن أصل البخاري كان عند الفربري، وكانت فيه إلحاقات في الهوامش وغيرها، وكان من ينسخ الكتاب يضع الملحق في الموضع الذي يظنه لائقًا به، فمن ثَمَّ وقع الاختلاف في التقديم والتأخير، ويزاد هنا أن بعضهم احتاط فكتب الملحق في الموضعين فنشأ عنه التكرار..[٣].

وهذه النصوص من ابن حجر وابن رشيد تدل على موافقتهما لأبي إسحاق المستملي فيما نقله عنه الباجي.

لكن الإمام شهاب الدين القسطلاني في مقدمة «إرشاد الساري» قال بعد نقله ما جاء عن الباجي: وهذا الذي قاله الباجي فيه نظر من حيث إن الكتاب قرئ على مؤلفه، ولا ريب أنه لم يقرأ عليه إلا مرتبًا مبوبًا، فالعبرة بالرواية، لا بالمسودة التي ذُكر صفتها[٤].

---

(١) «إفادة النصيح» ص٢٥.

(٢) «هدى الساري» صـ٨.

(٣) «فتح الباري» ٤/٣٠٠.

(٤) «إرشاد الساري» ١/٢٤.

قلت (الباحث): ما ذكره القسطلاني مخالفًا بذلك ابن حجر وابن رشيد والباجي فيه نظر من حيث الواقع، فالرواة عن البخاري ومن بعده وقع بينهم بعض الاختلافات لا يمكن توجيهها إلا بإعمال هذه القاعدة، وهذه المواضع قليلة جدًّا كما ذكر ابن حجر، كما أنها لا تعني وجود تعارض يطعن في «الصحيح»؛ لأنها متعلقة بالسياق العام وترتيب الكتاب، وليست من العلل التي تقدح في صحة الأحاديث، وترك بعض المواضع مبيضة في نسخة الإمام البخاري في موضع تراجم بعض الأبواب لما عرف من تأني الإمام البخاري - كما ذكر ابن رشيد- وحرصه على دقة الاستنباط للأحكام من الأحاديث، وهو أمر لا يعاب به فاعله، لاسيما مع ما عرف به الإمام من حسن النية، وجميل الفعلة فيما أنجزه من تراجم الكتاب وهو الغالب كما قدمت[(١)].

وبناء على ما سبق فإن من أسباب وجود اختلافات بين الروايات أن الرواة الأُوَل الذين نقلوا من أصل البخاري اجتهدوا في وضع بعض الأحاديث تحت بعض التراجم المبيضة. والله أعلم.

٢- كثرة الرواة عن البخاري.

لقد بذل البخاري رحمه الله قصارى جهده وعنايته في انتقاء أحاديث «الصحيح»، واستغرق في تأليفه سنواتٍ كثيرةً، ثم عرضه على صفوة النقاد في عصره لهذا لم يكن غريبًا أن يعد هذا الكتاب أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، مما جعل جمهور الأمة الإسلامية في زمانه يحرصون على سماع هذا «الصحيح» عن مؤلفه، ثم ممن سمعه، ويكتبونه من أصله، ثم ما تفرع منه من النسخ المعتبرة.

---

(١) «إفادة النصيح» صـ٢٦-٢٨.

وعرف عن البخاري رحمه الله كما جاء ذلك في تراجمه أنه كان يعقد مجالسَ لإملاء الحديث، ويكتب فيها عنه حتى كان له في بغداد وحدها ثلاثة من المستملين مما يدل على اجتماع ألوف من السامعين في مجالسه.

ولهذا فإن «الصحيح» قد تواتر نقله عن البخاري سماعًا وقراءة جيلًا بعد جيل من مختلف الأقطار، وثبتت كتابته أيضًا من نسخته الأصلية الخاصة، التي كانت تحت يد أشهر تلاميذه وهو الفربري.

ولذا يقول محمد بن يوسف الفربري: سمع كتاب «الصحيح» لمحمد ابن إسماعيل تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يُروَى عنه غيري.

وقد سبق ذكر الرواة الذين وقفت عليهم عن البخاري، ثم عن الطبقة التي تليه، ثم عن الطبقة التي تليهم وهكذا.

وهكذا تعددت الروايات لـ«الصحيح» وانتشرت في ربوع العالم الإسلامي، وتعددت لذلك نسخه الخطية؛ ولأجل كل ذلك حدث فروق بين النسخ الخطية لـ«الصحيح» في صور كثيرة من الاختلافات بعضها يتعلق بالسياق العام للكتاب، وبعضها يتعلق بالأسانيد، وبعضها يتعلق بالمتون وبعضها يتعلق بالكتب والتراجم الموضوعة للأبواب وغير ذلك.

وهذه الكثرة العددية كانت سببًا - نتيجة لاختلاف ضبط الرواة- لوجود كثير من الاختلافات بفعل العوارض التي تعرض للبشر من اختلافهم في الدقة والضبط والعناية وغير ذلك.

كما أن كثرة النسخ تؤدي إلى وقوع كثير من العيوب التي تنشأ من عامل الزمن والعوامل الطبيعية، وغير ذلك.

وهذه الفروق الموجودة لا تعد قادحة في سلامة عموم نصوص «الصحيح» ولا معارضة لثبوت تواتر مجموعه سماعًا ونقلًا عن البخاري

فمن بعده إلى يومنا هذا.

ومن الأسباب التي تعود إلى العوامل البشرية:

أولًا: التصحيف والتحريف:

وهما من الأمور الطارئة التي تقع في الحديث سندًا ومتنًا عند بعض الرُّواة، وهو من الأمور المؤدية للاختلاف بين الرُّوايات في الحديث.

وأبدأ بمعناه اللغوي ثم أتبعه بمعناه الاصطلاحي عند المحدثين.

قال أبو أحمد العسكري في كتابه: «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف»[(١)]: فأما معنى قولهم: (الصحفي) و(التصحيف) فقد قال الخليل بن أحمد: إن الصحفي الذي يروي الخطأ على قراءة الصحف بأشباه الحروف.

وقال غيره: أصل هذا أن قومًا كانوا أخذوا العلم عن الصحف من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير، فيقال عنده: قد صحفوا، أي: رددوه عن الصحف، وهم مُصَحِّفونِ، والمصدر التصحيف ا.هـ.

وقال ابن منظور: والمُصَحِّفُ والصحفي الذي يروي الخطأ عن قراءة الصحف بأشباه الحروف، مولدة.. والتصحيف: الخطأ في الصحيفة[(٢)].

وقال الفيومي: والتصحيف: تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد من الموضع، وأصله: الخطأ، يقال: صحفه فتصحف، أي: غيَّره فتغير حتى التبس[(٣)].

---

(١) ١٣/١، وكتابه أيضًا «تصحيفات المحدثين» ٢٢/١.

(٢) «لسان العرب» ٢٤٠٥/٤ مادة: صحف.

(٣) «المصباح المنير» ص٢٧٤ مادة: ص ح ف .

وقال الجُرْجانيّ في «التعريفات»[(١)]: التصحيف: أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراد كاتبه، أو على[(٢)] ما اصطلحوا عليه. ا.هـ.

ومن الملاحظ على هذه التعريفات أنها تختص بنوع واحد من أنواع التصحيف، وهو تصحيف البصر، وبعضهم خصَّه بما يترتب عليه تغير المعنى، ولا شك أن التصحيف أعم من ذلك.

أما التحريف: فقد قال ابن منظور: وتحريف الكلم عن مواضعه: تغييره، والتحريف في القرآن والكلمة: تغيير الحرف عن معناه، والكلمة عن معناها، وهي قريبة الشبه كما كانت اليهود تغير التوراة بالأشباه، فوصفهم الله تعالى بفعلهم فقال: **يحرِّفُونَ الْكَلِم عن مواضِعِهِ** [النساء: ٤٦][(٣)].

وقال الجُرْجانيّ: التحريف: تغيير اللفظ دون المعنى[(٤)].

ومن الملاحظ أن القدامى من المحدثين لم يعتنوا بتعريف التصحيف والتحريف أكثر من اعتنائهم بسرد أمثلة كثيرة من التصحيفات الواقعة في المتون والأسانيد تحذيرًا من الوقوع فيها، وبيان وجه الصواب فيها.

كما أنهم لم يفرقوا بين التصحيف والتحريف، وإن كانت كلمة التصحيف أكثر استعمالًا عندهم؛ لأنها المصطلح الذي اختص به أهل الحديث وتولد في أحضانهم.

بل إن بعضهم كان يستعمل كلمة التصحيف بدلًا من التحريف

---

(١) ص ٥٩

(٢) قلت (الباحث) كذا ورد في الأصل المطبوع، والجادة أن يزاد فيها لفظة: (خلاف) مثل الجملة الأولى المعطوف عليها قبلها.

(٣) «لسان العرب» ٨٣٩/٢ مادة: حرّف.

(٤) «التعريفات» ص٥٣

والعكس.

حتى جاء الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢) هـ وعرف التصحيف والتحريف وفرق بينهما.

قال ابن حجر في «نزهة النظر شرح نخبة الفكر»:

إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمُصَحَّف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمُحرَّف[1]. ا.هـ.

يشير هذا التعريف الذي وضعه الحافظ ابن حجر إلى أن التصحيف هو تغيير الحرف أو الحروف الناتج عن تغيير النقط في الحروف المتماثلة في الرسم مثل: (الباء والتاء والثاء والياء والنون)، و(الجيم والحاء والخاء) و (الدال والذال) و(الراء والزاي)، و(السين والشين)، و(الصاد والضاد)، و(الطاء والظاء)، (والعين والغين) و(الفاء والقاف).

فهذه الحروف متماثلة في الرسم لا يميزها عن بعضها إلا النقط.

وأما معنى التحريف عند ابن حجر فمرده إلى التغيير في الحرف أو الحروف الناتج عن التشابه في شكل الحروف كالدال والراء والذال واللام والميم والعين .. إلى آخره.

وهذا التعريف الذي وضعه الحافظ ابن حجر للتصحيف والتحريف مفرقًا بينهما بما سبق، مما انفرد به، ونظرًا لمنزلته ومكانته، فإن من جاء بعده نقل عنه هذا التعريف، حتى اشتهر وانتشر بين المحدثين.

والناظر في أقوال المحدثين القدامى قبل ابن حجر يجد أنهم لا يفرقون بين التصحيف والتحريف كما قال ابن حجر، وإنما اعتبروا أي

---

(١) ص٦٩.

تغيير في صورة الكلمة يعد عندهم تصحيفًا.

قال الشافعي رحمه الله (٢٠٤) هـ كما نقله عنه الحاكم بإسناده في «معرفة علوم الحديث»: صحف مالك في عمر بن عثمان، وإنما هو عمرو ابن عثمان، وفي جابر بن عتيك وإنما هو جبر بن عتيك، وفي عبدالعزيز بن قرير وإنما هو عبدالملك بن قريب[1]. ا.هـ .

فقد أطلق الشافعي لفظ التصحيف على ما لا يتعلق بنقط الحروف.

وكذلك فعل الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١) هـ فقد روى من طريقه عن محمد بن جعفر قال: حدثنا شعبة بن مالك بن عرفطة ... قال: صحف شعبة فيه رحمه الله وإنما هو خالد بن علقمة[2].

يقصد في قوله: عن مالك بن عرفطة.

وأطلق الخطابي (٣٨٨) هـ التصحيف على سقط بعض الحروف كما في كتابه «إصلاح غلط المحدثين» حيث قال في كلمة حيري الدهر: يصحفون فيه فيقولون: حير الدهر[3].

وكذلك الحاكم في كثير من الأمثلة يطلق لفظ التصحيف على ما ليس بتغيير في النقط كما قال في «معرفة علوم الحديث»: ذِكْر (الوجه) تصحيف من الرُّواة لاجتماع الثقات والأثبات من أصحاب عمرو بن دينار على

---

(١) ص٤٤٤ (٣٩٣) في الفرع الخامس والثلاثين. وتعقبه الحاكم قائلا: قوله رحمه الله في عبد العزيز وَهْمٌ فإنه عبد العزيز بن قرير بلا شك وليس بعبد الملك بن قُريب فإن مالك بن أنس، لا يروي عن الأصمعي، وعبد العزيز هذا قد روى عنه غير مالك. ا.هـ «معرفه علوم الحديث» ص٤٤٥.

(٢) «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص٤٤١ (٣٨٨)

(٣) ص٤٢

روايته عنه: ((**ولا تغطوا رأسه**)) وهو المحفوظ[(١)]. اهـ.

وكذا قال: صحف بقية بن الوليد في ذكر صفية، ولم يتابع عليه، والحديث عند يحيى بن سعيد وغندر والناس: عن شعبة عن قتادة، عن أبي أيوب العتكي، عن جويرية بنت الحارث عن النبي ﷺ نحوه. [(٢)]اهـ.

فقد أطلق على تغيير كلمة (الوجه) بدلًا من (الرأس) تصحيفًا، كما ذكر أن تغيير صفية بنت حُيي بدلًا من جويرية بنت الحارث تصحيف، وهذا لا يطلق على ما اصطلح عليه ابن حجر في تعريف التصحيف أو التحريف.

وأيضًا أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠) هـ فقد ذكر في ((معرفة الصحابة)) في ترجمة: كريم بن جزيء قال: كريم بن جزيء أتى النبي ﷺ فسأله عن خشاش الأرض، وهو وهم وتصحيف إنما هو خزيمة بن جزيء[(٣)].

وابن عبدالبر (٤٦٣) هـ في ((التمهيد)) أطلق التصحيف على التغيير بغير النقط، قال في عبدالرحمن الصنابحي: وزهير بن محمد لا يحتج به إذا خالفه غيره، وقد صحف فجعل كنيته اسمه وكذلك فعل كل من قال فيه: عبد الله لأنه أبو عبد الله، وقد قال فيه الصلت بن بهرام عن الحارث بن وهب: عن أبي عبدالرحمن الصنابحي، فهذا صحَّف أيضًا فجعل اسمه كنيته، وكل هذا خطأ وتصحيف[(٤)] اهـ.

وكذا القاضي عِياض (٥٤٤) هـ قال في ((المشارق)) في قوله: (وأخذ بأذني اليمنى يفتلها) وقع في كتاب الأصيلى: (بيدي اليمنى) وهو

---

(١) ص٤٣٨ (٣٨٥)

(٢) ص٤٤٩ (٣٩٧).

(٣) ٢٤١٢/٥ (٢٥٥٢).

(٤) ٣/٤.

تصحيف[1]. اهـ.

وقال في قوله: (لو غير أَكَّارٍ قتلني) بفتح الهمزة وتشديد الكاف، هو الحفار والحراث .. وجاء في بعض روايات مسلم: (لو غيرك كان قتلني) وهو تصحيف وخطأ[2]. اهـ.

وكذا جاء عن الشيخ أبي عمرو بن الصلاح (٦٤٣) هـ والحافظ أبي الحجاج المزي (٧٤٢) هـ، والحافظ أبى عبدالله الذَّهبي (٧٤٨) هـ حتى الحافظ ابن حجر العسقلاني نفسه، قد جاء عنه كثير من الأمثلة التي تدل على عدم التزامه بما عَرَّف به التصحيف والتحريف[3].

ويردُّ على الحافظ ابن حجر أيضًا تلك التقسيمات الواردة عن المحدثين بشأن التصحيف، حيث قسموه إلى: تصحيف البصر، وتصحيف السمع، وتصحيف اللفظ، وتصحيف المعنى .. إلخ.

ولذا نجد الحافظ زين الدين العراقي شيخ الحافظ ابن حجر قال: وقد أطلق من صنف في التصحيفِ التصحيفَ على ما لا تشتبه حروفه بغيره، وإنما أخطأ فيه راويه، أو سقط بعض حروفه من غير اشتباه[4].

فقد تأكد بعد كل ذلك أن المحدثين توسعوا في استعمال التصحيف إلى أعمَّ مما قيده به الحافظ ابن حجر، ولذلك ما أشمل وأجمل التعريف الذي ذكره الحافظ السخاوي في «فتح المغيث»، وتابعه عليه الصنعاني في كتابه «توضيح الأفكار»[5] بأنه تحويل الكلمة عن الهيئة المتعارفة إلى

---

(١) ١/٧٨.

(٢) ١/٩١.

(٣) ينظر:: «التصحيف وأثره في الحديث والفقه» لجمال إسطيري ص٣٠- ٣٧.

(٤) «التبصرة والتذكرة» ٢/٢٩٨ – ٢٩٩.

(٥) ٢/٤١٩.

غيرها[١]!

ويدخل في الكلمة أسماء الرُّواة سواء كانت مفردة أم مركبة، كما يدخل في ذلك أيضًا المتون، وإذا كان اصطلاح المحدثين كذلك فقد سرت على هذا التعريف وهو عموم إطلاقه على تغيير الهيئة والله أعلم.

أهمية الاحتراز عن التصحيف والتحريف:

لقد حذر الحفاظ من خطر التصحيف والتحريف وأكدوا على ضرورة أخذ العلم عن أهله المتقنين له تلقيًا ومشافهةً، ومنعوا من أخذه عن الصحف وأهلها.

يقول سعيد بن عبدالعزيز التنوخي - أحد الثقات الأثبات-: لا تحملوا العلم عن صحفي، ولا تأخذوا القرآن عن مصحفي[٢].

وقال سليمان بن موسى: لا تأخذوا الحديث عن الصحفيين ولا تقرءوا القرآن على المصُحفيينَ[٣].

وقال يحيى بن معين: من حدث، وهو لا يفرق بين الخطأ والصواب فليس بأهل أن يحمل عنه[٤].

وكان الحفاظ يتشددون في أمر التصحيف والتحريف فلا يأخذون من مُصحِّف. قال مجاهد. قلت لحماد بن عمرو: أخرج إلى كتاب خُصيف

---

(١) «فتح المغيث» ٧٢/٣.

(٢) «الجرح والتعديل» ٣١/١، «تصحيفات المحدثين» ٧/١، «شرح ما يقع فيه التصحيف» ص١٣.

(٣) «الجرح والتعديل» ٣١/١، «تصحيفات المحدثين» ٦/١، «شرح ما يقع فيه التصحيف» ص١٠

(٤) «شرح ما يقع فيه التصحيف» ص١٧.

فأخرج إلى كتاب حُصين، فإذا هو ليس يفصل بين خُصيف وحُصين فتركته[1].

ومن أجل الإتقان في الحفظ وصيانة الرِّواية من الإخلال والخلل حرص طلبة الحديث على ملازمة الشيوخ والسماع منهم سماعًا شفهيًّا.

كما كانوا يحرصون على قراءة الحديث من أصولهم على شيوخهم من أجل ضبطها، وهو العرض والمقابلة، ولذا كانت كريمة المروزية لا تجيز الرِّواية من نسختها إلا بعد العرض والمقابلة، كما سبق ذكر ذلك في روايتها، وقد ذكرت في التمهيد ما يدل على العناية التامة من المحدثين بكتبهم وطرقهم في ذلك، للاحتراز عن وقوع خلل في الروايات وغير ذلك.

أقسام التصحيف:

لقد قُسم **التصحيف** بأكثرَ من اعتبار، فقد قسمه المحدثون إلى: تصحيف في **الإسناد**، وتصحيف في **المتن**، وقسمه العلماء أيضًا إلى: تصحيف **البصر**، وتصحيف **السمع**، قُسم أيضًا إلى تصحيف **المعنى** وتصحيف **اللفظ**.

ويمكن القول أن التقسيم الأول باعتبار موضع التصحيف وهو السند أو المتن، والتقسيم الثاني باعتبار سبب التصحيف وهو السمع أو البصر، والتقسيم الثالث باعتبار الأثر المترتب على التصحيف، وإليك تعريف هذه الأقسام بإيجاز.

١- **تصحيف الإسناد**: هو التغيير أو التبديل الذي يقع في أسماء الرُّواة، ووقوع التصحيف في أسماء الرُّواة أكثر من وقوعه في ألفاظ المتن،

---

(١) «تاريخ بغداد» ٨/١٥٤.

وله صور متعددة فقد يُصحف راوٍ من رواه السند بما يترتب عليه اختلاف الراوي، وقد يكون أحدهما ثقة والآخر ضعيفًا، كما قد يقع التصحيف في اسم الراوي أو اسم أبيه أو النسبة أو الكنية وغير ذلك.

ولا يقتصر التصحيف على أسماء الرُّواة فقد يقع التصحيف في صيغ الأداء كأن تصحف كلمة (حَدَّثَنا) إلى (أَخْبَرَنا)، خاصة عند استخدام الرموز في التعبير عن صيغ الأداء، وطرق التحمل، وقد يؤدى هذا النوع من التصحيف إلى الجمع بين راويين أو التفريق بين راوٍ وأبيه مثلًا، كأن تصحف كلمة (عن) إلى (ابن) أو العكس وسيأتي أمثلة على ذلك إن شاء الله تعالى.

٢- **أما تصحيف المتن**: فهو التغيير الذي يحصل في ألفاظ الأحاديث النبوية، أو أقوال الصحابة، أو فتاوى التابعين، كما يشتمل أيضًا في «الصحيح» على ما هو أعمُّ من ذلك، فيشمل الأبواب، والكتب، والمعلقات، والآيات القرآنية الواردة في «صحيح البُخارِيّ».

ومن هذه التصحيفات ما يترتب عليها تغيير للمعنى ويجعله على خلاف المراد منه، ومنها ما لا يؤثر في المعنى وإن أثر في اللفظ، وسيأتي أمثلة لذلك.

٣- **وتصحيف البصر**: هو التغيير الذي يقع للراوي إذا حفظ الكتاب أو حدث منه، وحصل له أشتباه بين بعض الحروف لتقارب رسمها، فيقرأ الكلمة ويحدث بها على غير وجهها الصحيح.

وهو يشمل الإسناد والمتن وغير ذلك من النصوص، وهذا النوع قد يكون سببه التقارب بين رسم الكلمتين مثل (سعيد) (وشعبة) ومثل التقارب بين (سفيان) وبين (شقيق) وخاصة أن المد قد يحذف في كلمة (سفيان).

وقد يكون سببه التقارب بين رسم الحروف نفسها والاعتماد في التمييز بينها على النقط، مثل حروف الباء والتاء والثاء وغير ذلك مما سبق ذكره.

ومما يساعد على انتشار هذا النوع أن الأصول كانت مكتوبة باليد، فلم تكن هناك آلات للطبع تميز بين العين والفاء مثلًا وسيأتي أمثلة وقعت في «الصحيح» من هذا النوع.

٤- **وأما تصحيف السمع**: فهو كما قال العراقي: أن يكون الاسم، واللقب، أو الاسم واسم الأب على وزن اسم آخر ولقبه، أو اسم آخر واسم أبيه والحروف مختلفة شكلًا ونطقًا، فيشتبه على السمع، كأن يكون الحديث عن عاصم الأحول، فيجعله بعضهم عن واصل الأحدب فقد ذكر الدارقطني أنه من تصحيف السمع وكذا عكسه[1]. اهـ

ويكون هذا النوع في الإسناد، وقد يكون في المتن.

٥- **وتصحيف اللفظ**: هو التغيير الذي يقع في أسماء الرُّواة، وفي متون الأحاديث، أو غير ذلك بسبب الخطأ الذي يقع في شكل الكلمات أو إعرابها، أو في نقط الحروف أو تغييرها، وليس راجعًا إلى الفهم الخطأ الذي يتبادر إلى ذهن الراوي، ومن هذا النوع ما يكون مغيرًا للمعنى بعد التصحيف.

كما قد يطلق هذا النوع على ما وقع فيه التغيير ولا يؤثر على المعنى، وهو عكس النوع الآتي.

وهذا النوع يشمل أيضًا الأسانيد والمتون وغير ذلك.

٦- **وتصحيف المعنى**: هو التغيير الذي يقع في الأسماء أو الرُّواة أو

(١) «التبصرة والتذكرة» ٢/٢٩٩

الألفاظ أو غير ذلك مما يكون سببه الفهم الخطأ عند الراوي، مما ينتج عنه تغير المعنى، وقد يكون اللفظ واحدًا.

فالعمدة فيه تغيير المعنى بخلاف الذي قبله، فالعمدة فيه على تغير اللفظ، ومثاله ما ذكره العراقي عن الدارقطني أن أبا موسى محمد بن المثنى العنزي الملقب بالزَّمِن أحد شيوخ الأئمة الستة، وهو المراد في قولي: إمام عنزة –قال يومًا: نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، قد صلى ﷺ إلينا، يريد أن النبي ﷺ صلى إلى عنزة، فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم، وإنما العنزة هنا الحربة تنصب بين يديه[1]. اهـ.

وللتصحيف أسبابٌ كثيرةٌ، ومعظمها يشترك مع أسباب الاختلاف في الروايات.

وإنما توسعت في تعريف التصحيف وبيان أقسامه؛ لأنه من أهم الأسباب التي توقع كثيرًا من الاختلافات بين روايات «الصحيح»، ويشمل كل صور الاختلافات، فهو يشمل الأسانيد والمتون، كما يشمل الكتب والأبواب.

ولأهمية هذا الباب فقد عده العلماء من المباحث الأساسية في علوم الحديث حتى إن الحاكم رحمه الله تعالى قد عده بقسميه نوعين منفصلين، حيث ذكر في النوع الرابع والثلاثين من علوم الحديث معرفة التصحيفات في المتون.

وجعل النوع الخامس والثلاثين: معرفَة التصحيفات في الأسانيد، وكذا كل من أتى بعده اعتبر التصحيف نوعًا من أنواع علوم الحديث، وهو فن جليل لا يقوم به إلا الحذاق من الرُّواة والعلماء.

أمثلة من الاختلافات بين الرُّواة وسببها التصحيف:

---

(١) «التبصرة والتذكرة» ٢/٣٠٠ – ٣٠١.

١- جعل (شعبة) بدلًا من (سعيد).

جاء في «الصحيح» في كتاب الغسل، باب: الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره[١] قال:

حَدَّثَنَا عَبْدُالأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَلَهُ يَوْمَئِذٍ تِسْعُ نِسْوَةٍ.

قال الجَيّانيّ في «تقييد المهمل» بعد أن ساق الحديث كما جاء عند اليُونِينِيّ[٢]: وفي نسخة أبى محمد الأصيلي، عن أبي أحمد: (يزيد بن زريع حَدَّثَنا شعبة) جعل شعبة بن الحجاج بدل سعيد بن أبي عَرُوبة وقال الأَصيلى: في عَرْضتنا بمكة على أبي زيد: سعيد: -يعني: ابن أبى عروبة- وكذلك رواه أبو علي ابن السكن وغيره من رواة الفَرَبْريّ، وهو الصواب. اهـ.

قلت (الباحث): وهذا الحديث أورده البُخارِيّ أيضًا معلقًا عقب حديث هشام عن قتادة عن أنس. في كتاب الغسل، باب: إذا جامع ثم عاد[٣].

ثم أسنده هنا في هذا الموضع من حديث يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة.

وفي كلا الموضعين عند جمهور الرُّواة: (سعيد) -أي: ابن أبي عروبة- وعند الأصيلى عن الجُرْجانيّ: (شعبة).

قال ابن حجر في «تغليق التعليق»: وقد رواه أحمد بن حنبل في

---

(١) ١/٦٥ (٢٨٤).

(٢) ٢/٥٧٩.

(٣) ١/٦٢ (٢٦٨).

«مسنده» عن عبدالعزيز العَمِّي، عن شعبة، عن قتادة، والله أعلم[١]. اهـ.

وقد راجعت المطبوع من «المسند» فإذا فيه: (سعيد) على الصواب[٢] فلعله في نسخة ابن حجر، ولم يقف عليها محققو هذه الطبعة من «المسند» ولم أقف على من ذكر الحديث عن شعبة، بل جاء الحديث عند النسائي[٣] وابن حبان والبيهقي مثل رِواية الجمهور عند البُخارِيّ، فكلهم تابعوا البُخارِيّ من طريق يزيد بن زريع عن سعيد، عن قتاده به مثله[٤] وهذا ما يؤيد رِواية الجمهور إلا أن الحديث في مسلم عن شعبة عن هشام بن زيد عن أنس به[٥] ولعل هذا سبب التحريف أن للحديث أصلًا عن شعبة. والله أعلم.

وهذا النوع من التصحيف ترتب عليه تغيير الراوي وسببه تصحيف البصر، ويمكن معرفة وجه الصواب فيه عن طريق الترجيح بين الروايات، وتخريج الحديث.

٢- ومن أمثلة هذا النوع أيضًا وهو تصحيف البصر الذي ينتج عنه اختلاف الراوي:

ما جاء في الحديث الذي رواه البُخارِيّ في كتاب بدء الخلق، باب

(١) ١٥٨/٢، وكذا «الفتح» ٣٧٨/١ في حديث (٢٦٨).

(٢) ١٦٦/٣ (١٢٧٠١) طبع مؤسسة الرسالة.

(٣) ٥٣/٦ – ٥٤ كتاب: النكاح، باب: ذكر أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في النكاح وأزواجه وما أباح الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم وحظره على خلقه زيادة في كرامته وتنبيهًا لفضيلته.

(٤) «صحيح ابن حبان» ١٢٠٩ والبيهقي ٥٤/٧.

(٥) «مسلم» (٣٠٩)، كتاب: الحيض، باب: جواز نوم الجنب.

ذكر الملائكة[١] قال: حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ يُونُس، حَدَّثَنا إِبْراهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنا ابْنُ شِهابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ والأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قال: قال النَّبِيُّ ﷺ: «**إِذا كانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ كانَ عَلَى كُلِّ بابٍ مِنْ أَبْوابِ الْمَسْجِدِ الْمَلائِكَةُ** ..». الحديث.

فعند جمهور الرُّواة عن البُخارِيّ هكذا: ابن شهاب عن أبي سلمة والأغر -بالمعجمة والراء والثقيلة- عن أبي هريرة. ووقع في رِواية الكُشْمِيهَني عن الفَرَبْرِيّ وحده: (والأعرج). بالعين المهملة الساكنة وآخره جيم.

والأول أرجح، فإن الحديث مشهور من رِواية الأغر، وهو سلمان أبو عبد الله المديني، فقد ذكره مسلم من طريق يونس بن يزيد الأيلي[٢] والنسائي في «المجتبى»[٣] من حديث معمر كلاهما عن الزهري قال: أخبرني أبو عبد الله الأَغَرُّ أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه فذكره.

وقال الجَيّانيّ في «تقييد المهمل»[٤]: ويروى -أيضًا- من حديث سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة، قال ابن السكن: ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري، عن الزهري، عن أبي سلمة وسعيد أبي عبد الله الأَغر. فصح بهذا كله أن الحديث حديث الأغر، لا حديث الأعرج. اهـ.

وعقب على الجَيّانيّ ابنُ حجر في «الفتح» قائلًا: قلت: بل ورد من رِواية الأعرج أيضًا، أخرجه النسائي من طريق عقيل ومن طريق عمرو بن الحارث، كلاهما عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة[٥].

---

(١) ٤/١١١ - ١١٢ (٣٢١١)

(٢) كتاب الجمعة، باب: فضل التهجير يوم الجمعة (٨٥٠).

(٣) كتاب الجمعة، باب: التبكير إلى الجمعة ٣/٩٧ - ٩٨.

(٤) ٢/٦٤٧.

(٥) «السنن الكبرى» كتاب الجمعة، باب: قعود الملائكة يوم الجمعة على أبواب المسجد. ١/٢٥٤ (١٦٨٩).

فظهر أن الزهري حمله عن جماعة، وكان تارة يفرده عن بعضهم، وتارة يذكره عن اثنين منهم، وتارة عن ثلاثة. والله أعلم[١] اهـ.

٣- **ومن هذا النوع تصحيف** (هشام) إلى (همام): كما جاء في كتاب النكاح، باب: يَقِلُّ الرجال ويكثُرُ النساء[٢] قال: حَدَّثَنا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْحَوْضِيُّ، حَدَّثَنا هِشامٌ، عَنْ قَتادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قال: لأُحَدِّثَنَّكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لاَ يُحَدِّثُكُمْ بِهِ أَحَدٌ غَيْرِي، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ مِنْ أَشْراطِ السّاعَةِ: أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ، وَيَكْثُرَ الْجَهْلُ، وَيَكْثُرَ الزِّنا، وَيَكْثُرَ شُرْبُ الْخَمْرِ، وَيَقِلَّ الرِّجالُ، وَيَكْثُرَ النِّساءُ، حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْراةً الْقَيِّمُ الْواحِدُ**».

كذا جاء الحديث عند جمهور الرُّواة، وفي نسخة أبي محمد الأصيلى -كما عند الجَيّانيّ- عن أبي أحمد الحَمُّوييّ: حَدَّثَنا حفص بن عمر، نا همام، عن قتادة، عن أنس. وكتب أبو محمد في حاشية كتابه: في كتب بعض أصحابنا عن أبي زيد: هشام وما أراه إلا صحيحًا[٣].

وقال ابن حجر في «الفتح»[٤]: قوله: (حَدَّثَنا هشام) هو الدستوائي كذا للأكثر، ووقع في رِواية أبي أحمد الجُرْجانيّ[٥]: (همام) والأول أولى، وهمام وهشام كلاهما من شيوخ حفص بن عمر المذكور، وهو الحوضي. اهـ.

---

(١) ٦/٣٠٩ - ٣١٠

(٢) ٧/٣٧ (٥٢٣١).

(٣) «تقييد المهمل» ٢/٧١٢.

(٤) ٩/٣٣٠.

(٥) كذا ذكر الحافظ أن الرواية المصحفة منسوبة لأبي أحمد الجرجاني بينما ذكر الجياني أنها لأبي محمد الأصيلي عن أبي أحمد الحمويي.

وقال أبو علي الجَيّانيّ[١]: وهكذا رواه أبو علي بن السكن[٢] وأبو ذر، عن مشايخه الثلاثة، وكذلك في نسخة عن النَّسفي، وهو المحفوظ. اهـ.

ومما يدل على أن الحديث محفوظ لهشام عن قتادة أن البُخارِيّ خرَّجه في «الصحيح» أيضًا في أول كتاب الأشربة[٣] قال: حَدَّثَنا مسلم بن إبراهيم، حَدَّثَنا هشام، حَدَّثَنا قتادة .. فذكره، وكذا خرَّجه المزي في «تحفة الأشراف» تبعًا لأبي مسعود الدمشقي في مسند هشام الدستوائي[٤] وعزاه للبخاري في النكاح والأشربة.

والخلاصة: أن الراجح في ذلك رواية من قال: «هشام» وهي رواية الجمهور، كما أن أصحاب الأطراف رجحوا ذلك.

ومن هذا النوع أيضًا من التصحيف البصري الذي ينتج عنه اختلاف الراوي تصحيف (شعبة) إلى (سعيد)[٥].

٤- **وعكس ذلك** كان في الحديث الذي رواه البُخارِيّ في كتاب اللباس، باب قِبالاَنِ فِي نَعْلٍ، وَمَنْ رأى قِبالًا واحِدًا واسِعًا. حَدَّثَنا حَجّاجُ ابْنُ مِنْهالٍ، حَدَّثَنا هَمّامٌ، عَنْ قَتادَةَ، حَدَّثَنا أَنَسٌ رضي الله عنه أَنَّ نَعْلَ النَّبِيِّ ﷺ كانَ لَها قِبالاَنِ.[٦] اهـ.

حيث تصحفت (همام) إلى (هشام)، ورِواية الجمهور على أنه هنا

(١) «تقييد المهمل» ٢/٧١٣.
(٢) أي بلفظ هشام.
(٣) ٧/١٠٤ (٥٥٧٧)
(٤) «تحفة الأشراف» ١/٣٥٤.
(٥) ٣/٣٠ (١٩٢٧).
(٦) ٧/١٥٤ (٥٨٥٧).

(همام) وجاء في رِواية ابن السكن عن الفَرَبْريّ (هشام)[(١)].

قال ابن حجر: والذي عند الجماعة أولى.

ومما يؤيد رِواية الجمهور أن أبا داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، رووه من طريق همام به[(٢)].

٥- ومن الأمثلة التي كان الاختلاف بين الرُّواة ناتجًا عن التصحيف السمعي: ما جاء في «الصحيح» في كتاب اللباس باب لبس الحرير وافتراشه للرجال.. [(٣)] قال: حَدَّثَنا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أَخْبَرَنا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي ذُبْيانَ خَلِيفَةَ بْنِ كَعْبٍ قال: سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: قال النَّبِيُّ ﷺ: «**مَنْ لَبِسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الآخِرَةِ**».

فقوله: (أبي ذبيان) بضم المعجمة ويجوز كسرها بعدها موحدة ساكنة ثم تحتانية كذا في «السلطانية» بالضبطين ووضع فوقها رمز (معًا) إشارة إلى صحة الضبطين رِواية- وأبو ذبيان هو خليفة بن كعب التميمي- ووقع في رِواية أبي محمد بن أسد التي بخطه عن أبي علي بن السكن عن الفَرَبْريّ: (أبي ظبيان) بظاء مشالة بدل الذال[(٤)].

قلت (الباحث): وأظنه تصحيف سمعي، وهو خطأ، وأشد منه ما جاء في رِواية أبي زيد المَرْوَزيّ عن الفَرَبْريّ: (أبي دينار) بمهملة مكسورة

(١) ينظر: «تقييد المهمل» ص٧٣٠، و«الفتح» ٣١٢/١٠.

(٢) أبو داود ٤٦٧/٢ (٤١٣٤) كتاب اللباس، باب في الانتعال، والترمذي ٢٤٢/٤ (١٧٧٢، ١٧٧٣) كتاب اللباس، باب في ما جاء في نعل النبي صلى الله عليه وسلم، والنسائي ٨/ ٢١٧ كتاب الزينة، باب صفة نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، وابن ماجه ١١٩٤/٢ (٣٦١٥) كتاب اللباس باب صفة النعل، كلهم من طريق همام به.

(٣) ١٥٠/٧ (٥٨٣٤).

(٤) كما في «تقييد المهمل» ٧٢٨/٢، و«فتح الباري» ٢٨٩/١٠.

بعدها تحتانية ساكنة ونون ثم راء.

قال الجَيّانيّ في «التقييد» بعد ما ذكر ما جاء عند الجمهور على الصواب: وقال أبو محمد الأصيلى: في كتب بعض أصحابنا: عن أبي زيد: عن أبي دينار – بالدال المهملة والراء – وكذلك للبخاري في «التاريخ».

قال أبو علي: هكذا وجدته في بعض النسخ من «التاريخ» للبخاري، وكناه الناس: أبا ذبيان، هكذا لمسلم بن الحجاج، وابن الجارود، والدارقطني، وقاله ابن حنبل أيضًا [1] ولعل الذي في «تاريخ البُخارِيّ» تصحيف من النقلة، لأنه لم يتقيد عن البُخارِيّ بحرف المعجم. [2]اهـ

قلت (الباحث): الذي في مطبوع «التاريخ الكبير»[3]. أبو ذبيان –بالذال المعجمة على الصواب –فلعل ما حكاه الأصيلي عن البُخارِيّ في «التاريخ الكبير» كان في إحدى النسخ، كما ذكر بعد ذلك الجَيّانيّ. والله أعلم.

٦- مثال تصحفت فيه لفظة: (عن) إلى (بن) أو العكس وترتب على الاختلاف فيه إرسال الحديث أو وصله:

ما جاء في كتاب الحدود، باب كم التعزير والأدب:

حَدَّثَنِي عَيّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنا عبدالأَعْلَى، حَدَّثَنا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيّ، عَنْ سالِمٍ، عَنْ عبداللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُمْ كانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذا اشْتَرَوْا طَعامًا جِزافًا أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكانِهِمْ حَتَّى يُئْوُوهُ إِلَى رِحالِهِمْ.[4]

---

(١) يقصد أن كل هؤلاء كنوه على وجه الصواب. ينظر::«المؤتلف والمختلف» ٢/٩٦٨.

(٢) ٢/٧٢٣، ٧٢٨.

(٣) ٣/١٩٠، باب خليفة (٦٤١) ولم يشر المحقق إلى أي خلاف في نسخه.

(٤) ٨/١٧٤ (٦٨٥٢).

هكذا روي الحديث بهذا الإسناد مسندًا متصلًا عن أبي علي بن السكن وأبي زيد وأبي ذر وغيرهم[١].

وفي نسخة أبي محمد الأصيلي، عن أبي أحمد الجُرْجانيّ، عن الفَرَبْرِيّ: سالم بن عبد الله بن عمر أنهم كانوا ..الخ.

فتصحفت (عن) إلى (بن) وهو خطأ، فإن الحديث محفوظ على الاتصال، وكذلك رواه البُخارِيّ في مواضع أخرى من «الصحيح» كما في كتاب البيوع، باب: ما ذكر في بيع الطعام والحكرة[٢] من طريق الأوزاعي، عن الزهري به مرفوعًا متصلًا.

وفي كتاب البيوع أيضًا، باب: من رأى إذا اشترى طعامًا جزافًا[٣] من طريق يونس، عن الزهري به مرفوعًا متصلًا.

قلت (الباحث): ففي هذا المثال تصحيف لفظي سببه البصر ونتج عنه إرسال الحديث، فالترجيح بين هذه الروايات - كما جاء عند الجمهور – يكون من خلال تكرار الحديث عند البخاري.

٧- وعكس ذلك -أي تصحيف (ابن) إلى (عن)- ما جاء في حديث أسماء، كتاب الكسوف، باب: قول الإمام في خطبة الكسوف، أما بعد[٤] حيث قال البُخارِيّ:

وَقال أَبُو أُسامَةَ: حَدَّثَنا هِشامٌ قال: أَخْبَرَتْنِي فاطِمَةُ بِنْتُ الْمُنْذِرِ، عَنْ أَسْماءَ قالتْ فانْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ فَخَطَبَ، فَحَمِدَ اللَّهَ

(١) كما في «تقييد المهمل» ٧٤٩/٢، وكما في السلطانية.

(٢) ٦٨/٣ (٢١٣١)

(٣) ٦٨/٣ – ٦٩ (٢١٣٧).

(٤) ٣٩/٢ (١٠٦١).

بِما هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قال: «**أَمَّا بَعْدُ**».

قال أبو علي الجَيّانيّ: وقع في رِواية ابن السكن في إسناد هذا الحديث وهم، وذلك أنه زاد في الإسناد رجلًا، أدخل بين هشام وفاطمة، عروة بن الزبير، والصواب: هشام عن فاطمة. اهـ[(١)].

وقال ابن حجر متعقبًا الجياني: لعله كان عنده: هشام بن عروة بن الزبير، فتصحفت (ابن) فصارت (عن)، وذلك من الناسخ وإلا فابن السكن من الحفاظ الكبار. اهـ[(٢)].

ومن أمثلة التصحيف تصحيف (أبي) إلى (ابن) كما جاء في كتاب الحج، باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة[(٣)] من قول عروة: ثُمَّ حَجَجْتُ مَعَ أَبِي الزُّبَيْرِ رضي الله عنه فَأَوَّلُ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَافُ.

كذا جاء اللفظ عند اليونيني وهو عند جمهور الرواة هكذا، وعند أبي ذر عن الكشميهني (ابن) بدلًا من (أبي) فصارت ابن الزبير وهو خطأ.

قال القاضي عياض: وهو تصحيف[(٤)].

٨- ومن التصحيف في الأسماء وترتب عليه اختلاف الراوي ما جاء في تصحيف (أبو هارون) إلى (أبو هريرة) في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما من كتاب الجنائز، باب: هل يخرج الميت من القبر واللحد لعلة[(٥)] وفيه: (قَالَ سُفْيَانُ: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَكَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

---

(١) «تقييد المهمل» ٢/٥٩٨.

(٢) «الفتح» ٢/٥٤٧.

(٣) ٢/١٥٢ (١٦١٥).

(٤) مشارق الأنوار

(٥) ٢/٩٢ (١٣٥٠).

قَمِيصَانِ.. الخ.

كذا جاء في «اليونينية» (أبو هريرة) ورمز أنه كذا عند الأصيلي أيضًا، وفي الهامش رمز إلى أن في رواية أبي ذر الهروي مصححًا: (وقال أبو هارون) ا.هـ.

وقال ابن حجر في الفتح: قوله (قال سفيان: وقال أبو هارون.. الخ) كذا وقع في رواية أبي ذر وغيرها، ووقع في كثيرٍ من الروايات (وقال أبو هريرة) وكذا في مستخرج أبي نعيم وهو تصحيف، وأبو هارون المذكور جزم المزي بأنه موسى بن أبي عيسى الحناط، بمهملة ونون المدني، وقيل هو الغنوي، واسمه: إبراهيم بن العلاء من شيوخ البصرة، وكلاهما من أتباع التابعين، فالحديث معضل، وقد أخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان، فسماه عيسى، ولفظه: حدثنا عيسى بن أبي موسى. فهذا هو المعتمد. ا.هـ[(١)].

٩- ومن أدق التصحيفات التي حدثت وترتب عليها اختلاف الراوي ما جاء في تصحيف (عمرو بن عوف) إلى (عمر وابن عوف) أي جعل الراوي اثنين.

وذلك في كتاب الحرث والمزارعة، باب: من أحيا أرضًا مواتًا[(٢)] فقد جاء في «اليونينية» (ويروى عُمَرَ وابنِ عوف) وفي الحاشية كتب المصححون: كذا في الأصول التي بأيدينا، وقال القسطلاني: وفي بعض النسخ المعتمدة، وهي التي في الفرع وأصله: عن عمْرِو بن عوف. وصحح هذه الكرماني ا.هـ.

وقال ابن حجر في «الفتح» ووقع في بعض الروايات: (وقال عمر

(١) «فتح الباري» ٢١٥/٣.

(٢) ١٠٦/٣ (٢٣٣٤).

وابن عوف) على أن الواو عاطفة، وعمر بضم العين، وهو تصحيف ا.هـ[١].

وعند ابن بطال في شرحه[٢] (ويروى عن عمر وابن عوف) بإثبات حرف العطف وجاء عند ابن الملقن في روايته التي شرح عليها على الصواب[٣] ثم قال: وحديث عمرو حديث محفوظ كما قال الجياني ثم ساق بسنده الجياني في «تقييد المهمل»[٤] وذكر القاضي عياض أن رواية الجمهور بفتح العين في عمرو، ورواية الأصيلي بضم العين وفتح الواو للعطف ثم قال: والأول الصواب وهو عمرو بن عوف المزني ا.هـ[٥].

وقال الجياني في «تقييد المهمل» بعد أن ساقه على الصواب بفتح العين: وقع في روايتنا عن أبي زيد وأبي أحمد: (ويُروى عن عُمرَ وابن عوف) وعند ابن السكن وأبي ذر: عن عمرو بن عوف عن النبي ﷺ[٦].

وقد ذكر القاضي عياض في المشارق نظائر كثيره[٧] في تصحيف عمر إلى عمرو، ومن الجدير بالذكر في هذا المثال السابق أن (عمرو بن عوف) الذي صحف إلى راوٍ آخر غيره هو عمرو بن عوف المرئي جد كثير بن عبد الله، وليس لعمرو بن عوف هذا في البخاري غير هذا الموضع مما يعطي أهمية كبيرة لتصويب هذا الموضع حيث جهل بذلك من رواة

---

(١) «فتح الباري» ١٩/٥.

(٢) ٤٧٣/٦.

(٣) «التوضيح» ٢٧٠/١٥ — ٢٧١.

(٤) ٦٢١/٢ — ٦٢٢.

(٥) «مشارق الأنوار» ١١٤/٢.

(٦) ٦٢١/٢ — ٦٢٢.

(٧) ١١٣/٢ — ١١٥.

الصحيح. وهو غير عمرو بن عوف الأنصاري البدري[١].

١٠- ومن أنواع التصحيف في المتن ما جاء في تصحيف كلمة (الرجال) إلى (الدجال)، وذلك في كتاب فضائل المدينة، باب: المدينة تنفي الخبث[٢].

فقد جاءت على الصواب في «اليونينية» «**إِنَّهَا تَنْفِي الرِّجَالَ كَمَا تَنْفِي النَّارُ خَبَثَ الْحَدِيدِ**» أي بالراء المهملة. وفي الحاشية: رمز أنها لأبي ذر عن الكشميهني (الدجال) أي بالدال.

وقال ابن حجر: وللكشمينهي (الدجال) بالدال وتشديد الجيم، وهو تصحيف[٣].

١١- ومن التصحيفات في المتن أيضًا ما جاء في تصحيف كلمة (منبرى) إلى (قبرى) وذلك فيما جاء في كتاب فضائل المدينة، بابٌ بعد باب كراهية النبي ﷺ أن تعرى المدينة[٤] في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمِنْبَرِي عَلَى حَوْضِي**».

كذا في «اليونينية» وفي الحاشية على كلمة (منبري): وقبري ورمز لثبوتها هكذا عند ابن عساكر ثم قال المصححون: هكذا بزيادة الواو في وقبري والتخريجة بعد ومنبري في «اليونينية» وعابرة «الفتح» و«القسطلاني» وفي روياة ابن عساكر: (قبري) بدل (بيتي) ا.هـ.

---

(١) ينظر «فتح الباري» ١٩/٥.

(٢) ٢٢/٣ – ٢٣ (١٨٨٤).

(٣) «فتح الباري» ٩٧/٤.

(٤) ٢٣/٣ (١٨٨٨)

وقال ابن حجر: (ما بين بيتي ومنبري) كذا للأكثر، ووقع في رواية ابن عساكر وحده: (قبري) بدل: (بيتي) وهو خطأ ا.هـ[١].

١٢- ومن التصحيفات التي فصلت فيها الكلمة الواحدة إلى كلمتين ما جاء في كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة.. [٢] قال: وَبَلَغَنَا أَنَّ أَبَا بَصِيرِ بْنَ أَسِيدٍ الثَّقَفِيَّ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مُؤْمِنًا مُهَاجِرًا فِي الْمُدَّةِ.. إلخ.

كذا في جاءت كلمة (مؤمنًا) في «اليونينية» وفي الحاشية: رمز أن الرواية عند أبي ذر الهروي عن شيخيه الحموبي والمستملي (مِنْ مِنِى) كذا وهو تصحيف كما قال ابن حجر في الفتح[٣].

١٣- ومن التصحيفات التي جاءت في حذف حرف ترتب عليه نسبة قول خطأ إلى أحد الرواة ما جاء في تصحيف (وقاله عمرو) إلى (قال عمرو).

وذلك في أول كتاب المكاتب[٤] ولفظه كما في «اليونينة»: وَقَالَ رَوْحٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَوَاجِبٌ عَلَيَّ إِذَا عَلِمْتُ لَهُ مَالاً أَنْ أُكَاتِبَهُ؟ قَالَ: مَا أُرَاهُ إِلاَّ وَاجِبًا. وَقَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَتَأْثُرُهُ عَنْ أَحَدٍ؟ قَالَ: لاَ.. إلخ.

وقال ابن حجر في «الفتح» بعد أن ساق اللفظ كما عند اليونيني: هكذا وقع في جميع النسخ التي وقعت لنا عن الفربري، وهو ظاهر في هذا

---

(١) «فتح الباري» ٤/١٠٠.

(٢) ٣/١٩٨ (٢٧٣٣).

(٣) «فتح الباري» ٥/٣٥١.

(٤) قبل حديث (٢٥٦٠) ٣/١٥١ هامش (٧)

الأثر من رواية عمرو بن دينار عن عطاء.. ينقل من الفتح حتى قوله: (أي القول المذكور)[١].

ثانيًا: ومن الأسباب التي تؤدى إلى الاختلافات:

بعض الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الإدراج:

المُدْرَجُ لغة - بضم الميم وفتح الراء -: اسم مفعول من (أدرج)، تقول: أدرجت الكتاب إذا طويته ، وتقول: أدرجت الميت في القبر إذا أدخلته فِيْهِ ، وتقول: أدرجت الشيء في الشيء إذا أدخلته فِيْهِ وضمنته إيّاه[٢].

قال ابن فارس: الدال والراء والجيم أصل واحد يدل عَلَى مُضِي الشيء والمُضِيّ في الشيء[٣].

وأدَرَجَ الكتيب في الكتاب جعله في درجه -أي- في طيه وثنيه، ومنه: الدَّرَجة وَهِيَ المرقاة ؛ لأنها توصل إلى الدخول في الشيء حسيًا أو معنويًا ، فهي من باب تسمية السبب بنتيجته .

وفي اصطلاح الْمُحَدِّثِيْنَ: هُوَ ما كانت فِيْهِ زيادة ليست مِنْهُ.

أو هُوَ الْحَدِيْث الَّذِيْ يعرف أن في سنده أو متنه زيادة ليست مِنْهُ، وإنما من أحد الرُّواة من غَيْر توضيح لهذه الزيادة[٤].

---

(١) «فتح الباري» ٥/١٨٦.

(٢) ينظر:: «الصحاح» ١/٣١٣، و«أساس البلاغة»: ١٨٥، و«تاج العروس» ٥/٥٥٥ (درج).

(٣) ينظر:: «مقاييس اللغة» ٢/٢٧٥ .

(٤) وينظر: في المدرج: «مَعْرِفَة علوم الْحَدِيْث» ص١٩٩-٢٠١، و«نزهة النظر» ص٦٦-٦٧، «والتبصرة والتذكرة» ١/٢٤٦-٢٦٠، و«فتح الباقي» ٢٠٧-٢١٤، «الباعث

العلاقة بَيْنَ المعنى اللغوي والاصطلاحي:

معنى الفعل الثلاثي المجرد (دَرَجَ) يدور عَلَى أمرين:

- طيّ الشيء.
- إدخال الشيء في الشيء.

وكأنَّ المُدْرِج طوى البيان ، فَلَمْ يوضّح تفصيل الأمر في الْحَدِيْث . أو كأنه أدخل الْحَدِيْث في الْحَدِيْث ، فالاستعمال الاصطلاحي باقٍ عَلَى الوضع اللغوي الأول ، وَلَمْ يخرج إلى المجاز .

والمدرج نوعان:

النوع الأول: الإدراج في الْمَتْن .

النوع الثاني: الإدراج في السند .

أسباب وقوع الإدراج:

إن الباعث للراوي عَلَى الإدراج يختلف من شخص لآخر ، ومن حَدِيْث إلى حَدِيْث، ما بَيْنَ بيان لتفسير كلمة ، أَوْ استنباط لحكم ، أَوْ قلة ضبط.

ومن أهم هذه الأسباب:

١- أن يريد الرّاوِي تفسير بعض الألفاظ الغريبة الواردة في متن الْحَدِيْث ، فيحملها عَنْهُ بعض الرُّواة من غَيْر تفصيل لتفسير تِلْكَ الألفاظ .

٢- اختصار الْحَدِيْث والرِّواية بالمعنى .

٣- الخطأ الناشئ عن عدم ضبط الرّاوِي لمروياته .

قلت (الباحث): كذا ذكر العلماء تعريف الإدراج وأنواعه وأسبابه وكل

الحثيث» ص٦١-٦٤ وغير ذلك.

ما سبق يمكن ذكره في النسخ ورِواية المصنفات.

فالإدراج في المتن أن يدرج الرواي في نسخته ما في الحاشية ظنًا منه أنه من الأصل وقد يكون زيادة بيان.

ويكون الإدراج في السند كما يكون في المتن فيترتب عليه اختلاف الراوي أو المعني، ومنه ما يكون زيادة توضيحية، كتميز مهمل أو نسبة أحد الرُّواة.

مثال على الإدراج في المتن: ما جاء في كتاب الصلاة، باب إِثْمِ الْمارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي.(١)

حَدَّثَنا عبداللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قال: أَخْبَرَنا مالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ – مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عبيداللَّهِ – عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ خالِدٍ أَرْسَلَهُ إِلَى أَبِي جُهَيْمٍ يَسْأَلُهُ ماذا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي؟ فَقال أَبُو جُهَيْمٍ: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَوْ يَعْلَمُ الْمارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي ماذا عَلَيْهِ لَكانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ، خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ**». قال أَبُو النَّضْرِ: لاَ أَدْرِي أَقال: أَرْبَعِينَ يَوْمًا، أَوْ شَهْرًا، أَوْ سَنَةً؟

كذا جاء الحديث عند اليُونِينِيّ: (**لَوْ يَعْلَمُ الْمارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي ماذا عَلَيْهِ**) وذكر في الحاشية على كلمة (عليه) ما نصه: (من الإثم) ثم وضع عليها اليُونِينِيّ علامة (لا خ) ومعناها: عدم ثبوتها في أي نسخة.

قال القَسْطَلّانِيّ في «الإرشاد»(٢): هي ثابتة في «اليُونينيّة» من غير عزو. اهـ

ورجح ابن رجب الحنبلي في «فتح الباري» أنها مدرجة من بعض

(١) ١٠٨/١ (٥١٠).

(٢) ٢٦٦/١.

الرُّواة[١].

وقال ابن الملقن -بعد أن ساق الحديث بدون هذه الزيادة في روايته- في «شرحه»: وقوله: (ماذا عليه من الإثم) هو هكذا ثابت في بعض روايات أبي ذر عن أبي الهيثم، وعليه مشى شيخنا علاء الدين في «شرحه»، وأما شيخنا قطب الدين فقال في «شرحه»: قوله: (ماذا عليه) يعني: من الإثم.[٢] اهـ.

أما ابن حجر في «الفتح»[٣] فقال: قوله: (ماذا عليه) زاد الكُشْمِيهَني: (من الإثم) وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات عند غيره، والحديث في «الموطأ» بدونها وقال ابن عبدالبر[٤]: لم يختلف على مالك في شيء منه وكذا رواه باقي الستة وأصحاب المسانيد والمستخرجات بدونها، ولم أرها في شيء من الروايات مطلقا، لكن في «مصنف ابن أبي شيبة»: يعني من الإثم، فيحتمل أن تكون ذكرت في أصل البُخارِيّ حاشيةً فظنها الكُشْمِيهَني أصلًا؛ لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ بل كان راوية.

وقد عزاها المحب الطبري في «الأحكام» للبُخارِيّ وأطلق، فعيب ذلك عليه وعلى صاحب «العمدة» في إيهامه أنها في الصحيحين[٥].

(١) ٤/٨٩.

(٢) «التوضيح» ٦/٦٦.

(٣) ١/٥٨٥.

(٤) «التمهيد» ٢١/١٤٦.

(٥) ينظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» ٤/٢٠٤ حيث نقله كما ذكر ابن حجر عن «العمدة» وتعقبه وقال إنها للبخاري في بعض روايات أبي ذر عن أبي الهيثم، ورواها

وأنكر ابن الصلاح في «مشكل الوسيط» على من أثبتها في الخبر فقال: لفظ الإثم ليس في الحديث صريحًا[١].

ولما ذكره النووي في «شرح المهذب» بدونها قال: وفي رِواية رويناها في «الأربعين» لعبدالقادر الرهاوي[٢]: ماذا عليه من الإثم[٣]. ا.هـ من «الفتح».

قلت: ورِواية ابن أبي شيبة التي أشار إليها ابن حجر هي في «المصنف»، كتاب الصلاة، باب من كان يكره أن يمر الرجل بين يدي الرجل وهو يصلي[٤] قال: نا وكيع ابن الجراح، عن سفيان، عن سالم أبي النضر، عن (بشر بن سعيد، عن عبد الله بن جهم)[٥] مرفوعًا: «**لو يعلم أحدكم ما له في الممر بين يدي أخيه وهو يصلي من الإثم لوقف أربعين**». كذا في المطبوع وهو يختلف في سياقه عن الذي ذكره ابن حجر إلا أن فيه: «**من الإثم**»، ولعل ما ذكره ابن حجر في موضع آخر لم أقف عليه،

عبد القادر الرهاوي في «أربعين» أيضًا.

(١) وينظر: أيضًا: «الإعلام» ٤/٢٠٥ وذكر أن من أثبتها هو العجلي.

(٢) تحرفت في المطبوع إلى الهروي.

(٣) «المجموع» ٣/٢١٩ – ٢٢٠ وينظر: أيضًا: «التلخيص الحبير» ١/٢٨٦ كتاب الصلاة باب شروط الصلاة (٤٦١)، و«الخلاصة» للنووي ١١/٥٢١ – ٥٢٢ (١٧٤٩، ١٧٥٠).

(٤) ١/٢٥٣ (٢٩١٠).

(٥) كذا في المطبوع من «المصنف»، والصواب: (بسر بن سعيد عن عبد الله بن جهيم).

ينظر «الاستيعاب» ٤/١٩٠ ترجمة أبي جهيم الأنصاري عبد الله بن جهيم، و«أسد الغابة» ٦/٥٩-٦٠، و«الإصابة» ٤/٣٦، «تهذيب» ٤/٧٢-٧٣ ترجمة بسر بن سعيد.

والله أعلم.

ومن العجيب أن يذهل ابن حجر عن عدم وجود هذه اللفظة في «الصحيح» كما ذكر ابن حجر نفسه، ويذكر هذه اللفظة في الحديث ويعزوها للبخاري في كتاب «بلوغ المرام» في باب سترة المصلي(١).

والخلاصة: أن لفظة: (من الإثم) ليست ثابتة في «الصحيح» ولا في روايات الحديث -كما هو واضح من التخريج- وإنما هي مدرجة عند من ذكرها.

ومفهوم هذه اللفظة يفهم من سياق الحديث، ولذلك ترجم البُخارِيّ له: باب: إثم المار بين يدي المصلي. والله أعلم.

من الأمثلة التي يمكن أن تكون تحت المدرج ويترتب عليها زيادة المتن أو نقصانه:

ما جاء في الحديث الذي رواه البُخارِيّ في كتاب الصلاة، باب التعاون في بناء المسجد.. قال:

حَدَّثَنا مُسَدَّدٌ قال: حَدَّثَنا عبدالعَزِيزِ بْنُ مُخْتارٍ قال: حَدَّثَنا خالِدٌ الْحَذّاءُ، عَنْ عِكْرِمَةَ: قال لِي ابْنُ عَبّاسٍ وَلاِبْنِهِ عَلِيٍّ: انْطَلِقا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ فاسْمَعا مِنْ حَدِيثِهِ. فانْطَلَقْنا فإذا هُوَ فِي حائِطٍ يُصْلِحُهُ، فأَخَذَ رِداءَهُ فاحْتَبَى ثُمَّ أَنْشا يُحَدِّثُنا حَتَّى أَتَى ذِكْرُ بِناءِ الْمَسْجِدِ، فَقال: كُنّا نَحْمِلُ لَبِنَةً لَبِنَةً، وَعَمّارٌ لَبِنَتَيْنِ لَبِنَتَيْنِ، فَرآهُ النَّبِيُّ ﷺ فَيَنْفُضُ التُّرابَ عَنْهُ وَيَقُولُ: «**وَيْحَ عَمّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْباغِيَةُ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ، وَيَدْعُونَهُ إِلَى النّارِ**». قال: يَقُولُ عَمّارٌ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْفِتَنِ(٢).

---

(١) ص ٥٩ – ٦٠ (٢٤٢).

(٢) ١/٩٧ (٤٤٧).

كذا جاء سياق المتن عند اليُونِينِيّ كما في «السلطانية» ورمز لسقوط جملة: (**تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْباغِيَةُ**) من عند أبي ذر الهَرَويّ والأصيلي.

وكذا جاءت هذه الزيادة عند البُخارِيّ في الموضع الآخر في «الصحيح» كتاب الجهاد، باب مسح الغبار عن الناس في السبيل[1] قال:

حَدَّثَنا إِبْراهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنا عبد الوَهّابِ، حَدَّثَنا خالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، أَنَّ ابْنَ عَبّاسٍ قال لَهُ وَلِعَلِيِّ بْنِ عبد اللَّهِ: ائْتِيا أَبا سَعِيدٍ فاسْمَعا مِنْ حَدِيثِهِ. فأَتَيْناهُ وَهُوَ وأَخُوهُ فِي حائِطٍ لَهُما يَسْقِيانِهِ، فَلَمّا رآنا جاءَ فاحْتَبَى وَجَلَسَ فَقال: كُنّا نَنْقُلُ لَبِنَ الْمَسْجِدِ لَبِنَةً لَبِنَةً، وَكانَ عَمّارٌ يَنْقُلُ لَبِنَتَيْنِ لَبِنَتَيْنِ، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَمَسَحَ عَنْ رأسِهِ الْغُبارَ وَقال: «**وَيْحَ عَمّارٍ، تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْباغِيَةُ، عَمّارٌ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللهِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النّارِ**».

ورمز اليُونِينِيّ لسقوط جمِلة: «**تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْباغِيَةُ، عَمّارٌ**» من عند أبي ذر الهَرَويّ فقط.

وقال الحميدي محمد بن فتوح بعد أن ذكر الحديث من رواية خالد الحذاء بدون هذه الزيادة في كلا الموضعين عند البخاري: في هذا الحديث زيادة مشهورة لم يذكرها البخاري أصلًا في طريقي هذا الحديث، ولعلها لم تقع إليه فيهما، أو وقعت فحذفها لغرض قصده في ذلك.

وأخرجها أبو بكر البرقاني وأبو بكر الإسماعيلي قبله، وفي هذا الحديث عندهما: «**وَيْحَ عَمّارٍ، تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْباغِيَةُ، عَمّارٌ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللهِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النّارِ**» .

قال أبو مسعود الدمشقي من كتابه: لم يذكر البخاري هذه الزيادة، وهي في حديث عبدالعزيز بن المختار، وخالد بن عبدالله الواسطي، ويزيد

(١) ٤/٢١ (٢٨١٢).

ابن زريع ، ومحبوب ابن الحسن، وشعبة، كلهم عن خالد الحذاء .

ورواه إسحاق بن عبدالوهاب هكذا.

وأما حديث عبدالوهاب الذي أخرجه البخاري دون هذه الزيادة فلم يقع إلينا من غير حديث البخاري. هذا آخر معنى ما قاله أبو مسعود. (١)

وأخرجه البيهقي في «الدلائل» من رواية أبي كامل الجحدري، عن عبدالعزيز بن المختار، عن خالد الحذاء به، وفيه جملة: «**تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ**» ثم قال: ورواه البخاري في «الصحيح»، عن مسدد، عن عبدالعزيز، إلا أنه لم يذكر قوله: «**تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ**». (٢)

ثم رواه من طريق ابن أبي سمينة، عن عبدالوهاب الثقفي به بالزيادة السابقة، ثم قال: أخرجه البخاري عن إبراهيم بن موسى عن عبدالوهاب دون هذه اللفظة، وكأنه إنما تركها لمخالفة أبي نضرة عن أبي سعيد عكرمةَ في ذلك. (٣)

وذكر الحديثَ القاضي عياض في «المشارق»(٤) وذكر أن في «الصحيح» بدون الزيادة، وعند ابن السكن بها.

ولما ذكر المزي الحديث في «تحفة الأشراف» ذكره بدون هذه الزيادة في كلا الموضعين عند البُخارِيّ ثم قال في آخره وليس فيه: «تقتل عمارًا

---

(١) «الجمع بين الصحيحين» ٤٦٢/٢ (١٧٩٤) ونقله أيضا عن الحميدي ابن الأثير في «جامع الأصول» ٤٥/٩.

(٢) ٥٤٦/٢

(٣) ٥٤٧/٢-٥٤٨.

(٤) ٣٨٢/٢ طبعة المكتبة العتيقة.

الفئة الباغية»[1].

وهذه الزيادة ثابتة في الطرق الأخرى للحديث؛ فقد أخرج الحديث الإمام أحمد في «المسند»[2] وابن حبان في «صحيحه» كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة..[3]، والبيهقي في «الدلائل» باب ما أخبر عنه المصطفى ﷺ[4] من طرق عن خالد الحذاء عن عكرمة به مثل إسناد البُخارِيّ بزيادة جملة: «**تقتله الفئة الباغية**» وقال البيهقي عقبه: رواه البُخارِيّ إلا أنه لم يذكر قوله: «**تقتله الفئة الباغية**».

وروي من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة، عن خالد الحذاء به دون أن يذكر ابن عباس.

رواه أحمد[5] والنسائي في «الكبرى» كتاب الخصائص باب ذكر قول النبي ﷺ: «**عمار تقتله الفئة الباغية**».

وروي من طريق آخر عن أبي سعيد الخدري وقال فيه: فحدثني أصحابي.

رواه الطيالسي في «المسند»[6]، وابن سعد في «طبقاته»[7]، وأحمد[8]، والبزار في«مسنده»، كما في «كشف الأستار» كتاب علامات النبوة، باب

---

(١) ٤٢٧/٣ (٤٢٤٨).

(٢) ٩٠/٣ - ٩١ (١١٨٦١).

(٣) ٥٥٤/١٥ - ٥٥٥ (٧٠٧٩).

(٤) ٥٤٦/٢ - ٥٤٧.

(٥) ٢٢/٣ (١١١٦٦).

(٦) ٥١٧/١ - ٥١٨ (٦٣٧).

(٧) ٢٥٢/٣.

(٨) ٥/٣ (١١٠١١).

مناقب عمار بن ياسر[١]، والبيهقي في «الدلائل»[٢].

كلهم من طرق عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال: فحدثني أصحابي، وعند أحمد والبزار زيادةُ: ولم أسمعه من رسول الله ﷺ.

فقد تبين أن أبا سعيد رواه عن صحابي آخر أخبر عنه أبو سعيد فيما جاء عند مسلم وغيره أنه أبو قتادة، وهو عند مسلم في «صحيحه» في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل[٣]، وابن سعد[٤] وأحمد[٥] والنسائي في «الكبرى»[٦]، وابن أبى عاصم في «الآحاد والمثاني»[٧]، والبيهقي في «السنن» كتاب قتال أهل البغي، باب الخلاف في قتال أهل البغي[٨] وفي «الدلائل» الموضع السابق[٩].

جميعهم من طرق عن شعبة عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري قال: أخبرني من هو خير مني، أبو قتادة، أن رسول الله ﷺ قال لعمار بن ياسر: «**بؤسًا لك يا ابن سمية تقتلك الفئة الباغية**».

والحديث روي عن جمع من الصحابة رضوان الله عليهم كما ذكر ابن حجر في «الفتح».

---

(١) ٣/٢٥٢ (٢٦٨٧). ولم أقف عليه في المطبوع من «البحر الزخار».

(٢) ٢/٥٤٨ – ٥٤٩.

(٣) (٢٩١٥).

(٤) ٣/٢٥٢ – ٢٥٣.

(٥) ٥/٣٠٦ – ٣٠٧ (٢٢٦١٠).

(٦) الموضع السابق (٨٥٤٨).

(٧) ٣/٤٣٦ (١٨٧٠).

(٨) ٨/١٨٩ (١٦٧٨٩).

(٩) ٢/٥٤٨.

أما شراح الحديث عند البُخارِيّ فقد شرح كل منهم الحديث، ووجه الزيادة على مقتضى روايته لـ«الصحيح»، وأول من تعرض لهذه الزيادة من الشراح –فيما أعلم– هو المهلب بن أبي صفرة (٤٣٥) في كتابه «النصيح» فقد نقل ابن بطال في شرحه عنه أنه قال في قوله: «**يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار**»، قال: إنما يصح ذلك في الخوارج الذين بعث إليهم علي عمارًا ليدعوهم إلى الجماعة، وليس يصح في أحد من الصحابة .. إلخ.[1] اهـ.

وعلق على ذلك ابن حجر في «الفتح» بعد أن نقل قول ابن بطال والمهلب: وتابعه على هذا الكلام جماعة من الشراح، وفيه نظر من أوجه:

أحدها: أن الخوارج إنما خرجوا على علي بعد قتل عمار، بلا خلاف بين أهل العلم بذلك، فإن ابتداء أمر الخوارج كان عقب التحكيم، وكان التحكيم عقب انتهاء القتال بصفين، وكان قتل عمار قبل ذلك قطعًا، فكيف يبعثه إليهم بعد موته؟!

ثانيها: أن الذين بعث إليهم علي عمارًا إنما هم أهل الكوفة، بعثه يستنفرهم على قتال عائشة ومن معها قبل وقعة الجمل، وكان فيهم من الصحابة جماعة كمن كان مع معاوية وأفضل، وسيأتي التصريح بذلك عند المصنف في كتاب الفتن، فما فر منه المهلب وقع في مثله مع زيادة إطلاق عليهم تسمية الخوارج وحاشاهم من ذلك.

ثالثها: أنه شرح على ظاهر ما وقع في هذه الرِّواية الناقصة، ويمكن حمله على أن المراد بالذين يدعونه إلى النار كفار قريش، كما صرح بذلك

---

(١) ٩٨/٢.

بعض الشراح.[١] اهـ.

فقول ابن حجر على ظاهر ما وقع في هذه الرِّواية الناقصة، يقصد روايته وهي رِواية أبي ذر التي شرح ابن حجر عليها، وكذا رِواية الأصيلي عن أبي زيد المَرْوَزيّ والتي شرح عليهما المهلب بن أبي صفرة وابن بطال كما هو معروف عن المغاربة[٢] في طرق رِوايتهم لـ«الصحيح».

ولذلك نجد هذه الزيادة غير موجودة في متن ابن بطال كما في «شرحه»[٣] وعلى عدم ذكرها شرح الحديث.

كما أنها ليست عند ابن رجب الحنبلي كما في «فتح الباري» وقد التزم ذكر نص روايته.[٤] ينظر كلامه على هذه الزيادة[٥].

وأما ابن الملقن في «شرحه» والذي اعتمد على رِواية أبي الوَقْت عن الدّاوُدِيّ عن الحَمُّويّ، عن الفَرَبْريّ فقد أثبت هذه الزيادة وعليها شرح، وهو بذلك يوافق ما جاء في «اليُونِينيّة». وكذا الكرماني في «شرحه»، وكذا ابن الأثير في «جامع الأصول».

وصنيع بدر العيني يشعر بأن هذه الزيادة عنده حيث شرح لفظة: (الفئة الباغية)، لكنه يرد جواب من يجعل الضمير في قوله (يدعوهم) راجعًا إلى كفار مكة. بقوله: وهذا أيضًا لا يصح؛ لأنه وقع في رواية ابن السكن

---

(١) «فتح الباري» ١/٥٤٢.

(٢) لم يذكر ابن بطال في أول «شرحه» سنده ولا روايته التي اعتمد عليها في «شرحه» ولكن أشار ابن حجر في «الفتح» في بعض المواضع إلى اعتماده على رواية الأصيلي، وانظر «شرح ابن بطال» في الباب الثالث.

(٣) ٢/٩٨.

(٤) ٣/٢٩٩ و ٣/٣١١.

(٥) ٣/٣٠٥ - ٣١٣.

وكريمة وغيرهما، زيادة توضيح بأن الضمير يعود على قتلة عمار، وهم أهل الشام[١].

فهذا يدل على أن ما جاء عند ابن السكن زيادة توضيحية على ما جاء في روايته.

أما ابن حجر فلم يذكر هذه الجملة؛ لأن روايته عن أبي ذر لكنه استدرك على رِواية أبي ذر قائلا: لكن وقع في رِواية ابن السكن وكريمة وغيرهما وكذا ثبت في نسخة الصغاني التي ذكر أنه قابلها على نسخة الفَرَبْريّ التي بخطه زيادة توضح المراد وتفصح بأن الضمير يعود على قتلته وهم أهل الشام، ولفظه: «**ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم** ..» الحديث. [٢]اهـ.

وقال القَسْطَلّانِيّ: لكنهم معذورون للتأويل الذي ظهر لهم؛ لأنهم كانوا مجتهدين ظانين أنهم يدعونه إلى الجنة، وإن كان في نفس الأمر بخلاف ذلك، فلا لوم عليهم في اتباع ظنونهم فإن المجتهد إذا أصاب فله أجران وإذا أخطأ فله أجر اهـ.

والقَسْطَلّانِيّ في «إرشاد الساري» قد صرح أنها ليست عنده في توجيه الضمير في قوله (يدعوهم) حيث قال: وهم غير مذكورين صريحًا لكن وقع في رِواية ابن السكن .. إلخ. اهـ[٣].

وزكريا الأنصاري في «المنحة»[٤] قال: «تقتله الفئة الباغية» ساقط من

(١) «عمدة القاري» ٢٤/٤

(٢) ٥٤٢/١.

(٣) ٢٢٥/١.

(٤) ١٥٦/٢.

نسخة ا.هـ مما يعني ثبوتها عنده، وقد رجعت إلى نسخة المخطوط وهي نسخة أبي زرعة العراقي وهي رواية أبي ذر ومقابلة على رواية كريمة فوجدتها مثبتة.

أما ابن الأثير في «جامع الأصول» فقد ساق الحديث من غير هذه الزيادة وعزاه للبخاري في «صحيحه» ثم قال بعد أن نقل كلام الحميدي السابق:

قلت أنا: والذي قرأته في «كتاب البخاري» - من طريق أبي الوقت عبد الأول السِّجْزي - رحمه الله - من النسخة التي قرئت عليه ، عليها خَطُّه: أمَّا في متن الكتاب ، فبحذف الزيادة، وقد كتب في الهامش هذه الزيادة ، وصحح عليها وجعلها في جملة الحديث ، وأنها من رواية أبي الوقت هكذا ، بإضافتها إلى الحديث، وذلك في موضعين من الكتاب أولهما: في باب: التعاون في بناء المسجد، من كتاب الصلاة.

والثاني: فى باب: مسح الغبار عن الناس في السبيل، في كتاب الجهاد.

وما عدا هذه النسخة، فلم أجد الزيادة فيها، كما قاله الحميدي ومن قبله، والله أعلم[1].

وقد تكلم ابن حجر على هذه الزيادة بما يدل على عدم ثبوت هذه الجملة، فقال في «الفتح»: واعلم أن هذه الزيادة لم يذكرها الحميدي في «الجمع»، وقال: إن البُخارِيّ لم يذكرها أصلًا، وكذا قال أبو مسعود. قال الحميدي: ولعلها لم تقع للبخاري، أو وقعت فحذفها عمدًا، قال: وأخرجها الإسماعيلي والبرقاني في هذا الحديث.

قلت (والكلام لابن حجر): ويظهر لي أن البُخارِيّ حذفها عمدًا،

---

(١) ٩/٤٥ (٦٥٨٣).

وذلك لنكتة خفية، وهي أن أبا سعيد الخدري اعترف أنه لم يسمع هذه الزيادة من النبي ﷺ، فدل على أنها في هذه **الرِّواية مدرجة**، والرِّواية التي بينت ذلك ليست على شرط البُخارِيّ، وقد أخرجها البزار من طريق داود ابن أبي هند، عن أبى نضرة، عن أبي سعيد .. فذكر الحديث في بناء المسجد وحملهم لبنة لبنة، وفيه: فقال أبو سعيد: فحدثني أصحابي، ولم أسمعه من رسول الله ﷺ أنه قال: «**يا ابن سمية تقتلك الفئة الباغية**»(١). ا.هـ

وابن سمية: هو عمار وسمية أمه، وهذا الإسناد على شرط مسلم، وقد عين أبو سعيد من حدثه بذلك، ففي مسلم والنسائي من طريق أبي سلمة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد قال: وحدثني من هو خير مني أبو قتادة.. فذكره فاقتصر البُخارِيّ على القدر الذي سمعه أبو سعيد من النبي ﷺ دون غيره. وهذا دال على دقة فهمه، وتبحره في الاطلاع على علل الأحاديث(٢) اهـ.

ونخلص مما سبق في جملة «**تقتله الفئة الباغية**» إلى: أن الصواب - فيما أرى- عدم ثبوتها في رِواية أبي سعيد الخدري عند البخاري، كما جاء في نسخة أبي ذر عن شيوخه الثلاثة، ورِواية الأصيلي، ولذلك جُلُّ الشراح على عدم ثبوتها، وكما جاء أيضًا في كتب الأطراف والمستخرجات كما سبق بيانه، وكما وجهه ابن حجر وانتهى إلى إدراجها ممن ثبتت عندهم من رواة «الصحيح»، وأن البُخارِيّ حذفها عمدًا، لعدم ثبوتها عنده من رِواية أبي سعيد.

ومن أثبت هذه الجملة إنما ذكرها لثبوتها؛ فكثير من الطرق للحديث عند غير البخاري كما سبق حكايته عن ابن الأثير في رواية أبي الوقت.

(١) سبق تخريجها قريبًا.

(٢) «فتح الباري» ١/٥٤٢.

وهذه الزيادة ثابتة من طرق أخرى كثيرة عن جمع من الصحابة، فهي ثابتة عن النبي ﷺ. والله أعلم.

والأولى القول بثبوتها ولا يلزم من تسمية أصحاب معاوية رضي الله عنه بغاة تكفيرهم فإنهم مجتهدون، وليس كل مجتهد مصيبًا، وقد جاء في القرآن ما يشير إلى ذلك. قال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحُجُرات:٩].

ويكون معنى العبارة أنهم كانوا مجتهدين يظنون أنهم يدعونه إلى الجنة حسب اجتهادهم وحسب اجتهاد عمار يدعونه إلى النار.

ثالثًا: ومن أسباب الاختلافات:

اختلاف العلماء في حكم تغيير جمل الثناء على الله عز وجل أو الصلاة والسلام على النبي ﷺ أو الترضي والترحم على العلماء.

فمن يري جواز التغيير لا يتقيد بالرِّواية في ذلك، فيقول - مثلًا - (قال الله عز وجل) بدلًا من (قال الله تعالى) أو العكس.

وانظر في تفصيل هذه المسألة ما جاء عن ابن الصلاح وسبق ذكره في التمهيد في المحور الثاني.

ويدخل تحت هذا السبب جملة كثيرة من الاختلافات الواقعة في نسخ «الصحيح»، والأمثلة عليها كثيرة تظهر مع أدنى تأمل في حواشي الطبعة السلطانية.

رابعًا: اختلاف العلماء في حكم جواز إصلاح الخطأ وتقويم اللحن:

فقد اختلفوا إذا وقع في رِواية الراوي لحن أو تحريف: فمنهم من كان يرى أنه يرويه على الخطأ كما سمعه.

فروى الرامهرمزي، والخطيب، وابن عبدالبر، والقاضي عِياض، عن

أبي معمر عبدالله بن سخبرة قال: إني لأسمع الحديث لحنًا، فألحن اتباعًا لما سمعت[١].

وروي مثله عن نافع مولى ابن عمر، فروى الخطيب، وابن عبدالبر عن إسماعيل ابن أمية قال: كنا نرد نافعًا عن اللحن فيأبى، يقول: إلا الذي سمعته[٢].

ومثله عن محمد بن سيرين، فروى الخطيب عن ابن عون عن ابن سيرين أنه كان يلحن في الحديث[٣].

وروى الخطيب أيضًا عن أشعث قال: كنت أحفظ عن الحسن وابن سيرين والشعبي، فأما الحسن والشعبي فكانا يأتيان بالمعنى، وأما ابن سيرين فكان يحاكي صاحبه حتى يلحن كما يلحن[٤].

ومنهم من كان يلحن اتباعًا لمن سمع منه الرِّواية، فروى الخطيب عن عفان قال: كان يزيد بن إبراهيم التستري إذا حدث عن الحسن لم يلحن، وإذا حدث عن محمد لحن[٥].

قلت: محمد هو ابن سيرين وهو ممن كان يرى رِواية الحديث على لحنه، كما قدمت عنه.

ومثل هذا إنما هو من النوع الأول الذي كان يرى أن يروي الحديث

---

(١) «المحدث الفاصل» ص٥٤٠ (٧٠٧)، «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ٢١/٢ (١٠٥٣)، «الكفاية» ص٢٨٥، «جامع بيان العلم وفضله» ٣٥٢/١ (٤٧٨)، «الإِلمَاع» ص١٦٠.

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» ٢٢/٢ (١٠٥٥)، «جامع بيان العلم» ٣٥١/١ (٤٧٧).

(٣) «الجامع لأخلاق الراوي» ٢٢/٢ (١٠٥٦)

(٤) «الكفاية» ص٢٨٥.

(٥) «الجامع» ٢٢/٢ (١٠٥٨)

على الخطأ كما سمعه.

وأما المذهب الثاني: من يرى تغييره وإصلاحه وروايته على الصواب، فروى الرامهرمزي، وابن عبدالبر، والقاضي عِياض عن الشعبي قال: لا بأس أن يُقوَّم اللحن في الحديث(١).

ومثله عن الأوزاعي، فروى الرامهرمزي، والخطيب، وابن عبدالبر، والقاضي عِياض من طرق عنه قال: أعربوا الحديث؛ فإن القوم كانوا عربًا، وفي آخر: لا بأس بإصلاح اللحن في الحديث(٢).

وروى الرامهرمزي والخطيب –مختصرًا– عن عمر بن شبة قال: قال لي عفان: قال لنا همام: ما سمعتم من حديث قتادة فأعربوه؛ فإن قتادة كان لا يلحن. ثم قال لنا عفان: قال لنا حماد بن سلمة: من لحن في حديثي فليس يحدث عني(٣).

وروى الرامهرمزي، والخطيب أيضًا عن الحسن بن علي الحلواني قال: ما وجدتم في كتابي عن عفان لحنًا فعرّبوه؛ فإن عفان كان لا يلحن. وقال لنا عفان: ما وجدتم في كتابي عن حماد بن سلمة لحنًا فعرّبوه؛ فإن حمادًا كان لا يلحن، وقال حماد: ما وجدتم في كتابي عن قتادة لحنًا فعرّبوه؛ فإن قتادة كان لا يلحن(٤).

---

(١) ينظر:: «المحدث الفاصل» ص٥٢٤ (٦٦٢)، «جامع بيان العلم» ٣٣٩/١ (٤٥٣)، «الإِلمَاع» ص١٦٠.

(٢) ينظر: «المحدث الفاصل» ص٥٢٤ (٦٦٣)، «الجامع لأخلاق الراوي» ٢٣/٢ (١٠٦٠ – ١٠٦١)، «الكفاية» ص٢٩٦، «جامع البيان» ٣٣٩/١ – ٣٤٠ (٤٥٤ – ٤٥٥، ٤٥٧)، «الإِلمَاع» ص١٦٠

(٣) ينظر: «المحدث الفاصل» (٦٦٤)، «الكفاية» ص٢٩٦ – ٢٩٧.

(٤) ينظر: «المحدث الفاصل» (٦٦٥)، «الكفاية» ص٢٩٧.

ورواه الخطيب عن الحسن بن علي بلفظ آخر قال: ثنا عفان قال: قال لنا همام: إذا حدثتكم عن قتادة فكان في حديثه لحن فقوموه؛ فإنه كان لا يلحن[١].

وروى أيضًا عن حماد بن زيد قال: من لحن في حديثي فليس يحدث عني[٢].

وروى الرامهرمزي عن محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان قال: إذا سمعت الحديث فيه اللحن والخطأ فلا تحدث إلا بالصواب؛ إنهم لم يكونوا يلحنون[٣].

وروى الخطيب عن علي بن الحسن بن شقيق قال: قلت لعبدالله – يعني: ابن المبارك الرجل يسمع الحديث فيه اللحن، يقيمه؟ قال: نعم، كان القوم لا يلحنون[٤].

وروي مذهب الإصلاح هذا وتصويب اللحن عن يحيى بن معين وأحمد بن صالح وأحمد بن حنبل والحسن بن محمد الزعفراني[٥].

والصواب في هذا الباب: ما قاله أصحاب المذهب الثاني، وهو تغيير اللحن وإصلاحه وروايته على الصواب.

قال الخطيب: والذي نذهب إليه: رِواية الحديث على الصواب، وترك اللحن فيه، وإن كان قد سُمع ملحونًا؛ لأن من اللحن ما يحيل الأحكام،

---

(١) ينظر: «الكفاية» ص٢٩٧.

(٢) ينظر: «الكفاية» ص٢٩٧.

(٣) ينظر: «المحدث الفاصل» ٦٦٨.

(٤) ينظر: «الكفاية» ص٢٩٧.

(٥) ينظر: الروايات عنهم في «المحدث الفاصل» ٦٦٩ – ٦٧٠، و«الكفاية» ص٢٩٨.

ويصير الحرام حلالًا والحلال حرامًا، فلا يلزم اتباع السماع فيما هذه سبيله، والذي ذهبنا إليه قول المحصلين والعلماء من المحدثين[١].

وقال أيضًا: إذا كان اللحن يحيل المعنى فلابد من تغييره، وكثير من الرُّواة يحرفون الكلام عن وجهه ويزيلون الخطاب عن موضعه[٢].

وصوبه ابن عبدالبر، فقال: والقول في هذا الباب ما قاله الحسن والشعبي وعطاء ومن تابعهم، وهو الصواب[٣].

وقال ابن الصلاح عن المذهب الثاني هذا: وهو مذهب المحصلين والعلماء من المحدثين، والقول به في اللحن الذي لا يختلف به المعنى وأمثاله، لازم على مذهب تجويز الرِّواية بالمعنى[٤].

وما أجود وأكمل ما قال القاضي عِياض حيث قال في «الإِلماع»:

الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرِّواية كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا يغيرونها من كتبهم، حتى أطردوا ذلك في كلمات من القرآن استمرت الرِّواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها، ولم يجيء في الشاذ من ذلك في «الموطأ» والصحيحين وغيرها حماية للباب، لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب، ويقرءون ما في الأصول على ما بلغهم.

ومنهم من يجسر على الإصلاح وكان أجرأهم على هذا من المتأخرين القاضي الوقشي، وكذلك لغيره ممن سلك هذا المسلك.

---

(١) ينظر: «الجامع» ٢/٢٣.

(٢) ينظر: «الكفاية» ص٢٨٧.

(٣) «جامع بيان العلم وفضله» ١/٣٥٣.

(٤) «علوم الحديث» ص٢١٨ – ٢١٩ ط نور عتر.

وحماية باب الإصلاح والتغيير أولى؛ لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن ويتسلط عليه من لا يعلم، وطريق الأشياخ أسلم مع التبيين، فيذكر اللفظ عند السماع كما وقع وينبه عليه، ويذكر وجه صوابه، إما من جهة العربية أو النقل أو وروده كذلك في حديث آخر، أو يقرءونه على الصواب، ثم يقول: وقع عند شيخنا أو في روايتنا كذا أو من طريق فلان كذا، وهو أولى؛ لئلا يقول على النبي ﷺ ما لم يقل.

وأحسن ما يعتمد عليه في الإصلاح أن ترد تلك اللفظة المغيرة صوابًا في أحاديث أخرى، فإن ذكرها على الصواب في الحديث أمن أن يقول عن النبي ﷺ ما لم يقل، بخلاف إذا كان إنما أصلحها بحكم علمه ومقتضى كلام العرب.

وهذه طريقة أبي علي ابن السكن البغدادي في انتقائه روايته لـ«صحيح البُخارِيّ»، فإن أكثر متون أحاديثه ومحتمل روايته هي عنده متقنة صحيحة من سائر الأحاديث الأخر الواقعة في الكتاب وغيره. اهـ. ملخصًا(١).

وقال ابن الصلاح: وأما إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله فالصواب تركه وتقرير ما وقع في الأصل، على ما هو عليه مع التضبيب عليه، وبيان الصواب خارجًا في الحاشية؛ فإن ذلك أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة(٢).

فهذا الاختلاف بين العلماء في حكم إصلاح الخطأ في المروي إلى اختلاف الروايات فمن يرى الجواز صوب الخطأ على ما في ظنه، وقد

---

(١) «الإِلمَاع» ص١٦١ – ١٦٢.

(٢) «علوم الحديث» ص٢١٩ ط. عتر.

يكون الصواب فيما ظنه خطئًا، وقد نتج عن هذا السبب وجود اختلافات كثيرة، والبعض منها من تَصَرُّفِ الرُّواة.

ونتج عن ذلك وجود كثير من الأخطاء الواضحة التي لا يستقيم المعنى إلا بها، وهذا الخطأ أنواع: فمنه ما يكون في آيات القرآن، ومنه ما يكون في الأسانيد، ومنه ما يكون في المتون.

أولًا: ومن الأمثلة التي وقعت في القرآن الكريم:

١- ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً﴾ [النساء: ٤٣، المائدة: ٦].

وقع في أول كتاب التيمم «اليُونِينيّة» ١/٧٣ - ٧٤ قول الله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً﴾ .

كذا جاء لأكثر رواة «الصحيح» كما عند اليُونِينِيّ، وهو الصحيح الموافق للقراءة والتلاوة.

لكن جاء عند النَّسفي وعبدوس وأبي ذر، عن كل من المُسْتَمْلِيّ والحَمُّويّ - كما جاء عند ابن حجر-: (فإن لم تجدوا) قال أبو ذر: كذا في روايتنا، والتلاوة: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ﴾.

قال الحافظ: ظهر لي أن البُخارِيّ أراد أن يبين أن المراد بالآية المبهمة في قول عائشة في حديث الباب: (فأنزل الله آية التيمم)، أنها آية المائدة، وقد وقع التصريح بذلك في رِواية حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه عن عائشة في قصتها المذكورة، قال: فأنزل الله آية التيمم: فإن لم تجدوا ماءً فتيمموا.. الحديث.

فكأن البُخارِيّ أشار إلى هذه الرِّواية المخصوصة، واحتمل أن تكون قراءة شاذة لحماد بن سلمة أو غيره، أو وهمًا منه، وقد ظهر أنها عنت آية المائدة، وأن آية النساء قد ترجم لها المصنف في التفسير، وأورد حديث

عائشة أيضًا، ولم يرد خصوص نزولها في قصتها. اهـ.

وقال العيني: الظاهر أن هذا وهم من حماد أو غيره، أو قراءة شاذة لحماد. اهـ.

قلت: بحثت في مظان شواذ القراءات فلم أجد فيها قراءة شاذة لحماد أو لغيره، والله أعلم.(١).

وقد وقع في كتاب الوضوء، باب: الماء الذي يغسل به شعر الإنسان: وَقال الزُّهْرِيُّ: إذا وَلَغَ فِي إِناءٍ لَيْسَ لَهُ وَضُوءٌ غَيْرُهُ يَتَوَضَّا بِهِ. وَقال سُفْيانُ: هَذا الْفِقْهُ بِعَيْنِهِ؛ يَقُولُ اللَّهُ تَعالَى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: ٤٣] وَهَذا ماءٌ، وَفِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ، يَتَوَضَّا بِهِ وَيَتَيَمَّمُ(٢).

كذا عند اليُونِينِيّ على الصواب، ولم يشر إلى أي اختلاف، وعند ابن حجر كذا لأكثر رواة «الصحيح»، ووقع في رِواية أبي الحسن القابسي عن أبي زيد المَرْوَزيّ في حكاية قول سفيان: (يقول الله تعالى: (فإن لم تجدوا ماءً)، وكذا حكاه أبو نعيم في «المستخرج على البُخارِيّ»: حكى ذلك الحافظ والعيني والقَسْطَلّانِيّ.

والأول الذي هو للأكثرين، الصواب الموافق للتلاوة، وقال القابسي: وقد ثبت ذلك في «الأحكام» لإسماعيل القاضي -يعني: بإسناده إلى سفيان- قال: وما أعرف من قرأ بذلك.

قال الحافظ والقَسْطَلّانِيّ: لعل الثوري حكاه بالمعنى وكان يرى جواز ذلك.

---

(١) «اليونينية» ١/٧٤، و«مشارق الأنوار» ٢/٣٣٠، و«فتح الباري» ١/٤٣٢، و«عمدة القاري» ٣/٢٢٩.

(٢)«اليُونِينيّة» ١/٤٥.

لكن اعترض العينيُّ ابنَ حجر فقال في «العمدة»: لا يصح هذا أصلًا؛ لأنه قلب كلام الله تعالى، والظاهر أنه سَهْوٌ أو وقع غلطًا اهـ. وراجعت «انتقاض الاعتراض» فوجدت الحافظ لم يعقب.

وقال القَسْطَلّانِيّ: قد تتبعت كثيرًا من القراءات، فلم أر أحدًا قرأ بها.

قال الحافظ: وكأن هذا هو الذي جر المصنف أن يأتي بمثل هذه العبارة في كتاب التيمم كما سيأتي. اهـ[1].

٢- ومن ذلك أيضًا:

ما وقع في كتاب الصلاة، باب الأَسِيرِ أَوِ الْغَرِيمِ يُرْبَطُ فِي الْمَسْجِدِ[2].

قال: حَدَّثَنا إِسْحاقُ بْنُ إِبْراهِيمَ قال: أَخْبَرَنا رَوْحٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيّ ﷺ قال: «**إِنَّ عِفْرِيتًا مِنَ الْجِنِّ تَفَلَّتَ عَلَيَّ الْبارِحَةَ - أَوْ كَلِمَةً نَحْوَها - لِيَقْطَعَ عَلَيَّ الصَّلاَةَ، فأَمْكَنَنِي اللَّهُ مِنْهُ، فارَدْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ إِلَى سارِيَةٍ مِنْ سَوارِي الْمَسْجِدِ؛ حَتَّى تُصْبِحُوا وَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ كُلُّكُمْ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ أَخِي سُلَيْمانَ: رَبِّ هَبْ لِي مُلْكًا لاَ يَنْبَغِي لأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي**». قال رَوْحٌ: فَرَدَّهُ خاسِئًا[3].

كذا جاءت الآية عند اليُونِينِيّ (رب هب لي ملكا ..) ورمز لسقوط لفظة: (رب) من عند ابن عساكر فقط. مما يعني رسم الآية كما سبق عند باقي الرُّواة عنده بينما حكى ابن حجر في «الفتح» عن أبي ذر كما هو موافق للتلاوة: ﴿قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا﴾[ص:٣٥]، ووقع لابن عساكر: ﴿وَهَبْ لِي﴾ فقط بإسقاط سابقه، أما القَسْطَلّانِيّ فقد ساقه كما هو موافق

(١) «اليُونِينيّة» ١/٩٩.

(٢) «اليُونِينيّة» ١/٩٩.

(٣) ينظر: «فتح الباري» ١/٢٧٣، «عمدة القاري» ٢/٣٣٥، «إرشاد الساري» ١/٤٣٩.

للتلاوة ثم ذكر عن أبي ذر ما ذكره عنه ابن حجر نقلا عنه ثم قال: ووقع لابن عساكر: ﴿وَهَبْ لِي﴾ فقط بإسقاط سابقه: كما في الفرع وأصله .اهـ.

وكأنه يميل إلى خطأ ما جاء في «اليُونينيّة» .

والصواب الموافق للقراءة والتلاوة الذي وقع لأبي ذر.

ووجه الكرماني ما وقع للأكثر فقال: لعله ذكره على قصد الاقتباس من القرآن لا على قصد أنه قرآن.

قال الحافظ: وقع عند مسلم كما في رِواية أبي ذر على نسق التلاوة، فالظاهر أنه تغيير من بعض الرُّواة(١).

٣- ومن ذلك أيضًا:

ما وقع في كتاب مواقيت **الصلاة، باب: فَضْلِ صَلاَةِ الْعَصْرِ.**

حَدَّثَنا الْحُمَيْدِيُّ قال: حَدَّثَنا مَرْوانُ بْنُ مُعاوِيَةَ قال: حَدَّثَنا إِسْماعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ جَرِيرٍ قال: كُنّا عِنْدَ النَّبِيّ ﷺ فَنَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةً – يَعْنِي: الْبَدْرَ – فَقال: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَما تَرَوْنَ هَذا الْقَمَرَ، لاَ تُضامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ، فإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لاَ تُغْلَبُوا عَلَى صَلاَةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِها فافْعَلُوا**». ثُمَّ قَرأَ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ﴾ [ق: ٣٩]. قال إِسْماعِيلُ: افْعَلُوا، لاَ تَفُوتَنَّكُمْ(٢).

كذا سياق الآية في : ﴿وَسَبِّحْ﴾ وذكر في الحاشية أن عند أبي ذر الهَرَوِيّ وأبي الوَقْت والأصيلي وابن عساكر: (فسبح) بالفاء.

---

(١) ينظر: «صحيح مسلم» (٣٩/٥٤١)، و«شرح الكرماني» ١٢١/٤، و«فتح الباري» ٥٥/١، و«إرشاد القَسْطَلّانِيّ» ٢٣٦/٢

(٢) «اليُونِينيّة» ١١٥/١.

قلت (الباحث): والأول الصواب الموافق للتلاوة، وقد نبه على ذلك غير شارح[(١)].

٤- ومن ذلك أيضًا:

ما وقع في كتاب العيدين، باب فَضْلِ الْعَمَلِ فِي أَيّامِ التَّشْرِيقِ.

وَقال ابْنُ عَبّاسٍ: واذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيّامٍ مَعْلُوماتٍ: أَيّامُ الْعَشْرِ، والأَيّامُ الْمَعْدُوداتُ: أَيّامُ التَّشْرِيقِ[(٢)]. كذا جاء عند اليُونِينِيّ

وفي رِواية أبي ذر عن الكُشْمِيهَني: (ويذكروا اسم الله في أيام معلومات).

وفي رِواية أبي ذر عن الحَمُّويّ والمُسْتَمْلِيّ: (ويذكروا الله في أيام معدودات)، كما في حاشية اليُونِينِيّ.

ووقع في رِواية كريمة وابن شَبُّويه كما عند اليُونِينِيّ في الأصل.ذكره ابن حجر.

وما جاء عن الكُشْمِيهَني هو الصواب الموافق للتلاوة، دون الآخرين.

قال الكرماني: لا يريد به لفظ القرآن.

وقال الحافظ: أجيب بأنه لم يقصد التلاوة، وإنما حكى كلام ابن عباس، وابن عباس أراد تفسير المعدودات والمعلومات. وقال نحوه العيني[(٣)].

٥- ومن ذلك أيضًا:

ما جاء في كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: «يعذب الميت ببعض بكاء

---

(١) ينظر: «اليونينية» ١/١١٥، و«شرح الكرماني» ٤/١٩٩، و«عمدة القاري» ٤/١٨٩، و«إرشاد الساري» ٢/٢٩٩.

(٢) «اليُونِينيّة» ٢/٢٠.

(٣) ينظر: «اليونينية» ٢/٢٠، و«شرح الكرماني» ٦/٧٤، و«فتح الباري» ٢/٤٥٨، و«عمدة القاري» ٥/٣٩١.

أهله عليه»، وهو كقوله: ﴿وَإِن تَدۡعُ مُثۡقَلَةٌ إِلَىٰ حِمۡلِهَا﴾ [فاطر: ١٨]

وقع عند أبي ذر وحده: (وإن تدع مثقلة –ذُنُوبًا – إلى حملها..).

والأول الصواب الموافق للتلاوة.

قال الحافظ: ليست (ذنوبًا) في التلاوة؛ وإنما هو في تفسير مجاهد فنقله المصنف عنه(١).

ثانيًا: ومن هذا النوع ما يكون الخطأ في الإسناد أو المتن بإصلاح كلمة أو حذفها.

ويلتحق بهذا النوع إلحاق ما هو ساقط في السند ولا يستقم المعنى إلا بإلحاقه، كحذف واو العطف مثلا - أو إثباتها في بعض الروايات.

كما جاء في «الصحيح» في كتاب الصلاة، باب الْخَوْخَةِ والْمَمَرِّ فِي الْمَسْجِدِ.(٢).

حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ سِنانٍ قال: حَدَّثَنا فُلَيْحٌ قال: حَدَّثَنا أَبُو النَّضْرِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قال: خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ فَقال: «**إِنَّ اللَّهَ خَيَّرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيا وَبَيْنَ ما عِنْدَهُ، فاخْتارَ ما عِنْدَ اللَّهِ**».

كذا إسناد الحديث في «اليُونِينيّة»: عن عبيد بن حنين، عن بسر بن سعيد، عن أبى سعيد الخدري.

ورمز لسقوط قوله: (عن بسر بن سعيد) من عند أبي ذر الهَرَوِيّ والأصيلي عن أبى زيد، ووضع علامة التصحيح.

وساق ابن الملقن الحديث كما عند اليُونِينِيّ وقال: هكذا ثبت في

---

(١) ينظر: «اليونينية» ٧٩/٢، و«فتح الباري» ١٥٣/٣.

(٢) ١٠٠/١ (٤٦٦).

روايتنا[١]: عبيد، عن بسر، عن أبي سعيد[٢].

وقال ابن حجر في «الفتح»: قوله: (عن عبيد بن حنين عن بسر بن سعيد) هكذا في أكثر الروايات، وسقط في رِواية الأصيلى عن أبي زيد ذكر (بسر بن سعيد) فصار: عن عبيد بن حنين عن أبي سعيد. اهـ[٣]

وساق الجَيّانيّ الحديث في «تقييد المهمل»[٤] بحذف (بسر بن سعيد) ثم قال: هكذا الإسناد عند أبى زيد المَرْوَزيّ، ووقع عند ابن السكن وأبي أحمد الجُرْجانيّ: فليح حَدَّثَنا أبو النضر، عن عبيد بن حنين، عن بسر بن سعيد، عن أبى سعيد الخدري.

قال ابن السكن عن الفَرَبْريّ: قال أبو عبدالله: هكذا رواه محمد بن سنان عن فليح -يعني: عن عبيد بن حنين عن بسر عن أبى سعيد- وهو خطأ، وإنما هو: عن عبيد بن حنين، وعن بسر -يعني: بواو العطف. اهـ.

فذكر فيه وجها ثالثًا وهو عطف عبيد بن حنين على بسر بن سعيد.

قال الجَيّانيّ: فهذه ثلاثة أوجه مختلفة عن فليح بن سليمان، ولعل فُليحًا كان يحدث به مرة عن عبيد بن حنين، ومرة عن بسر بن سعيد، ومرة يجمعهما، وكلٌّ صوابٌ. اهـ.

قلت: (الباحث): فتحصل بعد التخريج أربعة أوجه عن أبي النضر.

أولها: ما رواه محمد بن سنان (كما جاء في رِواية ابن السكن وأبى

---

(١) وهي رواية أبى الوَقْت عن الدَّاوُدِيّ عن أبي أحمد الحَمُّويّ السرخسي عن الفَرَبْريّ.

(٢) «التوضيح» ٥/٦١٣.

(٣) ١/٥٥٨.

(٤) ص٥٨٣.

أحمد الجُرْجانيّ لهذا الحديث على ما حكاه الجَيّانيّ وكما هو في «اليُونِينيّة» في الأصل عن فليح: حَدَّثَنا أبو النضر، عن عبيد بن حنين، عن بسر بن سعيد، عن أبى سعيد الخدري ..

وتابع محمدًا معافى بنُ سليمان الحراني في روايته كما أخرجه الجَيّانيّ في «تقييد المهمل»[1] فرواه عن فليح، عن أبى النضر، عن عبيد بن حنين، عن بسر، عن أبى سعيد.

الثاني: ما رواه أبو عامر العقدي، عن فليح، عن أبى النضر، عن بُسر ابن سعيد، عن أبى سعيد الخدري، كما رواه البُخارِيّ في «الصحيح» كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ: سدوا الأبواب[2] قال: حدثني عبدالله بن محمد، حَدَّثَنا أبو عامر به، مثله.

الثالث: ما رواه مالك، عن أبى النضر، عن عبيد بن حنين، عن أبي سعيد الخدري، مثله. رواه البُخارِيّ في «الصحيح» كتاب مناقب الأنصار، باب: هجرة النبي ﷺ [3]. قال: حَدَّثَنا إسماعيل بن عبدالله قال: حدثني مالك به. ورواه مسلم في «صحيحه»[4] قال: حَدَّثَنا عبدالله بن جعفر بن يحيى بن خالد، حَدَّثَنا معن، حَدَّثَنا مالك به.

وأخرجه أيضًا الجَيّانيّ في «تقييد المهمل»[5] قال: حَدَّثَنا أبو عمر النمري، نا أبو محمد بن أسد، نا أحمد بن محمد ابن أبى الموت، نا على

---

(١) ص٥٨٣، ٥٨٤.

(٢) ٤/٥ (٣٦٥٤).

(٣) ٥٧/٥ (٣٩٠٤).

(٤) كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق (٢٣٨٢).

(٥) ص٥٨٥ - ٥٨٦.

ابن عبد العزيز، نا القعنبى، عن مالك به.

وقال ابن الملقن في «التوضيح»[١] بعد أن ذكر رِواية إسماعيل بن عبدالله، عن مالك التي في البُخارِيّ، وكذا رواه عن مالك عبدُالله بن سلمة[٢] وابن وهب ومعن، ومن طريقه أخرجه مسلم[٣] ومطرف وإبراهيم ابن طهمان -وسماه: عبدالله بن حنين- ومحمد بن الحسن، وعبد العزيز بن يحيى، قال الدارقطني: لم أره في «الموطأ» إلا في كتاب «الجامع» للقعنبي، ولم يذكره في «الموطأ» غيره، ومن تابعه فإنما رواه في غير «الموطأ». اهـ. وتابع مالكًا محمد بن سنان كما في حديث الباب الذي معنا عند البُخارِيّ في رِواية أبى زيد المَرْوَزِيّ، كما عند الجَيّانيّ فيما سبق في أول الباب.

الرابع: ما رواه يونس بن محمد، وسعيد بن منصور، عن فليح بن سليمان، عن أبى النضر، عن عبيد بن حنين وبسر بن سعيد -جميعًا- عن أبى سعيد الخدري.

رواه مسلم في «صحيحه»[٤] قال: حَدَّثَنا سعيد بن منصور به.

ورواه عن يونس بن محمد، عن فليحٍ ابنُ أبي شيبة[٥]، ورواه من طريقه الجَيّانيّ في «تقييد المهمل»[٦] قال: حَدَّثَنا أبو عمر، نا سعيد، نا قاسم

(١) ٥/٦١٤.

(٢) كما عند الترمذي كتاب المناقب، باب مناقب أبي بكر الصديق (٣٦٦٠).

(٣) كما سبق تخريجه.

(٤) كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبى بكر الصديق (٢٣٨٢).

(٥) المصنف ٦/٣٥١ (٣١٩١٧) كتاب الفضائل باب: ما ذكر في أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

(٦) ص٥٨٥.

ابن أصبغ، نا ابن وضاح، نا أبو بكر بن أبي شيبة به، مثله.

خامسًا: ومن هذه الأسباب- أيضًا- الاختلاف بين العلماء في التعبير في صيغ الأداء عن طريقة التحمل.

فمن يرى أنه لا فرق بين (حَدَّثَنا) و(أَخْبَرَنا) لا يتقيد بالرِّواية في ذلك، ويدخل في هذا أن يعبر الناسخ عن طريقة التحمل بالرموز ثم يقع التداخل بينها(١).

وانظر أمثلة لذلك كثيرة فمثلًا (٢) جاء في بعض الروايات: (قال حَدَّثَنا سفيان قال حَدَّثَنا يحيى بن سعيد)، وفي الحاشية: (قال: عن سفيان قال: عن يحيى)، وكذا (٣) جاء: (حَدَّثَنا النضر)، وفي الحاشية: (أَخْبَرَنا النضر).

وقد يقع الاختلاف في صيغ التحمل بما يدل على السماع أو القراءة، كحَدَّثَنا وأَخْبَرَنا وأنبأنا.

والأمر في ذلك يسير وهو كثير في اختلاف الروايات بسبب اختلاف مذاهب العلماء في ذلك.

ومن صور الاختلاف في الأسانيد وهو ناتج عن الاختلاف في التعبير عن صيغ الأداء، التصحيفُ في كلمة: (عن) إلى (ابن) أو العكس.

وقد سبق ذكر أمثلة لذلك في التصحيف.

وقد يكون الأمر أكثر إشكالًا حينما يكون الاختلاف في طريقة التحمل بأن يكون الاختلاف في لفظة تدل على السماع وإبدالها بلفظة:

---

(١) وهذا هو منهج البخاري فلا ضير، ففي كتاب العلم من الصحيح، باب قول المحدث: حدثنا وأخبرنا أو أنبأنا. يعني: أنها عنده بمعنى واحد.

(٢) ١/ ٦ (١).

(٣) ٥/ ٢ (٣٦٥٠).

(عن) فتدخلُ الحديثَ في الحديثِ المعنعن بما فيه من خلاف بين العلماء، ويتبع ذلك عنعنة المدلس، فلا شك أن الحرص في رِواية ما يفيد السماع في غاية الأهمية.

وقد يكون الاختلاف في إبدال صيغ الأداء: (حَدَّثَنا) أو (أَخْبَرَنا) و(قال)، وهناك فرق كبير عند المحدثين بين (حَدَّثَنا) أو (أَخْبَرَنا)، وبين (قال) كما هو معروف. **مما يترتب عليه وصل الحديث أو تعليقه.**

كما جاء في «الصحيح» في كتاب الصوم، باب مَنْ زارَ قَوْمًا فَلَمْ يُفْطِرْ عِنْدَهُمْ.

قال: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قال: حَدَّثَنِي خالِدٌ – هُوَ: ابْنُ الْحارِثِ – حَدَّثَنا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُمِّ سُلَيْمٍ، فأَتَتْهُ بِتَمْرٍ وَسَمْنٍ، قال: «**أَعِيدُوا سَمْنَكُمْ فِي سِقائِهِ، وَتَمْرَكُمْ فِي وِعائِهِ، فإِنِّي صائِمٌ**». ثُمَّ قامَ إِلَى ناحِيَةٍ مِنَ الْبَيْتِ، فَصَلَّى غَيْرَ الْمَكْتُوبَةِ، فَدَعا لأُمِّ سُلَيْمٍ وأَهْلِ بَيْتِها، فَقالتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: يا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي خُوَيْصَةً. قال: «**ما هِيَ؟**». قالتْ: خادِمُكَ أَنَسٌ. فَما تَرَكَ خَيْرَ آخِرَةٍ وَلاَ دُنْيا إِلاَّ دَعا لِي بِهِ، قال: «**اللَّهُمَّ ارْزُقْهُ مالًا وَوَلَدًا وَبارِكْ لَهُ**». فانِّي لَمِنْ أَكْثَرِ الأَنْصارِ مالًا. وَحَدَّثَتْنِي ابْنَتِي أُمَيْنَةُ أَنَّهُ دُفِنَ لِصُلْبِي مَقْدَمَ حَجّاجٍ الْبَصْرَةَ بِضْعٌ وَعِشْرُونَ وَمِائَةٌ.

حَدَّثَنا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنا يَحْيَى قال: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ، سَمِعَ أَنَسًا رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.[1]

كذا جاء السياق عند اليُونِينِيّ وعند قوله: (حَدَّثَنا ابن أبي مريم) حاشية وفيها ما يدل على أن رِواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة، ورِواية أبي الوَقْت، عن الدّاوُدِيّ، عن الحَمُّويِيّ، عن الفَرَبْرِيّ: (قال). أي: بدلًا من (حَدَّثَنا).

---

(١) ٤١/٣ حديث (١٩٨٢).

وقال ابن حجر في «تغليق التعليق» -بعد أن ساق اللفظ هكذا: وقال ابن أبي مريم: أنا يحيى .. - هكذا وقع في روايتنا من طريق أبي الوَقْت، عن الدّاوُدِيّ، عن الحَمُّويِيّ. ومن طريق أبي ذر الهَرَوِيّ عن الشيوخ الثلاثة الحَمُّويِيّ والكُشْمِيهَني والمُسْتَمْلِيّ.

لكن وقع في رِواية كريمة المَرْوَزيّة عن الكُشْمِيهَني ، وفي رِواية أبي محمد الأصيلي عن أبي زيد المَرْوَزيّ، وفي رِواية غير واحد كلهم عن الفَرَبْريّ عن البُخارِيّ في هذا الموضع: حَدَّثَنا ابن أبي مريم، قال: أنا يحيى ابن أيوب فذكره. اهـ[1].

وكذا ذكر ما يدل على ذلك ابن حجر في «الفتح»[2] وفي «هدي الساري»[3] وذكره ابن الملقن في «التوضيح»[4] بلفظ وقال ابن أبي مريم. وروايته في هذا الكتاب من طريق أبي الوَقْت، عن الدّاوُدِيّ، عن الحَمُّويِيّ، عن الفَرَبْريّ.

قلت: (الباحث) لو أخذنا برِواية أبي الوَقْت وأبي ذر الهَرَوِيّ لكان الحديث معلقًا، ولو أخذنا برواية كريمة ومن تبعها لكان الحديث موصولًا.

فائدة: سبب سياق البُخارِيّ لهذا الإسناد هو تصريح حميد بالسماع من أنس بن مالك رضي الله عنه؛ لأن الطريق التي ساقها البُخارِيّ من رِواية خالد بن الحارث عن حميد قد عنعن فيها -وهو حميد بن أبي حميد

(١) ٣/١٩٩.

(٢) ٤/٢٣٠.

(٣) ص ٤٠.

(٤) ١٣/٤٨١.

الطويل- وهو مدلس[١] لاسيما وقد اشتهر عنه أنه ربما دلس عن أنس رضي الله عنه[٢].

ومن الأحاديث التي وقع في «الصحيح» الاختلاف في الروايات على وصلها أو تعليقها - وهي عن ابن أبي مريم هذا - ما جاء أيضًا في الحديث الذي ذكره البُخارِيّ في كتاب الصلاة، باب: ما جاء في القِبلة..[٣]

قال البُخارِيّ: حَدَّثَنا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ قال: حَدَّثَنا هُشَيْمٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قال: قال عُمَرُ: وافَقْتُ رَبِّي فِي ثَلاَثٍ: فَقُلْتُ: يا رَسُولَ اللَّهِ، ..الحديث

ثم قال البُخارِيّ:

حَدَّثَنا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ قال: أَخْبَرَنا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ قال: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ قال: سَمِعْتُ أَنَسًا بِهَذا.

كذا جاء سياق الإسناد في أصل «اليُونِينيّة» وعلى كلمة: (حَدَّثَنا) عدة حواش تدل على أنه جاء في رِواية ابن عساكر: قال محمد[٤] وقال ابن أبي مريم، وفي رِواية أبي ذر عن المُسْتَمْلِيّ وحده قال أبو عبدالله[٥]: وحَدَّثَنا ابن أبي مريم، وللأصيلى وأبي ذر عن الحَمُّويّ والكُشْمِيهَني: وقال ابن أبي مريم.

وذكر القَسْطَلّانِيّ[٦] تبعًا لابن حجر في «الفتح»[٧] أن في رِواية كريمة:

(١) «التقريب» ص١٨١ (١٥٤٤).

(٢) وينظر: «فتح الباري» ٤/٢٣٠.

(٣) ١/٨٩ (٤٠٢).

(٤) أي البُخَارِيّ.

(٥) أي البُخَارِيّ.

(٦) انظر «منحة الباري» ١/١٩٢.

(٧) ١/٥٠٥.

حَدَّثَنا ابن أبي مريم، وفي «التوضيح» لابن الملقن: حَدَّثَنا ابن أبي مريم. وهي رِواية أبي الوَقْت، وهو يوافق ما جاء في السلطانية على ما اقتضاه صنيع اليُونِينِيّ من حكاية الاختلاف في باقي النسخ التي اعتمد عليها.

ثم قال ابن الملقن في «التوضيح»(١):

فائدة إيراد البُخارِيّ طريق يحيى بن أيوب التصريح بسماع حميد من أنس، وفي بعض النسخ: (حَدَّثَنا ابن أبي مريم) كما ذكرته، وفي بعضها: (وقال ابن أبي مريم) تعليقًا، وكذا ذكره في التفسير تعليقًا، وكذا ذكره خلف في «أطرافه» والإسماعيلي، وأبو نعيم في مستخرجيهما وهو الظاهر؛ لأن يحيى لم يحتج به البُخارِيّ، ونسبه أحمد إلى سوء الحفظ، وإنما ذكره متابعة واستشهادًا. اهـ.

قلت: (الباحث) تتبعت المواضع التي ذكر فيها البُخارِيّ: ابن أبي مريم، عن يحيى بن أيوب، عن حميد، عن أنس فوجدتها ثمانية مواضع، في كلها يقول: أَخْبَرَنا يحيى بن أيوب، حدثني حميد، سمعت أنسًا. وفي بعضها يقول: حدثني أنس. وغرض البُخارِيّ في جميع هذه المواضع هو بيان سماع حميد للحديث من أنس بن مالك حتى يعلم تصريحه بالسماع؛ لأنه كان مدلسًا.

والخلاف في كل هذه المواضع في صيغة التحمل بين البُخارِيّ وابن أبي مريم، وهذه هي المواضع مع تعليق موجز عليها بين ما اختلفت فيه الروايات، ونقلت الاختلاف من «اليُونِينِيّة» أو كتب الشروح.

الموضع الأول: ما جاء في آخر كتاب الوضوء، باب: البزاق والمخاط

---

(١) ٥/٤١٠.

ونحوه[١]، حين قال البُخارِيّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: بَزَقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَوْبِهِ. طَوَّلَهُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ولم يقع اختلاف بين الروايات في هذا الموضع إلا ما جاء عند أبي ذر وأبي الوَقْت والأصيلي في نسخة زيادة: قال أبو عبدالله[٢] طوله.

الموضع الثاني: ما جاء في كتاب الصلاة، باب: ما جاء في القبلة، ومن لا يرى الإعادة[٣] قال: حَدَّثَنا عمرو بن عون قال: حَدَّثَنا هشيم، عن حميد، عن أنس .. الحديث: ثم قال: حَدَّثَنا ابن أبي مريم قال أَخْبَرَنا يحيى ابن أيوب قال: حدثني حميد قال: سمعت أنسًا بهذا. وهو الموضع الذي معنا وسبق حكاية الخلاف فيه.

الموضع الثالث: ما جاء في كتاب مواقيت الصلاة، باب: وقت صلاة العشاء إلى نصف الليل[٤] قال: حَدَّثَنا عبدالرحيم المحاربي قال: ثنا زائدة، عن حميد الطويل، عن أنسٍ قال: أخر النبي ﷺ صلاة العشاء .. الحديث.

وفي آخره قال: وزاد ابن أبي مريم، أَخْبَرَنا يحيى بن أيوب، حدثني حميد سمع أنسًا .. إلخ.

الموضع الرابع: ما جاء في كتاب الأذان، باب: احتساب الآثار[٥] قال: حَدَّثَنا محمد بن عبد الله بن حوشب قال: حَدَّثَنا عبدالوهاب قال: حَدَّثَنا

---

(١) ١/٥٨ عقب حديث (٢٤١).

(٢) أي البُخَارِيّ.

(٣) ١/٨٩ عقب حديث (٤٠٢).

(٤) ١/١١٩ عقب حديث (٥٧٢).

(٥) ١/١٣٢ عقب حديث ٦٥٥، ورقمه الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي (٦٥٦).

حميد، عن أنس قال .. وذكر حديثًا. ثم ذكر زيادة في المتن قائلا: وقال ابن أبي مريم: أَخْبَرَنا يحيى ابن أيوب، حدثني حميد، حدثني أنس أن بني سلمة أرادوا .. إلخ. اهـ.

كذا جاء عند اليُونِينِيّ: (وقال ابن أبي مريم). وفي «الفتح»[1] قال: قوله: (وحَدَّثَنا ابن أبي مريم) كذا لأبي ذر وحده، وفي رِواية الباقين: وقال ابن أبي مريم وذكره صاحب «الأطراف» بلفظ: وزاد ابن أبي مريم، وقال أبو نعيم في «المستخرج»: ذكره البُخارِيّ بلا رِواية – يعني: معلقًا، وهذا هو الصواب، وله نظائر في الكتاب في رِواية يحيى بن أيوب؛ لأنه ليس على شرطه في الأصول ا.هـ.

وقال في «التغليق» بعد أن ساقه معلقًا: كذا وقع في روايتنا، ووقع في روايتنا من طريق أبي ذر حَدَّثَنا ابن أبي مريم اهـ[2].

وكذا جاء معلقًا عند ابن الملقن في روايته، وقال: وهذا الحديث المعلق في بعض نسخ «البُخارِيّ» مسندًا[3].

الموضع الخامس: ما جاء في كتاب الصوم، باب: من زار قومًا فلم يفطر عندهم[4]، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنِي خَالِدٌ – هُوَ: ابْنُ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُمِّ سُلَيْمٍ، فَأَتَتْهُ بِتَمْرٍ وَسَمْنٍ .. الحديث، وقال في آخره: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا

(١) ٢/١٤٠.

(٢) ٢/٢٧٧ - ٢٧٨.

(٣) «التوضيح» ٦/٤٣٥.

(٤) ٣/٤١ (١٩٨٢) مكرر.

يَحْيَى[١] قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ، سَمِعَ أَنَسًا ﵁، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. اهـ.

كذا سياق اليُونِينِيّ كما في «السلطانية»: حَدَّثَنا ابن أبي مريم وعنده حاشية تدل على صحة الرِّواية عن أبي ذر عن شيوخه الثلاثة وأبي الوَقْت بلفظ: (قال) بدلًا من (حَدَّثَنا). وقد سبق سياق الاختلاف في هذه الرِّواية.

الموضع السادس: ما ذكره في كتاب المظالم، باب: إذا كسر قصعة أو شيئًا لغيره[٢] قال: حَدَّثَنا مسدد، حَدَّثَنا يحيى بن سعيد، عن حميد، عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان عند بعض نسائه .. الحديث، وفي آخره قال:

وقال ابن أبي مريم: أَخْبَرَنا يحيى بن أيوب، حَدَّثَنا حميدٌ، حَدَّثَنا أنس، عن النبي ﷺ. اهـ، وهذا الموضع لم يُختلف فيه بين الرُّواة أنه جاء هكذا معلقًا.

الموضع السابع: ما جاء في كتاب التفسير، في تفسير سورة البقرة [١٢٥]: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلࣰّىۖ﴾[٣] قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: وَافَقْتُ اللَّهَ فِي ثَلاَثٍ .. الحديث، وفي آخره:

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ، سَمِعْتُ أَنَسًا، عَنْ عُمَرَ.اهـ.

وهذا الموضع أيضًا لم يقع فيه اختلاف بين الرُّواة عند اليُونِينِيّ، ووقع الاختلاف فيه في الموضع السابق ذكره عند البُخارِيّ وهو الموضع الأول، وقد أخرجه البُخارِيّ هناك قال: حَدَّثَنا عمرو بن عون قال: حَدَّثَنا هشيم،

(١) وعند أبي ذر وأبي الوَقْت: يحيى بن أيوب.

(٢) ١٣٧/٣ (٢٤٨١) مكرر.

(٣) ٢٠/٦ (٤٤٨٣).

عن حميد به، مثل رِواية يحيى بن سعيد هنا.

الموضع الثامن: ما جاء في كتاب التفسير أيضًا، في تفسير قوله: ﴿لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ﴾ من سورة الأحزاب [٥٣][1] قال:

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ بَكْرٍ السَّهْمِيُّ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ رضى الله عنه قَالَ: أَوْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ بَنَى بِزَيْنَبَ ابْنَةِ جَحْشٍ.. الحديث.

وقال في آخره: وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ، سَمِعَ أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. اهـ. وهذا الموضع وقع فيه تغير فاحش كما ذكر ابن حجر في «الفتح» حيث قال: ويحيى المذكور هو ابن أيوب الغافقي المصري، وابن أبي مريم من شيوخ البُخارِيّ، واسمه سعيد بن الحكم، ووقع في بعض النسخ من رِواية أبى ذر: وقال إبراهيم بن أبي مريم - وهو تغيير فاحش - وإنما هو سعيد[2]. اهـ.

قلت: (الباحث) وما أشار إليه ابن حجر كأنه يعني ما رمز له اليُونِينِيّ أنه صح من رِواية أبي ذر، وفي هامش «اليونينية»: قال أبو ذر: سقط إبراهيم في نسخة اهـ.

فهذه المواضع الثمانية ذكرها البُخارِيّ؛ ليبين سماع حميد من أنس، حيث يُذكر الإسناد قبله في كل المواضع عن حميد، عن أنس بالعنعنة.

قال ابن حجر في «الفتح»: وفائدة التعليق المذكور تصريح حميد بسماعه له من أنس، وقد تعقبه بعضهم بأن يحيى بن أيوب لم يحتج به البُخارِيّ، وإن خرج له في المتابعات.

---

(١) ٦/١١٩ – ١٢٠ عقب حديث (٤٧٩٤).

(٢) ٨/٥٣١.

وأقول: وهذا من جملة المتابعات، ولم ينفرد يحيى بن أيوب بالتصريح المذكور؛ فقد أخرجه الإسماعيلي من رِواية يوسف القاضي، عن أبي الربيع الزهراني، عن هشيم، أَخْبَرَنا حميد، حَدَّثَنا أنس والله أعلم[١].

قلت (الباحث): وسعيد بن أبي مريم من شيوخ البُخارِيّ، وقد روى له في «الصحيح» في غير موضع، وصرح فيها بالتحديث.

ومنها ما جاء في كتاب الأذان، باب بعد باب: ما يقول بعد التكبير[٢]، وما جاء في كتاب المساقاة، باب: فضل سقي الماء[٣] كلاهما يقول فيه: حَدَّثَنا ابن أبي مريم، حَدَّثَنا نافع.

وقد روى أيضا عنه عن محمد بن جعفر، كما في كتاب الزكاة، باب: الزكاة على الأقارب[٤]، وفي كتاب الصوم، باب: الحائض تترك الصوم[٥]، وفي كلاهما يقول: قال حَدَّثَنا ابن أبي مريم، كما روى أيضا عنه، عن الليث، وعن أبي غسان، وفي كل ذلك يقول: حَدَّثَنا ابن أبي مريم.

سادسًا: ومن الأسباب التي أدت إلى كثير من الاختلافات أيضًا: اختلاف العلماء في حكم جواز الرِّواية بالمعنى.

ونتج عن هذا السبب كثير من الاختلاف في سياق الآيات القرآنية أو اختصارها، كما أدى ذلك أيضًا إلى اختصار كثير من الأسماء بما يدل عليها، وقد يأتي في إحدى الروايات اسم الراوي ونسبته، ويقتصر في

---

(١) ٥٠٦/١.

(٢) ١٤٩/١ (٧٤٥).

(٣) ١١٢/٣ (٢٣٦٤).

(٤) ١٢٠/٢ (١٤٦٢).

(٥) ٣٥/٣ (١٩٥١).

الأخرى على ما يدل عليه، بذكر الاسم أو الكنية أو اللقب، مما قد يكون ذلك سببًا في الوهم، حسب رأي الراوي في الطبقة التي بعده، وقد يميز الاسم خطأ، أو يحدث تصحيف بَصَري أو سمعي أو غير ذلك، مما قد ينتج عنه اختلاف الراوي أو اللفظة.

وهذا النوع من الاختلاف كثيرًا ما تجده في حواشي الطبعة السلطانية.

سابعًا: ومن الأسباب التي أدت إلى كثير من الاختلافات:

إهمال البُخارِيّ نسبة بعض الراوة: وخاصة في شيوخه اعتمادًا على شهرتهم ومعرفة العلماء بهم، فأدى ذلك إلى تمييز الرُّواة لـ«الصحيح» بما يراه كل واحد منهم صوابًا، مما يؤدي إلى اختلافهم في تمييز بعض شيوخ البُخارِيّ.

ولذا عقد ابن حجر في «مقدمته لفتح الباري» فصلًا؛ لبيان هؤلاء الرواة وتمييزهم؛ لأن ذلك مما عِيْبَ على البخاري.

قال ابن حجر:

الفصل السابع في تبيين الأسماء المهملة التي يكثر اشتراكها:

قال الشيخ قطب الدين الحلبي وقع من بعض الناس اعتراض على البخاري، بسبب إيراده أحاديث عن شيوخ لا يزيد على تسميتهم، لما يحصل في ذلك من اللبس، ولا سيما إن شاركهم ضعيف في تلك الترجمة.

وقد تكلم في بيان بعض ذلك الحاكمُ، والكلاباذي، وابن السكن، والجياني، وغيرهم.

قلت: وقد نقل البياشي - أحد الحفاظ من المغاربة- في «الأحكام الكبرى» التي جمعها عن الفربري ما نصه: كل ما في البخاري محمد عن

عبدالله فهو ابن المبارك، وكل ما فيه عبدالله غير منسوب، أو غير مسمى الأب، فهو بن محمد الأسدي، وما فيه عن إسحاق كذلك فهو ابن راهويه. وما كان فيه محمد عن أهل العراق مثل أبي معاوية وعبدة بن سليمان ومروان الفزاري فهو ابن سلام البيكندي. وما فيه عن يحيى فهو ابن موسى البلخي.

قلت: وقد يرد على بعض ما قال ما يخالفه، وقد يسر الله تتبع ذلك في جميع الكتاب، واستوعبته هنا مبينًا لجميعه، ناسبًا كل قول إلي قائله، نفع الله بذلك![1] اهـ من «الهدي».

قلت (الباحث): وهذا الكلام الذي نقله ابن حجر عن البياشي ونسبه إلى الفربري، قد نسبه الجياني إلى ابن السكن، وسيأتي نقله.

وقد قام أبو علي الجَيّانيّ بذكر جميع الرُّواة المهملين من شيوخ البُخارِيّ، وذكر فيهم ما جاء من روايات، مستدلًا في ذلك بأقوال العلماء، ومن سبقه ممن ألفوا في رجال «الصحيح».

وهذا السبب أدى إلى كثير من الاختلافات، ونتج عنه الاختلاف في بعض الشيوخ الذين لم يذكروا في «الصحيح» إلا مرة واحدة مما قد ينتج عنه إخراج هذا الراوي من دائرة رجال «الصحيح» أو إدخاله فيهم.

ونسخة ابن السَّكن كانت لها قيمة خاصة جدًّا في التعريف بشيوخ البُخارِيّ الذين أهمل أنسابهم، وكانت طريقته في ذلك - كما جاء في

(١) ١/٢٢٢. والبياشي الذي نقل عنه ابن حجر لم أقف على ترجمته، ولعله هو (أبو الحجاج يوسف بن محمد البياسي، المؤرخ الأديب، المصنف الشهير. كما يقول المقري في «نفح الطيب» اهـ، قلت: (البياسي) بالسين المهملة نسبة إلى بياسة من بلاد الأندلس، منها كثير من العلماء، قاله ابن الأثير في «اللباب» ١/ ١٣٤.

«الفتح»- [١] أن يذكر نسبة الشيخ المهمل، ويذكر قبلها كلمة: (يعني)؛ للدلالة على الزيادة من عنده على الرِّواية، فيقول - مثلا: يزيد –يعني: ابن زريع.

ولذلك نجد الإمام أبا علي الجَيّانيّ (٤٩٨) هـ يقول في مقدمة القسم الخاص بالتعريف بشيوخ البُخارِيّ، من كتابه الشامل «تقييد المهمل»، وهو يعدد من كان له مشاركة في هذا المجال قبله، يقول: وقد نسب أبو علي ابن السَّكن جماعة، منهم في نسخته من «الجامع» التي رواها عن محمد ابن يوسف الفَرَبْريّ، عن البُخارِيّ. [٢]اهـ.

وكثيرًا ما كان أبو علي الجَيّانيّ ينقل أقوال ابن السَّكن في شيوخ البُخارِيّ.

وينقل لنا أبو علي الجَيّانيّ نقلًا مهمًا عن ابن السَّكن، يمثل قاعدة نهتدي بها ونحتكم إليها في شيوخ البُخارِيّ الذين أهمل أنسابهم، فيقول فيما نقله عنه بسنده إليه:

كل ما في كتاب البُخارِيّ مما يقول فيه: (نا محمد قال: أنا عبدالله)، فهو محمد ابن مقاتل المَرْوَزيّ، عن عبدالله بن المبارك..(يراجع رواية ابن السكن في الباب الأول) [٣] اهـ.

---

(١) ١/٣٣٣.

(٢) ٢/٩٤٢.

(٣) «تقييد المهمل» ص١٠٦٨ – ١٠٦٩.

ثامنًا: ومن هذه الأسباب:

أن يروى الحديث من طريقين ويكون في أحد الطريقين زيادة ليست في الرِّواية الأخرى فيروى الحديث مرة بدون الزيادة ومرة بها.

مثاله: ما جاء في كتاب فرض الخمس، باب: ما ذكر من درع النبي ﷺ وعصاه وسيفه وقدحه .. [(١)] قال: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ [(٢)]عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ انْكَسَرَ، فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سِلْسِلَةً مِنْ فِضَّةٍ.

قَالَ عَاصِمٌ: رَأَيْتُ الْقَدَحَ وَشَرِبْتُ فِيهِ.

كذا جاء الإسناد في هذا الحديث في «اليُونِينيّة» مما يعني أنه هكذا في الروايات التي اعتمد عليها اليُونِينِيّ، ولم يشر إلى أي اختلاف في سنده.

وذكر الجَيّانيّ هذا الحديث في «تقييد المهمل» وساق الحديث بحذف ابن سيرين من الإسناد، ثم قال: هكذا روي هذا الإسناد عن أبي زيد المَرْوَزيّ، وعند ابن السكن وأبي أحمد وغيرهما من الرُّواة: (عاصم، عن ابن سيرين، عن أنس بن مالك)، وهو الصواب[(٣)]. اهـ

وذكر البزار في «مسنده»[(٤)] هذا الحديث، وقال: حَدَّثَنا محمد بن إسماعيل البُخارِيّ، نا عبدالله بن عثمان بن جَبَلة[(٥)]، نا أبو حمزة السكري، عن عاصم، عن محمد بن سيرين قال: قال أنس: كان قدح لأم سليم، فكان النبي ﷺ يشرب فيه، فانكسر فضبب، قال: فكان النبي ﷺ يشرب فيه. اهـ

---

(١) ٨٣/٤ (٣١٠٩).

(٢) وهو عبدالله بن عثمان بن جَبَلة.

(٣) ص ٦٣٧ - ٦٤٠.

(٤) ٢٣٧/١٣ – ٢٣٨ (٦٧٣٩).

(٥) هو عبدان.

ثم قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عاصم، عن ابن سيرين، عن أنس، إلا أبو حمزة. اهـ.

وجاء الحديث عند الدراقطني في كتابه «العلل»[١]، وفيه: وسئل عن حديث محمد بن سيرين عن أنس أن قدحًا للنبي ﷺ فجعل[٢] مكان الشعب سلسلة من فضة، فقال: يرويه عاصم الأحول، واختلف عنه: فرواه أبو حمزة السكري عن عاصم عن ابن سيرين عن أنس، وخالفه شريك فرواه عن عاصم عن أنس، والصحيح قول أبى حمزة. اهـ.

قلت (الباحث): بعد الرجوع إلى مصادر تخريج الحديث تبين أن الحديث رواه عاصم الأحول عن ابن سيرين، عن أنس بن مالك. كما رواه أيضًا عاصم عن أنس مباشرة.

فرواه عن عاصم عن ابن سيرين عن أنس، أبو حمزة السكري؛ كما جاء عند البُخارِيّ في كتاب فرض الخمس[٣] **قال**: حَدَّثَنا عبدان عن أبي حمزة، وكما هو عند جمهور الرُّواة للبخاري ما عدا أبا زيد المَرْوَزيّ.

ورواه عن البُخارِيّ أبو بكر البزار مثل رِواية الجمهور، كما أخرجه من طريق حمزة البيهقي[٤].

وخالفه شَرِيك فرواه عن عاصم عن أنس بن مالك، كما جاء عند

---

(١) ١٢/٢١٠ (٢٦٢٨).

(٢) كذا بنصب قدح وحذف كلمة: انكسر. وذكر المحقق أن مكانَها بياضٌ وقال: لعل الصواب: انصدع.

ولو راجع نص «الصحيح» لتبين له الصواب.

(٣) السابق تخريجه.

(٤) ١/٢٩ - ٣٠.

أحمد في «المسند»[(١)].

وأخرجه البُخارِيّ من طريق أبى عوانة عن عاصم، فقال في آخر كتاب الأشربة: باب: الشرب من قدح النبي ﷺ وآنيته[(٢)] قال: الْحَسَنُ بْنُ مُدْرِكٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ قَالَ: رَأَيْتُ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -وَكَانَ قَدِ انْصَدَعَ فَسَلْسَلَهُ بِفِضَّةٍ- قَالَ: وَهْوَ قَدَحٌ جَيِّدٌ عَرِيضٌ مِنْ نُضَارٍ. قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: لَقَدْ سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْقَدَحِ أَكْثَرَ مِنْ كَذَا وَكَذَا.

قَالَ: وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: إِنَّهُ كَانَ فِيهِ حَلْقَةٌ مِنْ حَدِيدٍ، فَأَرَادَ أَنَسٌ أَنْ يَجْعَلَ مَكَانَهَا حَلْقَةً مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو طَلْحَةَ: لاَ تُغَيِّرَنَّ شَيْئًا صَنَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَتَرَكَهُ. اهـ.

ومن طريق البُخارِيّ رواه البيهقي في «السنن الكبرى»[(٣)] قال حَدَّثَنا أبو عبدالله الحافظ قال أخبرني أحمد بن محمد النسوي ثنا حماد بن شاكر ثنا محمد بن إسماعيل به، مثله.

والخلاصة: أن بعض الحديث يرويه عاصم عن أنس بن مالك ويُروى بعضه عن ابن سيرين عن أنس، كما هو واضح في الرِّواية الثانية عند البُخارِيّ التي رواها من طريق أبى عوانة عن عاصم، واختار ذلك الجَيّانيّ في «تقييد المهمل»[(٤)] حيث يقول: هكذا رواه أبو عوانة وجَوَّده، ذكر أوله عن عاصم عن أنس، وآخره عن عاصم عن ابن سيرين عن أنس، والله

(١) ٣/١٣٩ (١٢٤١٠).

(٢) ٧/١١٣ – ١١٤ (٥٦٣٨).

(٣) ١/٣٠ كتاب الطهارة، باب: النهي عن الإناء المفضض

(٤) ص٦٣٩.

الموفق للصواب، واختاره أيضًا الحافظ ابن حجر في «الفتح»[١].

وهذا المثال مما يبرز أهمية الوقوف على الروايات وطرق الحديث؛ لإزالة علة الانقطاع التي تعل الحديث.

تاسعًا: ومن أسباب الاختلاف بين الرُّواة:

أن يكون الحديث محفوظًا عن أحد الرُّواة من وجهين، فيروى عند البُخارِيّ من أحد الوجهين، ويظن أحد الرُّواة عن البُخارِيّ أنه خطأ فيرويه على الوجه الثاني.

مثاله: ما جاء في كتاب الغسل، باب: الجنب يتوضأ ثم ينام[٢] قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: ذَكَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ تُصِيبُهُ الْجَنَابَةُ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**تَوَضَّأْ وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ، ثُمَّ نَمْ**».اهـ.

قال الجَيّانيّ في «تقييد المهمل»: هكذا روى أبو زيد إسناد هذا الحديث، ورواه ابن السكن، عن الفَرَبْرِيّ، عن البُخارِيّ، عن عبدالله بن يوسف، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر. جعل نافعًا بدل عبدالله بن دينار.

وكذلك في نسخة أبي محمد الأَصيلي عن أبي أحمد، غير أنه ضرب على نافع، وكتب فوقه: عبدالله بن دينار[٣].

ورِواية أبي ذر عن شيوخه مثل رِواية أبى زيد.

قال أبو علي: وكلا القولين صواب إن شاء الله، والحديث محفوظ

---

(١) ١٠/١٠٠ – ١٠١.

(٢) ١/٦٥ – ٦٦ (٢٩٠).

(٣) ٥٨٠.

لمالك عن نافع وعبدالله بن دينار –جمعيًا- عن ابن عمر.

وممن رواه عن مالك عن نافع إسحاقُ بنُ الطباع، وخالدُ بنُ مخلد، وابنُ بكير، وسعيدُ بن عُفَير؛ إلا أنه أشهد بِرواية عبدالله بن دينار. ا.هـ.

وقال ابن حجر في «الفتح»[١] - بعد أن حكى ما سبق نقلهُ عن الجَيّانيّ: قال ابن عبدالبر: الحديث لمالك عنهما جميعًا، لكن المحفوظ: عن عبدالله بن دينار، وحديث نافع غريب. ا.هـ.

فمجيء الحديث عن نافع وعبد الله بن دينار، وشهرته عن عبد الله بن دينار جعلت ابن السكن والأصيلي يجعلان نافعًا بدلًا من عبد الله بن دينار.

مثال آخر: ومن أمثلة هذا النوع أيضًا:

ما جاء في كتاب الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل[٢] قال:

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رِبْعِيّ ابْنِ حِرَاشٍ قَالَ: قَالَ عُقْبَةُ لِحُذَيْفَةَ: أَلاَ تُحَدِّثُنَا مَا سَمِعْتَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «**إِنَّ رَجُلاً حَضَرَهُ الْمَوْتُ**.. وذكر الحديث إلى قوله: «**فَذَرُّونِي فِي الْيَمِّ فِي يَوْمٍ حَارٍّ - أَوْ رَاحٍ - فَجَمَعَهُ اللَّهُ، فَقَالَ: لِمَ فَعَلْتَ؟ قَالَ: خَشْيَتَكَ. فَغَفَرَ لَهُ**». قَالَ عُقْبَةُ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ.

حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ وَقَالَ: «فِي يَوْمٍ رَاحٍ».

كذا روي هذا الحديث، عن اليُونِينِيّ، وشيخ البُخارِيّ في الحديث مسدد، وفي المتابعة موسى دون رِواية أبى ذر عن أبي الهيثم الكُشْمِيهَني ، مما يعني وجودها عند أبي الوَقْت والأصيلي وابن عساكر وأبي ذر عن

---

(١) ١/ ٣٩٣ - ٣٩٤.

(٢) ٤/١٧٦ (٣٤٧٩).

شيخيه الآخرين.

وحكى هذه الرِّواية أيضًا الجَيّانيّ عن النَّسفي وبعض شيوخ أبي ذر وهو الحَمُّويّ[١].

وحكى الجَيّانيّ أيضًا عن ابن السكن وأبي زيد وأبي أحمد وبعض شيوخ أبي ذر، أنهم رووا الحديث بجعل (مسدد) بدلًا من (موسى).

والصواب رِواية موسى؛ لأنها رِواية الأكثر. وصوب أبو ذر الهَرَويّ رِواية موسى.

قال ابن حجر في «الفتح»[٢]: وصوب أبو ذر رِواية الأكثر، وبذلك جزم أبو نعيم في «المستخرج» أنه عن موسى، وموسى ومسدد جميعًا قد سمعا من أبي عوانة، لكن الصواب هنا: موسى؛ لأن المصنف ساق الحديث عن مسدد، ثم بين أن موسى خالفه في لفظة: منه، وهي قوله: (**في يوم راح**) فإن في رِواية مسدد: (يوم حار) وقد تقدم سياق موسى في أول باب ذكر بني إسرائيل، وقال فيه: «**انظروا يومًا راحًا**». اهـ.

قال ابن حجر: وقد رواه عنه كذلك عن نافع خمسةٌ أو ستةٌ فلا غرابة، وإن ساقه الدارقطني في «غرائب مالك» فمراده ما رواه خارج «الموطأ» فهي غرابة خاصة بالنسبة لـ«الموطأ»؛ نعم رِواية «الموطأ» أشهر. اهـ. من «الفتح».

مثال آخر ما جاء في كتاب الصلاة، باب: الْخَوْخَةِ وَالْمَمَرِّ فِي الْمَسْجِدِ[٣] قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو

---

(١) «تقييد المهمل» ص٦٦٠.

(٢) ٦/٥٢٢.

(٣) ١/١٠٠ (٤٦٦).

النَّضْرِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ بُسْرِ ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «**إِنَّ اللَّهَ خَيَّرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا** ..» الحديث.

فقد تحصل بعد التخريج أربعة أوجه عن أبي النضر.

أولها: ما رواه محمد بن سنان عن فليح: حَدَّثَنا أبو النضر، عن عبيد ابن حنين، عن بسر بن سعيد، عن أبى سعيد الخدري .

الثاني: ما رواه أبو عامر العَقَدي، عن فليح، عن أبى النضر، عن بُسر ابن سعيد، عن أبى سعيد الخدري.

الثالث: ما رواه مالك، عن أبى النضر، عن عبيد بن حنين، عن أبي سعيد الخدري.

الرابع: ما رواه يونس بن محمد وسعيد بن منصور، عن فليح بن سليمان، عن أبى النضر، عن عبيد بن حنين وبسر بن سعيد -جميعًا- عن أبى سعيد الخدري.

وقد سبق تفصيل كل ذلك في السبب الرابع.

مثال آخر: المثال السابق في السبب الأول وهو: ما رواه البُخارِيّ في كتاب بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة[1].

قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُس، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَالأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ** ..» الحديث.

كذا ساق اليُونِينِيّ كما في «السلطانية» إسناد هذا الحديث عن أبي سلمة والأغر في الأصل مما يعني وجوده عند الروايات التي وقف عليها، وهمَّش على كلمة (الأغر) وكتب بدلًا منها كلمة: (والأعرج) ورمز لثبوتها

(١) ٤/١١١ - ١١٢ (٣٢١١).

عند أبي ذر من رِواية أبى الهيثم الكُشْمِيهَني وحده[١].

وكذا ذكر هذا الاختلاف الجَيّانيّ[٢] وابن حجر في «الفتح»[٣] وغيرهما من الشراح.

وهذا الحديث - كما سبق - الزهري تحمله عن الثلاثة فكان يحدث عن اثنين منهم، وتارة يفرد أحدهم. والله أعلم.

عاشرًا: ومن هذه الأسباب:

اختلاف العلماء في جواز اختصار الحديث أو الاقتصار على بعضه دون الباقي.

وهذا مذهب البُخارِيّ رحمه الله تعالى، كما حدث ذلك في أول حديث في «الصحيح»، فقد جاء عند جميع الرُّواة عن الحميدي -وهو شيخ البُخارِيّ- تامًا، وجاء عند البُخارِيّ مختصرًا.

ولذا يقول أبو سليمان الخطابي في شرحه لأول حديث من «الصحيح» في كتابه «أعلام الحديث»: هكذا وقع في رِواية إبراهيم بن معقل عنه مخرومًا، قد ذهب شطره، ورجعت إلى نسخ أصحابنا فوجدتها كلها ناقصة لم يذكر فيها قوله: «**فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ**»، وكذلك وجدته في رِواية الفَرَبْريّ أيضًا، فلست أدري كيف وقع هذا الإغفال، ومن جهة من عرض من رُواته.

وقد ذكره محمد بن إسماعيل - في هذا الكتاب - في غير موضع من غير طريق الحميدي فجاء به مستوفى. رواه عن أبي النعمان محمد بن

---

(١) «السلطانية» ٦٥/١ (٢٨٤).

(٢) في «تقييد المهمل» ص٦٤٦.

(٣) «الفتح» ٣٠٩/٦.

الفضل، عن حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، ورواه أيضا عن قتيبة عن عبد الوهاب عن يحيى بن سعيد فما خرم منه شيئًا.

ولست أشك في أن ذلك لم يقع من جهة الحميدي؛ فقد رواه لنا الأثبات من طريق الحميدي تامًا غير ناقص. اهـ.

وقد نقل ابن حجر كلام الخطابي في «الفتح»، ثم ذكر جوابًا حسنًا عن ذلك حيث يقول: وحاصله أن الجملة المحذوفة تشعر بالقربة المحضة، والجملة المبقاة تحتمل التردد بين أن يكون ما قصده يحصل القربة أولا، فلما كان المصنف كالمخبر عن حال نفسه في تصنيفه هذا بعبارة هذا الحديث، حذف الجملة المشعرة بالقربة المحضة؛ فرارًا من التزكية، وأبقي الجملة المترددة المحتملة؛ تفويضًا للأمر إلى ربه، المطلع على سريرته المجازي له بمقتضى نيته.

ولما كانت عادة المصنفين أن يضمنوا الخطب اصطلاحهم في مذاهبهم واختياراتهم، وكان من رأي المصنف جواز اختصار الحديث والرِّواية بالمعنى، والتدقيق في الاستنباط، وإيثار الأغمض على الأجلى، وترجيح الإسناد الوارد بالصيغ المصرحة بالسماع على غيره، استعمل جميع ذلك في هذا الموضع بعبارة هذا الحديث متنًا وإسنادًا.

وقد وقع في رِواية حماد بن زيد في باب الهجرة، تأخرُ قوله: «**وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ**» عن قوله: «**فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا**»، فيحتمل أن تكون رِواية الحميدي وقعت عند البُخارِيّ كذلك، فتكون الجملة المحذوفة هي الأخيرة، كما جرت به عادة من يقتصر على بعض الحديث، وعلى تقدير أن لا يكون ذلك، فهو مصير من البُخارِيّ إلى جواز الاختصار في الحديث - ولو من أثنائه - وهذا هو الراجح والله

اعلم[(١)] اهـ.

حادي عشر: ومن هذه الأسباب: اختلاف قراءات القرآن الكريم مما أدى إلى اختلاف الروايات في الآيات الواردة في «الصحيح» وذلك مرجعه إلى أمرين:

الأول: اختلاف العلماء في جواز تصحيح الخطأ الوارد في الآيات.

الثاني: اختلاف القراءات عند الرواة، فكل راو يكتب الآية على ما اشتهر عنده من قراءة للقرآن؛ ولذلك تجد كثيرًا من هذه الاختلافات في كتاب التفسير، حيث جاء فيه سياق البُخارِيّ لكثير من الآيات بقراءات مختلفة.

وفي القليل النادر وقعت اختلافات في سياق الآيات، وهذا ليس من قبيل القراءات، وقد سبق ذكرها بالتفصيل من حكم الرواية بالمعنى، وذلك مسوق على الحكاية لا على سياق آية، ولا شك أن ذلك السبب ينتج عنه خلط بين القراءات، كما ينتج عنه اختلاف نزول الآيات، مثل آية التيمم الواردة في سورة النساء والمائدة ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ ماء فَتَيَمَّمُواْ﴾، والتي سبق تفصيل القول فيها.

ثاني عشر: ومن أسباب وقوع كثير من الاختلاف في ضبط الكلمات وإعرابها، وجودُ بعض الكلمات في العربية تحتمل أكثر من ضبط لغوي أو أكثر من وجه إعرابي.

ولقد أبدع العلامة اللغوي مالك أزمة اللغة ابن مالك النحوي حينما ألف كتابه «شواهد التوضيح لحل مشكلات الجامع الصحيح»؛ فقد ضمنه كل الكلمات والتراكيب اللغوية التي وقع فيها خلاف بين الرُّواة، ووجهها

---

(١) «فتح الباري» ١/١٥-١٦.

من حيث العربية، بعدما تأكد من ثبوت روايتها، وذلك في مجالس ضبط اليُونِينِيّ لروايته ونسخته الشهيرة، وكان اليونيني عليه رحمة الله يصحح في نسخته ويكتب رمز (صح) على هذه المواضع.

وقد أفردت الحديث عن هذا الكتاب وذكرت أمثلة منه تبين قيمة هذا الكتاب في بابه عند الكلام على نسخة اليُونِينِيّ في الباب الثالث.

ثالث عشر: ومن أسباب وقوع كثير من الاختلافات في تقسيم الكتب والأبواب:

اختلاف فهم الرُّواة في تقسيم الكتاب، فأحيانًا يترجم البُخارِيّ لمجموعة من الأبواب ويقول: أبواب التيمم – مثلًا - فيظن بعض الرُّواة أنه بمثابة كتاب، وذلك كثير في أبواب الصلاة، وكتاب المناقب.

ولقد أحصيت عدد الكتب في «الجامع الصحيح»، وميزت بين المتفق عليه بين جميع الرُّواة، فوجدتها قليلة جدًا بالنسبة للمعروف عند العلماء والمتفق عليه بين كل الروايات..

ومن النماذج التي حدث فيها اختلاف كبير، بالتقديم والتأخير، والحذف والإثبات، ما جاء عند ابن بطال في «شرحه على الجامع الصحيح»، فلا أدري: أذلك من تصرفه أم أن ذلك بناء على ما جاء في نسخته؟ الله اعلم.

ويبدو أن ذلك مرجعه إلى أمرين:

أحدهما: اختلاف نسخته حيث اعتمد على رواية أبي زيد المروزي كما ذكرت ذلك في الكلام على كتابه [في الباب الثالث].

الثاني: أنه لم يقصد استيعاب شرح أحاديث «الصحيح»، وإنما كان

جل اهتمامه على الأبواب الفقهية.

وهذه أهم الملاحظات على ما جاء عنده في ذلك:

١- قدم كتاب الصوم على كتاب الحج[(١)]، وذلك معروف في رواية أبي زيد المروزي.

٢- أخر كتاب الشهادات إلى ما بعد النفقات، وقبل كتاب الصلح[(٢)].

فائدة:

قال الحافظ ابن الملقن في «التوضيح»[(٣)] في شرح كتاب بدء الخلق: هذا الكتاب وما بعده من ذكر الأنبياء والسير والتفسير إلى النكاح لم أره في كتاب ابن بطال رأسًا، وإنما عقب هذا بالعقيقة وما شاكلها، وما أدري لم فعل ذلك، وقد حذف نحو ربع «الصحيح»؟! اهـ.

قلت (الباحث): لعل ذلك سببه أن «شرح ابن بطال» يُعَدُّ كتاب فقه؛ حيث اهتم ابن بطال بالجوانب الفقهية في أحاديث «الصحيح»، ولذلك لم يتعرض لشرح كل كتب «صحيح البخاري»، فضلًا عن أبوابه بل كان جل اهتمامه بما له تعلق بالأحكام الفقهية، وخاصة المذهب المالكي.

٣- أخر كتاب فضائل القرآن بعد كتاب الرقاق وقبل التمني[(٤)].

٤- أخر كتاب الأطعمة فجعله بعد الطب وقبل التعبير[(٥)].

- قال ابن الملقن في «التوضيح»[(١)]: ولا أدري لم ذكره هناك؟!

---

(١) ٤/٥ – ١٨٤.

(٢) ٨/ ٥ – ٧٧.

(٣) ١٩/١١.

(٤) ١٠/ ٢١٥ – ٢٨٥.

(٥) ٩/٤٥٧ – ٥١٠.

٥- قدم كتاب العقيقة فجعله بعد كتاب الخمس وقبل كتاب الصيد والذبائح[٢].

٦- أخر كتاب المرضى، والطب فجعلهما بعد كتاب الأدب وبعده كتاب الأطعمة[٣].

٧- أخر كتاب اللباس فجعله بعد كتاب الاستئذان وقبل كتاب الأدب[٤].

٨- قدم كتاب الاستئذان فجعله قبل كتاب اللباس وبعد كتاب استتابة المرتدين والعائدين وقتالهم[٥].

قال ابن الملقن: ولا أدري كيف فعل ذلك[٦]؟!

٩- أخر كتاب الدعوات فجعله قبل كتاب الرقاق وبعد كتاب الفتن[٧].

قال ابن الملقن (١٧٦/٢٩): ولا أدري لما فعل ذلك؟!

١٠- أخر أيضا كتاب الرقاق فجعله قبل كتاب فضائل القرآن الذي هو مؤخر أيضًا قبل كتاب التمني، وبعد كتاب الدعوات[٨].

١١- أخر التمني فجعله قبل القدر.

---

(١) ٦٦/٢٦.

(٢) ٣٧٢/٥ – ٣٧٨.

(٣) ٣٧١/٩ – ٤٥٦.

(٤) ٧٧/٩ – ١٨٧.

(٥) ٥/٩ – ٧٦.

(٦) ٩/٢٩.

(٧) ٧٢/١٠ – ١٤٥.

(٨) ١٠/ ١٤٦ – ٢١٤.

ولا شك أن ذلك ينتج عنه اختلاف العلماء في عزو الأحاديث إلى الكتب الواقعة في «الجامع»، ولذا نجد مثلًا المزي في «تحفة الأشراف» يجعل كتاب الوضوء والتيمم في كتاب الطهارة بينما التقسيم عند كثير من الرُّواة على جعل التيمم كتابًا مستقلًا وقد ذكرت أمثلة لذلك فيما بعد وهذا الاختلاف.

* * *

وهذه محاولة لحصر الاختلافات الواردة بين بعض الروايات:

(بسم الله الرحمن الرحيم)

ثبتت (بسم الله الرحمن الرحيم) لأبي ذر الهروي والأصيلي، ثم: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ. ولغيرهما بدونها.

ولأبي الوقت وابن عساكر ورد: باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، ولغيرهما بدون كلمة: (باب)[1].

١- **كتاب بدء الوحي**:لم يثبت في أي نسخة وأثبته الشيخ محمد فؤاد.

لم يثبت قوله: (كتاب بدء الوحي) في أي نسخة من البخاري قط كما في «اليونينية»[2]، ولم يذكره أحد من الشراح، فكل شارح يبتدأ كلامه إما بالكلام على كلمة: (باب) أو على البسملة عند من بدأ بها.

فأول كتاب بمسماه في «الصحيح» هو كتاب الإيمان.

بل جزم الحافظ في «الفتح»[3] بذلك، فقال: ولم يستفتح المصنف بدء الوحي بكتاب؛ لأن المقدمة لا تستفتح بما يستفتح به غيرها؛ لأنها تنطوي

---

(١) انظر: «اليونينية» ٦/١.

(٢) «اليونينية» ٦/١.

(٣) ٤٦/١.

على ما يتعلق بما بعدها.

٢- **كتاب الإيمان**: ثبت عند كافة رواة البخاري بلا خلاف[١]، كأول كتاب في «الصحيح» بعد مجموعة الأحاديث التي ذكرها عن بدء الوحي.

٣- **كتاب العلم**: ثبت عند كافة الرواة إلا الكشميهني والسرخسي فسقط من عندهما[٢].

٤- **كتاب الوضوء**: ثبت عند كافة الرواة إلا الأصيلي فقط في نسخته، وجاء عنده: ما جاء في الوضوء، وفي نسخة أخرى وقع: كتاب (الطهارة) بدل (الوضوء)[٣].

٥- **كتاب الغسل**: ثبت عند كافة الرواة، وعند الأصيلي: (باب) بدل (كتاب)[٤].

٦- **كتاب الحيض**: ثبت عند كافة الرواة، وفي رواية غير معروفة: (باب) بدل (كتاب)[٥].

٧- **كتاب التيمم**: كذا عند أبي ذر في رواية وأبي الوقت والأصيلي وابن عساكر، وعند غيرهم كأبي ذر في رواية: (باب) بدل (كتاب) وهو ما أثبته اليونيني في صلب **الكتاب** (باب التيمم)[٦].

٨- **كتاب الصلاة**: ثبت عند جميع الرواة هكذا دون اختلاف[٧].

---

(١) انظر: «اليونينية» ١/١٠.

(٢) «اليونينية» ١/٢١.

(٣) «اليونينية» ١/٣٩.

(٤) «اليونينية» ١/٥٩.

(٥) «اليونينية» ١/٦٦.

(٦) «اليونينية» ١/٧٣.

(٧) «اليونينية» ١/٧٨.

٩- **كتاب مواقيت الصلاة**: لم يثبت في أي نسخة وأثبته الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.

١٠- **كتاب الأذان**: ثبت عند ابن عساكر وحده، وعند: باب بدء الأذان، وسقط لفظ: (باب) عند الأصيلي وأبي ذر(١).

١١- **كتاب الجمعة**: ثبت عند ابن عساكر وأبي الوقت وأبي ذر عن الكشميهني والمستملي، وسقط عند كريمة وأبي ذر عن الحموي(٢).

١٢- **كتاب صلاة الخوف**: لم يثبت في أي نسخة وأثبته الشيخ محمد فؤاد.

١٣- **كتاب العيدين**: ثبت عند ابن عساكر، وعند أبي علي بن شبويه والأصيلي وغيرهما: (باب في العيدين..)، وعند أبي ذر عن المستملي: (أبواب ما جاء في العيدين)(٣).

١٤- **كتاب الوتر**:

ثبت عند أبي الوقت هكذا: (بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب الوتر)، وعند أبي ذر عن المستملي: (أبواب الوتر)، وعند الباقين: (باب ما جاء في الوتر)(٤).

١٥- **كتاب الاستسقاء**:

ثبت لأبي الوقت والأصيلي، ولأبي ذر الهروي عن المستملي: (أبواب الاستسقاء. باب الاستسقاء..)، ولأبي ذر عن الحموي والكشميهني بإسقاط: (أبواب الاستسقاء)(٥).

---

(١) «اليونينية» ١/١٢٤.

(٢) «اليونينية» ٢/٢.

(٣) «اليونينية» ٢/١٦، «فتح الباري» ٢/٤٣٩.

(٤) «اليونينية» ٢/٢٤، «فتح الباري» ٢/٤٧٨.

(٥) «اليونينية» ٢/٢٦، و«فتح الباري» ٢/٤٩٢.

١٦- كتاب الكسوف:

ثبت في رواية أبي ذر عن المستملي، وفي بعض النسخ: (أبواب) بدل (كتاب).

١٧- كتاب سجود القرآن: لم يثبت في أي نسخة وأثبته الشيخ محمد فؤاد.

١٨- كتاب تقصير الصلاة: لم يثبت في أي نسخة وأثبته الشيخ محمد فؤاد.

١٩- كتاب التهجد: لم يثبت في أي نسخة وأثبته الشيخ محمد فؤاد.

٢٠- كتاب فضل الصلاة: لم يثبت في أي نسخة وأثبته الشيخ محمد فؤاد.

٢١- كتاب العمل في الصلاة: لم يثبت في أي نسخة وأثبته الشيخ محمد فؤاد.

٢٢- كتاب السهو: لم يثبت في أي نسخة وأثبته الشيخ محمد فؤاد.

٢٣- كتاب الجنائز: ثبت لابن عساكر لكن بتقديم البسملة، وللأصيلي وأبي الوقت أيضًا، وسقط عند أبي ذر وكريمة[١].

٢٤- كتاب الزكاة: قال الحافظ: قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم- كتاب الزكاة) البسملة ثابتة في الأصل، ولأكثر الرواة: (باب) بدل (كتاب)، وسقط ذلك لأبي ذر فلم يقل: باب ولا كتاب، وفي بعض النسخ (كتاب الزكاة- باب وجوب الزكاة)[٢].

٢٥- كتاب الحج: ثبت لجميع الرواة، وحكى الحافظ وعنه القسطلاني أنه وقع للأصيلي (المناسك) بدل (الحج)[٣].

٢٦- كتاب العمرة: لم يثبت في أي نسخة وأثبته الشيخ محمد فؤاد.

---

(١) «اليونينية» ٧١/٢، «فتح الباري» ١٠٩/٣.

(٢) «فتح الباري» ٢٦٢/٣، وانظر: «إرشاد الساري» ٢/٤.

(٣) «اليونينية» ١٣٢/٢، «فتح الماري» ٣٧٨/٣، «إرشاد الساري» ١١٥/٤.

٢٧- كتاب المحصر: لم يثبت في أي نسخة وأثبته الشيخ محمد فؤاد.
٢٨- كتاب جزاء الصيد: لم يثبت في أي نسخة وأثبته الشيخ محمد فؤاد.
٢٩- كتاب فضائل المدينة: لم يثبت في أي نسخة وأثبته الشيخ محمد فؤاد.
٣٠- كتاب الصوم: ثبت للجميع، ووقع للنسفي: (الصيام) بدل (الصوم)[١].
٣١- كتاب صلاة التراويح: لم يثبت في أي نسخة وأثبته الشيخ محمد فؤاد.
٣٢- كتاب فضل ليلة القدر: لم يثبت في أي نسخة وأثبته الشيخ محمد فؤاد.
٣٣- كتاب الاعتكاف: ثبت لابن عساكر من رواة الفربري وللنسفي، ولأبي ذر عن المستملي: (أبواب الاعتكاف)، وفي رواية أخرى له: (باب) بالإفراد[٢].
٣٤- كتاب البيوع: ثبت للجميع بلا خلاف، إلا في تقديم البسملة عليه أو تأخيرها[٣].
٣٥- كتاب السلم: ثبت لجميع رواة الفربري بلا خلاف إلا في تقديم البسملة عليه أو تأخيرها، لكن سقط للنسفي فأثبت الباب الأول وهو: باب السلم في كيل معلوم وأخَّر البسملة[٤].
٣٦- كتاب الشفعة: ثبت لأبي ذر عن المستملي، وسقط للباقين[٥].
٣٧- كتاب الإجارة: ثبت لأبي ذر عن المستملي، وسقط للباقين، كسابقه[٦].

---

(١) «فتح الباري» ٤/١٠٢.
(٢) «اليونينية» ٣/٤٧، «فتح الباري» ٤/٢٧١.
(٣) «اليونينية» ٣/٥٢.
(٤) «اليونينية» ٣/٨٥، «فتح الباري» ٤/٤٢٨، «إرشاد الساري» ٥/١٧٠.
(٥) «اليونينية» ٣/٨٧، «فتح الباري» ٤/٤٣٦.
(٦) «اليونينية» ٣/٨٨، «فتح الباري» ٤/٤٣٩.

٣٨- كتاب الحوالات:

ثبت هكذا لأبي ذر عن المستملي، وكذا نقله القسطلاني في «الإرشاد» كما في «اليونينية» قائلًا: كما في الفرع وأصله، وكذا ذكره الحافظ في «الفتح» وزاد نسبة إثباته للنسفي، لكن ذكره بلفظ المفرد: (كتاب الحوالة)(١).

٣٩- كتاب الكفالة: لم يثبت في أي نسخة وأثبته الشيخ محمد فؤاد.

٤٠- كتاب الوكالة: ثبت لجميع رواة الفربري بلا خلاف، وكذا للنسفي كما في «الفتح»(٢).

٤١- كتاب المزارعة

ثبت هكذا لأبي ذر عن الكشميهني من رواة الفربري وللنسفي أيضًا، وسقط للأصيلي وكريمة، ولأبي ذر عن المستملي: (كتاب الحرث)، وعند الحموي (في الحرث) بدل (كتاب الحرث)(٣).

٤٢- كتاب المساقاة: ثبت لجميع رواة الفربري، سوى أبي ذر. قال الحافظ: لا وجه لمن أثبت: (كتاب المساقاة) فإن التراجم التي فيه غالبها تتعلق بإحياء الموات. اهـ بتصرف.

ووقع في «شرح ابن بطال» (كتاب المياه)(٤).

٤٣- كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس: ثبت لأبي ذر، ولغيره: (باب)(٥).

---

(١) «اليونينية» ٣/٩٤، «فتح الباري» ٤/٤٦٤، «إرشاد الساري» ٥/٢٠٣.

(٢) «اليونينية» ٣/٩٨، «فتح الباري» ٤/٤٧٩.

(٣) «اليونينية» ٣/١٠٣، «فتح الباري» ٥/٣.

(٤) «اليونينية» ٣/١٠٩، «شرح ابن بطال» ٦/٤٩١، «فتح الباري» ٥/٢٩.

(٥) «اليونينية» ٣/١١٥، «فتح الباري» ٥/٥٣.

٤٤- كتاب الخصومات: لم يثبت في أي نسخة وأثبته الشيخ محمد فؤاد.

٤٥- كتاب في اللقطة: ثبت عند أبي ذر عن المستملي، وكذلك النسفي، وللباقين بإسقاطه[١].

٤٦- كتاب المظالم: ثبت لكريمة وأبي ذر عن المستملي، وسقط للباقين، ووقع للنسفي: (كتاب الغصب، باب في المظالم)[٢].

٤٧- كتاب الشركة: لم يثبت إلا للنسفي وابن شبويه[٣].

٤٨- كتاب الرهن: ثبت هكذا لأبي ذر عن الكشميهني، وجاء عند الحافظ والقسطلاني: (كتاب في الرهن في الحضر) وأطلق نسبته لأبي ذر هكذا، ولغير أبي ذر: (باب) مكان (كتاب)، وقال القسطلاني: وفي النسخة المقروءة على الميدومي: (كتاب الرهن، باب الرهن في الحضر).

ووقع لابن شبويه: (باب ما جاء ..)[٤].

٤٩- كتاب العتق: ثبت لأبي ذر عن المستملي فقط من رواة الفربري، وللنسفي كذلك[٥].

٥٠- كتاب المكاتب: ثبت لجميع الرواة سوى أبي ذر، فعنده (باب في المكاتب)، هذا قول الحافظ وعنه القسطلاني، وليس في «اليونينية» ما يسير إلى أنه في نسخة (كتاب)، والله أعلم[٦].

---

(١) «اليونينية» ٣/١٢٤، «فتح الباري» ٥/٧٨.

(٢) «اليونينية» ٣/١٢٧، «فتح الباري» ٥/٩٥.

(٣) «اليونينية» ٣/١٣٧، «فتح الباري» ٥/١٢٨، «إرشاد الساري» ٥/٣٧٤.

(٤) «اليونينية» ٣/١٤٢، «فتح الباري» ٥/١٤٠، «إرشاد الساري» ٥/٣٩٢.

(٥) «اليونينية» ٣/١٤٣، «فتح الباري» ٥/١٤٦.

(٦) «اليونينية» ٣/١٥١، «فتح الباري» ٥/١٨٤، «إرشاد الساري» ٥/٤٣٢.

٥١- كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها: ثبت لجميع الرواة دون اختلاف، إلا أنه وقع لأبي ذر عن الكشميهني وكذلك ابن شبويه: (فيها) بدل (عليها)[١].

٥٢- كتاب الشهادات: ثبت للجميع بلا خلاف[٢].

٥٣- كتاب الصلح: ثبت لأبي الوقت والأصيلي دون غيرهما من رواه الفربري، وكذا للنسفي أيضًا، ولغيرهم: (باب)، وفي نسخة الصنعاني: (أبواب الصلح. باب ما جاء..»[٣].

٥٤- كتاب الشروط: ثبت لأبي ذر فقط، وسقط عند غيره[٤].

٥٥- كتاب الوصايا: ثبت لجميع رواة الفربري، وكذلك للنسفي، إلا أن عنده بتقديم البسملة[٥].

٥٦- كتاب الجهاد والسير: ثبت لابن شبويه والنسفي، وسقط عند الباقين، فاقتصروا على: (باب فضل الجهاد)، لكن عند القابسي: (كتاب فضل الجهاد)، ولم يذكر: (باب)[٦].

٥٧- كتاب فرض الخمس: لكافة الرواة: (باب) ووقع هكذا عند الإسماعيلي، وعليه مشى الحافظ[٧].

٥٨- كتاب الجزية والموادعة: لكافة الرواة: (باب) ووقع هكذا في «شرح

---

(١) «اليونينية» ١٥٣/٣، «فتح الباري» ١٩٧/٥.

(٢) «اليونينية» ١٦٧/٣.

(٣) «اليونينية» ١٨٢/٣، «فتح الباري» ٢٩٨/٥.

(٤) «اليونينية» ١٨٨/٣.

(٥) «اليونينية» ٢/٤، «فتح الباري» ٣٥٥/٥.

(٦) «اليونينية» ١٤/٤، «فتح الباري» ٣/٦.

(٧) «فتح الباري» ١٩٨/٦.

ابن بطال» و«مستخرج أبي نعيم الأصبهاني»: (كتاب الجزية)[(١)].

٥٩- كتاب بدء الخلق: ثبت لأبي ذر عن المستملي كما في «اليونينية»، وحكى الحافظ، وبدر الدين العيني: (قوله: بسم الله الرحمن الرحيم، كتاب بدء الخلق. كذا للأكثر، وسقطت البسملة لأبي ذر، وللنسفي: (ذكر) بدل (كتاب) اهـ.

وزاد الحافظ: (وللصنعاني (أبواب)بدل (كتاب»[(٢)].

٦٠- كتاب أحاديث الأنبياء: قال في «الفتح»: كذا في رواية كريمة في بعض النسخ، ورواية أبي على بن شبويه، وأسقط من صلب «اليونينية» وقال في الهامش: في نسخة صحيحة: كتاب الأنبياء صلوات الله عليهم[(٣)].

٦١- كتاب المناقب:

ثبت لجميع الرواة: (باب) كما في «اليونينية» وكذا أثبته الحافظ: (باب المناقب) وقال: كذا في الأصول التي وقفت عليها من كتاب البخاري، وذكر صاحب «الأطراف» وكذا في بعض الشروح أنه قال: (كتاب المناقب) فعلى الأول هو من جملة كتاب أحاديث الأنبياء، وعلى الثاني هو كتاب مستقل، والأول أولى[(٤)].

٦٢- كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ.

لم يثبت عند أحد من الرواة، فورد عندهم جميعًا: (باب) إلا أبا ذر فسقط

(١) «شرح ابن بطال» ٣٢٧/٥، «فتح الباري» ٢٥٨/٦.

(٢) «اليونينية» ١٠٥/٤، «فتح الباري» ٢٨٦/٦، «عمدة القاري» ٢٥٣/١٢.

(٣) «اليونينية» ١٣١/٤، «وفتح الباري» ٣٦١/٦.

(٤) «اليونينية» ١٧٧/٤، «فتح الباري» ٥٢٦/٦.

من عنده: (باب)[١].

٦٣- كتاب مناقب الأنصار: هو كسابقه[٢].

٦٤-كتاب المغازي: ثبت لجميع الرواة سوى ابن عساكر[٣].

٦٥- كتاب التفسير: كذا لكافة الرواة، وعند أبي ذر وأبي الوقت: (كتاب تفسير القرآن) مع الاختلاف في تقديم البسملة أو تأخيرها[٤].

٦٦- كتاب فضائل القرآن: ثبت لأبي ذر، وسقط عند الباقين[٥].

٦٧- كتاب النكاح: ثبت لجميع رواة الفربري بلا خلاف، وكذا للنسفي[٦].

٦٨- كتاب الطلاق: ثبت للجميع بلا خلاف[٧].

- كتاب العدة: هكذا ذكره ابن بطال وحده في شرحه، ككتاب مستقل، وقال: وهو الصواب. وتبعه ابن الملقن في «التوضيح» والعيني في «العمدة» [٨].

٦٩- كتاب النفقات: ثبت للجميع[٩].

٧٠- كتاب الأطعمة: ثبت للجميع بلا خلاف [١٠].

---

(١) «اليونينية» ٥/٢.

(٢) «اليونينية» ٥/٣٠.

(٣) «اليونينية» ٥/٧١، «فتح الباري» ٦/٢٧٩.

(٤) «اليونينية» ٦/١٦، «فتح الباري» ٨/١٥٥، «عمدة القاري» ١٤/٤١٦.

(٥) «اليونينية» ٦/١٨١، «فتح الباري» ٩/٤.

(٦) «اليونينية» ٧/٢، «فتح الباري» ٩/١٠٣.

(٧) «اليونينية» ٧/٤٠

(٨) «شرح ابن بطال» ٧/٤٨٣، «التوضيح» ٢٥/٤٩٧، «عمدة القاري» ١٧/٩٠.

(٩) «اليونينية» ٧/٦٢.

(١٠) «اليونينية» ٧/٦٧.

٧١- كتاب العقيقة: ثبت للجميع بلا خلاف[١].

٧٢- كتاب الذبائح والصيد والتسمية على الصيد:

ثبت هكذا لكريمة والأصيلي وأبي الوقت، ووقع لابن عساكر: (كتاب الذبائح والصيد. باب التسمية على الصيد)، وسقط (كتاب) لأبي ذر، وجاء عنده: (باب الذبائح والصيد). كذا في «اليونينية». وفي «الفتح» و«العمدة»: كتاب الذبائح والصيد، كذا لكريمة والأصيلي ورواية عن أبي ذر، وفي أخرى له ولأبي الوقت: (باب) وسقط للنسفي[٢].

٧٣- كتاب الأضاحي: ثبت لجميع رواة الفربري، وللنسفي أيضًا[٣].

٧٤- كتاب الأشربة: ثبت للجميع بلا خلاف[٤].

٧٥- كتاب المرضى: ثبت هكذا لأبي ذر، وللباقين: (كتاب الطب) كالآتي وهو ما أُثبت في صلب «اليونينية» وحكاية ما جاء فيها، وهكذا ذكره الحافظ وقال: كذا لهم، وخالفهم النسفي فلم يفرد (كتاب المرضى) من (كتاب الطب) بل صدر بكتاب الطب ثم بسمل، ثم ذكر: (باب ما جاء..) واستمر على ذلك إلى آخر كتاب الطب، ولكل وجه، وفي بعض النسخ: (كتاب). وكذا قال العيني[٥].

٧٦- كتاب الطب: ثبت لجميع رواة الفربري بلا خلاف[٦].

---

(١) «اليونينية» ٨٣/٧.

(٢) «اليونينية» ٨٥/٧، «فتح الباري» ٥٩٨/٩، «عمدة القاري» ٢٠٤/١٧.

(٣) «اليونينية» ٩٩/٧، «فتح الباري» ٣/١٠

(٤) «اليونينية» ١٠٤/٧.

(٥) «اليونينية» ١١٤/٧، «فتح الباري» ١٠٤/١٠، «عمدة القاري» ٣٣٧/١٧.

(٦) «اليونينية» ١٢٢/٧، «فتح الباري» ١٣٤/١٠.

٧٧- كتاب اللباس: ثبت للجميع بلا خلاف[١].

٧٨- كتاب الأدب: ثبت للجميع بلا خلاف، وللنسفي: (كتاب البر والصلة)[٢].

٧٩- كتاب الاستئذان: ثبت للجميع بلا خلاف[٣].

٨٠- كتاب الدعوات: ثبت للجميع بلا خلاف[٤].

٨١- كتاب الرقاق: ساقط من «اليونينية»، وقال الحافظ: قوله: بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب الرقاق. الصحة والفراغ ولا عيش إلا عيش الآخرة. كذا لأبي ذر عن السرخسي وسقط عنده عن المستملي والكشميهني: (الصحة والفراغ) ومثله للنسفي، وكذا للإسماعيلي لكن قال: (وأن لا عيش) وكذا لأبي الوقت لكن قال: (باب لا عيش) وفي رواية كريمة عن الكشميهني: (ما جاء في الرقاق وأن لا عيش إلا عيش الآخرة)[٥].

٨٢- كتاب القدر

ثبت لأبي ذر وحده، وزاد عن المستملي: (باب في القدر) وأسقط (كتاب) للباقين[٦].

٨٣- كتاب الأيمان والنذور: ثبت للجميع بلا خلاف[٧].

٨٤- كتاب كفارات الأيمان: ثبت هكذا لأبي ذر عن الحموي والكشميهني،

---

(١) «اليونينية» ١٤٠/٧.

(٢) «اليونينية» ٢/٨، «فتح الباري» ٤٠٠/١٠

(٣) «اليونينية» ٥٠/٨.

(٤) «اليونينية» ٦٧/٨.

(٥) «اليونينية» ٨٨/٨، «فتح الباري» ٢٢٩/١١.

(٦) «اليونينية» ١٢٢/٨، «فتح الباري» ٤٧٧/١١.

(٧) «اليونينية» ١٢٧/٨.

وله عن المستملي: (كتاب الكفارات)، وللباقين (باب) بدل (كتاب)[(١)].

٨٥- كتاب الفرائض: ثبت للجميع بلا خلاف[(٢)].

٨٦- كتاب الحدود وما يحذر من الحدود: ثبت هكذا للجميع، واقتصر المستملي على (كتاب الحدود) وجعل الباقي بابًا هكذا: (باب ما يحذر من الحدود)[(٣)].

٨٧- كتاب الديات: ثبت للجميع بلا خلاف[(٤)].

٨٨- كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم: كذا لجميع رواة الفربري، وسقط لفظ (كتاب) من رواية المستملي، وأما النسفي فقال: (كتاب المرتدين) ثم بسمل ثم قال: (باب استتابة المرتدين..)[(٥)].

٨٩- كتاب الإكراه: ثبت للجميع بلا خلاف[(٦)].

٩٠- كتاب الحيل: ثبت لأبي ذر وحده[(٧)].

٩١- كتاب التعبير: ثبت لأبي ذر، ووقع للنسفي والقابسي: (بابٌ أول ما بدئُ به رسول الله ﷺ من الوحي والرؤيا الصالحة) ولأبي ذر مثله إلا أنه سقط له عن غير المستملي لفظ (باب)، ولغيرهم: (باب التعبير ..) وللإسماعيلي: (كتاب التعبير) ولم يزد[(٨)].

---

(١) «اليونينية» ١٤٤/٨، «فتح الباري» ٥٩٤/١١.

(٢) «اليونينية» ١٤٨/٨، «فتح الباري» ٣/١٢.

(٣) «اليونينية» ١٥٧/٨، «فتح الباري» ٥٨/١٢.

(٤) «اليونينية» ٢/١.

(٥) «اليونينية» ١٣/٩، «فتح الباري» ٢٦٤/١٢.

(٦) «اليونينية» ١٩/٩، «فتح الباري» ٣١١/١٢.

(٧) «اليونينية» ٢٢/٩.

(٨) «اليونينية» ٢٩/٩، «فتح الباري» ٣٥٢/١٢، «إرشاد الساري» ٢/١٢.

٩٢- كتاب الفتن: ثبت للجميع بلا خلاف[١].

٩٣- كتاب الأحكام: ثبت للجميع بلا خلاف[٢].

٩٤- كتاب التمني: ثبت لأبي ذر عن المستملي، وسقط لباقي رواة الفربري وكذا النسفي والقابسي[٣].

٩٥- كتاب أخبار الآحاد: ثبت هكذا فقط في نسخة الصنعاني، وعند الجميع: (باب)، قال الحافظ: يحتمل على هذا أن يكون من جملة أبواب الاعتصام[٤].

٩٦- كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: ثبت للجميع بلا خلاف[٥].

٩٧- كتاب التوحيد: ثبت هكذا للنسفي وحماد بن شاكر وعليه اقتصر الأكثر عن الفربري، وزاد المستملي: (الرد على الجهمية وغيرهم)، قاله الحافظ والعيني، وقال القسطلاني: في رواية المستملي كما في الفرع: (كتاب الرد على الجهمية).

ثم قال الحافظ: وقع لابن بطال وابن التين: (كتاب رد الجهمية)، وغيرهم: (التوحيد)[٦].

---

(١) «اليونينية» ٩/٤٦.

(٢) «اليونينية» ٩/٦١.

(٣) «اليونينية» ٩/٨٢، «فتح الباري» ١٣/٢١٧، «إرشاد الساري» ١٢/١٩٤.

(٤) «اليونينية» ٩/٨٦، «فتح الباري» ١٣/٢٣٣.

(٥) «اليونينية» ٩/٩١.

(٦) «اليونينية» ٩/١١٤، «فتح الباري» ١٣/٣٤٤، «عمدة القاري» ٢٠/٢٦٦، «إرشاد الساري» ١٢/٢٩٤.

الكتب المتفق عليها:

الإيمان، الصلاة، الحج، الصوم، البيوع، الوكالة، الهبة، الشهادات، الوصايا، التفسير، النكاح، الطلاق، النفقات، الأطعمة، العقيقة، الأضاحي، الأشربة، اللباس، الأدب، الاستئذان، الدعوات، الأيمان والنذور، الفرائض، الديات، الإكراه، الفتن، الأحكام، الاعتصام بالكتاب والسنة، التوحيد.

* * *

النسفي	أبو الوقت	أبو ذر	الأصيلي	ابن عساكر
الإيمان	الإيمان	الإيمان	الإيمان	الإيمان
العلم	العلم	العلم (س)	العلم	العلم
الوضوء	الوضوء	الوضوء		الوضوء
الغسل	الغسل	الغسل		الغسل
الحيض	الحيض	الحيض	الحيض	الحيض
التيمم	التيمم	التيمم	التيمم	التيمم
الصلاة	الصلاة	الصلاة	الصلاة	الصلاة
–	–	–	–	الأذان
–	الجمعة	الجمعة (هـ، ح)	–	الجمعة
–	–	–	–	–
–	الوتر	–	–	العيدين
الاستسقاء	الاستسقاء	–	الاستسقاء	–
الكسوف	–	الكسوف (س)	–	–
الجنائز	الجنائز		الجنائز	الجنائز
الحج	الحج	الحج	المناسك	الحج
الصيام	الصوم	الصوم	الصوم	الصوم
الاعتكاف	--	–	–	الاعتكاف
البيوع	البيوع	البيوع	البيوع	البيوع
	السلم	السلم	السلم	السم
الشفعة	–	الشفعة (س)	–	–
الإجارة	–	الإجارة (س)	–	–

الحوالات	–	الحوالات (س)	–	–
الوكالة	الوكالة	الوكالة	الوكالة	الوكالة
المزارعة	–	المزارعة (هـ)	–	–
المساقاة	المساقاة		المساقاة	المساقاة
–	–	الاستقراض	–	–
اللقطة	–	اللقطة (س)	–	–
–	–	المظالم (س)	–	–
الشركة	–	–	–	–
الرهن	–	الرهن (هـ)	–	–
العتق	–	العتق (س)	–	–
–	المكاتب	–	المكاتب	المكاتب
الهبة	الهبة	الهبة	الهبة	الهبة
الشهادات	الشهادات	الشهادات	الشهادات	الشهادات
الصلح	الصلح	–	الصلح	–
–	–	الشروط	–	–
الوصايا	الوصايا	الوصايا	الوصايا	الوصايا
الجهاد والسير	–	–	–	–
–	–	بدء الخلق (س)	–	–
المغازي	المغازي	المغازي	المغازي	–
التفسير	تفسير القرآن	تفسير القرآن	التفسير	التفسير
–	–	فضائل القرآن	–	–
النكاح	النكاح	النكاح	النكاح	النكاح

الطلاق	الطلاق	الطلاق	الطلاق	الطلاق
النفقات	النفقات	النفقات	النفقات	النفقات
الأطعمة	الأطعمة	الأطعمة	الأطعمة	الأطعمة
العقيقة	العقيقة	العقيقة	العقيقة	العقيقة
الذبائح والصيد	الذبائح والصيد	–	الذبائح والصيد	الذبائح والصيد
الأضاحي	الأضاحي	الأضاحي	الأضاحي	الأضاحي
الأشربة	الأشربة	الأشربة	الأشربة	الأشربة
–	–	المرضى	–	–
الطب	الطب	الطب	الطب	الطب
اللباس	اللباس	اللباس	اللباس	اللباس
البر والصلة	البر والصلة	الأدب	الأدب	الأدب
الاستئذان	الاستئذان	الاستئذان	الاستئذان	الاستئذان
الدعوات	الدعوات	الدعوات	الدعوات	الدعوات
الرقاق	–	الرقاق	–	–
–	–	القدر	–	–
الأيمان والنذور	الأيمان والنذور	الأيمان والنذور	الأيمان والنذور	الأيمان والنذور
الفرائض	الفرائض	الفرائض	الفرائض	الفرائض
الحدود	الحدود	الحدود	الحدود	الحدود
الديات	الديات	الديات	الديات	الديات
المرتدين	استتابة المرتدين	استتابة المرتدين	استتابة المرتدين	استتابة المرتدين

	والمعاندين وقتالهم	والمعاندين وقتالهم	والمعاندين وقتالهم	والمعاندين وقتالهم
الإكراه	الإكراه	الإكراه	الإكراه	الإكراه
–	–	الحيل	–	–
–	–	التعبير	–	–
الفتن	الفتن	الفتن	الفتن	الفتن
الأحكام	الأحكام	الأحكام	الأحكام	الأحكام
–	–	التمني (س)	–	–
الاعتصام بالكتاب والسنة	الاعتصام بالكتاب والسنة	الاعتصام بالكتاب والسنة	الاعتصام بالكتاب والسنة	الاعتصام بالكتاب والسنة
التوحيد	التوحيد	التوحيد	التوحيد	التوحيد
٥٥	٤٧	٦٠	٤٣	٤٦

* * *

جملة الأبواب التي زادها الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي:

١- كتاب بدء الوحي. ٢- كتاب مواقيت الصلاة. ٣- كتاب صلاة الخوف. ٤- كتاب سجود القرآن. ٥- كتاب تقصير الصلاة. ٦- كتاب التهجد. ٧- كتاب فضل الصلاة. ٨- كتاب العمل في الصلاة. ٩- كتاب السهو. ١٠- كتاب العمرة. ١١- كتاب المحصر. ١٢- كتاب جزاء الصيد. ١٣- كتاب فضائل المدينة. ١٤- كتاب صلاة التراويح. ١٥- كتاب فضل ليلة القدر. ١٦- كتاب الكفالة. ١٧- كتاب الخصومات. ١٨- كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ . ١٩- كتاب مناقب الأنصار.

- كتاب العدة – زاده ابن بطال وتبعه ابن الملقن والعيني.

* * *

رابع عشر: الاختلافات اللغوية الناشئة عن الاختلاف بين لغات العرب وأوجه الإعراب.

أولا: الاختلافات الناشئة لاختلاف لغات العرب.

إن لغات العرب مختلفة، ويحدث بين القبائل العربية اختلاف في إعراب أو رسم بعض الكلمات.

وقد جاء في «الصحيح» بعض الأمثلة من الاختلافات، ويمكن إرجاع السبب فيها إلى اختلاف اللغات، فمنها:

١- لغة ربيعة:

ووقفت على عدة أمثلة أذكر منها:

أ- ما جاء من اختلافهم في رسم كلمة: (أربع)

وذلك في كتاب العمرة، باب: كم اعتمر النبي ﷺ[١] من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وفيه أن مجاهدا وعروة بن الزبير سألاه: كَمْ عدد عُمَرَاتِ النبي ﷺ؟ قَالَ: (أَرْبَعً) إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ..الحديث.

كذا جاء اللفظ عند اليونيني في أصله: (أَرْبَعً) بصورة المرفوع وعليها فتحتان، ورمز اليونيني لصحة ذلك عند أبي ذر أيضًا.

قال ابن مالك في «شواهد التوضيح»[٢] كذا في بعض النسخ برفع (أربع) وفي بعضها بالنصب.

ثم قال بعد أن بسط كثيرا من الأمثلة على جواز رفع أربع أو نصبها من حيث الأوجه الإعرابية، قال: فعلى ما قررته: النصب والرفع في (أربع) بعد السؤال عن الاعتمار جائزان، إلا أن النصب أقيس وأكثر نظائر، ويجوز

(١) ٣/٢ (١٧٧٥).

(٢) صـ٣٧.

أن يكون كُتب على لغة ربيعة، وهو في اللفظ منصوب[١].

ب- اختلافهم في كلمة (ثابت)

ما جاء في كتاب الصوم، باب: الحجامة والقيء للصائم[٢].

قال البخاري: حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ (ثَابِتٌ) الْبُنَانِيَّ يَسْأَلُ قَالَ: سُئِلَ أَنَس بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَكُنْتُمْ تَكْرَهُونَ الْحِجَامَةَ لِلصَّائِمِ؟ قَالَ: لاَ، إِلاَّ مِنْ أَجْلِ الضَّعْفِ.

كذا جاءت كلمة (ثَابِتٌ) بصورة المرفوع وعليها فتحتان، وفي الهامش عليها: (ثابتٌ)، هو هكذا في «اليونينية» بصورة المرفوع وعليه فتحتان. اهـ.

ولم يتعرض لذلك ابن حجر ولا غيره من الشراح، وجاءت في المطبوع من «الفتح»: (ثابتًا) كذا.

وهذه الصورة التي جاءت في «اليونينية» يمكن تخريجها على لغة ربيعة، والله أعلم.

٣- اختلافهم في (منع وهات):

ومنه ما جاء في كتاب الخصومات، باب: ما يُنهى عن إضاعة المال من حديث الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ، وَوَأْدَ الْبَنَاتِ، وَمَنَعَ وَهَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ**»[٣].

كذا جاءت كلمة (مَنَعَ) في «اليونينية» مصححًا عليها، وبهامشها: (ومنعًا) ورمز اليونيني إلى صحة الرواية عند أبي ذر كذلك.

---

(١) «شواهد التوضيح» صـ٣٩.

(٢) ٣/٣٣ (٩٤٠).

(٣) ٣/١٢٠ (٢٤٠٨).

وقال ابن مالك في «شواهد التوضيح»: ومن المكتوب على لغة ربيعة: «**إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ، وَوَأْدَ الْبَنَاتِ، وَمَنَعَ وَهَاتِ**» أي: منعًا وهات، فحُذف الألف لما ذكرتُ لك، وحذفها هنا بسبب آخر لا يختص بلغة؛ وهو أن تنوين (منعًا) أُبدل واوًا، وأُدغم في الواو، فصار اللفظ بعين تليها واو مشددة، كاللفظ (يعول) وشبهه، فجُعلت صورته في الخط مطابقةً للفظه، كما فعل بكَلِمٍ كثيرةٍ في المصحف، ويمكن أن يكون الأصل: ومنع حق وهات، فحُذف المضاف إليه وبقيت هيئة الإضافة[1].

ج- ومما جاء على لغة ربيعة أيضًا ما جاء في قول عائشة رضي الله عنها فيما أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب: المُحَصَّب[2] قالت: إنما كان منزل ينزله النبي ﷺ. ا.هـ.

كذا جاء الحديث في «اليونينية» (منزل) بصورة المرفوع والمجرور، وفي الهامش رمز أنه عند أبي ذر: (منزلاً) بالنصب، وكذا هي عند ابن حجر في «الفتح».

فقد وجه ابن مالك في «شواهد التوضيح» الرواية الأولى بثلاثة أوجه.

وذكر الوجه الثالث منها فقال: الوجه الثالث: أن يكون (منزل) منصوبًا في اللفظ، إلا أنه يكتب بلا ألف على لغة ربيعة؛ فإنهم يقفون على المنصوب المنون بالسكون وحذف التنوين بلا بدل، كما يفعل أكثر العرب في الوقف على المرفوع والمجرور، وإنما كُتب المنون المنصوب بالألف؛ لأن تنوينه يبدل في الوقف ألفًا، فرُوعِي جانب الوقف، كما روعي في (أنا) فكتب بالألف لثبوتها وقفًا، ولم يبالوا بحذفها وصلاً، وكما رُوعِي في

(١) انظر: «شواهد التوضيح» ص٤٩ - ٤٥.

(٢) ١٨١/٢ (١٧٦٦).

(مسلمة) ونحوه، فكتب بالهاء لثبوتها وقفًا، ولم يبالوا بثبوتها في الوصل تاء، وكما رُوعِي في (به) و(له) ونحوهما، فكتبا بلا ياء ولا واو كما يوقف عليهما، ولو رُوعِي فيهما جانب الوصل لكتبا بياء وواو، فمن لم يقف على المنون المنصوب بألف استغنى عنها في الخط؛ لأنها على لغته ساقطة وقفًا ووصلاً. اهـ[1].

٢- لغة بني الحارث بن كعب.

ومن أمثلة الاختلافات التي جاءت على هذه اللغة:

أ- قوله: (اثنا عشر)

وهو ما جاء في كتاب الأذان، باب: السمر مع الضيف والأهل[2] من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر: أَنَّ أَصْحَابَ الصُّفَّةِ كَانُوا أُنَاسًا فُقَرَاءَ ..الحديث، وفيه: فَتَفَرَّقْنَا اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً.

كذا العبارة في «اليونينية»، وفي الهامش رمز أن في رواية أبي ذر والأصيلي وابن عساكر وأبي الوقت ونسخة أخرى: (اثني).

قال ابن مالك: مقتضى الظاهر أن يقول: وفرقنا اثني عشر رجلًا. لأن (اثني عشر) حال من النون والألف، ولكنه جاء بالألف على لغة بني الحارث بن كعب، فإنهم يلزمون المثنى وما جرى مجراه الألف في الأحوال كلها؛ لأنه عندهم بمنزلة المقصور[3].

٢- اختلافهم في لفظة (المتبايعان).

---

(١) «شواهد التوضيح» ص٣٧، «فتح الباري» ٣/٥٩١.

(٢) ١/١٢٤ (٦٠٢) هامش (١٧).

(٣) «شواهد التوضيح» ص٩٧.

مثاله: ما جاء في كتاب البيوع، باب: كم يجوز الخيار[١] من حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ الْمُتَبَايِعَيْنِ بِالْخِيَارِ فِي بَيْعِهِمَا مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَكُونُ الْبَيْعُ خِيَارًا**» كذا جاءت الكلمة في «اليونينية» وفي الهامش رمز أنها عند ابن عساكر: (المتبايعان).

قال القسطلاني: هي على لغة من أجرى المثنى بألف مطلقا[٢]. ا.هـ.

قلت: وهي لغة بني الحارث كما سبق ذكره عن ابن مالك.

٣- اختلافهم في كلمة (أبا جهل):

ومنه ما جاء في كتاب المغازي، باب: قول الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [يوسف: ٧] [٣] من حديث أنس رضي الله عنه في قول عبد الله بن مسعود: أَنْتَ أَبَا جَهْلٍ؟

كذا جاء في «اليونينية» وصححها اليونيني في الأصل، وفي الحاشية أن في رواية أبي ذر عن شيخيه الكشميهني والحمّويي، والأصيلي، وابن عساكر: (أَبَا جَهْلٍ) وقال ابن مالك[٤] وهو يتكلم عن لغة بني الحارث: ومن لغتهم أيضًا قصر الأب والأخ، كقول ابن مسعود رضي الله عنه لأبي جهل: أَنْتَ أَبَا جَهْلٍ؟ ا.هـ.

وقال ابن حجر في «الفتح»[٥]: قوله: (أَنْتَ أَبَا جَهْلٍ؟) كذا للأكثر، وللمستملي وحده: (أَنْتَ أَبُو جَهْلٍ؟)، والأول هو المعتمد في حديث أنس

---

(١) ٦٤/٣ (٢١٠٧).

(٢) وانظر «شرح ابن عقيل» على ألفية ابن مالك ٥٨/١ – ٥٩.

(٣) ٧٤/٥ (٣٩٦٣).

(٤) ص٩٧.

(٥) ٢٩٥/٧.

هذا، فقد صرح إسماعيل ابن علية عن سليمان التيمي بأنه هكذا نطق بها أنس .. ثم قال: وقد وُجهت هذه الرواية المذكورة بالحمل على لغة من يثبت الألف في الأسماء الستة في كل حالها. اهـ.

٣ - ومن اللغات أيضًا لغة طيء:

ومن أمثلة الاختلافات التي تمثل هذه اللغة ما جاء في كتاب الصلح، باب: الصلح بين الغرماء وأصحاب الميراث.. وفيه في ترجمة الباب: فإن تَوِيَ لأحدهما لم يرجع على صاحبه[1]. كذا في «اليونينية» بفتح المثناة وكسر الواو وصحح عليها، وفي الحاشية على هذه الكلمة: عند أبي ذر: (تَوَى) بفتح الواو، وهي على لغة طيء ا.هـ.

٤ - ومن الأمثلة التي جاء الاختلاف فيها تبعًا لأحد اللغات:

أ - ما جاء في كتاب جزاء الصيد، باب من قال: ليس على المحصر بدل[2]. من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. وفيه: (وَرَأَى أَنَّ ذَلِكَ مُجْزِيًا عَنْهُ، وَأَهْدَى).

ضبطت كلمة (مُجْزِيًا) في «اليونينية» بضم الميم وسكون الجيم وكسر الراء وآخرها ألف وعليها فتحتان. وفي الهامش: رمز أن رواية أبي ذر مصححًا، والأصيلي، وابن عساكر مصححًا أيضًا بلفظ: (مُجزئ) بضم الميم وسكون الجيم آخرها همزة وعليها ضمتان. اهـ.

وقال القسطلاني: (مجزيًا) بغير همز في «اليونينية» وكشطها في الفرع، وأبقى الياء على صورتها منصوبًا على لغة من ينصب الجزأين بـ(أن) أو خبر (يكون) محذوفة. ا.هـ

---

(١) «اليونينية» ١١٨٧/٣.

(٢) ١٠/٣ (١٨١٣).

وقال ابن حجر في الفتح: قوله: (ورأى أن ذلك مُجزئ عنه) كذا لأبي ذر وغيره بالرفع على أنه خبر (أنّ)، ووقع في رواية كريمة: (مجزيًا) فقيل هو على لغة من ينصب بـ(أن) المبتدأ والخبر، أو هى خبر (كان) المحذوفة، والذي عندي أنه من خطأ الكاتب؛ فإن أصحاب الموطأ اتفقوا على روايته بالرفع على الصواب. ا.هـ[(١)]

قلت (الباحث): وهذه اللغة لغة معروفة وقد جاءت في بعض الأحاديث الأخرى[(٢)].

ب - ومما جاء على القاعدة المشهورة عند بعض العرب، وهي إبدال الهمزة بعد النقل بمجانس حركتها:

ما جاء في كلمة (أخوة) في حديث أبي سعيد الخدري في فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، في كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب: قول النبي ﷺ: «**سُدُّوا الأَبْوَابَ إلاَّ بَابَ أبا بَكْرٍ..**»[(٣)].

قال القاضي عياض[(٤)]: في فضل أبي بكر: «**وَلَكِنْ أُخُوَّةُ الإِسْلاَمِ**» كذا للقابسي والنسفي والسجزي والهروي وعبدوس كما جاء في سائر الأحاديث، قال نفطويه: إذا كانت من غير ولادة فمعناها المشابهة، وعند العذري والأصيلي هنا: (**وَلَكِنْ خُوَّةُ الإِسْلاَمِ**).

---

(١) «فتح الباري» ١٢/٤.

(٢) انظر كتاب «العلل لابن أبي حاتم» ص٥٢٥ مسألة (٥٥٠) في باب: علل رويت في الصلاة ومسائل رقم (٥٩١)، ٧٣٠ غير ذلك، وانظر: «شرح النووي على مسلم» ٧٢/٣ حيث حكى اختلاف الاصول في حديث أبي هريرة في الشفاعة في جملة: (إن قعر جهنم لسبعون خريفًا).

(٣) ٤/٥ (٣٦٥٤).

(٤) ٢٢/١ (المكتبة العتيقة).

وكذا جاء في باب: الخوخة في المسجد للجرجاني والمروزي، وعند الهروي: (أخوة)، وعند النسفي: (خلة)، وكذا في باب الهجرة.

قال شيخنا أبو الحسن بن الأخضر النحوي: ووجهه أنه نقل حركة الهمزة إلى نون (لكن) تشبيها بالتقاء الساكنين، ثم جاء منه الخروج من الكسرة إلى الضمة فسكن النون. ا.هـ.

وقال ابن حجر في «الفتح»: ووقع في بعض الروايات (**وَلَكِنْ خُوَّةُ الإِسْلاَمِ**) بغير ألف فقال ابن بطال: لا أعرف معنى هذه الكلمة، ولم أجد (خوة) بمعنى خلة في كلام العرب ا.هـ.

وقد وجدت في بعض الروايات: (**وَلَكِنْ خُلَةُ الإِسْلاَمِ**) وهو الصواب، وقال ابن التين: لعل الألف سقطت من الرواية، فإنها ثابتة في سائر الروايات، ووجهه ابن مالك بأنه نقلت حركة الهمزة إلى النون فحذف الألف، وجَوز مع حذفها ضم نون (لكن) وسكونها، قال: ولا يجوز مع إثبات الهمزة إلا سكون النون فقط. ا.هـ[1]

وذكر ابن مالك في «شواهد التوضيح» أن: (خوة) أصلها (أخوة) فنقلت حركة الهمزة إلى النون وحذفت الهمزة على القاعدة المشهورة ثم قال:

ونبهت بقولي: على القاعدة المشهورة، على أن من العرب من يبدل الهمزة بعد النقل بمجانس حركتها، فيقول: هؤلاء نشؤُ صدق، ورأيت نشأ صدق، ومررت بنشيء صدق.. ثم قال: وشبيه بـ(ولكن خوة الإسلام) في تخفيف مرتين (كذا) وحذف همزته لفظًا وخطًا: قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ

---

(١) «فتح الباري» ١٣/٧ – ١٤، وينظر: «شرح ابن بطال» ١١٦/٢، و«شواهد التوضيح» ص٨٢ – ٨٣.

رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] فإن أصله: لكن أنا، فنقلت حركة الهمزة، وحذفت فصار لكننا، واستثقل توالي النونين متحركتين، فسكن أولهما، وأدغم في الثاني.. ثم قال:

والحاصل أن للناطق بـ (ولكن خوة الإسلام) ثلاثة أوجه: سكون النون وثبوت الهمزة بعدها مضمومة، وضم النون وحذف الهمزة، وسكون النون وحذف الهمزة. فالأول أصل، والثاني فرع، والثالث فرع فرع(١).

الأمر الثاني: الاختلافات الناشئة عن اختلاف العلماء في المذاهب أو المدارس النحوية:

ومن هذه الأمثلة الاختلاف الوارد في جملة: (ثلاث غُرف) أو (ثلاث غرفات) و(ثلاث مرار)، (وثلاث مرات) حيث اختلف البصريون والكوفيون في استعمال جمع الكثرة مكان جمع القلة في أسماء العدد.

فحكم العدد من ثلاثة إلى عشرة في التذكير ومن ثلاث إلى عشر في التأنيث، أن يضاف إلى أحد جموع القلة الستة، وهي: أَفْعَل، وأفعَال، وفعلة، وأفعلة، والجمع بالألف والتاء، وجمع المذكر السالم.

فإن لم يجمع المعدود بأحد هذه الستة جيء بدله بالجمع المستعمل، كقولك: ثلاثة سباع وثلاثة ليوث.

ومنه قول أم عطية رضي الله عنها: جعلن رأس بنت رسول الله ﷺ ثلاثة قرون(٢).

فإن كان المعدود جمع قلة وأضيف إلى جمع كثرة، لم يقس عليه كقوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فأضيف ثلاثة إلى

---

(١) «شواهد التوضيح» ص٨٢ – ٨٣.

(٢) رواه البخاري كتاب الجنائز، باب نقض شعر المرأة.

قروء، وهو جمع كثرة مع ثبوت أقراء، وهو جمع قلة، ولكن لا عدول عن الاتباع عند صحة السماع كما قال ابن مالك. ومن هذا القبيل قول حُمران: (فَأَفْرَغَ عَلَى كَفَّيْهِ ثَلاَثَ مِرَارٍ)(١) فإن مرارًا جمع كثرة وقد أضيف إليه، مع إمكان الجمع بالألف والتاء، وهو من جموع القلة، فثلاث مرار نظير ثلاث قروء.

وأما قول النبي ﷺ: (**يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَاتٍ**)(٢) فوارد على مقتضى القياس، لأن الجمع بالألف والتاء جمع قلة.

وأما قول عائشة رضي الله عنها: (ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلاَثَ غُرَفٍ) فالقياس عند البصريين أن يقال: (ثلاث غُرفات) -كما جاء ذلك عند الأصيلي كما في هامش «اليونينية» وعزاها الحافظ في الفتح للكشميهني- لأن الجمع بالألف والتاء جمع قلة والجمع على فُعَل عندهم جمع كثرة.

والكوفيون يخالفونهم، فيرون أن فُعَلاً وفِعَلاً من جموع القلة، ويعضدُ قَوَلَهم قولُ عائشة رضي الله عنها (ثلاث غُرف) كما جاء عند جمهور الرواة في هذا الحديث.

كما يؤيد هذا المذهب وهذه الرواية قول الله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [هود: ١٣] ويعضد قولهم في فِعَل قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِي

---

(١) رواه البخاري كتاب: الوضوء، باب الوضوء ثلاثًا ثلاثًا ١/٤٣ (١٥٩). وفي «اليونينية» ثلاث مرار، وفي الحاشية رمز أنها عند الأصيلي، وكريمة، ونسخة أخرى (مرات).

(٢) رواه البخاري في كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الصلوات الخمس كفارة، ١/١١٢ (٥٢٨) ولفظه: (كل يوم خمسًا) ومسلم في صحيحه كتاب المساجد، باب: المشي إلى الصلاة تمحى به الخطايا. (٦٦٧) ولفظه: (كل يوم خمس مرات).

ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ﴾ [القصص:٢٧] فإضافة (ثلاث) إلى (غرف)، و(عشر) إلى (سور)، و(ثماني) إلى (حجج)، مع إمكان الجمع بالألف والتاء، دليل على أن فُعَلاً وفِعَلاً جمعا قلةٍ، للاستغناء بهما عن الجمع بالألف والتاء.

والحاصل أن (ثلاث غُرف) إن وُجِّه على مذهب البصريين، ألحق بثلاثة قروء، وإن وجه على مذهب الكوفيين فهو على مقتضى القياس.

وعليه يمكن أن يقال أن كلا الروايتين على مقتضى القياس عند أحد المدرستين. فرواية (ثلاث غُرف) و(ثلاث مرار) على مقتضى القياس على مذهب الكوفيين، و(ثلاث غُرفات) و(ثلاث مرات) على مقتضى القياس على مذهب البصريين. والله أعلم[1].

الأمر الثالث: الاختلافات الناشئة لوجود أكثر من وجه إعرابي وهي كثيرة ومنها على سبيل المثال:

١- ما جاء في المثال السابق في كتاب العمرة: باب: كم اعتمر النبي ﷺ أن بعض الصحابة رضي الله عنهم سُئل: كم اعتمر النبي ﷺ؟ قال: (أربعٌ) وفي بعض الروايات: (أربعًا).

قال ابن مالك بعد توجيه كلتا الروايتين: فعلى ما قررته: النصب والرفع في (أربع) بعد السؤال عن الاعتمار جائزان، إلا أن النصب أقيس وأكثر نظائر[2].

٢- ومن هذه الأمثلة الاختلاف الوارد بين الرواة في كلمة: (المجاهرين) في قوله ﷺ «**كُلُّ أُمَّتِي مُعَافًى إِلاَّ الْمُجَاهِرِينَ**».

---

(١) يراجع في ذلك «شواهد التوضيح» ص٨٩ – ٩١، «اليونينية» ١/ ٥٩ (٢٤٨)، «فتح الباري» ١/ ٣٦١.

(٢) «شواهد التوضيح» ص٣٩.

فقد أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب: ستر المؤمن على نفسه[١] كذا في النسخة «اليونينية» وكذا هو في النسخة التي شرح عليها ابن حجر، وقال الحافظ في الفتح: كذا الأكثر، وكذا في رواية مسلم ومستخرجي الإسماعيلي وأبي نعيم بالنصب، وفي رواية النسفي: (إلا المجاهرون) بالرفع، وعليها شرح ابن بطال وابن التين وقال: كذا وقع، وصوابه عند البصريين بالنصب، وأجاز الكوفيون الرفع في الاستثناء المنقطع، كذا قال.

وقال ابن مالك: (إلا) على هذا بمعنى: لكن.. وكذلك المعنى هنا: لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون، فالمجاهرون مبتدأ والخبر محذوف، وقال الكرماني: حق الكلام النصب، إلا أن يقال أن العفو بمعنى الترك وهو نوع من النفي[٢] ا.هـ.

ومثل هذا في قوله ﷺ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما كما جاء في «اليونينية»[٣] كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا﴾.

قال: «**وَلاَ تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِلاَّ اللَّهُ**» أي: لكن الله يعلم بأي أرض تموت كل نفس[٤].

٣- ومن هذه الاختلافات ويمكن توجيهها إعرابيًا:

ما جاء في قوله ﷺ في صفة الدجال: «**وإن بين عينيه مكتوب كافر**» كذا جاء اللفظ في «اليونينية» مصححًا عليه، وفي الحاشية رمز إلى أن في

(١) ٢٠/٨ (٦٠٦٩).
(٢) «فتح الباري» ٤٨٦/١٠، وينظر: «شواهد التوضيح» ص٤١.
(٣) ١١٦/٩.
(٤) ينظر: «شواهد التوضيح» ص٤٣.

رواية أبي ذر مصححًا، والاصيلي مُصححًا أيضًا: «وَإِنَّ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَكْتُوبٌ كَافِرٌ»[١].

قال ابن مالك: إذا رفع في حديث الدجال (مكتوب) جُعل اسم (إن) محذوفًا، وما بعد ذلك جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع خبرًا لأن، والاسم المحذوف إما ضمير الشأن وإما ضمير عائد على الدجال..

ثم قال: ومن روى (مكتوبًا) فيحتمل أن يكون اسم (إن) محذوفًا على ما تقرر في رواية الرفع، و(كافر) مبتدأ، وخبره (بين عينيه)، و(مكتوبًا) حال.

أو يجعل (مكتوبًا) اسم (ان)، و(بين عينيه) خبرًا، و(كافر) خبر مبتدأ، والتقدير: هو كافر. ويجوز رفع (كافر) بـ(مكتوب) وجعله سادًّا مسد خبر (إن)، كما يقال: إن قائمًا الزيدان، وهذا مما انفرد به الأخفش[٢].

وغير ذلك كثير مما ساقه ابن مالك في «شواهد التوضيح».

* * *

---

(١) ٩/٦٠ (٧١٣١) كتاب الفتن باب ذكر الرجال.

(٢) «شواهد التوضيح» ص١٤٧ – ١٤٩.

الفصل الثالث
نتائج الوقوف على الاختلافات

إن الوقوف على الاختلافات بين الرواة، ومراعاة هذه الاختلافات له فوائد كثيرة، وهذه الفوائد أو النتائج منها ما يعود إلى المروي، ومنها ما يعود إلى المروي عنه، ومنها ما يعود على الراوي.

ولقد وقعت إشكالات كثيرة في النصوص من إعلال لها، أو نسبه الوهم إلى أصحابها، وما ذلك إلا نتيجة لعدم مراعاة هذه الاختلافات.

ونتائج الوقوف على الاختلافات كثيرة لا يمكن حصرها وفيما يلي بعض من هذه النتائج:

أولًا: إزالة إشكالات وعلل في الإسناد، ومنها:

أ- وصل المنقطع.

ب- إرسال الحديث أو وصله.

جـ- اتصال الحديث أو تعليقه.

د- إزالة عنعنة المدلس.

هـ- إزالة المدرج في السند.

و- إزالة الاضطراب الواقع في السند.

١- ومن الأمثلة التي أزيل فيها الاضطراب بالوقوف على الروايات: ما جاء في الحديث الذي سبق ذكره في التصحيف من أسباب الاختلاف وهو في:

كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة[1] قال: حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنا إِبْراهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنا ابْنُ شِهابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ والأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: قال النَّبِيُّ ﷺ: «**إِذا كانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ كانَ عَلَى كُلِّ بابٍ مِنْ أَبْوابِ الْمَسْجِدِ الْمَلائِكَةُ،** ...». الحديث.

(١) ٤/١١١ – ١١٢ (٣٢١١)

فعند جمهور الرُّواة عن البُخارِيّ هكذا: ابن شهاب عن أبي سلمة والأغر -بالمعجمة والراء المثقلة- عن أبي هريرة. ووقع في رِواية الكُشْمِيهَني عن الفَرَبْريّ وحده: (والأعرج)- بالعين المهملة الساكنة وآخره جيم.

والأول أرجح؛ فإن الحديث مشهور من رِواية الأغر، وهو سلمان أبو عبدالله المديني، فقد ذكره مسلم من طريق يونس بن يزيد الأيلي[(١)] والنسائي في «المجتبى»[(٢)] من حديث معمر كلاهما عن الزهري قال: أخبرني أبو عبدالله الأغَرُّ أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه فذكره.

وقال الجَيّانيّ في «تقييد المهمل»: ويروى -أيضًا- من حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، قال ابن السكن: ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري، عن الزهري، عن أبي سلمة وسعيد وأبي عبدالله الأَغر، فصح بهذا كله أن الحديث حديث الأغر، لا حديث الأعرج[(٣)]. اهـ.

وعقب على الجَيّانيّ ابنُ حجر في «الفتح» قائلًا: قلت: بل ورد من رِواية الأعرج أيضًا، أخرجه النسائي من طريق عقيل ومن طريق عمرو بن الحارث، كلاهما عن الزهري، عن الأعرج عن أبي هريرة[(٤)].

فظهر أن الزهري تحمله عن جماعة، وكان تارة يفرده عن بعضهم، وتارة يذكره عن اثنين منهم، وتارة عن ثلاثة. والله أعلم[(٥)] اهـ.

---

(١) كتاب الجمعة، باب فضل التهجير يوم الجمعة (٨٥٠).

(٢) ٩٧/٣ - ٩٨ كتاب الجمعة، باب التبكير إلى الجمعة.

(٣) ص٦٤٧

(٤) «السنن الكبرى» كتاب الجمعة باب قعود الملائكة يوم الجمعة على أبواب المسجد ٢٥٤/١ (١٦٨٩).

(٥) ٣٠٩/٦ - ٣١٠

٢- مثال ترتب فيه على الاختلاف إرسال الحديث أو وصله:

ما جاء في كتاب الحدود، باب كم التعزير والأدب[١] قال: حَدَّثَنِي عَيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.. الحديث.

هكذا روي الحديث بهذا الإسناد مسندًا متصلًا عن أبي علي ابن السكن وأبي زيد وأبي ذر وغيرهم[٢].

وفي نسخة أبي محمد الأصيلي، عن أبي أحمد الجُرْجانيّ، عن الفَرَبْريّ: سالم بن عبدالله بن عمر أنهم كانوا .. فتصحفت (عن) إلى (بن) وهو خطأ، فإن الحديث محفوظ على الاتصال وكذلك رواه البُخارِيّ في مواضع أخرى من «الصحيح» كما في كتاب البيوع، باب: ما ذكر في بيع الطعام والحكرة[٣] من طريق الأوزاعي، عن الزهري به مرفوعًا متصلًا.

وفي كتاب البيوع أيضًا باب: من رأى إذا اشترى طعامًا جزافًا[٤] من طريق يونس، عن الزهري به مرفوعًا متصلًا.

٣- وعكس ذلك -أي تصحيف (ابن) إلى (عن)- ما حدث في الحديث الذي رواه البُخارِيّ في كتاب الكسوف، باب: قول الإمام في خطبة الكسوف: أما بعد[٥] حيث قال البُخارِيّ: وقال أبو أسامة: حَدَّثَنا هشام قال: أخبرتني فاطمة بنت المنذر، عن أسماء..الحديث. قال أبو علي

---

(١) ١٧٤/٨ (٦٨٥٢)

(٢) كما في «تقييد المهمل» ص٧٤٩، وكما في «السلطانية».

(٣) ٦٨/٣ (٢١٣١)

(٤) ٦٨/٣ – ٦٩ (٢١٣٧)

(٥) ٣٩/٢ (١٠٦١)

الجَيّانيّ: وقع في رِواية ابن السكن في إسناد هذا الحديث وهم، وذلك؛ أنه زاد في الإسناد رجلًا، أدخل بين هشام وفاطمة، عروة بن الزبير، والصواب: هشام عن فاطمة. اهـ[١].

وقال ابن حجر - بعد كلام الغساني هذا: لعله كان عنده: هشام بن عروة بن الزبير، فتصحفت (ابن) فصارت (عن)، وذلك من الناسخ وإلا فابن السكن من الحفاظ الكبار. اهـ[٢].

٤- مثال يترتب عليه تعليق الحديث أو اتصاله:

ما جاء في «الصحيح» في كتاب الجهاد، باب: درجات المجاهدين في سبيل الله[٣] حيث ذكر في المتابعة: وقال محمد بن فلَيحٍ، عن أبيه: وفوقه عرش الرحمن. اهـ.

قال أبو على الجَيّانيّ: وفي نسخة أبي الحسن القابسي[٤]: نا محمد بن فليح وهذا وهم، والبُخارِيّ لم يدرك محمد بن فليح، إنما يروي عن إبراهيم بن المندر ومحمد بن سنان عنه، والصواب: وقال محمد بن فليح، كما روت الجماعة معلقا. اهـ[٥].

قلت: (الباحث) وقد أخرج البُخارِيّ هذا الحديث في «الصحيح» كتاب التوحيد، باب: وكان عرشه على الماء[٦]، قال: حَدَّثَنا إبراهيم بن

(١) «تقييد المهمل» ص٥٩٨

(٢) «الفتح» ٥٤٧/٢

(٣) ١٦/٤ بعد حديث (٢٧٩٠).

(٤) أي: عن أبي زيد المروزي عن الفَرَبْريّ.

(٥) «تقييد المهمل» ص٦٢٧.

(٦) ١٢٥/٩ (٧٤٢٣).

المنذر حدثني محمد ابن فليح قال: حدثني أبي، حدثني هلال، عن عطاء ابن يسار به، مثله.

وغرض البُخارِيّ من هذه المتابعة السابقة التأكيد على أن محمد بن فليح روى هذا الحديث عن أبيه ولم يشك في قوله: فوقه عرش الرحمن، حيث إن فليحًا روى الحديث عن هلال بن علي، وفيه قال: أراه: فوقه عرش الرحمن. أي: على الشك. والله أعلم[1].

٥- ومما يترتب عليه وصل الحديث أو تعليقه من اختلاف الروايات:

ما جاء في «الصحيح» في كتاب الصوم، باب: من زار قومًا فلم يفطر عندهم[2] قال: حَدَّثَنا محمد بن المثنى قال: حدثني خالد -هو ابن الحارث- حَدَّثَنا حميد، عن أنس رضي الله عنه: دخل النبي ﷺ على أم سليم فأتته بتمر .. الحديث. وقال في آخره: حَدَّثَنا ابن أبي مريم أَخْبَرَنا يحيى قال: حدثني حميدٌ سمع أنسًا رضي الله عنه عن النبي ﷺ. اهـ.

كذا جاء السياق عند اليُونِينِيّ وعند قوله: (حَدَّثَنا ابن أبي مريم) حاشية وفيها ما يدل على أن رِواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة، ورِواية أبي الوَقْت، عن الدّاوُدِيّ، عن الحَمُّويِيّ، عن الفَرَبْرِيّ: (قال). أي: بدلًا من (حَدَّثَنا).

وقال ابن حجر في «تغليق التعليق» -بعد أن ساق اللفظ هكذا: وقال ابن أبي مريم: أنا يحيى .. فذكره- هكذا وقع في روايتنا من طريق أبي الوَقْت، عن الدّاوُدِيّ، عن الحَمُّويِيّ.

ومن طريق أبي ذر الهَرَوِيّ عن الشيوخ الثلاثة الحَمُّويِيّ والكُشْمِيهَني والمُسْتَمْلِيّ، لكن وقع في رِواية كريمة المَرْوَزيّة عن الكُشْمِيهَني ، وفي

---

(١) وينظر: «فتح الباري» ١٣/٦.

(٢) ٤١/٣ عقب حديث (١٩٨٢).

رِواية أبي محمد الأصيلي عن أبي زيد المَرْوَزيّ، وفي رِواية غير واحد كلهم عن الفَرَبْريّ عن البُخارِيّ في هذا الموضع: حَدَّثَنا ابن أبي مريم، قال: أنا يحيى بن أيوب فذكره. اهـ[١].

وكذا ذكر ما يدل على ذلك ابن حجر في «الفتح»[٢] وفي «هدي الساري»[٣] وذكره ابن الملقن في «التوضيح»[٤] بلفظ: وقال ابن أبي مريم. وروايته في هذا الكتاب من طريق أبي الوَقْت، عن الدّاوُدِيّ، عن الحَمُّويّ، عن الفَرَبْريّ.

قلت: (الباحث) فعلى ذلك لو اعتبرنا رِواية أبي الوَقْت وأبي ذر الهَرَويّ كان الحديث موصولًا، ولو اعتبرنا رِواية كريمة ومن تبعها لكان الحديث معلقًا.

فائدة سبب سياق البُخارِيّ لهذا الإسناد هو تصريح حميد بالسماع من أنس بن مالك رضي الله عنه؛ لأن الطريق التي ساقها البُخارِيّ من رِواية خالد بن الحارث عن حميد قد عنعن فيها -وهو حميد بن أبي حميد الطويل- وهو مدلس[٥] لاسيما وقد اشتهر عنه أنه ربما دلس عن أنس رضي الله عنه[٦].

ومن الأحاديث التي وقع في «الصحيح» الاختلاف في الروايات على

---

(١) ٣/١٩٩.

(٢) ٤/٢٣٠.

(٣) ص ٤٠.

(٤) ١٣/٤٨١.

(٥) «التقريب» ص١٨١ (١٥٤٤).

(٦) وينظر: «فتح الباري» ٤/٢٣٠.

وصلها أو تعليقها وهي عن ابن أبي مريم هذا ما جاء أيضًا في الحديث الذي ذكره البُخارِيّ في كتاب الصلاة، باب: ما جاء في القبلة.. [١] قال البُخارِيّ: حَدَّثَنا عمرو بن عون قال: حَدَّثَنا هشيم، عن حميد، عن أنس .. الحديث. ثم قال البُخارِيّ بعده: حَدَّثَنا ابن أبي مريم قال: أَخْبَرَنا يحيى بن أيوب قال: حدثني حميد قال: سمعت أنسًا بهذا.

كذا جاء سياق الإسناد في أصل «اليُونِينيّة» وعلى كلمة: (حَدَّثَنا) عدة حواش تدل على أنه جاء في رِواية ابن عساكر: قال محمد[٢] وقال ابن أبي مريم، وفي رِواية أبي ذر عن المُسْتَمْلِيّ وحده قال أبو عبدالله[٣]: وحَدَّثَنا ابن أبي مريم، وللأصيلى وأبي ذر عن الحَمُّويِيّ والكُشْمِيهَني: وقال ابن أبي مريم.

وذكر القَسْطَلّانِيّ[٤] تبعًا لابن حجر في «الفتح»[٥] أن في رِواية كريمة: حَدَّثَنا ابن أبي مريم، وفي «التوضيح» لابن المقلن: حَدَّثَنا ابن أبي مريم. وهي رِواية أبي الوَقْت، عن الدّاوُدِيّ، عن الحَمُّويِيّ، عن الفَرَبْرِيّ وهو يوافق ما جاء في السلطانية على ما اقتضاه صنيع اليُونِينِيّ من حكاية الاختلاف في باقي النسخ التي اعتمد عليها.

ثم قال ابن الملقن في «التوضيح»[٦]: فائدة إيراد البُخارِيّ طريق يحيى

---

(١) ٨٩/١ (٤٠٢).

(٢) أي البُخَارِيّ.

(٣) أي البُخَارِيّ.

(٤) ١٩٢/١ «منحة».

(٥) ٥٠٥/١.

(٦) ٤١٠/٥.

ابن أيوب التصريح بسماع حميد من أنس، وفي بعض النسخ: (حَدَّثَنا ابن أبي مريم) كما ذكرته، وفي بعضها: (وقال ابن أبي مريم) تعليقا، وكذا ذكره في التفسير تعليقًا، وكذا ذكره خلف في «أطرافه» والإسماعيلي، وأبو نعيم في مستخرجيهما وهو الظاهر؛ لأن يحيى لم يحتج به البُخارِيّ، ونسبه أحمد إلى سوء الحفظ، وإنما ذكره متابعة واستشهادًا.اهـ.

قلت: (الباحث) تتبعت المواضع التي ذكر فيها البُخارِيّ: ابن أبي مريم، عن يحيى بن أيوب، عن حميد، عن أنس فوجدتها ثمانية مواضع في كلها يقول: أَخْبَرَنا يحيى بن أيوب، حدثني حميد، سمعت أنسًا. وفي بعضها يقول: حدثني أنس. وغرض البُخارِيّ في جميع هذه المواضع هو بيان سماع حميد للحديث من أنس بن مالك حتى يعلم تصريحه بالسماع؛ لأنه كان مدلسًا.

والخلاف في كل هذه المواضع في صيغة التحمل بين البُخارِيّ وابن أبي مريم وهذه هي المواضع مع تعليق موجز عنها بين ما اختلفت فيه الروايات ونقلت الخلاف من «اليُونِينيّة» أو كتب الشروح.

الموضع الأول: ما جاء في آخر كتاب الوضوء، باب: البزاق والمخاط ونحوه[1] حين قال البُخارِيّ: حَدَّثَنِي عَيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. طَوَّلَهُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ولم يقع خلاف بين الروايات في هذا الموضع إلا ما جاء عند أبي ذر وأبي الوَقْت والأصيلي

---

(١) ٥٨/١ عقب حديث (٢٤١)

في نسخة زيادة: قال أبو عبدالله[١]:طَوَّلَهُ.

الموضع الثاني: ما جاء في كتاب الصلاة، باب: ما جاء في القبلة ومن لا يرى الإعادة[٢] قال: حَدَّثَنا عمرو بن عون قال: حَدَّثَنا هشيم، عن حميد، عن أنس .. الحديث: ثم قال: حَدَّثَنا ابن أبي مريم قال أَخْبَرَنا يحيى بن أيوب قال: حدثني حميد قال: سمعت أنسًا بهذا ا.هـ. وهو الموضع الذي معنا وسبق حكاية الخلاف فيه.

الموضع الثالث: ما جاء في كتاب مواقيت الصلاة، باب: وقت صلاة العشاء إلى نصف الليل[٣] قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ الْمُحَارِبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنْ حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ صَلاَةَ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ .. الحديث.

وفي آخره قال: وَزَادَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ، سَمِعَ أَنَسًا:.. إلخ.

الموضع الرابع: ما جاء في كتاب الأذان باب: احتساب الآثار[٤] قال: حَدَّثَنا محمد بن عبدالله بن حوشب قال: حَدَّثَنا عبدالوهاب قال: حَدَّثَنا حميد، عن أنس قال .. وذكر حديثًا. ثم ذكر زيادة في المتن قائلا: وقال ابن أبي مريم: أَخْبَرَنا يحيى ابن أيوب، حدثني حميد، حدثني أنس أن بني سلمة أرادوا .. إلخ. اهـ.

---

(١) أي البُخَارِيّ

(٢) ٨٩/١ عقب حديث (٤٠٢)

(٣) ١١٩/١ عقب حديث (٥٧٢)

(٤) ١٣٢/١ عقب حديث ٦٥٥ ورقمه الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي (٦٥٦).

كذا جاء عند اليُونِينِيّ وقال ابن أبي مريم وفي «الفتح»[١] قال: قوله: (وحَدَّثَنا ابن أبي مريم) كذا لأبي ذر وحده، وفي رِواية الباقين: وقال ابن أبي مريم وذكره صاحب الأطراف بلفظ: وزاد ابن أبي مريم وقال أبو نعيم في المستخرج ذكره البُخارِيّ بلا رِواية يعني معلقا وهذا هو الصواب وله نظائر في الكتاب في رِواية يحيى بن أيوب لأنه ليس على شرطه في الأصول ا.هـ.

وقال في «التغليق» بعد أن ساقه معلقا: كذا وقع في روايتنا، ووقع في روايتنا من طريق أبي ذر حَدَّثَنا ابن أبي مريم اهـ[٢].

وكذا جاء معلقا عند ابن الملقن في روايته وقال: وهذا الحديث المعلق في بعض نسخ البُخارِيّ مسندًا[٣].

الموضع الخامس: ما جاء في كتاب الصوم، باب: من زار قومًا فلم يفطر عندهم[٤] قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنِي خَالِدٌ – هُوَ: ابْنُ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُمِّ سُلَيْمٍ، فَأَتَتْهُ بِتَمْرٍ وَسَمْنٍ.. الحديث، وقال في آخره: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى[٥] قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ، سَمِعَ أَنَسًا رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. اهـ.

كذا سياق اليُونِينِيّ كما في السلطانية: حَدَّثَنا ابن أبي مريم وعنده حاشية تدل على صحة الرِّواية عن أبي ذر عن شيوخه الثلاثة وأبي الوَقْت

---

(١) ٢/١٤٠.

(٢) ٢/٢٧٧ – ٢٧٨.

(٣) «التوضيح» ٦/٤٣٥.

(٤) ٣/٤١ (١٩٨٢) مكرر.

(٥) وعند أبي ذر وأبي الوَقْت: يحيى بن أيوب.

بلفظ: (قال) بدلًا من (حَدَّثَنا). وقد سبق سياق الاختلاف في هذه الرِّواية.

الموضع السادس: ما ذكره في كتاب المظالم، باب: إذا كسر قصعة أو شيئًا لغيره[(١)] قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ .. الحديث، وفي آخره قال:

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. اهـ. وهذا الموضع لم يُختلف فيه بين الرُّواة أنه جاء هكذا معلقًا.

الموضع السابع: ما جاء في كتاب التفسير، في تفسير سورة البقرة ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥][(٢)] قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى ابن سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: وَافَقْتُ اللَّهَ فِي ثَلاَثٍ .. الحديث وفي آخره:

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ، سَمِعْتُ أَنَسًا، عَنْ عُمَرَ. اهـ.

وهذا الموضع أيضًا لم يقع فيه اختلاف بين الرُّواة عند اليُونِينِيّ في هذا الموضع، ووقع الخلاف فيه في الموضع السابق ذكره عند البُخارِيّ وهو الموضع الأول، وقد أخرجه البُخارِيّ هناك قال: حَدَّثَنا عمرو بن عون قال: حَدَّثَنا هشيم، عن حميد به مثل رِواية يحيى بن سعيد هنا.

الموضع الثامن: ما جاء في كتاب التفسير أيضًا، في تفسير قوله ﴿لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ﴾ من سورة الأحزاب [٥٣][(٣)] قال:

---

(١) ١٣٧/٣ (٢٤٨١) مكرر

(٢) ٢٠/٦ (٤٤٨٣)

(٣) ١١٩/٦ – ١٢٠ عقب حديث (٤٧٩٤)

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرٍ السَّهْمِيُّ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ رضى الله عنه قَالَ: أَوْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ بَنَى بِزَيْنَبَ ابْنَةِ جَحْشٍ.. الحديث.

وقال في آخره: وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ، سَمِعَ أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. اهـ وهذا الموضع وقع فيه تغير فاحش كما ذكر ابن حجر في «الفتح» حيث قال: ويحيى المذكور هو ابن أيوب الغافقي المصري، وابن أبي مريم من شيوخ البُخارِيّ واسمه سعيد بن الحكم ووقع في بعض النسخ من رِواية أبي ذر: وقال إبراهيم بن أبي مريم وهو تغيير فاحش، وإنما هو سعيد[1]. اهـ.

قلت: (الباحث) وما أشار إليه ابن حجر كأنه يعني ما رمز له اليُونِينِيّ أنه صحَّ من رِواية أبي ذر، وفي هامش اليونينية: قال أبو ذر: سقط إبراهيم في نسخة اهـ.

فهذه المواضع الثمانية ذكرها البُخارِيّ ليبين سماع حميد من أنس حيث يُذكر الإسناد قبله في كل المواضع عن حميد، عن أنس بالعنعنة. قال ابن حجر في «الفتح» وفائدة التعليق المذكور تصريح حميد بسماعه له من أنس وقد تعقبه بعضهم بأن يحيى بن أيوب لم يحتج به البُخارِيّ وإن خرج له في المتابعات. وأقول: وهذا من جملة المتابعات، ولم ينفرد يحيى بن أيوب بالتصريح المذكور، فقد أخرجه الإسماعيلي من رِواية يوسف القاضي، عن أبي الربيع الزهراني، عن هشيم، أَخْبَرَنا حميد، حَدَّثَنا أنس، والله أعلم[2].

---

(١) ٨/٥٣١.

(٢) ١/٥٠٦.

قلت (الباحث): وسعيد بن أبي مريم من شيوخ البُخارِيّ فقد روى له في «الصحيح» في غير موضع، وصرح بالتحديث، ومنها ما جاء في كتاب الأذان، باب- غير مسمًّى- بعد باب: ما يقول بعد التكبير[١]، وما جاء في كتاب المساقاة، باب: فضل سقي الماء[٢] كلاهما يقول فيه: حَدَّثنا ابن أبي مريم، حَدَّثَنا نافع.

وقد روى أيضا عنه عن محمد بن جعفر كما في كتاب الزكاة، باب: الزكاة على الأقارب[٣]، وفي كتاب الصوم، باب: الحائض تترك الصوم[٤] وفي كلاهما يقول: قال حَدَّثَنا ابن أبي مريم. كما روى أيضا عنه، عن الليث، وعن أبي غسان، وفي كل ذلك يقول: حَدَّثَنا ابن أبي مريم.

٦- ومن أمثلة الاختلافات التي ينتج عنها تعليق حديث أو وصله:

ما جاء في «الصحيح» في كتاب الهبة، باب: الهبة المقبوضة وغير المقبوضة[٥] قال: وقال ثابت: حَدَّثَنا مسعر، عن محارب، عن جابر رضي الله عنه، أتيت النبي ﷺ في المسجد فقضاني وزادني. اهـ.

كذا ساق اليُونِينِيّ في الأصل هذا الحديث بلفظ: (وقال ثابت)، وعلى قوله: (قال) حاشية تدل على أن رِواية أبي ذر الهَرَوِيّ عن شيوخه الثلاثة: (حَدَّثَنا ثابت بن محمد) فجعل الرِواية موصولة وقال الجَيّانيّ في «تقييد المهمل»: في رِواية أبي زيد المَرْوَزِيّ: (وقال: ثابت، نا مسعر) لم يذكر فيه

---

(١) ١٤٩/١ (٧٤٥).

(٢) ١١٢/٣ (٢٣٦٤).

(٣) ١٢٠/٢ (١٤٦٢).

(٤) ٣٥/٣ (١٩٥١).

(٥) ١٦١/٣ (٢٦٠٣)

سماع البُخارِيّ من ثابت، وكذلك في نسخة عن النَّسفي.

وقال أبو علي ابن السكن في روايته عن الفَرَبْريّ: (نا ثابت بن محمد نا مسعر).

وفي نسخة أبي محمد الأصيلي عن أبي أحمد الجُرْجانيّ: (حَدَّثَنا محمد، نا ثابت) هكذا وقع: عن محمد –غير منسوب- عن ثابت[(١)] اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» معقبا على ما جاء عند الجُرْجانيّ: فزاد في الإسناد محمدًا، ولم يتابع على ذلك، والذي أظنه أن المراد بمحمد هو البُخارِيّ المصنف ويقع ذلك كثيرًا فلعل الجُرْجانيّ ظنه غيره، والله أعلم[(٢)]. اهـ.

وصنيع ابن الملقن في «التوضيح» في تعليقه على هذا الحديث يدل على أن روايته بالتحديث - وهي رِواية أبي الوَقْت - هو عكس ما ذكره اليُونِينِيّ.

وحكى ابن حجر في «تغليق التعليق»[(٣)] ما سبق وقال بعد أن ذكر الحديث بصيغة التعليق: هكذا وقع في روايتنا من طريق أبي الوَقْت، وخلاصة القول في ذلك: أن هذا الحديث على كل الروايات - عدا رِواية الجُرْجانيّ التي لم يُتابع عليها ووجهها ابن حجر كما سبق- شيخ البُخارِيّ فيه: ثابت ابن محمد، وهو العابد أبو إسماعيل الشيباني الكوفي فما كان بصيغة التحديث فلا إشكال فيه، وهي رِواية أبي ذر عن شيوخه، وابن السكن عن الفَرَبْريّ، وما كان بصيغة التعليق وهي رِواية أبي زيد المَرْوَزيّ،

---

(١) ص ٦٢٣ - ٦٢٤

(٢) ٥/٢٢٦

(٣) ٣/٣٦٢

وأبي الوَقْت وهي عن الدّاوُدِيّ عن الحَمُّويّ عن الفَرَبْريّ، ورِواية النسفى بصيغة الجزم وهي قوله: وقال: فهي محمولة أيضًا على الاتصال ولاسيما أن البُخارِيّ قد حدث عن ثابت بن محمد هذا في «الصحيح» كما جاء في كتاب المناقب، باب: ما ينهى من دعوة الجاهلية[١]، وفي كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢] [٢] وقد أسند هذا الحديث من طريق ثابت كلٌّ من الإسماعيلي في «مستخرجه»[٣] قال: أخبرني الهيثم، ثنا أبو شيبة بن أبي بكر ابن أبي شيبة ثنا ثابت بن محمد به.

وقال أبو نعيم في «المستخرج على البُخارِيّ»: حَدَّثَنا الحسين بن محمد بن على أنا على بن إسحاق المادرائيُّ، ثنا محمد بن الحسين الأعرابي، ثنا ثابت بن محمد، ثنا مِسعر به. اهـ.

وأشار ابن حجر في «الفتح» إلى هذين الطريقين فقال في «الهدى»[٤] وصلها الإسماعيلي في «مستخرجه»[٥].

وقال أيضًا في «الفتح»: وبه جزم أبو نعيم في «المستخرج». اهـ[٦].

ثانيًا: ومن هذه النتائج الإسنادية:

جعل بعض الرُّواة على شرط البُخارِيّ وهم ليسوا كذلك، خاصة إذا كان الموضع المختلف فيه هو الذي اعتمد عليه العلماء في جعله من رواة

---

(١) ١٨٤/٤ (٣٥١٩).

(٢) ١٣٢/٩ (٧٤٤٢).

(٣) كما في «تغليق التعليق» ٣٦٢/٣.

(٤) ص٤٤.

(٥) وينظر: «فتح الباري» ٢٢٦/٥.

(٦) ٢٢٦/٥.

البُخارِيّ، ويزداد الأمر أهمية عندما يكون هذا الراوي مضعف مما يرفع عن البُخارِيّ الاعتراض عليه بإدخال بعض الضعفاء في «الصحيح».

شيوخ البُخارِيّ:

١- **ومن هذه أمثلة ذلك** الخلاف في علي بن خشرم.هل هو من شيوخ البُخارِيّ أم لا؟

فبعد استقراء «الصحيح» ونسخه المشار إليها في شروح «الصحيح» تحصل لي أن لعلي بن خشرم ذكرًا في بعض نسخ «الصحيح» في موضعين:

الأول: في حديث ابن عباس – رضي الله عنهما- الذي رواه البُخارِيّ في كتاب التهجد، باب: التهجد بالليل[1].

قال البُخارِيّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَهَجَّدُ قَالَ: «**اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ.. أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ**» أَوْ «**لاَ إِلَهَ غَيْرُكَ**». قَالَ سُفْيَانُ: وَزَادَ عَبْدُ الْكَرِيمِ أَبُو أُمَيَّةَ: «وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ». قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ: سَمِعَهُ مِنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

هكذا إسناد الحديث عند جمهور الرُّواة عن الفَرَبْرِيّ.

زاد أبو ذر- كما في هامش اليونينية-: وقال علي بن خشرم: قال سفيان قبل قوله: قال سفيان بن أبي مسلم.

وغرض البُخارِيّ من ذلك هو إثبات سماع سليمان بن أبي مسلم لهذا

---

(١) (١١٢٠) ٢/٤٨- ٤٩.

الحديث من طاوس؛ لأنه ذكره في أول الحديث بالعنعنة. كما نص على ذلك ابن حجر في «الفتح»[١].

وهذه الزيادة نص عليها ابن حجر في «الفتح»[٢] والقَسْطَلّانِيّ في «إرشاد الساري»[٣] والشيخ زكريا الأنصاري في «المنحة»[٤].

هي توهم في ظاهرها أن الحديث متصل بسماع البُخارِيّ لهذا الحديث عن علي ابن خشرم، عن سفيان، وليس الأمر كذلك.

وذلك لأن هذه الزيادة ليست ثابتة في جميع نسخ البُخارِيّ وإنما هي من رِواية أبي ذر وحده كما نص على ذلك ابن حجر في «الفتح».

وأيضًا فإنه على فرض ثبوت هذه الرِّواية فإن غاية ما تدل عليه أن هذه الزيادة من زيادات الفَرَبْريّ على البُخارِيّ، فإنه في بعض المواضع من «الصحيح» يزيد زيادات من عنده لم يسمعها من البُخارِيّ.

ولذا قال ابن حجر – رحمه الله- في «الفتح»[٥]: ولعل هذه الزيادة عن الفَرَبْريّ؛ فإن علي بن خشرم لم يذكروه في شيوخ البُخارِيّ، وأما الفَرَبْريّ فقد سمع من علي بن خشرم كما سيأتي في أحاديث الأنبياء في قصة موسى والخضر، فكأن هذا الحديث أيضا كان عنده عاليًا عن علي بن خشرم، عن سفيان، فذكره لأجل العلو. والله أعلم.اهـ.

---

(١) ٣/٦.

(٢) ٣/٥- ٦.

(٣) ٣/١٩٤.

(٤) ٢/١٩٢.

(٥) ٣/٦.

وقد نص على ذلك الذَّهبي في «السير»[١] حيث قال في ترجمة علي بن خشرم عند ذكر من حدث عن علي بن خشرم: محمد بن يوسف الفَرَبْريّ، ثم قال ما نصه: ووقع لنا روايته عنه في تعلية حديث موسى والخضر، فقال حَدَّثَناه علي بن خشرم، حَدَّثَنا ابن عيينة فذكره، لكن ليس هذا في كل نسخ «الصحيح». ا.هـ كلامه.

قلت (الباحث):ومن الجدير بالذكر أن عليَّ بن خشرم معدود في طبقة أقران البُخارِيّ حيث توفي ٢٥٧ هـ.

الموضع الثاني الذي ذكر فيه علي بن خشرم في باب: حديث الخضر مع موسى عليه السلام، من كتاب الأنبياء.

قال البُخارِيّ[٢]:حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لاِبْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ نَوْفًا الْبِكَالِيَّ يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى صَاحِبَ الْخَضِرِ لَيْسَ هُوَ مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، إِنَّمَا هُوَ مُوسَى آخَرُ.. ثم ساق الحديث بطوله إلى أن قال في آخره: وَأَمَّا الْغُلاَمُ فَكَانَ كَافِرًا وَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ. ثُمَّ قَالَ لِي سُفْيَانُ: سَمِعْتُهُ مِنْهُ مَرَّتَيْنِ وَحَفِظْتُهُ مِنْهُ. قِيلَ لِسُفْيَانَ: حَفِظْتَهُ قَبْلَ أَنْ تَسْمَعَهُ مِنْ عَمْرٍو؟ أَوْ: تَحَفَّظْتَهُ مِنْ إِنْسَانٍ؟ فَقَالَ: مِمَّنْ أَتَحَفَّظُهُ؟ وَرَوَاهُ أَحَدٌ عَنْ عَمْرٍو غَيْرِي؟ سَمِعْتُهُ مِنْهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا وَحَفِظْتُهُ مِنْهُ.

ثم ساق حديثا آخر في سبب تسمية الخضر بهذا الاسم فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الأَصْبَهَانِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا سُمِّيَ الْخَضِرُ؛

---

(١) «سير أعلام النبلاء» ١١/٥٥٣.

(٢) ٤/١٥٤ (٣٤٠١ -٣٤٠٢).

أَنَّهُ جَلَسَ عَلَى فَرْوَةٍ بَيْضَاءَ فَإِذَا هِيَ تَهْتَزُّ مِنْ خَلْفِهِ خَضْرَاءَ».

هكذا سياق الحديثين كما هو في «اليُونينيّة» وكما هو عند أكثر رواة البُخارِيّ، لكن وقعت هنا زيادة وهي: قال محمد بن يوسف بن مطر الفَرَبْريّ: حَدَّثَنا علي بن خشرم عن سفيان، بطوله.اهـ.

وهذه الزيادة أشار إليها اليُونينِيّ في هامش نسخته، وابن الملقن، وابن حجر، والعيني، والقَسْطَلّانِيّ، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شروحهم.

ونخلص من ذلك أن سماع البُخارِيّ من علي بن خشرم غير ثابت عند من ترجموا للبخاري، والمواضع التي وقع فيها ذكر لعلي بن خشرم في «الصحيح» إنما هي من رِواية الفَرَبْريّ عنه. والله أعلم .

(٢-٣)- **ومن هذه الأمثلة ما انفرد** ابن السَّكن به مِنْ جَعْلِهِ بعضَ الرُّواة من شيوخ البُخارِيّ في «الصحيح»، بحيث لو صح ما رواه ابن السَّكن لكان الراوي على شرط البُخارِيّ.

ولم يقع لابن السَّكن من هذا النوع إلا موضعين:

أحدهما: ما ذكر في أول كتاب الوصايا حيث قال البُخارِيّ: (حَدَّثَنا عمرو بن زرارة، أَخْبَرَنا إسماعيل عن ابن عون[1]..) إلخ.

كذلك ذكر شيخ البُخارِيّ في «اليُونِينيّة»: (عمرو بن زرارة)، وقال الجَيّانيّ في «تقييد المهمل» في رِواية أبي علي ابن السَّكن وحده، عن الفَرَبْريّ، عن البُخارِيّ: (حَدَّثَنا إسماعيل بن زرارة، أنا إسماعيل ابن علية عن ابن عون). جعل مكان: (عمرو ابن زرارة) (إسماعيل بن زرارة) قال أبو علي: وَهِم، ولم أرَ هذا لغير ابن السَّكن.

---

(١) ٤/٣ (٢٧٤١).

وقد ذكر أبو الحسن الدارقطني وأبو عبدالله الحاكم في شيوخ البُخارِيّ: إسماعيل بن زرارة الثغري، ولم يذكره أبو نصر الكلاباذي[1].

وأما عمرو بن زرارة فمشهور من شيوخه، حدث عنه في غير موضع من الكتاب[2].

وقال ابن حجر في «الفتح»: ووقع في رِواية أبي علي ابن السَّكن بدل: (عمرو ابن زرارة) في هذا الحديث (إسماعيل بن زرارة) يعني: الرقي.

قال أبو علي الجَيّانيّ: لم أرَ ذلك لغيره. قال وقد ذكر الدارقطني وأبو عبدالله بن منده في شيوخ البُخارِيّ إسماعيل بن زرارة الثغري، ولم يذكره الكلاباذي ولا الحاكم[3].

ولم يذكر إسماعيلَ بن زرارة أيضًا ابنُ القيسراني (٥٠٧) هـ في كتاب «الجمع بين رجال الصحيحين» لكتابي أبي نصر الكلاباذي وأبي بكر الأصبهاني.

وقد راجعت كتاب «المدخل إلى الصحيح» لأبي عبدالله الحاكم فوجدته قد ذكره في الباب الثاني عشر: ذكر مشايخ روى عنهم الشيخان في صحيحيهما وذكره فيمن انفرد بالرِّواية عنهم البُخارِيّ[4]: إسماعيل بن عبدالله بن زرارة الرقي.

---

(١) نقل الحافظ في «الفتح» خلاف هذا كما سيأتي، فهل هذا وهم في النقل أو اختلاف في النسخ؟ الله أعلم.

(٢) «التقييد» ٦٢٥/٢.

(٣) ٣٦١/٥

(٤) ٣٠٥/٤ ترجمة رقم (١٣٤).

وذكر ابن عساكر في «المعجم المشتمل»[(١)] عن الدارقطني والبرقاني أنهما ذكراه في شيوخ البُخارِيّ.

وذكره المزي في «تهذيب الكمال» تمييزًا- وقال: ووقع في رِواية أبي علي ابن السَّكن وحده عن الفَرَبْريّ، عن البُخارِيّ: إسماعيل بن زرارة.

وذكر الدارقطني والبرقاني إسماعيل بن زرارة في شيوخ البُخارِيّ كما تقدم، وتابعهما على ذلك الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي وقال: روى عنه في الرقاق والتفسير، ولم يذكره الكلاباذي. وقال الحافظ أبو محمد عبدالله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي في كتابه الذي سماه: «لسان البيان لما في كتاب أبي نصر من الإغفال والنقصان»: إسماعيل بن زرارة من الشذوذ الذي لا يلتفت إليه، ولعله من طغيان القلم، والله أعلم[(٢)].

وقال ابن حجر- بعد أن نقل كلام المزي- في «تهذيب التهذيب»[(٣)]: وقد ذكر إسماعيلَ بنَ عبدالله بن زرارة الرقي أيضًا في شيوخ البُخارِيّ الحاكمُ وأبو إسحاق الحبال وأبو عبدالله بن منده وأبو الوليد الباجي، وابن خلفون في: «الكتاب المعلم برجال البُخارِيّ ومسلم». اهـ.

الموضع الثاني: ما جاء في كتاب التفسير، باب: ومن تفسير سورة النساء في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩][(٤)].

قال البُخارِيّ: حَدَّثَنا صدقة بن الفضل، أَخْبَرَنا حجاج بن محمد، عن

---

(١) رقم (١٧٣).

(٢) ٣/١١٩ - ١٢٣ (٤٥٧).

(٣) ١/١٥٦ - ١٥٧.

(٤) ٦/٤٦ (٤٥٨٤).

ابن جريج ..) إلخ.

كذا في اليُونِينيّة وقال الجَيّانيّ: روايتنا عن أبي علي ابن السَّكن في هذا الإسناد عن الفَرَبْريّ عن البُخارِيّ: (حَدَّثَنا سنيد بن داود قال: نا حجاج ..) إلخ.

فجعل: (سنيد بن داود) بدل: (صدقة بن الفضل) وانفرد بذكر: سنيد بن داود[1].

وقال ابن حجر في «الفتح» قوله: (حَدَّثَنا: صدقة بن الفضل). كذا للأكثر، وفي رِواية ابن السَّكن وحده، عن الفَرَبْريّ، عن البُخارِيّ: (حَدَّثَنا: سنيد)، وهو ابن داود المصيصي، واسمه: الحسين، وسنيد: لقب، وهو من حفاظ الحديث، وله تفسير مشهور، لكن ضعفه أبو حاتم والنسائي، وليس له في البُخارِيّ ذكر إلا في هذا الموضع، إن كان ابن السَّكن حفظه، ويحتمل أن يكون البُخارِيّ أخرج الحديث عنهما جميعًا، واقتصر الأكثر على صدقه لإتقانه، واقتصر ابن السَّكن على سنيد بقرينة التفسير[2] اهـ.

وقال المزي في «التهذيب» في ترجمة سنيد بعد أن ذكر حديث الباب الذي معنا: وروى أبو علي سعيد بن عثمان بن السَّكن وحده، عن الفَرَبْريّ، عن البُخارِيّ قال: حَدَّثَنا سُنيد، عن حجاج بن محمد. فذكره بإسناده.

قال أبو محمد عبدالله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي - صاحب أبي علي الغساني في كتابه الذي صنفه على كتاب أبي نصر الكلاباذي-: والصواب ما روت الجماعةُ وليس ببعيد؛ فإن سنيدًا هذا صاحب تفسير، وذِكْر ابن السَّكن له في التفسير من الأوهام المحتملة؛ لأنه

---

(١) «تقييد المهمل» ص٦٩٥، ١١١٢.

(٢) ٨/٢٥٣.

إنما ذكره في بابه الذي هو مشهور به، فهو قريب بعيد وبالله التوفيق[١].

ومن الأمثلة التي ينتج عنها جعل بعض الرُّواة من رجال البُخارِيّ في الصحيح أو لا.

١- ما جاء في كتاب الصيد، باب التَّصَيُّدِ عَلَى الْجِبالِ[٢]

قال البُخارِيّ: حَدَّثَنا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمانَ قال: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنا عَمْرٌو، أَنَّ أَبا النَّضْرِ حَدَّثَهُ عَنْ نافِعٍ -مَوْلَى أَبِي قَتادَةَ- وأَبِي صالِحٍ -مَوْلَى التَّوْأَمَةِ- سَمِعْتُ أَبا قَتادَةَ قال: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِيما بَيْنَ مَكَّةَ والْمَدِينَةِ وَهُمْ مُحْرِمُونَ، وانا رَجُلٌ حِلٌّ عَلَى فَرَسٍ .. الحديث.

كذا الإسناد في «اليُونِينيّة» ولم يذكر فيه خلافا بين الرُّواة عنده

وقال الجَيّانيّ: هكذا رواه ابن السكن وأبو زيد وأبو أحمد: عن نافع، وأبي صالح- مُكَنًّى- إلا أن (أبا محمد)[٣] كتب في حاشية كتابه: هذا خطأ. يعني أن صوابه عنده: عن نافع وصالح مولى التوأمة[٤].. اهـ.

قلت: وقد تابع الدّاوُدِيّ أبا أحمد في جعل أبي صالح صالحًا؛ فيما حكاه عنه ابن حجر حيث قال في «الفتح»: وغفل الدّاوُدِيّ فظن أن أبا صالح هذا هو ولده صالح مولى التوأمة فقال: إنه تغير بأخرة[٥].

وقد سبقهما إلى هذا الزبير بن أبي بكر- وهو النسابة المشهور بالزبير ابن بكار- فيما نقله عنه أبو الوليد الباجي حيث قال في ترجمة صالح مولى

(١) «تهذيب الكمال» ١٢/١٦٥ (٢٦٠٠).

(٢) ٧/٨٩ (٥٤٩٢).

(٣) كذا في المطبوع، والصواب: (أبو أحمد) كما جاء في «الفتح».

(٤) «التقييد» ٢/٧١٩.

(٥) ٩/٦١٤.

التوأمة: قال أبو بكر، أَخْبَرَنا الزبير بن أبي بكر قال: صالح مولى التوأمة هو صالح بن أبي صالح، أخرج البُخارِيّ في الصيد عن أبي النضر عنه مقرونًا بنافع مولى أبي قتادة عن أبي قتادة حديث: كنت مع النبي ﷺ فيما بين مكة والمدينة وهم محرومون[١].. الحديث.

تنبيه: ذكر الحافظ في «تهذيب التهذيب» ترجمة صالح مولى التوأمة[٢] أن أبا الوليد الباجي ممن تابع أبا أحمد على خطئه؛ ولذا تعقبه ابن حجر قائلًا: أخطأ فيه الباجي خطأ فاحشًا وذهل ذهولًا. اهـ.

كذا قال ابن حجر!! لكنني عندما راجعت كتاب أبي الوليد «التعديل والتجريح» وجدت أمرين: **الأول**: أن أبا الوليد لما ترجم لأبي صالح مولى التوأمة **قال**: أخرج البُخارِيّ في الصيد عن سالم أبي النضر عنه عن أبي قتادة. اهـ.[٣] فيلاحظ هنا أن أبا الوليد قال خلاف ما ذكره عنه الحافظ.

الثاني: أن أبا الوليد ترجم- بعد أبي صالح بقليل- لابنه صالح مولى التوأمة **نقل** فيه كلام الزبير الذي تقدم قريبًا من كونه هو المذكور عند البُخارِيّ، فلاحظت أن أبا الوليد لَمّا ترجم لصالح ترجمه على سبيل الاستيعاب والحصر لرجال البُخارِيّ وإن كان الكلام فيه- أي كلام الزبير السابق- مرجوح حيث إن الراجح أن أباه هو الصواب كما سيأتي.

فلعل الحافظ لما لم يطلع على ترجمة أبي صالح، واطلع على ترجمة صالح وما فيه من كلام خطّأ أبا الوليد، ويتضح ذلك من خلال قول ابن حجر في «التهذيب»، كما سبق.

---

(١) «التعديل والتجريح» ٢/٧٨٤- ٧٨٥ (٧٤٩).

(٢) ٢/٢٠٢.

(٣) «التعديل والتجريح» ٢/٧٨١ (٧٤١).

فالناظر في هذا النقل الذي اعتمده ابن حجر في تخطئة أبي الوليد، يجده هو نصُّ كلام الزبير بن أبي بكر المنقول عنه كما تقدم؛ ولذا - والله أعلم - يعتبر أبو الوليد الباجي مع الفريق الأول.

هذا فيما يتعلق بما كتبه أبو أحمد في الحاشية ومن تابعه، لكن قال الجَيّانيّ متعقبًا له: وليس كما ظن، والحديث محفوظ لنبهان أبي صالح، لا لابنه صالح، ورِواية من ذكرنا من الرُّواة صواب كما رووه، والوهم من أبي أحمد، وقد أخبرني أبو عمر أحمد بن محمد بن يحيى بن الحذاء، عن أبيه، قال: سألت أبا محمد عبدالغني بن سعيد المصري عن هذا الحديث وعمن فيه: صالح مولى التوأمة، فقال: هذا خطأ إنما هو: عن نافع مولى أبي قتادة، وأبي صالح مولى التوأمة، قال: وأبو صالح هذا هو والد صالح، ولم يأت له غير هذا الحديث؛ فلذلك غلط فيه من غلط، وأبو صالح اسمه: نبهان، ونبهان أبو صالح مذكور فيمن خرج عنه البُخارِيّ في «الصحيح» في المقرونات [(١)]. اهـ.

قلت: وممن ذكر أبا صالح في رجال البُخارِيّ:

١- الحاكم حيث ذكره في «المدخل إلى الصحيح» في موضعين:

الأول: فيمن أخرج له البُخارِيّ وحده [(٢)]، فقال: نبهان أبو صالح مولى التوأمة في (العيد) [(٣)].

الثاني: مشايخ روى لهم البُخارِيّ في المتابعات والشواهد، فقال:

---

(١) «التقييد» ٧١٩/٢- ٧٢٠.

(٢) «المدخل» ٣١١/٣ (٢١٢٦).

(٣) كذا في المطبوع وهو الذي تقدم- (وهو المعروف أن حديثه في كتاب الصيد- وهو ما سيأتي في الموضع الثاني؛ ولذلك نجد محققه يقول معلقًا: في هامش الأصل: الصيد، وكذلك في (ظ).

نبهان مولى التوأمة والد صالح، روى لسالم أبي النضر عنه عن أبي قتادة في الصيد.

٢- ابن القيسراني في «الجمع بين رجال الصحيحين» حيث ذكره في باب: (وللبخاري وحده من التفاريق) فقال: نبهان أبو صالح والد صالح مولى التوأمة بنت أمية بن خلف، سمع أبا قتادة، روى عنه سالم أبو النضر في الصيد عند البُخارِيّ[(١)].

٣- المزي كما في « تحفة الأشراف»[(٢)] و«تهذيب الكمال»[(٣)] حيث قال: نبهان أبو صالح والد صالح مولى التوأمة، روى له البُخارِيّ حديث أبي قتادة في قصة الحمار الوحشي مقرونًا بأبي محمد مولى أبي قتادة.

٤- ابن الملقن كما في روايته في «التوضيح»[(٤)]

٥- والحافظ في «الفتح»[(٥)] و«تهذيب التهذيب»، ترجمة صالح مولى التوأمة[(٦)].

إلا أن الحافظ في «الفتح» لما نقل كلام الجَيّانيّ وقع عنده أن الذي كتب في حاشيته هو أبو أحمد بينما عند الجَيّانيّ: أبو محمد. فلعله تحريف في المطبوع.

تنبيه آخر في ترجمة صالح مولى التوأمة في «تهذيب التهذيب» قال

---

(١) «الجمع بين الصحيحين» ٥٣٥/٢ (٢٠٨٣).

(٢) ٢٦٦/٩ (١٢١٣١)

(٣) ٣١١/٢٩ (٦٣٧٧)

(٤) ٣٨٦/٢٦.

(٥) ٦١٤/٩

(٦) ٢٠٢/٢

الحافظ: وأغرب ابن أبي حاتم فقال: نبهان أبو صالح مولى التوأمة هو جدّ صالح مولى التوأمة؛ لأنه صالح بن صالح بن أبي صالح. ولم أر هذا لغيره والله أعلم.

والخلاصة أن الراوي المذكور هنا هو أبو صالح وليس ابنه كما هو عند جمهور الرُّواة والشراح والله أعلم.

ثالثًا: الوقوف على أسماء الرُّواة المهملين في الإسناد وخاصة شيوخ البُخارِيّ.

مثاله: ما جاء في حديث مغيرة بن شعبة كتاب الصلاة، باب الصلاة في الجبة الشامية [(١)]

قال البُخارِيّ: حَدَّثَنا يَحْيَى قال: حَدَّثَنا أَبُو مُعاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ قال: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَقَال: «**يا مُغِيرَةُ، خُذِ الإِداوَةَ**». .. الحديث

كذا الإسناد في «اليُونِينيّة» جاء شيخ البُخارِيّ مهملًا هكذا: (حَدَّثَنا يحيى قال: حَدَّثَنا أبو معاوية).

وكذا جاء: (يحيى عن أبى معاوية) غير منسوب في موضعين آخرين من «الصحيح»، **أحدهما**: في كتاب الجنائز، باب الجريد على القبر[(٢)].

والثاني: كتاب التفسير تفسير سورة الدخان، باب: ﴿**يَغْشَى ٱلنَّاسَ هَٰذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ [الدخان: ١١][(٣)].

قال أبو علي: فنسب ابن السَّكن الذي في الجنائز: يحيى بن موسى،

---

(١) ٨١/١ رقم (٣٦٣).

(٢) ٩٥/٢ (١٣٦١).

(٣) ١٣١/٦ (٤٨٢١).

وأهمل الموضعين الآخرين، ولم أجدهما منسوبين لأحد من شيوخنا، فالله أعلم[١] اهـ.

وقال ابن حجر في «الفتح» معقبًا ومتممًا لكلام الجَيّانيّ: فينبغي حمل ما أهمل على ما بين، وقد جزم أبو نعيم بأن الذي في الجنائز هو يحيى بن جعفر البيكندي، وذكر الكرماني أنه رأى في بعض النسخ هنا مثله.

قلت: والأول أرجح؛ لأن أبا علي بن شَبُّويه وافق ابن السَّكن عن الفَرَبْريّ على ذلك في الجنائز وهنا أيضًا، ورأيت بخط بعض المتأخرين: يحيى هو ابن بكير، وأبو معاوية هو شيبان النحوي. وليس كما قال، فليس ليحيى بن بكير عن شيبان رِواية.

وبعد أن ردد الكرماني[٢] (يحيى) بين ابن موسى أو ابن جعفر أو ابن معين قال: وأبو معاوية يحتمل أن يكون شيبان النحوي، وهو عجيب؛ فإن كلًّا من الثلاثة لم يسمع من شيبان المذكور، وجزم أبو مسعود وكذا خلف في «الأطراف» وتبعهما المزي بأن الذي في الجنائز هو يحيى بن يحيى.

وما قدمناه عن ابن السَّكن يرد عليهم وهو المعتمد، ولاسيما وقد وافقه ابن شَبُّويه، ولم يختلفوا في أن أبا معاوية هنا هو الضرير[٣].

مثال آخر: قال البُخارِيّ في كتاب التفسير سورة التحريم[٤]:حَدَّثَنا مُعاذُ ابْنُ فَضالَةَ، حَدَّثَنا هِشامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنِ ابْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّ ابْنَ عَبّاسٍ رَضيَ اللهُ عَنْهُما قال فِي الْحَرامِ: يُكَفِّرُ. وَقال ابْنُ عَبّاسٍ: ﴿لَّقَدْ

---

(١) «تقييد المهمل» ٣/١٠٦٠.

(٢) «شرح الكرماني» ٤/٢٢.

(٣) ١/٤٧٤، وينظر: «هدي الساري» ص٢٥٤.

(٤) ٦/١٥٦.

كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: ٢١].

هكذا روى البُخارِيّ هذا الإسناد عن شيخه معاذ بن فضالة: هشام، عن يحيى، عن ابن حكيم كما في «اليُونِينيّة»، وكلمة ابن حكيم مصححة في أصل «اليُونِينيّة»، وفي حاشيتها: هو يعلى بن حكيم الثقفي. وعليه علامة التصحيح والنسبة لرِواية أبي ذر الهَرَوِيّ.

وساق الجَيّانيّ[1] إسناد الحديث: هشام، عن يحيى بن أبي كثير، عن يعلى بن حكيم، عن سعيد، ثم قال: هكذا إسناد هذا الحديث في روايتنا عن أبي علي ابن السَّكن، وفي نسخة أبي محمد الأصيلي عن أبي أحمد وأبي زيد: نا هشام، عن يحيى، عن ابن حكيم -لم يسمه- عن سعيد بن جبير.

وفي نسخة أبي ذر: عن أبي محمد الحَمُّوييّ، عن الفَرَبْرِيّ: نا هشام، عن يحيى ابن حكيم، عن سعيد بن جبير.

قال أبو علي: وهذا خطأ فاحش، وصوابه: عن هشام عن يحيى -وهو ابن أبي كثير- عن يعلى بن حكيم كما روى عن ابن السَّكن، ورِواية أبي أحمد وأبي زيد مخلصة من الوهم.

ثم ذكر الحديث بإسناده إلى إسماعيل بن إبراهيم، عن هشام الدستوائي .. إلخ مؤيدًا لرِواية ابن السَّكن[2].

---

(١) «التقييد» ٢/٦٩٩.

(٢) قلت: والحديث أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٤٧٣) كتاب الطلاق، باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته من طريق إسماعيل بن إبراهيم أيضا بمثل رواية ابن السَّكن. كما أخرجه البُخَارِيّ أيضًا (٥٢٦٦) كتاب الطلاق،باب لم تحرم ما أحل الله لك، ومسلم في الموضع السابق، كلاهما من رواية معاوية بن سلام، عن يحيى ابن أبي

رابعًا: ومن هذه النتائج إزالة التصحيف الواقع في الأسانيد، وقد سبق ذكر أمثلة كثيرة على ذلك في: التصحيف في أسباب الاختلاف.

ومن هذه الأمثلة مما لم يذكر هناك:

١- ما جاء في كتاب مناقب الأنصار، باب ما لقي النبي ﷺ وأصحابه من المشركين بمكة: قال البُخارِيّ: حَدَّثَنا عياش بن الوليد، حَدَّثَنا الوليد بن مسلم، حدثني الأوزاعي[١].. إلخ.

هكذا الحديث عند البُخارِيّ كما في اليُونِينيّة وعلى كلمة: (عياش) علامة التصحيح.

قال أبو علي الجَيّانيّ في «تقييد المهمل»: هكذا رونياه عن ابن السَّكن: عياش -بالشين المعجمة- وكذلك قال أبو ذر الهَرَويّ عن مشايخه، وكان في كتاب أبي محمد الأصيلي غير مقيد. وقال بعضهم: هو عباس بن الوليد -بباء معجمة بواحدة وسين مهملة- وزعم أنه ابن الوليد ابن مَزْيَد – بزاي معجمة بعدها ياء معجمة باثنتين – الدمشقي، ثم البيروتي وليس هذا بشيء، وقد حَدَّثَنا أبو العباس العذري عن أبي ذر أنه قال: عباس ابن الوليد البيروتي متأخر، ولا أعلم البُخارِيّ ومسلمًا رويا عنه، وإنما يروي عنه عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، وأبو بكر النيسابوري، ومن كان في طبقتهما من المتأخرين.

قال: ولا أعلم للعباس بن الوليد بن مزيد رِواية عن الوليد بن مسلم، فإن أكثر ما يروي: عن أبيه الوليد بن مزْيَد، وكان من أصحاب الأوزاعي

كثير.. بمثل رواية ابن السَّكن.

(١) ٥/٤٦ (٣٨٥٦).

رحمه الله[١]. اهـ.

ولذا يقول الجَيّانيّ، أيضا: والصواب رِواية ابن السَّكن ومن تابعه[٢].

٢- **ومنها أيضًا**: ما جاء في كتاب الحدود، باب الضرب بالجريد والنعال:

حَدَّثَنا عبداللَّهِ بْنُ عبدالوَهّابِ، حَدَّثَنا خالِدُ بْنُ الْحارِثِ، حَدَّثَنا سُفْيانُ، حَدَّثَنا أَبُو حَصِينٍ: سَمِعْتُ عُمَيْرَ بْنَ سَعِيدٍ النَّخَعِيَّ قال: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طالِبٍ رضي الله عنه قال: ما كُنْتُ لأُقِيمَ حَدًّا عَلَى أَحَدٍ فَيَمُوتَ فأَجِدَ فِي نَفْسِي، إلاَّ صاحِبَ الْخَمْرِ، فإِنَّهُ لَوْ ماتَ وَدَيْتُهُ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسُنَّهُ. [٣].

قال الجَيّانيّ[٤]: هكذا رواه أبو علي ابن السَّكن وأبو أحمد: سمعت عمير بن سعيد، وروي عن أبي زيد المَرْوَزيّ: عمير بن سعد – بسكون العين دون ياء بعدها – والصواب ما رواه ابن السَّكن وأبو أحمد وغيرهما.

وما كان على الصواب عند ابن السَّكن وغيره قد أزال إشكالًا عند بعض العلماء الذين أعلوا الحديث بالاختلاف في اسم عمير واسم أبيه.

قال ابن حجر في «الفتح»: وعمير بن سعيد بالتصغير، وأبوه -بفتح أوله وكسر ثانيه-: تابعي كبير ثقة. قال النووي: هو في جميع النسخ من الصحيحين هكذا.

ووقع في «الجمع» للحميدي: (سعد) بسكون العين، وهو غلط، ووقع

---

(١) «تقييد المهمل» ٥٣٤/٢

(٢) المصدر السابق ٦٦٩/٢

(٣) «اليونينية» ١٥٨/٨ (٦٧٧٨).

(٤) «التقييد» ٧٤٦/٢.

في «المهذب» وغيره: (عمر بن سعد) بحذف الياء فيهما، وهو غلط فاحش.

قلت: ووقع في بعض النسخ من البُخارِيّ كما ذكر الحميدي، ثم رأيته في «تقييد» أبي علي الجَيّانيّ منسوبًا لأبي زيد المَرْوَزيّ، قال: والصواب: سعيد، وجزم بذلك ابن حزم، وأنه في البُخارِيّ: سعد بسكون العين، فلعله تابع الحميدي.

ووقع للنسائي والطحاوي: (عُمَر) بضم العين وفتح الميم كما في «المهذب» لكن الذي عندهما في أبيه: (سعيد)، ووقع عند ابن حزم في النسائي: (عمرو) بفتح أوله وسكون الميم والمحفوظ: (عمير) كما قال النووي.

وقد أعل ابن حزم الخبر بالاختلاف في اسم عمير واسم أبيه، وليست بعلة تقدح في روايته، وقد عرفه ووثقه من صحح حديثه. [(١)]اهـ.

٣- **ومنها أيضا**: ما جاء في كتاب الرقاق، باب في الحوض[(٢)]: قال البُخارِيّ وهو يعدد أسانيد حديث أبي هريرة: وقال الزبيدي، عن الزهري، عن محمد بن علي، عن عبيدالله بن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. كذا الإسناد في «اليُونِينيّة». وهناك علامة التصحيح على كلمة: (**عبيدالله**).

قال الجَيّانيّ: كذا رويناه عن أبي علي ابن السَّكن: عبيدالله بن أبي رافع، عن أبي هريرة.

وفي نسخة أبي محمد وأبي الحسن [أي: القابسي]: عبدالله بن أبي رافع – بتكبير عبدالله- وهو وهم. ورِواية ابن السَّكن أولى بالصواب،

---

(١) ١٢/٦٧ – ٦٨.

(٢) ٨/١٢٠ – ١٢١ (٦٥٨٦).

وكذلك خرجه أبو مسعود الدمشقي من حديث عبيدالله بن أبي رافع[١].

ونقل ابن حجر في «الفتح» كلام الجَيّانيّ في رِواية الأصيلى والقابسي عن أبي زيد المَرْوَزيّ، وأقره[٢].

خامسًا: اختلاف العلماء في عدد كتب الجامع الصحيح وأبوابه وأحاديثه بناء على اختلاف النسخ. فقد قمت بتتبع الكتب عند اليُونِينِيّ وابن حجر فوجدت المتفق عليه بين جميع الرُّواة تسعة وعشرين كتابا هي:

الإيمان، الصلاة، الحج، الصوم، البيوع، الوكالة، الهبة، الشهادات، الوصايا، التفسير، النكاح، الطلاق، النفقات، الأطعمة، العقيقة، الأضاحي، الأشربة، اللباس، الأدب، الاستئذان، الدعوات، الأيمان والنذور، الفرائض، الديات، الإكراه، الفتن، الأحكام، الاعتصام بالكتاب والسنة، التوحيد.

سادسًا: الوقوف على بعض الزيادات من الرواة سواء في الأسانيد وهي كالاستخراج كما جاء ذلك عن الفَرَبْريّ في بعض نسخ البُخارِيّ كما في «اليُونِينيّة» في عدة مواضع أذكر بعضها للتمثيل وأحيل إلى الباقي:

الأول[٣]: في كتاب العلم، في باب: كيف يقبض العلم.

قال البُخارِيّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ اللَّهَ لاَ يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا، يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ..**» الحديث.

---

(١) «تقييد المهمل» ٢/٧٤٤ – ٧٤٥.

(٢) «فتح الباري» ١١/٤٧٤.

(٣) «اليونينية» ١/٣٢ (١٠٠)، «التوضيح» لابن الملقن ٣/٤٩٢ (١٠٠)، «فتح الباري» ١/١٩٥، «عمدة القاري» ٢/٩٠، «منحة الباري» ١/٣٣١، «إرشاد الساري» ١/٣٥٨.

قال الفَرَبْريّ: حَدَّثَنا عباس قال: حَدَّثَنا قتيبة، حَدَّثَنا جرير، عن هشام نحوه.اهـ.

وعند اليُونِينِيّ رمز إلى سقوط عبارة الفَرَبْريّ من رِواية ابن عساكر وأبي الوَقْت والأصيلي وإحدى النسخ غير المعروفة، وفي بعض النسخ كما عند القَسْطَلّانِيّ بحذف: قال (الفَرَبْريّ) اهـ.

وهذه زيادة من الفَرَبْريّ على كتاب البُخارِيّ وهي قليلة كما ذكر جميع الشراح.

وفائدتها متابعة مالك عن هشام، فقد تابعه -كما رواه الفَرَبْريّ- جرير؛ رواها عنه قتيبة بن سعيد.

الثاني[1]: في كتاب المظالم، باب: إثم من ظلم شيئا من الأرض.

قال البُخارِيّ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا مُوسَى ابْنُ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَنْ أَخَذَ مِنَ الأَرْضِ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ خُسِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرَضِينَ**».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِخُرَاسَانَ فِي كِتَابِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، أَمْلاَهُ عَلَيْهِمْ بِالْبَصْرَةِ.

هكذا نص اليُونِينِيّ، وفي الحاشية عند قوله: (قال أبو عبدالله) زيادة قبلها: (قال الفَرَبْريّ: قال أبو جعفر بن أبي حاتم: قال أبو عبدالله).

وهذه الزيادة من رِواية أبي ذر وحده عن شيوخه الثلاثة، كما نص على

---

(١) «اليونينية» ١٣٠/٣ (٢٤٥٤)، «التوضيح» لابن الملقن ٦٠٢/١٥ (٢٤٥٤)، «فتح الباري» ١٠٥/٥، «عمدة القاري» ٣١٨/١٠- ٣١٩، «منحة الباري» ٢٢٩/٥، «صحيح البُخَارِيّ» طبعة المجلس الأعلى ٢٣٧/٤.

ذلك غير واحد منهم اليُونِينِيّ وابن حجر والعيني وغيرهم.

وأبو جعفر هذا هو محمد بن أبي حاتم البُخارِيّ - وراق البُخارِيّ- وقد ذكر عنه الفَرَبْريّ في هذا الكتاب فوائد كثيرة عن البُخارِيّ وغيره، رواها عنه – أي: الفَرَبْريّ- من كتابه «شمائل البُخارِيّ» كما ذكر ابن حجر وغيره.

ومعنى هذه الزيادة أن ابن المبارك صنف كتبه بخراسان، وحدث بها هناك، وحملها عنه أهلها، وحدث في أسفاره بأحاديث من حفظه زائدة على ما في كتبه هذا منها. وهذه الزيادة ليست عند الكرماني في «شرحه».

سابعًا: إزالة سوء الفهم في الترتيب والحذف والإثبات في الأبواب والأحاديث كما جاء في كتاب الوضوء، **باب الْماءِ الَّذِي يُغْسَلُ بِهِ شَعَرُ الإِنْسانِ**..[1].

فقد ذكر البُخارِيّ [2] هذا الباب **فقال**: **باب الْماءِ الَّذِي يُغْسَلُ بِهِ شَعَرُ الإِنْسانِ**، وَكانَ عَطاءٌ لاَ يَرَى بِهِ باسًا أَنْ يُتَّخَذَ مِنْها الْخُيُوطُ والْحِبالُ، وَسُؤْرِ الْكِلاَبِ وَمَمَرِّها فِي الْمَسْجِدِ. وَقال الزُّهْرِيُّ: إِذا وَلَغَ فِي إِناءٍ لَيْسَ لَهُ وَضُوءٌ غَيْرُهُ يَتَوَضّا بِهِ. وَقال سُفْيانُ: هَذا الْفِقْهُ بِعَيْنِهِ، يَقُولُ اللَّهُ تَعالَى: ﴿فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ﴾ [النساء: ٤٣] وَهَذا ماءٌ، وَفِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ، يَتَوَضّا بِهِ وَيَتَيَمَّمُ.

ثم ذكر تحت هذه الترجمة عدة أحاديث:

أولها: **قال**: حَدَّثَنا مالِكُ بْنُ إِسْماعِيلَ قال: حَدَّثَنا إِسْرائِيلُ، عَنْ عاصِمٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قال: قُلْتُ لِعَبِيدَةَ: عِنْدَنا مِنْ شَعَرِ النَّبِيِّ ﷺ أَصَبْناهُ مِنْ قِبَلِ

---

(١) ١/٤٥- ٤٦ (١٧٠- ١٧٤).

(٢) كما جاء عند اليونيني في الطبعة السلطانية.

أَنَسٍ أَوْ مِنْ قِبَلِ أَهْلِ أَنَسٍ. فَقال: لأَنْ تَكُونَ عِنْدِي شَعَرَةٌ مِنْهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيا وَما فِيها.

وساقه للاستدلال على طهارة الشعر؛ لأنه لما جاز اتخاذ شعر النبي ﷺ والتبرك به فهو طاهر.

ثم ذكر البُخارِيّ حديثًا ثانيًا في الشعر **فقال:**

حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ عبدالرَّحِيمِ قال: أَخْبَرَنا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمانَ قال: حَدَّثَنا عَبّادٌ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمّا حَلَقَ رأسَهُ، كانَ أَبُو طَلْحَةَ أَوَّلَ مَنْ أَخَذَ مِنْ شَعَرِهِ.

ثم ذكر البُخارِيّ الأحاديث التي نحابها إلى طهارة الكلب وطهارة سؤره[1]: (وهي ثلاثة عند اليُونِينِيّ وأربعة عند جميع الشراح.)

الحديث الأول: حَدَّثَنا عبداللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ مالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «**إِذا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِناءِ أَحَدِكُمْ؛ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا**».

الحديث الثاني: وهو في هامش «اليُونِينِيّة»، وليس في الأصل وجاء قبله **باب إِذا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِناءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا** عند ابن عساكر فقط، ورمز اليُونِينِيّ بسقوط هذا الحديث من رِواية الأصيلي وأبي ذر الهَرَوِيّ، وجاء بعده ما نصه: وهكذا مكتوب في الأصل بالحمرة: ثابت عند (س) [2] بعد حديث عبدالله بن يوسف، ويلي الذي بالحمرة (قال أحمد بن شبيب) [3]. اهـ.

---

(١) ينظر: «التوضيح شرح صحيح البُخَارِيّ» ٤/٢٤٠.

(٢) أي ابن عساكر.

(٣) أي الحديث الثالث الآتي.

ثم قال محقق السلطانية: كذا في فرعين من فروع «اليونينية»، وفي أحدهما، وهذا المكتوب بالحمرة ما خلا التبويب في أصل الحافظ المنذري إلا أن عليه: لا إلى [(١)].

ونص هذا الحديث كما جاء في هامش «اليُونِينيّة»:

حَدَّثَنا إِسْحاقُ، أَخْبَرَنا عبدالصَّمَدِ، حَدَّثَنا عبدالرَّحْمَنِ بْنُ عبداللَّهِ بْنِ دِينارٍ، سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ أَبِي صالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**أَنَّ رَجُلًا راى كَلْبًا ياكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ، فاخَذَ الرَّجُلُ خُفَّهُ، فَجَعَلَ يَغْرِفُ لَهُ بِهِ حَتَّى أَرْواهُ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فادْخَلَهُ الْجَنَّةَ**».

ثم ذكر البُخارِيّ الحديث الثالث:

وَقال أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنا أَبِي، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهابٍ قال: حَدَّثَنِي حَمْزَةُ بْنُ عبداللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قال: كانَتِ الْكِلاَبُ تَبُولُ وَتُقْبِلُ وَتُدْبِرُ فِي الْمَسْجِدِ فِي زَمانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَرُشُّونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ.

كذا سياق الحديث سندًا ومتنًا في «اليُونِينيّة» ورمز اليُونِينِيّ على كلمة: (تبول) وحرف العطف (و) بما يدل على سقوطهما عند أبي ذر والأصيلي وابن عساكر وأبي الوَقْت ونسخة أخرى.

ثم ذكر الحديث الرابع **قال**:

حَدَّثَنا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قال: حَدَّثَنا شُعْبَةُ، عَنِ ابْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حاتِمٍ قال: سالْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقال: «**إِذا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمُعَلَّمَ فَقَتَلَ فَكُلْ، واذا أَكَلَ فَلاَ تاكُلْ، فانَّما أَمْسَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ**». قُلْتُ: أُرْسِلُ كَلْبِي فاجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ؟ قال: «**فَلاَ تاكُلْ، فانَّما سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى كَلْبٍ آخَرَ**».

---

(١) أي علامة الإسقاط.

وفي سياق الأحاديث، يبقى سؤالان:

الأول: هل الحديث الثاني في الأحاديث التي ذكرها في الاستدلال على طهارة الكلب ثابت في نسخ البُخارِيّ أم لا؟

الثاني: هل ترجمة باب: إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم.. إلخ. ثابتة أم لا؟ وإذا ثبتت فأين موضعها.

وللإجابة على السؤال الأول أقول:

إن الواضح من صنيع الشراح والكتب التي اعتمدت على البُخارِيّ تدل على ثبوت هذا الحديث في متن البُخارِيّ، وإنما الذي أشكل الأمر هو كتابة هذا الحديث في حاشية الطبعة السلطانية؛ لأن غالب ظني أن هذا الحديث مكتوب في أصل اليُونِينِيّ، والعبارة المنقولة عقب هذا الحديث إنما هي منقولة من الفرعين الذين ذُكرا، والنقل يدل على الاختلاف في إثبات الترجمة (باب إذا شرب الكلب.. إلخ) قبل هذا الحديث أو بعده.

ومما يدل على ذلك أن القَسْطَلّانِيّ [١] لم يذكر خلافًا في إثبات هذا الحديث أو عدمه، وإنما حكايته عن موضع الترجمة المختلف في إثباتها.

قال القَسْطَلّانِيّ: وفي رِواية ابن عساكر -كما في الفرع- [٢] كأصله [٣] قبل هذا الحديث[٤]، باب: إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعًا، حَدَّثَنا عبدالله بن يوسف، وهو الذي شرح عليه الحافظ ابن حجر، لكن يليه

---

(١) وهو الذي ذكر أنه حكى نص اليونيني كما جاء في فرعه الذي ربما فاق أصله وهو فرع الغزولي وقابله على أصل اليونيني بعد عثوره عليه بعد ذلك.

(٢) أي فرع الغزولي.

(٣) أي أصل اليونيني.

(٤) حديث عبد الله بن يوسف عن مالك، وهو الحديث الأول.

عنده حديث إسحاق بن منصور الكوسج أن رجلًا .. (١)

ثم قال -لإثبات الترجمة السابقة-: وفي رِواية بهامش «اليُونِينيّة» بعد حديث عبدالله بن يوسف: «**إذا شرب الكلب** ..»، وسقطت الترجمة والباب في بعض النسخ لأبي ذر والأصيلي(٢). اهـ.

فلم يتعرض القَسْطَلّانِيّ للخلاف في ثبوت الحديث أو عدمه، وصنيع محققي «السلطانية» جعل القائمين على إخراج «الصحيح» (طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية) لا يذكرون هذا الحديث في الأصل واكتفوا بالإشارة إليه في الهامش، بينما نجد شراح «الجامع» يذكرون هذا الحديث ويشرحونه، وبعضهم لم يشر إلى الخلاف فيه أصلًا.

فابن الملقن في «شرحه» - وقد اعتمد على رِواية أبي الوَقْت- ذكر هذه الأحاديث السابقة، وبين وجه المناسبة بين هذه الأحاديث وبين باب: الماء الذي يغسل به شعر الإنسان.. الخ (٣) كما فعل ذلك أيضًا ابن حجر في «الفتح» (٤)، وكذلك فعل ابن بطال في «شرحه» (٥) والكرماني في «شرحه» (٦)، والعيني في «العمدة» (٧).

وقد رجعت إلى نسخة مخطوطة وهي نسخة أبي زرعة العراقي وهي

---

(١) أي الحديث المثبت في هامش «اليونينية».

(٢) «إرشاد الساري» ١/٤٤١.

(٣) ٤/٢٤٠- ٢٤١.

(٤) ١/٢٧٨.

(٥) ١/٢٦٤- ٢٦٦.

(٦) ٣/٩.

(٧) ٢/٣٣٧، وينظر: «صحيح البُخَارِيّ» طبعة المجلس الأعلى ١/١٣٧، ١٣٨ «ومنحة الباري» لزكريا الأنصاري ١/٤٦٠.

لرِواية أبي الوَقْت عن الدّاوُدِيّ ورِواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة ورِواية كريمة المَرْوَزيّة عن الكشمهيني.

فوجدت الحديث فيها في اللوحة رقم (٤٠) ولم يذكر الباب المختلف في إثباته وذكر هذا الحديث بين حديث عبدالله بن يوسف، عن مالك وحديث أحمد بن شبيب، عن أبيه..إلخ.

مما يدل على أن الحديث لا خلاف في ثبوته بين هذه الروايات.

ومما يؤكد ذلك أن المزي قد ذكر في «تحفة الأشراف» [١] حديثًا: أن رجلًا رأى كلبًا يأكل الثرى..إلخ.

وعزاه للبخاري في كتاب الطهارة [٢] ثم قال بإسناد الذي قبله وإسناد الحديث الذي قبله هو: إسحاق، عن عبدالصمد بن عبدالوارث، عن عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار، عن أبيه، عن ذكوان، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وحديث إسحاق بن منصور: أن رجلًا رأى كلبًا..الحديث.

رواه البُخارِيّ في «صحيحه» في ثلاثة مواضع أخرى بأسانيد مختلفة عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعًا.

وهي ما جاء في كتاب المساقاة، باب: فضل سقي الماء [٣] قال: حَدَّثَنا عبدالله بن يوسف أَخْبَرَنا مالك عن سُمَيّ عن أبي صالح به مثله.

وفي كتاب المظالم، باب: الآبار على الطرق إذا لم يتأذ بها[٤]. قال:

---

(١) ٩/٤٣٢ (١٢٨٢٥).

(٢) كذا في نسخته من «الصحيح» وفي النسخ المتداولة: كتاب الوضوء.

(٣) ٣/١١١- ١١٢ (٢٣٦٣).

(٤) ٣/١٣٢- ١٣٣ (٢٤٦٦).

حَدَّثَنا عبد الله بن سلمة، عن مالك، عن سمي، عن أبي صالح مثله.

وفي كتاب الأدب، باب: رحمة الناس والبهائم [(١)] قال: حَدَّثَنا إسماعيل، حدثني مالك عن سُمَيّ مولى أبي بكر، عن أبي صالح به.

فالموضع الذي ذكره المزي هو هذا الموضع الذي معنا.

كل ذلك يدل على أنه لا خلاف على ثبوت الحديث. والله أعلم. هذا ما يتعلق بالإجابة على السؤال الأول.

الثاني: هل الترجمة ثابتة أم لا؟ وإذا ثبتت فأين موضعها؟

أقول: إن نقول الأئمة في هذا الباب تدل على أن هذه الترجمة ثابتة في نسخة ابن عساكر كما نص على ذلك شراح الحديث، وكما دل عليه صنيع اليُونِينِيّ، واختلف النقل عن اليُونِينِيّ تبعًا لما نقله محققو السلطانية وهو مقتضى رمز اليُونِينِيّ نفسه، ونقلوا عن فرعين من فروع «اليُونِينِيّة» أن التبويب ثابت بعد حديث عبدالله يوسف.

وحكى القَسْطَلّانِيّ في «الإرشاد»[(٢)] ثلاثة أوجه:

الأول: ثبوت التبويب وهو عند ابن عساكر قبل حديث عبدالله بن يوسف.

والثاني: ثبوته بعده.

والثالث: سقوطه أصلًا، روايتي أبي ذر والأصيلي.

والراجح ثبوته عند ابن عساكر قبل حديث عبدالله بن يوسف كما جزم بذلك اليُونِينِيّ والقَسْطَلّانِيّ وهو المناسب لسياق الحديث وجميع الأحاديث بعده واضحة الدلالة على التبويب.

---

(١) ٨/٩ (٦٠٠٩).

(٢) ١/٤٤١.

ومن أسقط الترجمة ربط هذه الأحاديث بقول البُخارِيّ في الباب السابق له: وسؤر الكلاب وممرها في المسجد.

لذا قال ابن حجر في «الفتح» [(١)] قبل حديث عبدالله بن يوسف عن مالك، وقع هنا في رِواية ابن عساكر قبل إيراد حديث مالك: باب إذا شرب الكلب في الإناء.

مثال آخر: **في** المناسبة بين تراجم الأبواب، ما جاء في كتاب البيوع، باب: ما قيل في اللحام والجزار[(٢)]، وقبله باب: بيع الخلط من التمر، وبعده باب: ما يمحق الكذب والكتمان في البيع. كذا عند جمهور الرُّواة، وفي رِواية ابن السَّكن وقعت بعد خمسة أبواب كما نص عليه ابن حجر في «الفتح» قائلًا: كذا وقعت هذه الترجمة هنا، وفي رِواية ابن السَّكن بعد خمسة أبواب، وهو أليق؛ لتتوالى تراجم الصناعات[(٣)] اهـ.

قلت (الباحث): فقد جاء في هذا الموضع الذي أشار إليه ابن حجر قبله باب: ما قيل في الصواغ، ثم ذكر بعده بابًا: في ذكر القين والحداد، ثم بابًا: في الخياط ثم النساج.

ثامنًا: **إزالة** نسبة الوهم إلى بعض الشراح في عزو الأحاديث بناء على ما وقع لهم من تسمية في رواياتهم أو نسخهم كما حدث الاختلاف في تسمية كتاب الطهارة هل هو: الطهارة أو الوضوء؟

جاء في «السلطانية» [(٤)]: بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الوضوء، باب

---

(١) ١/٢٧٤.

(٢) ٣/٦٠ حديث رقم (٢٠٨١).

(٣) «الفتح» ٤/٣٤.

(٤) ١/٣٩

ما جاء في الوضوء وقول الله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ..﴾ إلخ.

رمز اليُونِينِيّ لتأخير البسملة عن كتاب الوضوء، ولغير ابن عساكر وأبي ذر: بابٌ (بالتنوين) في الوضوء، وفي نسخة: (الطهارة) بدل (الوضوء).

وذكر ابن حجر في «الفتح» أن في رِواية الأصيلي: (ما جاء في قول الله) دون ما قبله، ولكريمة: (باب في الوضوء وقول الله عز وجل)..إلخ.

وذكر زكريا الأنصاري أنه وقع في نسخة: كتاب الطهارة بدل الوضوء وقال: وهي لكونها أعم من الوضوء أنسب بالأبواب الآتية. اهـ.

وعند ابن الملقن (كتاب الوضوء باب ما جاء في قول الله تعالى ..) وقال: هكذا هو ثابت في النسخ الصحيحة [١].

وفي نسخة أبي زرعة العراقي لوحة (٣٤) قال في آخر كتاب العلم، وأول كتاب الوضوء: (باب في الوضوء وقوله عز وجل)..إلخ.

وهذا الاختلاف في ثبوت هذا الكتاب جعل بعض المصنفين يعزون الأحاديث إلى كتاب الطهارة بناء على ما جاء في نسختهم في تقسيم كتب البُخارِيّ، وهو ما يجب ملاحظته ومن لا يراعي ذلك يمكن أن يتوقف عن عزو الحديث لـ«الصحيح».

ويبدو أن الإمام المزي رحمه الله في كتابه «تحفة الأشراف» قد فعل ذلك حيث عزا الأحاديث التي جاءت في كتاب الوضوء إلى كتاب الطهارة، مثاله: حديث عبدالله بن يوسف، عن مالك، عن إسحاق بن عبدالله ابن أبي طلحة، عن أنس أنه قال: رأيت رسول الله ﷺ وحانت صلاة

---

(١) ينظر: «التوضيح» ابن الملقن ٨/٤، «الفتح» ٢٣٢/١، «منحة الباري» ٤٠١/١.

العصر.. الحديث [١] وعزاه للبخاري في الطهارة[٢].

مثال آخر: حديث أسامة بن زيد: أن رسول الله ﷺ لما أتى من عرفة أفاق إلى الشعب..الحديث[٣] عزاه للبخاري في الطهارة في موضعين هذا أحدهما[٤].

وغير ذلك انظره في «التحفة»[٥].

وننصح أيضًا أن المزي قد أدخل أحاديث كتاب الغسل في كتاب الطهارة، حديث أنس بن مالك -رضي الله عنه: كان يدور على نسائه.. الحديث في كتاب الغسل [٦] بينما عزاه المزي إلى كتاب الطهارة [٧].

حديث عائشة رضي الله عنها: كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد.. الحديث في كتاب الغسل، باب غسل الرجل مع امرأته [٨] وقد عزاه المزي للبخاري في الطهارة[٩]. وغير ذلك.

وأدخل أيضًا كتاب الحيض في الطهارة مثاله: حديث عائشة رضي الله عنها: كان النبي ﷺ يتكئ في حجري وأنا حائض، الحديث في كتاب

---

(١) «صحيح البُخَارِيّ» كتاب الوضوء، باب التماس الوضوء إذا حانت الصلاة ١/٤٥ (١٦٩).

(٢) «التحفة» ١/٨٨ (٢٠١).

(٣) «صحيح البُخَارِيّ» كتاب الوضوء، باب الرجل يوضئ صاحبه ١/٤٧ (١٨١).

(٤) «التحفة» ١/٥٨ (١١٥).

(٥) «تحفة الأشراف» (٢٩٧)، (١١١٠)، (١٠٩٤)، (٩٤٥) وغيرها.

(٦) «صحيح البُخَارِيّ» ١/٦٢ (٢٦٨).

(٧) «التحفة» ١/٣٥٢ (١٣٦٥).

(٨) «صحيح البُخَارِيّ» ١/٥٩ (٢٥٠).

(٩) «التحفة» ١٢/٨٤ (١٦٦٢٠).

الحيض، باب قراءة الرجل في حجر امرأته [(١)] وقد عزاه للبخاري في الطهارة[(٢)] وغير ذلك.

ويتبين أيضًا أن المزي أدخل كتاب التيمم في كتاب الطهارة، مثاله حديث عائشة في كتاب التيمم، باب إذا لم يجد ماء ولا ترابًا [(٣)] قد عزاه للبخاري في كتاب الطهارة [(٤)] وغير ذلك.

فعدم مراعاة اختلاف ترتيب الكتب والأبواب في الروايات يوقع في حيرة وتعجب، كما حدث ذلك لابن الملقن في «شرحه»، وهو يذكر ترتيب الكتب عنده، كما جاء في روايته، ويقارن ذلك بما جاء عند غيره من الشراح كابن بطال في «شرحه».

فمن المعلوم أن رواية أبي زيد المروزي فيها تقديم وتأخير لبعض الكتب والأبواب، وابن بطال اعتمد في شرحه عليها، وهي على الأكثر رواية أبي زيد المروزي.

فقد تعقبه ابن الملقن متعجبًا من صنيعه –أي: ابن بطال- في اختلاف ترتيب بعض الكتب والأبواب قائلًا:

ولا أدري لم ذكره هناك[(٥)]!

ولا أدري كيف فعل ذلك[(٦)]!

---

(١) «صحيح البُخَارِيّ» ١/٦٧ (٢٩٧).

(٢) «التحفة» ١٢/٣٩٨ (١٧٨٥٨).

(٣) «صحيح البُخَارِيّ» ١/٧٤ (٣٣٦).

(٤) «التحفة» ١٢/١٦٦ (١٦٩٩٠).

(٥) «التوضيح»٢٦/٦٦.

(٦) «التوضيح» ٢٩/١٧٦،٩.

تاسعًا: إيضاح فهم مراد البُخارِيّ وعلاقة الحديث بالترجمة التي سبقت له؛ فكثيرًا ما نجد أبوابًا ساقطة، بثبوتها تظهر علاقة الحديث بها وحذفها يجعل الحديث مرتبطًا بالباب قبله.

كما جاء في إثبات باب: إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم.. حديث (١٧٢) قد تم بيانه في عقب الكلام على الحديث في غير هذا الموضع.

عاشرًا: إزالة إشكالات في فقه متن الحديث.

مثاله: ما جاء في الحديث الذي رواه البُخارِيّ معلقًا في كتاب الوضوء، باب: الماء الذي يُغسل به شعر الإنسان.. [1] حيث قال البُخارِيّ: وَقال أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنا أَبِي، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهابٍ قال: حَدَّثَنِي حَمْزَةُ بْنُ عبدِاللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قال: كانَتِ الْكِلاَبُ تَبُولُ وَتُقْبِلُ وَتُدْبِرُ فِي الْمَسْجِدِ فِي زَمانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَرُشُّونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ. اهـ.

كذا جاء سياق الحديث في أصل اليُونِينِيّ، ورمز اليُونِينِيّ فوق كلمة: (تبول) وحرف العطف (و) بإسقاطها من عند أبي ذر الهَرَوِيّ عن شيوخه الثلاثة والأصيلي وابن عساكر وأبي الوَقْت وفي نسخة أخرى. وكذا ذكر القَسْطَلّانِيّ [2]

قال ابن الملقن: وقال الإسماعيلي ليس في حديث البُخارِيّ (تبول) وهو كما قال: وإن كان وقع في بعض نسخ البُخارِيّ[3]. اهـ.

وهذا الحديث يرى الشراح أن لفظة (تبول) ليست في «الصحيح»

---

(١) ١/٤٥- ٤٦ (١٧٤).

(٢) «إرشاد الساري» ١/٤٤٢ (منحة).

(٣) «التوضيح» ٤/٢٥٠.

وذكره المزي في «تحفة الأشراف»[1] وعزاه للبخاري في الطهارة تعليقًا دون لفظة (تبول). اهـ.

والحديث في نسخة أبي زرعة العراقي المخطوطة لوحة رقم (٤٠) دون لفظة (تبول) وهي رِواية أبي ذر وكريمة وأبي الوَقْت.

قال ابن حجر في «الفتح»[2]: زاد أبو نعيم والبيهقي في روايتهما لهذا الحديث من طريق أحمد بن شبيب المذكور موصولًا بصريح التحديث قبل قوله: تقبل (تبول) وبعدها واو العطف، وكذا ذكر الأصيلي أنها من رِواية إبراهيم بن معقل، عن البُخارِيّ، وكذا أخرجها أبو داود والإسماعيلي من رِواية عبد الله بن وهب، عن يونس ابن يزيد شيخ شبيب ابن سعيد المذكور. اهـ.

وقال في «التغليق» [3]: وهذه اللفظة الزائدة ليست في شيء من نسخ «الصحيح» اهـ.

قلت (الباحث): كذا ذكر ابن حجر وهو خلاف ما نقل في «الفتح» عن بعض الرُّواة

وهذا الحديث رواه غير البُخارِيّ عن أحمد بن شبيب كل من:

أبو نعيم في «المستخرج»[4]، قال[5]: أَخْبَرَنا أبو إسحاق - هو ابن

---

(١) ٥/٣٤٠ (٦٧٠٤).

(٢) ١/٢٧٨.

(٣) ٢/١٠٩.

(٤) كما ذكر ابن الملقن في «التوضيح» ٤/٢٤٩- ٢٥٠، وابن حجر في «تغليق التعليق» ٢/١٠٩.

(٥) أي: أبو نعيم.

حمزة، ثنا إسحاق بن محمد، ثنا موسى بن سعيد الدنداني، ثنا أحمد بن شبيب به بمثل إسناد البُخارِيّ، ولفظه: عن ابن عمر قال: كنت أبيت في المسجد على عهد رسول الله ﷺ فتى شابًا، وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر.. والباقي مثله.

ويمثل لفظ أبي نعيم في «المستخرج» أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» كتاب الطهارة، باب: نجاسة ما مسه الكلب بسائر بدنه.. [(١)] قال: أَخْبَرَنا أبو عبدالله الحافظ، ثنا أبو الحسن محمد بن محمد بن الحسن، ثنا أبو عبدالله علي بن زيد الصائغ، ثنا أحمد بن شبيب به مثله.

وقال البيهقي عقبه: رواه البُخارِيّ في «الصحيح» فقال: وقال أحمد ابن شبيب فذكره مختصرًا، ولم يذكر قوله: (تبول).

وأخرجه أيضًا البيهقي في كتاب الصلاة، باب: من قال بطهور الأرض إذا يبست[(٢)] قال: وأنبأ أبو عبدالله الحافظ، أنبأ أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ العباس بن الفضل الأسفاطي، ثنا أحمد بن شبيب به ولفظه: كانت الكلاب تبول وتقبل بالمسجد أيام النبي ﷺ فلم يكونوا يغيروا من ذلك شيئًا. كذا دون الزيادة الأولى ودون قوله: (وتدبر) وقال: (يغيروا) بدل: (يرشون).

وتابع ابنُ وهب شبيب بن سعيد في روايته عن يونس، عن ابن شهاب، عن حمزة بن عبدالله، عن ابن عمر.

رواه أبو داود في «سننه» كتاب الطهارة، باب في طهر الأرض إذا

---

(١) ٢٤٣/١ (١١٥٣).

(٢) «السنن الكبرى» ٤٢٩/٢ (٤٢٤٣).

يبست [١] ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» كتاب الطهارة، باب البول يصيب الأرض [٢] عن أحمد بن صالح.

وابن حبان في «صحيحه» كتاب الصلاة، باب: المساجد[٣]، قال: أَخْبَرَنا الحسن ابن سفيان قال: حَدَّثَنا حرملة بن يحيى.

والإسماعيلي[٤] ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» كتاب الصلاة، باب من قال بطهور الأرض إذا يبست[٥] قال: حَدَّثَنا أبو يعلى، ثنا هارون بن معروف، ثلاثتهم عن ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب به مثله.

وكلهم يقول: (تبول وتقبل وتدبر). وعند الإسماعيلي في أوله: عن ابن عمر قال:

كان عمر بن الخطاب ﵁ يقول وهو في المسجد بأعلى صوته: اجتنبوا اللغو في المسجد، قال ابن عمر: وكنت أبيت في المسجد.. فذكره.

وقال البيهقي بعد أن عزاه لـ«الصحيح»: وليس في بعض النسخ عن أبي عبدالله البُخارِيّ: كلمة البول.

وقد روي الحديث من وجه آخر عن ابن عمر رضي الله عنها بمثل لفظ أبي نعيم في «المستخرج».

رواه أحمد في «مسنده» [٦] قال: حَدَّثَنا سكن بن نافع الباهلي أبو

---

(١) «سنن أبي داود» (٣٨٢).

(٢) ٨٢/٢ (٢٩٢).

(٣) ٥٣٧/٤ (١٦٥٦).

(٤) كما في «التوضيح» لابن الملقن ٣٤٩/٤.

(٥) ٤٢٩/٢ (٤٢٤٤).

(٦) ٧٠/٢- ٧١ (٥٣٨٩) طبعة مؤسسة الرسالة، ٢٠٦/٧ (٥٣٨٩) طبعة أحمد شاكر.

الحسين حَدَّثَنا صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن سالم بن عبدالله، عن أبيه قال: كنت أعزب شابًا- فذكره. ولم يقل فيه: (تبول).

وهكذا ترى أن هذه اللفظة غير ثابتة عند جمهور الرُّواة عن البُخارِيّ كما جاء ذلك عن اليُونِينِيّ، ونقله عنه القَسْطَلّانِيّ، وإن كانت ثابتة عند اليُونِينِيّ في أصل سماعه.

واختلف في إثباتها بين الرُّواة عند غير البُخارِيّ أيضا كما هو واضح من التخريج.

وإثبات هذه اللفظة أو عدمها له أهمية كبيرة؛ حيث يستدل بها بعض العلماء في طهارة الكلب، وهي مسألة مشهورة بين أهل العلم لا يتسع المجال لذكرها تفصيلًا؛ وإنما أكتفي بنقول بعض العلماء بما يتعلق بتوجيه هذه اللفظة:

قال الإسماعيلي عقب الحديث فيما نقله عنه البيهقي: إن المسجد لم يكن يغلق عليها وكانت تتردد فيه الكلاب وعساها كانت تبول، إلا أن علم بولها فيه لم يكن عند النبي ﷺ وأصحابه ولا عند الراوي أي موضع هو، ومن حيث أمر في بول الأعرابي بما أمر دل ذلك على أن بول ما سواه في حكم النجاسة واحد وإن اختلف غلظ نجاستها. اهـ[1].

وقال أبو حاتم ابن حبان: قول ابن عمر: (وكانت الكلاب تبول) يريد به خارجًا من المسجد، تقبل وتدبر في المسجد فلم يكن يرشون بمرورها في المسجد شيئًا.[2]

---

(١) «السنن الكبرى» ٢/٤٢٩.

(٢) «الإحسان» ٤/٥٣٨.

وكذلك تأوله الخطابي في «معالم السنن» [(١)] قال: يتأول على أنها كانت تبول خارج المسجد في مواطنها، وتقبل وتدبر في المسجد عابرة، إذ لا يجوز أن تترك الكلاب وانتياب المساجد حتى تمتهنه وتبول فيه، وإنما كان إقبالها وإدبارها في أوقات نادرة، ولم يكن على المسجد أبواب تمنع من عبورها فيه.

وقد اختلف الناس في هذه المسألة: فروي عن أبي قلابة أنه قال: جفوف الأرض طهورها، وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن: الشمس تزيل النجاسة عن الأرض إذا ذهب الأثر، وقال الشافعي وأحمد: الأرض إذا أصابتها النجاسة لا يطهرها إلا الماء. اهـ.

وتعقبه العيني في «عمدة القاري»[(٢)] وقال: إنما تأول الخطابي بهذا التأويل حتى لا يكون الحديث حجة للحنفية في قولهم، لأن أصحابنا استدلوا به على أن الأرض إذا أصابتها نجاسة، فجفت بالشمس أو بالهواء فذهب أثرها تطهر في حق الصلاة، خلافًا للشافعي وأحمد وزفر، والدليل على ذلك أن أبا داود وضع لهذا الحديث باب طهور الأرض إذا يبست، وأيضًا قوله: فلم يكونوا يرشون شيئًا إذ عدم الرش يدل على جفاف الأرض وطهارتها، ومن أكبر موانع تأويله أن قوله: (في المسجد) ليس ظرفًا لقوله: تبول وما بعده كلها، ويقال الأوجه في هذا أن يقال: كان ذلك في ابتداء الإسلام على أصل الإباحة، ثم ورد الأمر بتكريم المسجد وتطهيره وجعل الأبواب على المساجد. اهـ.

وقال الحافظ في «الفتح»: والأقرب أن يقال: إن ذلك كان في ابتداء

---

(١) ٢٢٦/١.

(٢) ٣٤٥/٢.

الحال على أصل الإباحة، ثم ورد الأمر بتكريم المساجد وتطهيرها وجعل الأبواب عليها، ويشير إلى ذلك ما زاده الإسماعيلي في روايته من طريق ابن وهب في هذا الحديث عن ابن عمر قال: كان عمر يقول بأعلى صوته: اجتنبوا اللغو في المسجد.

قال ابن عمر: وقد كنت أبيت في المسجد على عهد رسول الله ﷺ وكانت الكلاب.. فأشار إلى أن ذلك كان في الابتداء، ثم ورد الأمر بتكريم المسجد حتى لغو الكلام.[1] اهـ.

ولذا قال البيهقي في «السنن الكبرى» عقب الحديث: وقد أجمع المسلمون على نجاسة بولها، ووجوب الرش على بول الآدمي فكيف الكلب، فكأن ذلك كان قبل أمره بقتل الكلاب وغسل الإناء من ولوغه، أو كأن علم مكان بولها يخفى عليهم، فمن علمه وجب عليه غسله[2]. اهـ.

وتعقبه ابن التركماني في «الجوهر النقي» على قوله بالإجماع فقال: مذهب مالك أنه طاهر، ذكره ابن رشد في «القواعد» وغيره.

حادي عشر: إزالة تكرار حديث أو أثر أو باب في الصحيح.

فقد يأتي الحديث أو الأثر في موضع قبل باب مثلًا، ويأتي بعد الباب في رِواية أخرى، فيكرر الحديث أو الأثر في الموضعين مع أن كل موضع منهما خاص برِواية وساقط من أخرى.

١- من الأمثلة الدالة على ذلك ما يلي:

أثر الحسن قال: إن منعته أمه عن العشاء في جماعة شفقة عليه لم يطعها.

---

(١) ٢٧٩/١.

(٢) ٢٤٣/١ بعد حديث (١١٥٣).

هذا الأثر جاء في «السلطانية» في كتاب الأذان في موضعين [١] جاء قبل باب وجوب صلاة الجماعة، وجاء بعدها مرة أخرى إلا أن في الموضع الأول كلمة (عليه) لابن عساكر فقط وليست في الموضع الثاني، وفي الموضع الأول رمز اليُونِينِيّ لسقوطه من عند ابن عساكر وأبي ذر والأصيلي ونسخة أخرى مما يعني وجودها عند أبي الوَقْت، وهي زيادة ذكرت عند من سبق بعد الباب، وهو الموضع الثاني وهو اللائق كما لا يخفى [٢].

أما اليُونِينِيّ ساق هذا الأثر في الموضعين ليجمع اختلاف الروايات، وفي كثير من النسخ المطبوعة من «الصحيح» تجد هذا الأثر في الموضعين وهو خطأ؛ لأنه كما فعل اليُونِينِيّ ليس تكرارًا بينما هو تكرار في إثباته في الموضعين عاريًا عن الروايات.

ولذا نجد جميع شراح البُخارِيّ ذكروا هذا الأثر في المكان اللائق به وهو بعد الباب وعليه شرحوا [٣] والله أعلم.

٢- ومن هذه الأمثلة أيضًا ما جاء في كتاب التهجد، باب: التطوع بعد المكتوبة:

فقد تكرر قوله بعد حديث رقم (١١٧٢) جملة: قال ابن أبي الزناد

---

(١) ١/١٣١.

(٢) وينظر: «شرح القَسْطَلّانِيّ» ١/٣٥٩.

(٣) ينظر: «شرح ابن بطال» ٢/٢٦٨، «فتح الباري» لابن رجب ٥/٤٤٦، وابن الملقن ٦/٤١٥، «شرح الكرماني» ٥/٣٦، و«فتح الباري» ٢/١٢٥ وكرره محققو «الفتح» وهو خلاف صنيع المصنف، و«عمدة القاري» ٤/٣٢٩، و«منحة الباري» ٢/٣٥٩، والسيوطي في «التوشيح» ٢/٦٧٤، و«شرح القَسْطَلّانِيّ» ١/٣٥٩.

عن موسى ابن عقبة بن نافع بعد النساء في أهله، تابعه كثير بن فرقد وأيوب عن نافع[١].

ورمز اليونيني أن رواية ابن عساكر بدون الحديث المعلق ومتابعته. ثم ذكر مرة أخرى هذا الحديث ومتابعته بعد الحديث الثاني في الباب وهو حديث رقم (١١٧٣) ولم يرمز اليوينيني لأي خلاف فيه.

فترتب على ذلك تكرار هذا الحديث ومتابعته في الأصول المكتوبة، وإنما هو ثابت في بعض الروايات في موضع، وفي الباقي في الموضع الآخر.

٣- من هذه الأمثلة أيضًا والتي وقع التكرار فيها لاختلاف الروايات تكرار باب وترجمة وحديثين:

فقد جاء في آخر كتاب الأذان بعد باب انتظار الناس قيام الإمام العالم[٢] في «السلطانية» تكرار باب صلاة النساء خلف الرجال وحديثين تحت الباب وهما:

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدٍ بِنْتِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضيَ الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ..الحديث.

ثم قال: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، فذكره.

فهذا الباب بحديثيه قد ذُكر في «السلطانية» في هذا الموضع وتكرر لفظًا وسندًا ومتنًا بعد بابين وهو آخر كتاب الأذان.

---

(١) «اليونينية» ٢/٥٧.

(٢) ١/١٧٢- ١٧٤ (٨٧٠، ٨٧١).

وعلى كلمة (باب) في الموضع الأول حاشية ونصها: هذا الباب في الأصل مخرج في الحاشية مصحح عليه ثم ذكر بعد بابين ا.هـ. من «اليُونِينيّة» وذكره هنا هو الذي في أصول كثيرة وجرى عليه الشراح. اهـ.

وذكر أيضًا هذا الباب وحديثه مكررًا في آخر الكتاب بعد بابين من الموضع الأول وعلى كلمة باب حاشية نصها: سقط الباب والترجمة عند (ة) [1]. كذا في «اليُونِينيّة» وكأنه إشارة إلى أن هذا الباب في حديثه مكرر مع ما سبق اهـ. من هامش الأصل.

وما نقله محققو «السلطانية» في الموضع الأول وقالوا بعده: من «اليُونِينيّة» وهو يوهم أنه من الأصل، وضحه القَسْطَلّانِيّ بقوله: وفي هامش فرع «اليُونِينيّة» هنا ما نصه: وهذا الباب في الأصل مخرج في الحاشية مصحح عليه ثم ذكره بعد بابين.

وقال القَسْطَلّانِيّ أيضًا بعد آخر حديث في باب استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد:

قال: وزاد في «اليُونِينيّة» كهي[2] هنا باب صلاة النساء خلف الرجال، وهو ثابت فيه قبل بابين فكرره فيه ونبه على سقوط الأخير في الهامش [3] بإزائه عند أبي ذر، وهو ساقط في جميع الأصول التي وقفت عليها لكونه لا فائدة في تكريره اهـ.

وكل الشراح الذين وقفت على شروحهم اقتصروا على إيراد الباب وما تحته في الموضع الأول إلا ما جاء عند ابن الملقن فقد جاء عنده

---

(١) أي أبي ذر الهروي.

(٢) يقصد: أصل اليونيني.

(٣) وهو ما سبق نقله.

اختلاف في الترتيب مع اقتصاره على ذكر الباب والحديثين مرة واحدة.[١]

ثاني عشر: ثبوت أحاديث ومعلقات أو سقوطها من الصحيح.

١- **من هذه الأمثلة** ما جاء في «الصحيح» في كتاب الوصايا، **باب مَنْ تَصَدَّقَ إِلَى وَكِيلِهِ ثُمَّ رَدَّ الْوَكِيلُ إِلَيْهِ.**

وَقَال إِسْماعِيلُ: أَخْبَرَنِي عبدالعَزِيزِ بْنُ عبداللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ إِسْحاقَ بْنِ عبداللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، لاَ أَعْلَمُهُ إِلاَّ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قال: لَمّا نَزَلَتْ: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] جاءَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ.. وذكر الحديث بطوله[٢] .

كذا جاء سياق الإسناد عند اليُونِينِيّ -كما جاء في «السلطانية»- ورمز بما يدل على أن هذا الباب وحديثه ساقط من كل النسخ التي اعتمد عليها إلا رِواية الكُشْمِيهَني خاصة لكن وقع في روايته: (وعلى وكيله) بدلًا من: (إلى وكيله) وثبتت الترجمة وبعض الحديث في رِواية الحمّويي كما ذكر ابن حجر في «الفتح»[٣] ولم أر في «اليُونِينِيّة» ما يدل إلا على الباب فقط عند الحمّويي.

قال ابن الملقن في «التوضيح»[٤]: والبُخارِيّ ساقه هنا فقال: حَدَّثَنا

---

(١) ينظر: «شرح ابن بطال» ٤٧٢/٢، و«فتح الباري» لابن رجب ٤٧/٨، و«شرح الكرماني» ٢٠٩/٥، وابن الملقن ٣٦٤/٧، وابن حجر في «الفتح» ٣٥٠/٢- ٣٥١، و«عمدة القاري» ٢٣٦/٥، و«منحة الباري» ٥٨١/٢- ٥٨٢، و«إرشاد الساري» ٥٢٨/١- ٥٢٩.

(٢) ٨/٤ (٢٧٥٨).

(٣) ٣٨٧/٥.

(٤) ٢٤٤/١٧.

إسماعيل أخبرني عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة عن إسحاق به. اهـ.

فذكره موصولا.

وذكره المزي في «تحفة الأشراف»[(١)] وعزاه للبخاري في الوصايا تعليقًا: وقال إسماعيل –هو- ابن أبي أويس، أخبرني عبدالعزيز بن أبي سلمة عن إسحاق به. فذكره.

وفي آخر الحديث حاشية نقلها المحقق من النسخة المخطوطة لـ«تحفة الأشراف» والمحفوظة في مكتبة محمد نصيف نقلت من نسخة ابن كثير سنة (٧٧٤) هـ وفي كلام ابن حجر الآتي ما يدل على أنها من حواشي المزي نفسه، وفي هذه الحاشية: في كتاب أبي مسعود وكتاب خلف: وقال إسماعيل بن جعفر. والصواب –إن شاء الله- إسماعيل بن أبي أويس اهـ.

وقال ابن حجر في «النكت الظراف» معلقا على كلام المزي:

قلت: هذه الطريق ليست في رِواية أبي الوَقْت، ولا في رِواية أبى ذر، (عن النَّسفي)[(٢)] ونقل المزي في الهامش عن أبي مسعود أنه جزم بأنه ابن جعفر ورد عليه، وقد وافق أبو نعيم في «المستخرج» أبا مسعود وقال: إنه رآه كذلك في نسخة أبى عمرو[(٣)] التي كتبها عن الفَرَبْريّ. وزعم مغلطاي أن في «الأطراف» للطرقي[(٤)]: خ عن الحسن بن شوكر عن إسماعيل بن

---

(١) ١/٨٤ (١٨١).

(٢) كذا وهو تصحيف، والصواب: ولا عن النَّسفي.

(٣) يعني الجيزي.

(٤) هو أبو العباس أحمد بن محمد الطرقي الأصبهاني الحافظ المتوفى بعد (٥٢٠)هـ من مؤلفاته: «أطراف الكتب الخمسة».

جعفر، ولم نر أحدًا ذكر الحسن بن شوكر في شيوخ البُخارِيّ.[١] اهـ.

قلت: (الباحث) مما سبق يتلخص أن في هذا الباب وحديثه الوارد فيه ثلاثة إشكالات:

الأول: ثبوت هذا الحديث وبابه، ويفهم مما سبق نقله أن هذا الحديث وبابه ثابت في رِواية أبي ذر عن الكُشْمِيهَني والحَمُّويّ إلا أنها عند الحَمُّويّ جزء من الحديث فقط.

ولم يقع في روايته عن المُسْتَمْلِيّ ولا في رِواية أبي الوَقْت عن الدّاوُدِيّ عن الحَمُّويّ، ولا في رِواية ابن عساكر ولا الأصيلي، على ما جاء في «اليُونِينيّة».

الإشكال الثاني: في الحديث هل هو معلق أو متصل.

فهو معلق على ما جاء في «اليُونِينيّة» وكما جاء عند ابن حجر في «تغليق التعليق»[٢] وبه جزم المزي في «تحفة الأشراف» وحكاه عن أصحاب الأطراف قبله كما جاء في حاشية «التحفة» وأيده ابن حجر في «النكت الظراف».

وجاء عند ابن الملقن في «التوضيح» مسندًا بلفظ: حَدَّثَنا إسماعيل وقال: والذي ألفيناه في أصل الدمياطي مسندًا.

الإشكال الثالث: هو في تعيين المعلق عنه وهو إسماعيل:

فالذي يتبادر إلى الذهن -كما ذكر ابن حجر في «التغليق» أنه إسماعيل بن أبي أويس وهو شيخ البُخارِيّ فقد روى الكثير عن عبدالله بن أبي سلمة ويدل عليه أن في بعض الروايات قد جاءت صيغة التحديث:

---

(١) «النكت الظراف» ١/٨٤ (١٨١)

(٢) ٣/٤٢٤ - ٤٢٥.

حَدَّثَنا إسماعيل، فيتعين أن يكون ابن أبي أويس لاسيما وأن ابن جعفر متقدم فيكون حديثه معلقًا أيضًا. وصوب ذلك ابن الملقن أيضًا، وجزم به المزي في «التحفة» كما سبق.

وقال ابن حجر في «التغليق»: وزعم أبو العباس الطرقي أن البُخارِيّ أسنده في «الجامع» فقال: حَدَّثَنا الحسن بن شوكر ثنا إسماعيل بن جعفر ثنا عبدالعزيز به، ولم يذكر أحد الحسن بن شوكر في شيوخ البُخارِيّ. اهـ.

قلت (الباحث): فتبين من ذلك أن ثبوت رِواية أبي ذر ومقتضاها أن تكون هذه الزيادة من الفَرَبْريّ الراوي عن البُخارِيّ، وعدم ثبوتها يترتب عليه أن هذه الزيادة من البُخارِيّ وساقها لبيان سماع سليمان له من طاوس. والله أعلم.

٢- ومن الأمثلة التي ترتب على الاختلاف فيها وجود تعليق أو عدم وجوده.

ما ذكره ابن حجر في «تغليق التعليق» في باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء[1] قوله فيه[2]: وقال الأويسى: حدثني محمد بن جعفر عن يحيى بن سعيد وشريك سمعا أنسًا عن النبي ﷺ أنه رفع يديه حتى رأيت بياض إبطيه قلت: (أي ابن حجر): سقط هذا التعليق من أكثر الروايات وهو ثابت في رِواية أبي ذر وقد كرره المؤلف في موضع آخر في الدعوات. اهـ.

وقال في «الفتح»:[3]: وهذا التعليق ثبت هنا[1] للمستملي[2] وثبت لأبي

(١) ٢/٣٩٣.

(٢) أي البُخَارِيّ في هذا الباب.

(٣) ٢/٥١٧.

الوَقْت وكريمة في آخر الباب الذي بعده، وسقط للباقين رأسًا لأنه مذكور عند الجميع في كتاب الدعوات وقد وصله أبو نعيم في «المستخرج». اهـ.

وهذا التعليق لم يثبت في أصل «اليُونِينيّة» كما في «السلطانية» وكتب محققو «السلطانية» ما نصه في هذا الموضع: وقال الأويسى: حدثني محمد بن جعفر عن يحيى بن سعيد وشريك سمعا أنسًا عن النبي ﷺ (أنه)[3] رفع يديه حتى رأيت (حتى يرَى)[4] بياض إبطيه.

ثم قالوا: هذا ثابت عند أبى ذر وابن عساكر وأبي الوَقْت وفي حاشية أبي ذر حديث الأويسى لأبي إسحاق[5] وحده وحديث محمد بن بشار[6] لأبي إسحاق وأبي الهيثم جميعًا إلا أن حديث ابن بشار مؤخر عند أبي الهيثم ا.هـ من هامش الأصل[7] .

قلت (الباحث) وما ذكره محققو «السلطانية» هنا يؤيد ما ذكره ابن حجر السابق ذكره، والله أعلم.

وهذا التعليق اتفقت كل الروايات على ذكره في كتاب الدعوات، باب: رفع الأيدي في الدعاء[8] ولم يحك اليُونِينِيّ فيه خلافًا وكذا الشراح، وذكره

---

(١) أي في باب رفع الناس أيديهم.

(٢) وهو أحد شيوخ أبي ذر.

(٣) كذا هي بين قوسين ورمزوا له عما يدل على رواية ابن عساكر.

(٤) كذا ورُمز لها بنسخة ابن عساكر.

(٥) أي المُسْتَمْلِيّ.

(٦) أي الآتي في أول الباب التالي.

(٧) كذا ذكر في هذا الموضع في «اليونينية» ٣٢/٢ بعد حديث رقم (١٠٢٩).

(٨) ٧٤/٨ (٦٣٤١).

المزى في «تحفة الأشراف»[١] وعزاه للبخاري تعليقًا في كتاب الدعوات. وكرره ابن حجر في «الفتح» في الموضعين[٢].

٣- ومن الأمثلة التي نتج عنها وجود حديث أو حذفه:

ما جاء كتاب العلم باب حفظ العلم[٣] قال البُخارِيّ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَبُو مُصْعَبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنْسَاهُ. قَالَ: «**ابْسُطْ رِدَاءَكَ**» .. الحديث.

ثم قال البُخارِيّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ بِهَذَا، أَوْ قَالَ: غَرَفَ بِيَدِهِ فِيهِ.

كذا جاء سياق الحديث عند اليُونِينِيّ كما في «السلطانية» ورمز اليُونِينِيّ لحذف هذا الحديث أي من أول قوله: حَدَّثَنا إبراهيم بن المنذر، إلى قوله: غرف بيده فيه من عند ابن عساكر والأصيلي وأبي ذر في روايته عن المُسْتَمْلِيّ أي أنه ثابت في رِواية أبي الوَقْت وأبي ذر عن شيخيه الكُشْمِيهَني والحَمُّويِيّ.

ولذا ذكرها ابن الملقن لأن روايته عن أبي الوَقْت، وكذا ذكر القَسْطَلّانِيّ سقوطها من عند هؤلاء ووقع فيه خطأ حيث قال: ساقط في رِواية أبي ذر والأصيلى والمُسْتَمْلِيّ وابن عساكر ا.هـ لأن رِواية المُسْتَمْلِيّ إحدى روايات أبى ذر كما هو واضح في رموز اليُونِينِيّ رحمه الله تعالى[٤] .

---

(١) ١/٢٣٩ (٩١٠).

(٢) ٢/٥١٧، ١١/١٤١.

(٣) ١/٣٥، بعد حديث (١١٩).

(٤) وينظر: «إرشاد الساري» ١/٣٨٠، «صحيح البُخَارِيّ» ١/١٠١ (١١٢) ط المجلس

فهذا الحديث ساقط من بعض النسخ وثابت في بعضها مما يترتب عليه زيادة أو نقص بعض الأحاديث. وهذا الحديث أخرجه البُخارِيّ كاملًا في كتاب المناقب باب بعد باب سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية فأراهم انشقاق القمر[(١)] قال: حدثني إبراهيم بن المنذر حَدَّثَنا ابن أبي الفديك، عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قلت يا رسول الله: إني سمعت منك حديثًا كثيرًا .. فذكره. اهـ.

قلت (الباحث): فكأن سقوط الرِّواية الأولى عند بعض الرُّواة اكتفاء بما هنا، والله أعلم.

٤- ومن الأمثلة التي نتج عنها وجود حديث أو حذفه:

ما جاء في كتاب الأذان باب فضل صلاة الجماعة[(٢)] فقد جاء هامش «السلطانية» ما يلي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**صَلاَةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلاَةَ الْفَذِّ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً**».

ورمز في الحاشية على هذا الحديث ما يدل على أنه ثابت في رِواية أبي ذر والأصيلي وابن عساكر وأبي الوَقْت ونسخة أخرى. وهذا الحديث ليس في أصل «السلطانية» فلست أدري هو هكذا في أصل اليُونِينِيّ أم هو في صلب اليُونِينِيّ وتم استدراكه وحالت طريقة الطباعة من وضعه في المتن، هذا يتوقف على النظر في أصل اليُونِينِيّ.

الأعلى، «التوضيح» لابن الملقن ٦٠٣/٣، و«فتح الباري» ٢١٦/١.

(١) ٢٠٨/٤ (٣٦٤٨).

(٢) ١٣١/١ (٦٤٦).

وقال القَسْطَلّانِيّ في «الإرشاد»: وقد اطلع على أصل اليُونِينِيّ[١] وهذا الحديث ساقط في رِواية غير الأربعة. اهـ.

والمزي في «تحفة الأشراف» ذكر هذا الحديث[٢] وعزاه للبخاري في الصلاة عن عبدالله بن يوسف، عن الليث، عن ابن الهاد به.

قلت: وجميع الشراح للصحيح أثبتوا هذا الحديث في شروحهم، مع حكاية اختلاف النسخ فيه، وقال ابن بطال[٣] قال بعد ذكره حديث ابن عمر: وفيه أبو سعيد مثله، وكذا قال ابن الملقن في «التوضيح»[٤] ثم قال: وأما حديث أبي سعيد فهو ساقط في بعض النسخ، وهو ثابت في «الأطراف» لأبي مسعود وخلف دون الطرقي وهو من أفراد البُخارِيّ وذكره أبو نعيم هنا بعد حديث ابن عمرو ذكره الإسماعيلي أول الباب قبله. ا.هـ.

وذكر هذا الحديث أيضا في هذا الموضع ابن رجب الحنبلي في شرحه «فتح الباري»[٥] أما الكرماني فقد شرح الحديث دون التعرض للاختلاف في إثباته كأنه لم يقع له خلاف فيه، ومما تجب الإشارة إليه هنا أن الناشر وقد وضع متن «الصحيح» من عنده أهمل ذكر هذا الحديث اعتمادًا على ما جاء في أصل «السلطانية» بينما شرحه المصنف، وهو من الهفوات التي تقع لمن يتصدر لطباعة شروح «الصحيح» دون وضع اختلاف النسخ في الاعتبار، والله أعلم.

---

(١) ٣٦٢/١ (منحة).

(٢) ٣٧٢/٣ – ٣٧٣ (٤٠٩٦).

(٣) ٢٧٢/٢.

(٤) ٤٢٣/٦.

(٥) ١٣/٦.

أما الحافظ ابن حجر فقد شرح هذا الحديث وجعله بعد حديث ابن عمر ثم قال بعده: تنبيه: سقط حديث أبي سعيد من هذا الباب في رِواية كريمة وثبت للباقين، وأورده الإسماعيلي قبل حديث ابن عمر[١].

وكذا فعل العيني في «عمدة القاري»[٢] وقال مثل قول ابن الملقن السابق. وكذا شرحه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في «منحة الباري»[٣]، والسيوطي في «التوشيح»[٤] وسبق ذكر ما قاله القَسْطَلّانِيّ.

وخلاصة القول في ذلك: أن هذا الحديث ثابت في «الصحيح» كما هي رِواية الجمهور وما حدث من حذفه في بعض طبعات «الصحيح» إنما هو من وضع هذا الحديث في الحاشية كما في «السلطانية»، والله أعلم.

* * *

(١) تصحفت في المطبوع من «الفتح»: أبي عمر، وهو خطأ.

(٢) ٤/٣٣٦ - ٣٣٧.

(٣) ٢/٣٦٢.

(٤) ٢/٦٧٩.



الفصل الرابع

وسائل توجيه الاختلافات

وسائل توجيه الاختلافات

مما لا شك فيه أن هناك بعض العوامل تساعد في الترجيح بين الروايات المختلفة. فاختلاف الروايات في صورة من صور الاختلاف التي سبق ذكرها سواء أكان ذلك في سياق الصحيح أو الأحاديث أو ما كان خاصًا بالرواة أو المتون، لا يعني بالضرورة التعارض، ودفع أحد الوجهين للآخر.

فمسائل تفاوت الروايات والتفضيل بينها من أصعب المسالك التي يسلكها الناقد أو المجتهد.

وهي مجال لا يحيط به إلا من رزقه الله تعالى الحفظ والإتقان، والوقوف على كثير من الروايات حتى ينقدح في ذهن الناقد الترجيح بين الروايات المختلفة إن تعذر الجمع بينها.

فبالنسبة للرواة عن «الصحيح» يمكن إعمال بعض القواعد التي اصطلح عليها الناقد في عصر الرواية على الرواة بالإضافة إلى اعتبارات أخرى اقتضتها الظروف الزمانية وبعد الإسناد عن النبي ﷺ[1] .

فينبغي الوقوف على عدة أمور:

١- الحكم بتفاوت الروايات وتفضيل بعضها على بعض أمر اجتهادي.

فيحكم كل إمام من الأئمة في ترجيح رواية على أخرى بمقتضى علمه، وعلم النقاد والأئمة يتفاوت كمًا وكيفًا.

٢- أن الترجيح بين الروايات يشتمل على أمرين:

الأول: تفضيل رواية كاملة على رواية أخرى، أو نسخة كاملة على نسخة أخرى.

---

(١) ينظر: «الكفاية» ص٨٠٦ وما بعدها.

الثاني: التفضيل في الاختلافات في كل موضع.

والمجال التطبيقي في بحثي هذا يدور على الأمر الأول.

أما الأمر الثاني فيحتاج إلى تتبع وحصر وليس هذا مجاله، وإنما اكتفيت بذكر أمثلة تطبيقية للدلالة على المراد فقط.

٣- أنه لا يلجأ المجتهد إلى الترجيح بين الروايات إلا بعد تعذر الجمع بين الروايتين أو الأكثر، فكثير من الاختلافات تكون أوجه مختلفة لحقيقة واحدة، كأن يكون الخلاف في ذكر اسم راوٍ، فيذكر في بعض الروايات بما يدل عليه، وفي الأخرى باسمه وكنيته، وفي بعضها الآخر بالاسم والكنية واللقب، وهكذا[١].

وبعض الاختلافات الواقعة في الأسانيد والطرق تكون محفوظة عمن رويت عنه بأكثر من وجه فيكون الجمع بين الروايات أولى من الترجيح بينها.

٤- أن نتيجة الترجيح لا تكون بالضرورة رد المرجوح كما إذا لم يكن ثم مخالفة، بل قد يكون الترجيح للاختيار والتفضيل.

لكن إذا كانت نتيجة الترجيح الحكم برد المرجوح لمخالفته للراجح، فهنا يجب العمل بالراجح دون المرجوح، وهذا في مجال المفاضلة بين الاختلافات الجزئية.

٥- أن كثيرًا من وجوه الترجيح بين الروايات التي يذكرها الأصوليون أو المحدثون للترجيح بين الرواة لا تصلح عند التطبيق العملي؛ وذلك لاختلاف الزمان وكيفية الرواية واختلاف المنهجين.

---

(١) مثاله ما جاء في بعض الروايات (حدثنا أبو اليمان) وفي بعضها: (حدثنا الحكم بن نافع) وهما واحد.

كما أن هناك بعض وجوه الترجيح التي تختص بالترجيح بين الروايات أو النُسخ، وهذه الوجوه هي التي تتعلق بالنُسخ وضبطها وكتابتها، وغير ذلك كما أن هناك بعض وجوه الترجيح عند الأصوليين لا تصلح للترجيح بين النسخ والروايات(١).

٦- قد يجتمع في الرواية عدة مرجحات، وقد يكون بعضها أقوى في الدلالة على الترجيح من بعض، وهي ليست مرتبة بحيث لا يلجأ للمرجح الثاني إلا بعد فقد الأول منهما.

٧- هناك وسائل مساعدة ترجع إلى ما قبل البخاري، وذلك باعتبار المتابعات التي تأتي عن شيوخ البخاري أو شيوخ شيوخه أو غير ذلك.

فأبو علي الجياني مثلًا كثيرًا ما يستدل على ترجيح بعض الروايات باعتبار الرواة عن مالك مثلًا. أو غير ذلك.

٨- الترجيح بين الاختلافات الواقعة بين الروايات ينبغي أن يكون موضعًا موضعًا، ولا يكون ذلك بترجيح رواية مطلقة ولا رد رواية مطلقة.

وإنما يكون ذلك بعدة مرجحات، فتقديم العلماء لرواية معينة لا يعني ترجيح ما فيها مطلقًا، وإنما يجب اعتبار عدد من المرجحات.

٩- أن الاختلاف بين الرواة قد يقع في طبقة الرواة عن البخاري وقد يقع الاختلاف بينهم فيما بعد ذلك من طبقات، كما وقع الخلاف بين الرواة عن الفربري من قبل أبي زيد والكشميهني عنه.. الخ، وكما وقع الخلاف بين الرواة على أبي زيد من قبل الرواة عنه مثل: الأصيلي والقابسي وعبدوس، وكما وقع الخلاف بين أبي ذر الهروي وكريمة في

---

(١) انظر «المحصول الرازي» ٤١٤/٥ وما بعدها، و «البحر المحيط» للزركشي ١٤٩/٦ وما بعدها، و«التقييد والإيضاح» للعراقي ص٢٧١-٢٧٤.

روايتهما عن الكشميهني، وكما وقع الخلاف بين الرواة عن الحموي من قِبَلْ أبي ذر الهروي والداودي.

مراعاة صحة بعض الروايات، وشهرتها بين العلماء:

مما لا شك فيه أن تلقي العلماء لبعض الروايات بالقبول وإقبالهم على روايتها، دليل على صحة ما فيها، فيجب مراعاة الأقرب إسنادًا للبخاري، فعلو الإسناد يتضح من خلال تقارب الرواة في طبقة واحدة وغير ذلك.

فمثلًا وجود بعض الروايات الصحيحة، مثل رواية أبي ذر الهروي، ورواية الأصيلي، ورواية أبي الوقت، ورواية كريمة المروزية.

فكلما كانت النسخ المتداولة بين أيدينا ترجع إلى هذه الروايات، كانت أولى بالترجيح.

مراعاة الأقرب من طبقات الرواة للبخاري:

لاشك أن عوامل الزمن تسبب كثيرًا من الاختلافات، فكلما كان العهد قريبًا بالبخاري كان ذلك أقرب إلى الصحة:

فمن الأمور التي ميزت رِواية الفَرَبْريّ على غيرها: علو إسناده لبقائه مدة طويلة بعد البُخارِيّ.

فقد بقي بعد وفاة البُخارِيّ أربعة وستين عامًا، كان فيها مقصد العلماء والطلاب ممن يريدون سماع «الصحيح» عاليًا.

ولا شك أن طلب الإسناد العالي من آداب المحدثين.

والمتفق عليه بين الرواة عن أبي زيد المروزي (٣٧١) هـ أولى من المتفق عليه بين الرواة عن أبي ذر الهروي (٤٣٤) هـ لأن الأول أقدم طبقة من الثاني وهكذا.

وأقدم ما وقفت عليه من الروايات هي القطعة الموجودة في مجموعة المستشرق منجانا، وهي قطعة من «الصحيح» برواية أبي زيد المروزي (٣٧١) هـ وكتبت في حياة أبي زيد وتقع في سبعة وخمسين لوحة وقد ذكرت وصفًا لها في مبحث رواية أبي زيد المروزي.

ومن أقدم ما عُثر عليه أيضًا نسخة بخط أبي علي الصدفي (٥١٤) هـ عن شيخه أبي الوليد الباجي (٤٧٤) هـ عن أبي ذر الهروي (٤٣٤) هـ وقد أفردتها بمبحث مستقل.

ويليها نسخة ابن سعادة أبي عمران الأندلسي (٤٢٢) هـ وهي مأخوذة من النسخة السابقة حيث كان صهرًا لأبي علي الصدفي وتلميذًا له، وكتبها نجله، ونشرها المستشرق ليفي بروفنسال بالتصوير الشمسي وأفردتها بمبحث مستقل أيضًا.

بعض الوسائل التي تساعد في الوصول إلى توجيه الاختلافات:

١- النسخ من «الصحيح» التي قارنت بين هذه الروايات:

فالرجوع إلى هذه النسخ يحكي لنا الخلاف بين هذه الروايات، مما يجعلنا نستطيع مراعاة المتفق عليه بين الرواة والمختلف فيه، والكثرة العددية من أقوى المرجحات بين الرواة التي ذكرها العلماء.

مثل نسخة أبي ذر الهروي التي قارن فيها بين روايات شيوخه الثلاثة:

ونسخة شرف الدين اليونيني (٧٠١) هـ التي قارن فيها بين عدة أصول لروايات مختلفة.

٢- الرجوع للكتب المتعلقة بـ«الصحيح»: وخاصة التي عرف عن أصحابها مراعاة الروايات المختلفة لـ«الصحيح»، وهذه الكتب أنواع، أذكرها إجمالًا:

أ- شروح «الصحيح»: لاشك أن شروح «الصحيح» تناولت جانبًا مهمًا من الروايات، بل هي الميدان التطبيقي الحقيقي لبيان الروايات في الألفاظ المختلفة، وتوجيهها، ومن أشمل الشروح في هذا الميدان:

شرح ابن حجر العسقلاني (٨٥٢) هـ.

وشرح شهاب الدين القسطلاني (٩٢٣) هـ ولذا تناولتهما بالتفصيل في الباب الثالث.

ب- الكتب التي اهتمت بتقييد هذه الاختلافات وتوجيهها:

ومن أهمها وأقدمها:

كتاب أبي علي الجياني (٤٩٨) هـ: «تقييد المهمل وتمييز المشكل».

وكتاب القاضي عياض (٥٤٤) هـ «مشارق الأنوار على صحاح الآثار».

وكتاب ابن قرقول (٥٦٩) هـ: «مطالع الأنوار على صحاح الآثار».

وقد عرفت بهذه الكتب وقيمتها في ضبط الروايات وتمييزها في الباب الثالث.

ج -كتب الأطراف:

وهي الكتب التي رتبت أحاديث بعض الكتب المسندة ورُتِبت فيها على المسانيد، فهذه الكتب اعتمد أصحابها على نسخ وروايات معينة من «الصحيح»، وبعضهم يذكر أكثر من رواية.

فالمزي مثلًا في «تحفة الأشراف» يذكر المتفق عليه بين الروايات في مظانه، وينبه على ما انفردت به بعض الروايات، بل إنه أحيانًا يكرر الحديث في أكثر من موضع على مقتضى كل رواية، إذا كان الخلاف في الراوي الأعلى، وبمراجعة بعض الأمثلة السابقة يتبين بوضوح اعتماد الشراح

للأحاديث في الترجيح بين الروايات على ما يذكره أصحاب الأطراف.

د- الكتب المتعلقة بتمييز رجال الصحيح:

وهذه الكتب كثيرة وهي أنواع:

فمنها كتب الكنى والأسماء ومن أهم المصنفات المطبوعة في ذلك:

- كتاب «الكنى» للإمام النسائي (٣٠٣) هـ.
- كتاب «الأسماء والكنى» لأبي بشر الدولابي (٣١٠) هـ.
- كتاب «الكنى» لأبي أحمد الحاكم محمد بن محمد النيسابوري (٣٧٨) هـ.
- «الاستغناء في معرفة الكنى» لابن عبد البر القرطبي (٤٦٣) هـ
- «المقتنى في سرد الكنى» للذهبي (٧٤٨) هـ .

ومنها كتب المؤتلف والمختلف: وهو ما اتفق في الخط واختلف في اللفظ. أو هو ما تتفق في الخط صورته ويختلف في اللفظ صيغته.

وقد ألَّف في هذا النوع عدد من الأئمة، أقدمهم أبو أحمد العسكري ضمن كتابه «تصحيفات المحدثين».

«المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٣٨٥) هـ.

وألف تلميذه عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري كتابين هما: «مشتبه الأسماء» و«مشتبه النسبة».

وتتابع التأليف فيه حتى ألف فيه الأمير أبو نصر بن ماكولا (٤٧٥) هـ كتابه الحافل «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب» وعده ابن الصلاح أكمل وأحسن ما صنف في هذا الباب على إعواز فيه.

وجمع الإمام الذهبي (٧٤٨) هـ في ذلك مختصرًا سماه «المشتبه في

أسماء الرجال» فقام الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢) هـ بتوضيحه في كتاب سماه «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه».

ومنها المصنفات الخاصة بتمييز رواة الصحيح مثل:

- «أسامي من روى عنهم البخاري» تصنيف ابن عدي الجرجاني المتوفى سنة (٣٦٠) هـ.

- «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته من الثقات عند البخاري» للدارقطني (٣٨٥) هـ.

- «أسماء رجال صحيح البخاري» ويسمى أيضًا «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرجهم البخاري في جامعه» لأبي نصر الكلاباذي (٣٩٨) هـ.

- «التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح» لأبي الوليد الباجي (٤٧٤) هـ.

- «رجال البخاري ومسلم» للدارقطني (٣٨٥) هـ.

- «الجمع بين رجال الصحيحين» لمحمد بن طاهر بن علي، ابن القيسراني (٥٠٧) هـ.

- «تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي في مصنفاتهم عن الصحابة والتابعين إلى شيوخهم» للحافظ البرقاني (٤٢٥) هـ.

- «المعجم المشتمل على ذكر شيوخ الأئمة النبل» لأبي القاسم بن عساكر (٥٧١) هـ اقتصر فيه على شيوخ أصحاب الكتب الستة دون الرواة الآخرين[1].

وهذه الكتب أهميتها تظهر في تعيين رجال البخاري المختلف فيهم

---

(١) يراجع كتاب: «رواة الحديث وطبقاتهم» للدكتور مصطفى أبو عمارة ص٣٣٠ وما بعدها.

بين الرواة. وكثيرًا ما يرجع إليها أبو علي الجياني في «تقييد المهمل»، وابن حجر في «فتح الباري» للترجيح بين الروايات.

وهذا الأمر له أهمية كبيرة وخاصة في الرجال الذين جاء ذكرهم في «الصحيح» في موضع أو موضعين واختلف في هذه المواضع في هؤلاء الرجال.

وقد سبق ذكر أمثلة لبعض الاختلافات في رجال «الصحيح»، ولم يذكروا إلا مرة واحدة، مما يترتب على هذا الاختلاف جعل هذا الراوي من رجال «الصحيح»، أو لا وذلك لأن علماء الجرح والتعديل جعلوا إخراج البخاري لراوٍ في «الصحيح» حكمًا بتعديله.

ومما يلتحق بذلك الكتب المؤلفة في بيان أحوال الرجال مثل كتب التواريخ والتراجم والطبقات.

هـ -الكتب المؤلفة في العلل:

وهي كثيرة منها:

- «العلل» لعلي بن المديني (٢٣٤) هـ.
- «العلل» للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١) هـ.
- «العلل الكبير» و«العلل الصغير» كلاهما للترمذي (٢٧٩) هـ.
- «العلل» لابن أبي حاتم (٣٢٧) هـ.
- « العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للدارقطني (٣٨٥) هـ.

وهذه الكتب تظهر أهميتها في الترجيح بين الروايات المختلفة إذا كان الاختلاف ترتب عليه علة من العلل التي تقدح في صحة الحديث.

وقد سبق ذكر بعض الأمثلة أدى الاختلاف فيها إلى إيهام وجود علة من العلل وقد أزالتها كتب العلل مثل: كتاب «العلل» للدارقطني، و«علل

ابن أبي حاتم»، و«علل الإمام أحمد» و«علل الترمذي».

و-الكتب المؤلفة في المستخرجات:

وهذه الكتب تظهر أهميتها في تمييز بعض الرواة المهملين، أو العلل الواردة في السند أو بعض الألفاظ المختلف فيها من المتن.

ولذا نجد أن أبا علي الجياني كثيرًا ما يرجح بين الروايات باستخراجه على بعض الأحاديث، حيث يسوق الإسناد منه إلى الراوي المختلف فيه، ويلتقي مع البخاري في شيخه أو شيخ شيخه. كما أكثر من ذلك ابن حجر في «فتح الباري» من الترجيح بين الروايات باعتماده على المستخرجات، وخاصة في الاختلافات الواقعة في الأسانيد.

ومما يلحق بهذا النوع كتاب ابن حجر «تغليق التعليق» الذي وصل فيه كل المعلقات التي جاءت في الصحيح، وذلك له أهمية كبيرة في بعض الاختلافات التي تتعلق بتعليق بعض الأحاديث أو وصلها كما سبق ذكر ذلك في الأمثلة.

ز-كتب السنة المسندة:

وذلك في تخريج الحديث للوقوف على العلل الواردة في الأسانيد.

مثل «صحيح مسلم» والسنن الأربعة ومصنفات بعض شيوخ البخاري أو شيوخ شيوخه: مثل كتب: «الموطأ» للإمام مالك (١٧٩) هـ

وكتاب «مسند إسحاق بن راهويه» (٢٣٨) هـ.

وكتاب «المصنف» و«المسند» لابن أبي شيبة (٢٣٥) هـ

وكتاب «المصنف» لعبد الرزاق (٢١١) هـ. وغير ذلك.

فاعتبار روايات هؤلاء الموجودة في كتبهم وذلك في الأحاديث التي رواها البخاري من طريقهم، أمر له أهمية كبيرة، وممن أكثر من ذلك أبو

علي الجياني وشراح «الصحيح» مثل ابن الملقن وابن حجر وغيرهما.

ومما يلتحق بذلك الكتب المسندة ويكون الإسناد فيها من طريق البخاري. مثل كتاب «البحر الزخار» للبزار (٢٩٢) هـ. حيث ساق بعض الأحاديث عن شيخه البخاري وهذه الأحاديث في الصحيح.

وكذلك الإمام البيهقي في كتبه ساق مجموعة من الأحاديث عن أبي عبد الله الحاكم بسنده إلى البخاري وهذه الأحاديث في الصحيح وقد سبق ذكرها.

وللإمام أبي القاسم البغوي في كتابه «شرح السنة» كثير من الأحاديث التي تزيد على السبعمائة رواها بإسناده إلى البخاري وهي في الصحيح وقد سبق توضيح ذلك.

وغير هذه الكتب كثير.

فهذه الكتب يمكن الرجوع إليها واعتبار هذه الأحاديث التي جاءت بمثابة روايات لبعض النصوص من الصحيح، ويمكن الاستعانة بها في مقارنة الروايات والترجيح بها.

ي- الكتب التي اهتمت بضبط غريب الحديث:

مثل كتاب «غريب الحديث» للخطابي، «مشارق الأنوار» أيضًا، و«مطالع الأنوار» وكتاب ابن مالك الذي ألفه في توجيه روايات الصحيح في بعض الكلمات من حيث العربية.

فالخطابي (٣٨٨) قد ذكر في كتابيه: «غريب الحديث» و «أعلام الحديث» الاختلافات اللغوية التي جاءت في الصحيح، وراعى في ذلك حكاية كل الروايات الواردة في الكلمة.

* * *

خاتمة الباب الثاني

١- يتبين أن هناك أسبابًا كثيرة لوجود الاختلاف بين الروايات، وهذه الأسباب منها ما يعود إلى منهج البخاري نفسه كبقاء بعض الأبواب والأحاديث مبيضة، ومنها ما يرجع إلى كثرة الرواة عن البخاري، ومنها ما يتعلق بالعوامل البشرية التي تعتري أي إنسان.

٢- هناك نتائج عن هذه الاختلافات، وهذه النتائج تزيل كثيرًا من الإشكالات التي تنتج عن عدم مراعاة هذه الاختلافات، ويعد أبو علي الجياني وابن حجر العسقلاني ممن لهم عناية بإزالة كثير من الإشكالات الناتجة عن الاختلافات.

٣- هناك عوامل تساعد في التوفيق بين هذه الاختلافات، ويعد من أهم هذه العوامل اعتبار أصح النسخ والروايات وهي رواية أبي ذر الهروي.

٤- يتبين بوضوح أن صور هذه الاختلافات متعددة فمنها ما يرجع إلى السياق العام لـ«الصحيح» من حيث الترتيب بين الأحاديث والكتب والأبواب.

ومنها ما يكون في بعض الأسانيد، ومنها ما يكون في بعض المتون، ومنها ما يكون نتيجة لبعض الزيادات من قبل بعض الرواة.

وبناء على ما سبق: فإن ما نجده من فروق بين نسخ «صحيح البخاري» التي بين أيدينا المخطوطة أو المطبوعة لا يعد قادحًا في سلامة عموم الكتاب ونصوصه ولا يعارض ما سبق تقريره من تواتر الصحيح عن البخاري، حيث تتابعت عناية البخاري نفسه بالصحيح وكتابته، وإسماعه

للآلاف من السامعين والرواة، ثم تلته عناية رواة «الصحيح» عنه، فمن بعدهم، وكذلك ناسخوه عن أصله وما تفرع عنه من متقدمين ومتأخرين، ثم عناية الشراح بضبط تلك الفروق، والتوفيق بين ما يمكن الجمع بينه بوجه معتبر، أو ترجيح ما يظهر رجحانه ببعض الوجوه المعتبرة في الترجيح التي سبق ذكرها. والله أعلم.

ولذا جعلت الباب الثالث في عناية العلماء في ضبط هذه الاختلافات.

* * *

الباب الثالث

عناية الأمة بضبط الاختلافات

وفيه ثلاثة فصول

الفَصْل الأول: عناية المشارقة بالصحيح.

المبحث الأول: ترجمة اليُونِينِيّ.

المبحث الثاني: نسخة اليُونِينِيّ، أصوله، ورموزه، عمله، مصير هذه النسخة.

المبحث الثالث: الطبعة «السلطانية».

الفَصْل الثاني: عناية المغاربة بالصحيح.

ويتكون من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عناية المغاربة بالصحيح وأهم الروايات عندهم.

المبحث الثاني: نسخة أبي علي الصَّدفي.

المبحث الثالث: نسخة ابن سعادة.

الفَصْل الثالث: أهم المصنفات التي تعتني بضبط هذه الاختلافات.

أما المبحث الأول: ضبط الاختلافات من خلال كتب الشروح.

المبحث الثاني: كتب تقييد الألفاظ.

الفَصْل الأول
عناية المشارقة بالصحيح

الفَصْل الأول: عناية المشارقة بالصحيح.

المبحث الأول: ترجمة اليُونِينِيّ.

المبحث الثاني: نسخة اليُونِينِيّ، أصوله، ورموزه، عمله، مصير هذه النسخة.

المبحث الثالث: الطبعة ((السلطانية)).

التمهيد

جاء عصر اليُونِينِيّ وقد كثرت روايات «الصحيح» في كل مكان وكثر التحديث بروايات مختلفة بسبب كثرة الرُّواة والبعد الزماني عن البُخارِيّ، فجاء اليُونِينِيّ – رحمه الله تعالى- وعزم على ضبط «صحيح البُخارِيّ» بحيث يجمع في نسخة واحدة أشهر الروايات وأضبطها وأتقنها.

المبحث الأول: ترجمة اليُونِينِيّ

اسمه ونسبه[(١)]:

هو الفقيه المحدث الزاهد، الإمام شيخ العلماء في زمانه، شرف الدين

---

(١) **مصادر ترجمة اليُونِينِيّ:**

ترجمة شرف الدين اليُونِينِيّ في كتب كثيرة، فقد ترجم له تلميذه الذَّهبي في معظم كتبه، فترجم له في «تاريخ الإسلام» وفيات سنة ٧٠١هـ (١٨/٥٣ – ١٩)، وفي «المعجم المختص» ص ١٦٨، ١٦٩ (٢٠٧)، و«معجم الشيوخ» ٣٧٦، ٣٧٧ (٥٤٣)، و«تذكرة الحفاظ» ١٥٠٠/٤، و«المقتنى في سرد الكنى» ١٨٨/١ (١٦٠٨).

كما ترجم له الصفدي في «الوافي بالوفيات» ٤٢١/٢١ (٢٩٥)، واليافعي في «مرآة الجنان» ٢٣٥/٤، وابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» ٣٢٩/٤ (٤٩١)، وتقي الدين الفاسي في «ذيل التقييد» ٢١٠/٣ (١٤٥٢)، وابن حجر في «الدرر الكامنة» ٩٨/٣ (٢٢٣)، وابن تغري بردي في «النجوم الزاهرة» ١٩٨/٨، وابن مفلح في «المقصد الأرشد» ٢٥٩/٢ ترجمة (٧٥٩)، والعليمي في «الدر المنضد» ٤٥٠/٢ (١١٩١)، وابن العماد في «شذرات الذهب» ٣/٦، والزبيدي في «تاج العروس» ٦٠٢/١٨، وغيرها.

وقد ترجم له الدكتور عمر عبدالسلام تدمري ترجمة وافية استفدت منها كثيرًا في مقدمة تحقيقه «مشيخة اليُونِينِيّ شرف الدين» تخريج محمد بن أبي الفضل البعلبكي، والتي طبعتها المكتبة العصرية ببيروت مع ملحق من «عوالي شرف الدين» أيضا برِوَاية مؤرخ الإسلام الحافظ الذَّهبي، وذلك في سنة ١٤٢٣هـ الموافق ٢٠٠٢م.

أبو الحسين، علي بن محمد بن أحمد ينتهي نسبه إلى الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، اليُونِينِيّ[1]

ولادته: ولد رضي الله عنه ببعلبك[2] في الحادي عشر من شهر رجب من سنة إحدى وعشرين وستمائة، وقد نشأ في بيت علم، وأسرة لها شأن عظيم في العلم والديانة وحفظ الحديث.

أسرته: أما والده فهو الشيخ الفقيه أبو عبدالله محمد تقي الدين اليُونِينِيّ المحدث الحافظ الزاهد، أحد الأعلام، كان حنبلي المذهب، ولد في شهر رجب سنة (٥٧٢) هـ بيونين القريبة من بعلبك، وكان ملازمًا لأسد الشام عبدالله اليُونِينِيّ، وحفظ كثيرًا من كتب الحديث منها: «الجمع بين الصحيحين» و«صحيح مسلم» وأكثر «مسند أحمد» وكان إماما في الفقه.

توفي في ١٩ من رمضان المبارك سنة (٦٥٨)هـ[3].

---

(١) نسبة إلى قرية من قرى بعلبك اسمها يونين - بضم الياء وكسر النون الأولى- وسماها ياقوت في «معجم البلدان» ٤٥٣/٥، والفيروزآبادي في «القاموس»: يونان بضم الياء وفتح النون الأولى، وقال الزبيدي في «تاج العروس» ويقال فيها: يونين أيضًا وهو المعروف.

وفي هذه القرية نشأة أسرة اليُونِينِيّ، قَال الزبيدي: وهم أهل بيت علم وحديث.

ومن ينسب إلى يونين:

- محمد بن عبدالقادر بن على بن محمد ... حفيد الشيخ ت٧٧٧هـ يكنى أبا الحسن.

- محمد بن على بن أحمد ... المعروف بابن اليونانية ت٧٩٣هـ.

(٢) بعلبك بفتح الباء وسكون العين وفتح اللام والباء الموحدة والكاف مشددة، مدينة قديمة فيها أبنية عجيبة وأثار عظيمة وقصور لا نظير لها في الدنيا، بينها وبين دمشق ثلاثة أيام، أو اثنا عشر فرسخًا من جهة الساحل «معجم البلدان ٤٥٣/١».

(٣) ينظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» للذهبي ٣٥٦/٤٨- ٣٦١ رقم ٤٥٦، و«الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب ٢٦٩/٢- ٢٧٣، و«مرآة الجنان» لليافعي

أما أخوه فهو قطب الدين موسى صاحب «التاريخ» الذي ذيله على «مرآة الزمان» لسبط بن الجوزي والمتوفى سنة (٧٢٦)هـ[١].

وله أخٌ آخر اسمه بدر الدين الحسن، وأخت اسمها أمة الرحيم حدثا كما قال الزبيدي في «تاج العروس».

وكان لنشأة شرف الدين اليُونِينِيّ في بيت علم أن طلب العلم مبكرًا، فحضر ببلده بعلبك عدة أجزاء على البهاء عبدالرحمن المقدسي، وسمع بها من القاضي عبدالواحد بن أبي المضاء الإربلي في سنة (٦٢٦)هـ، وهو في السادسة من عمره، كما سمع والده الشيخ الفقيه وغيرهم.

شيوخه: يمكن القول أن شيوخ الفقيه شرف الدين تجاوزوا السبعين شيخًا من خلال تتبع مشيخته التي ألفها اليُونِينِيّ نفسه، ومنهم من سمع منه في رحلاته: إسماعيل بن إبراهيم بن شاكر التنوخي، و أبو المواهب الحسن ابن سالم بن الحسن ابن صَصْرىَ وغيرهم.

ويعتبر الحسن بن الحسن الجواليقي، ومحمد بن عبد الله بن المبارك البندنيجي، المعروف بابن عُفَيجة، أقدم شيوخ شرف الدين وفاة؛ حيث توفي الإثنان سنة (٦٢٥) هـ مما يعني أنه أخذ بالإجازة عنهما وهو في الرابعة من عمره.

أما آخر شيوخه وفاة فكان عبدالمؤمن بن خلف الدمياطي، الذي تأخرت وفاته حتى سنة (٧٠٥) هـ أي بعد وفاته هو بأربع سنين، وكان من

١٥٠/٤، و«الوافي بالوفيات» للصفدي ١٢١/٢، و«الدرر الكامنة» لابن حجر ١٩٥/٢، ٢٧٨، ٣٠٢، و«النجوم الزاهرة» ٩٢/٧، وغيرها مما لا مجال لحصره.

(١) ينظر في ترجمة قطب الدين: «نهاية الأرب» للنويري ٢١٥/٣٣، و«المعجم المختص» للذهبي٢٨٥، ٢٨٦ (٣٦٦)، و«مرآة الجنان» ٢٧٦/٤، و«الذيل على طبقات الحنابلة» ٢٧٩/٢، ٣٨٠، و«الدرر الكامنة» ١٥٣/٥ (٤٩٠٠)، وغيرها.

بين شيوخه امرأة واحدة، هي زينب بنت عمر بن كندي، كما كان من بين شيوخه سلطانٌ مَلِكٌ، هو الأشرف موسى العادل محمد الأيوبي، وقد حدث عنه بأربعين حديثًا خرجت له.

وتنوعت تخصصاتهم بين الحديث والفقه والقضاء والفتوى والأدب والأنساب وغيرها، وأكثرهم من الأئمة الأعلام المسندين سواء في المذهب الحنبلي أو الشافعي أو الحنفي.

تلاميذه: بعد أن انتهى شرف الدين من رحلاته العلمية، التي سمع وتفقه فيها على أعيان عصره من العلماء الشاميين والمصريين، عاد إلى وطنه لكي يحدث ويسمع ما أخذه، وحدث بكل من دمشق وبعلبك.

ومكانته العلمية بوأته لكي يحدث في دار الحديث الظاهرية(١) بدمشق سنة (٦٨٣)هـ، وحدث بما سمع، ومن الكتب التي حدث بها: «المحدث الفاصل» للرامهرمزي، كما حدث وأقرأ: «مسند الشافعي» و«الثقفيات العشرة» و«مشيخته» و«سنن الشافعي» بِرواية الطحاوي ورِواية المزني وكتاب «المنتقى الكبير من ذم الكلام».

وأخذ عنه الكثير من الدمشقيين وأهل بلده من البعلبكيين ومن بلاد شتى- كانوا ينزلون دمشق وبلاد الشام- من بلاد المغرب وغيرها، وممن أخذ عنه:

- أحمد بن إبراهيم بن محمد التركماني (٧٢٣)هـ.

---

(١) المدرسة الظاهرية هي التي أمر ببنائها السلطان الظاهر بيبرس صاحب مصر والشام، المولود في حدود العشرين وستمائة، والمتوفى سنة ست وسبعين وستمائة. وأمر ببناء هذه المدرسة في حدود سنة سبعين وستمائة وهي الآن مقر دار الكتب الوطنية بدمشق، ينظر «الدارس في تاريخ المدارس» ١/٣٤٨ – ٣٥٩ ، و٥٤٣ – ٥٤٨ لعبدالقادر النُعيمي الدمشقي المتوفى سنة (٩٢٧)هـ.

- أحمد بن أيوب بن أبي فراس، ويعرف بابن الغلفي، إمام مسجد الحنابلة ببعلبك ٧٤٥هـ.

- محيي الدين أحمد بن الحسين الشبلي خازن الكتب بدار الحديث الأشرفية بدمشق، المتوفى سنة (٧٤٤)هـ.

- العلامة المفسر شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، صاحب «الفتاوى الكبرى» المتوفى سنة (٧٢٨)هـ.

- الحافظ المصنف القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي الدمشقي، المتوفى سنة (٧٣٩)هـ.

- شمس الدين أبو عبدالله الذَّهبي صاحب «تاريخ الإسلام» المتوفى سنة (٧٤٨) هـ وغيرهم.

وباستعراض قائمة تلاميذه نجد منهم الأئمة الأعلام أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية، والبرزالي والذَهَبِيّ، فبرعوا في تخصصاتهم وتنوعت معارفهم في الفقه وفروعه وأصوله والنحو والتفسير والحديث، وغير ذلك من الفنون.

أقوال العلماء فيه: من يتتبع أقوال العلماء في الإمام شرف الدين اليُونِينِيّ يجد أنهم أجمعوا على وصفه بالإمامة، والحفظ، والفضل، والسبق في الضبط والقراءة والتقييد، وأجمعوا على تنوع معارفه في الفقه والأصول واللغة.

أما الحديث فهو حامل لوائه، والمقدم فيه على أقرانه، حتى توافد عليه العلماء من كل مكان، حتى استحق أن يكون شيخ بعلبك.

قال فيه الذَّهبي: الإمام العلامة الصالح العارف المحدث المتقن الديّن شيخ العلماء..، قدم واستنسخ «صحيح البُخارِيّ»، وعُني به وقابله بضع

عشرة مرة في سنة..»[١]

وقال ابن رجب: حدث بالكثير، وسمع منه خلق من الحفاظ والأئمة، وأكثر عنه البرزالي والذَهَبِيّ بدمشق وبعلبك..»[٢].

وقال الصفدي: عُني بالحديث وضبطه، وبالفقه واللغة، وحصل الكتب النفيسة، وكان في زمنه عديم النظير في بابه، ليس له مشارك في عشرته لأصحابه..»[٣].

وقال القاضي الفاسي: سمع على البهاء عبدالرحمن بن إبراهيم بن أحمد المقدسي كتاب «مناقب الإمام أحمد» لأبي الفرج بن الجوزي بسماعه منه، وعلى الحسين بن المبارك بن الزبيدي البغدادي «صحيح البُخارِيّ» وكان أجل من رواه عنه..»[٤].

وغير ذلك الكثير من أقوال العلماء التي لا يتسع المقام بذكرها لكثرتها.

رحلاته: ارتحل شرف الدين اليُونِينِيّ من بلده بعد أن سمع بها طلبًا لعلو الإسناد، فذهب إلى:

١- دمشق مرات كثيرة ليتزود من العلم بها، وسمع بها من الحسين بن المبارك ابن محمد الزبيدي، وعبدالله بن عمر بن علي اللتي أبو المنجا، وابن الصلاح، وجعفر الهمداني، وابن الشيرازي وغيرهم.

٢- ثم ارتحل إلى مصر خمس مرات بعد سنة (٦٤١) هـ فلازم الحافظ المنذري وتخرج به، وسمع من علي بن هبة الله بن سلامة المعروف بابن

---

(١) «المعجم المختص» ص١٦٨- ١٦٩.

(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة» ٢/٣٤٦.

(٣) «أعيان العصر» ٣/٤٧٦.

(٤) «ذيل التقييد» ٢/٢١٠- ٢١١.

الجميزي، ومحمد ابن الظافر بن أبي الحسين الإسكندراني المعروف بابن رواج، وغيرهم.

آثاره العلمية: لا تعرف آثار حديثية أو غيرها لشرف الدين اليُونِينِيّ بالرغم من شهرته التي ملأت الآفاق شرقًا وغربًا، إلا «المشيخة» التي خرج فيها أسماء شيوخه، وجزء فيه عوالي، خرجها تلميذه الذَّهبي، ونص «الصحيح»، الذي ضبطه على الروايات التي وقعت له.

و«المشيخة» خرجها تلميذه محمد بن أبي الفضل البعلبكي المتوفى سنة ٧٠٩هـ.

وهي ثبت خرج فيه اليُونِينِيّ شيوخه الذين روى عنهم وعرف بهم، ويذكر حديثًا أو اثنين مما رواه من طريقه، وهو يتألف من ثلاثة عشر جزءًا[(١)].

أما «العوالي» فهي مجموعة أحاديث رواها عنه الذَّهبي، وهي منثورة في مؤلفات الذَّهبي[(٢)].

وفاته: توفي ﷺ شهيدًا في رمضان ليلة الجمعة من سنة إحدى

(١) لم يحقق منها سوى ثلاثة أجزاء هي الثامن والتاسع والعاشر، حققها الدكتور عمر ابن عبدالسلام تدمري، ونشرته المكتبة العصرية بصيدا بيروت سنة ٢٠٠٢م.

(٢) وقد جمع بعضًا منها الدكتور عمر عبدالسلام وألحقها في آخر مشيخة اليُونِينِيّ.

ومما يجدر التنبيه عليه هنا أن فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» ذكر في ترجمة البُخَارِيّ عند الكلام على نسخ «صحيح البُخَارِيّ» أن اليُونِينِيّ قام بإعداد النص الذي بين أيدينا من شرح «الجامع الصحيح» للفربري... إلخ.

ففهم منه الدكتور عمر تدمري أن اليُونِينِيّ له شرح على «الصحيح» وإنما في حقيقة الأمر المقصود نص اليُونِينِيّ لـ« صحيح البُخَارِيّ».

وسبعمائة من الهجرة وفاةً غبطه الناس عليها؛ إذ كانت وفاته شهادة عندما دخل عليه - يوم الجمعة في الخامس من رمضان وهو يجلس في خزانة الكتب بمسجد الحنابلة ببعلبك بعد مجيئه من دمشق- شخص يدعى موسى المصري الناشف، وصف بالفقير، فضربه بعصا على رأسه عدة ضربات، ثم أخرج سكينا صغيرة فجرحه في رأسه أيضًا، فاتقى الشيخ بيده فجرحه فيها، وأُمسك الضارب، وأخذ إلى مُتولي بعلبك، وضرب ضربًا مبرحًا وحبس وأظهر الاختلال في عقله وتجانن، فكان يقول: كسرة وجبينة(١)، وهو غير معروف بالبلد.

أما الشيخ فحمل إلى داره وأتم صيام يومه، وأقبل على أصحابه يحدثهم وينشدهم على عادته، ثم حصل له بعد ذلك حمى، وحقن واشتد مرضه حتى توفي يوم الخميس المذكور، في الساعة الثامنة منه، ودفن من يومه بباب سطحا حيث المقبرة ببعلبك، وصُلي عليه يوم الجمعة بجامع دمشق الأموي صلاة الغائب، وتأسف الناس عليه، فرحمه الله تعالى رحمة واسعة.

---

(١) كأنه يظهر علامات الجنون عنده حتى لا يؤاخذ بما فعل.

المبحث الثاني:

نسخة اليُونِينِيّ (٧٠١) هـ .

بعد البحث والتحري استطاع اليُونِينِيّ الوقوف على عدة أصول لنسخ روايات امتازت كل نسخة بمميزات عن غيرها.

فقام بجمع ما وقف عليه من الأصول واعتمد أحدها أصلًا، ثم قابل باقي النسخ عليها بقراءة جملة من المشايخ والعلماء .

وقبل البدء في وصف هذا العمل يجب التنبيه على عدة أمور:

أولًا: يجب مراعاة الفرق بين الأصول المكتوبة التي وقف عليها شرف الدين اليُونِينِيّ وبين الروايات التي سمع «الصحيح» من خلالها.

فالأصول التي اعتمد عليها في نص المتن خمسة قد ذكرها في مقدمته وعلقت عليها فيما يأتي.

أما الروايات التي روى الصحيح من خلالها فهي غير هذه الأصول، وإن كانت الأسانيد تنتهي إلى أصحاب هذه الروايات وهي:

١- رواية أبي عبد الله الحسين بن أبي بكر الزبيدي عن أبي الوقت عن الداودي عن السرخسي عن الفربري، وهذا هو أصل سماعه.

٢- رواية كريمة المروزية: رواها عن شيخه أبي الحسن علي بن شجاع بن سالم (٦٦١)هـ، عن شيوخه الثلاثة: (أبو القاسم البوصيري (٥٩٨)هـ، وأبو عبد الله محمد ابن أحمد بن مفرج الحنبلي (٦٠١)هـ، وأبو محمد عبد الرحمن بن عبد الله عتيق بن باقا (٦٠٨)هـ) بأسانيدهم إلى كريمة المروزية عن الكشميهني عن الفربري.

٣- رواية الأصيلي: رواها عن والده أبي عبد الله محمد عن أبي طاهر بركات بن إبراهيم الخشوعي بإسناده إلى الأصيلي عن أبي زيد المروزي وأبي محمد الجرجاني كلاهما عن الفربري.

٤- رواية ابن عساكر: رواها إجازة عن شيخه المكي بن علان (٦٨٠) هـ وزين الأمناء أبو البركات الحسن بن محمد عن مؤرخ الشام ابن عساكر.

٥- رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة:

رواها إجازة عن أبي جعفر الهمداني عن الحافظ أبي طاهر السلفي إجازة عن الإمام القاضي عياض عن أبي علي الصدفي عن أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي عن أبي ذر الهروي رحمه الله .

ثانيًا: مراعاة عدم وجود كتابات قديمة أو حديثة، قد بسطت الكلام على منهج هذا الإمام في هذه النسخة، وإنما كان الكلام عليها إشارات سريعة[1].

---

(١) توجد دراسة صغيرة في مجلة «الجامعة الإسلامية» المجلد العاشر العدد الأول لسنة ٢٠٠٢م من ص٢٢٣ إلى ص٢٦٠ بعنوان: «الإمام اليُونِينِيّ وجهوده في حفظ صحيح الإمام البُخَارِيّ وتحقيق رواياته» بقلم الشهيد نزار عبدالقادر الريان، الدكتور بكلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية بغزة بفلسطين، وهي دراسة تكلمت عن اليُونِينِيّ وعمله في «صحيح البُخَارِيّ» وهي دراسة متخصصة إلا أنه لم يفرق بين الروايات التي اعتمد عليها اليُونِينِيّ، حيث لم يفرق بين الأصول وبين الروايات التي سمع «الصحيح» من خلالها خيث ذكر أن اليُونِينِيّ اعتمد على أربع عشرة نسخة واستمد ذلك من خلال الرموز الموجودة في أول الطبعة السلطانية والواقع غير ذلك فجعل الروايات الثلاث التي اعتمد عليها أبوذر الهروي كل واحدة منهن نسخة ثم جعل رِوَاية أبي ذر واحدة أخرى وهكذا .

وللشيخ أحمد شاكر رحمه مقالة بعنوان «النسخة اليُونِينِيّة من صحيح البُخَارِيّ» قد وضعتها دار الجيل في مقدمة الطبعة التي طبعوها من «النسخة السلطانية» مما يوهم أنه أشرف على هذه الطبعة، والحقيقة غير ذلك؛ حيث نص أنه لم يتيسر له ذلك.

وتناول في هذا المقال التعريف باليُونِينِيّ، وتكلم عن عمله في نسخته، والنسخ التي وقف عليها، وقارن بينها وبين النسخة المطبوعة التي أمر بطبعها السلطان عبدالحميد الثاني، والتي أشرف عليها علماء من الأزهر، وتكلم عن مصير هذه النسخة ومكانها في مكتبات العالم.

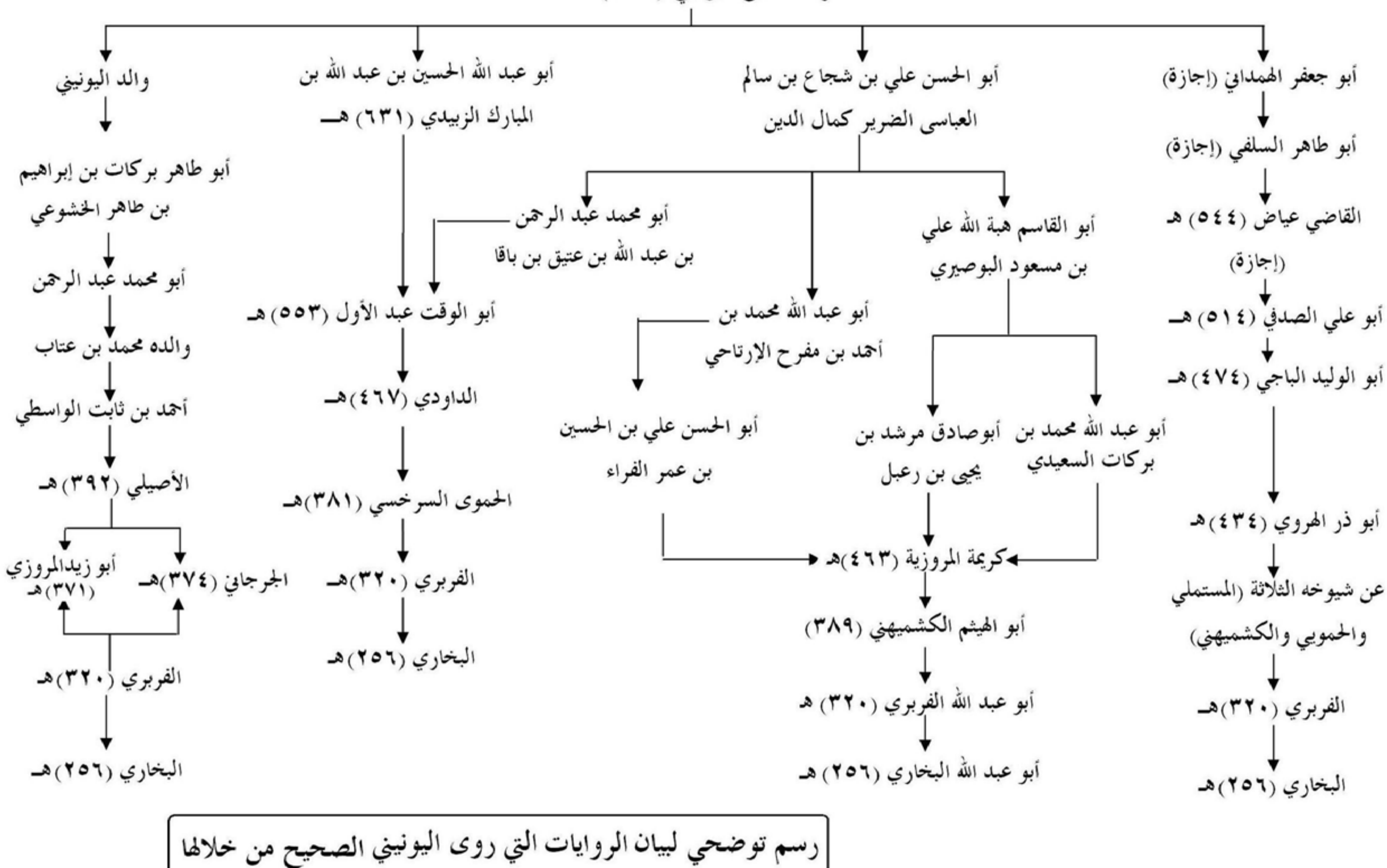
ثالثًا: كتب اليُونِينِيّ – رحمه الله تعالى- عدة أوراق ذكر فيها منهجه في هذه النسخة، ورقومه فيها وأصوله التي اعتمد عليها، ورواياته التي سمع «الصحيح» بها، ومشايخه الذين أخذ عنهم «الصحيح» وهي على صغر حجمها حيث لا تتعدى الست ورقات إلا أنها في غاية النفاسة؛ حيث أزالت كثيرًا من الإشكالات التي أثيرت، وبقيت مدة طويلة لا تعرف إلا من خلال إشارات العلماء الذين استفادوا من هذه النسخة، مثل إشارات العلامة القَسْطَلّانِيّ في «إرشاد الساري».

بل يمكن القول: إن كل من كتب عن هذه النسخة اعتمد على ما ذكره القَسْطَلّانِيّ في المقدمة، ومن العجيب أنه لا يوجد أحد ممن اهتم بطباعة هذه النسخة حتى القائمين على طباعة النسخة «السلطانية»- التي أمر بطبعها السلطان عبدالحميد- قد ذكر المقدمة التي كتبها اليُونِينِيّ والتي هي بمثابة المفتاح لهذه النسخة.

وقد وقفت – بفضل الله تعالى- على صورة لمخطوط مجموع فيه عدة أجزاء حديثية، وفيها ورقات هي مقدمة اليُونِينِيّ، ولها صورة في المكتبة الأزهرية ودار الكتب المصرية وكاتبها متأخر، ويبدو أنها منسوخة من نسخة أقدم منها، وكاتبها هو أحمد بن محمد السحيمي القرشي القلعي سنة (١١٧٣) هـ كما وجدت ذلك في آخر النسخة.

ولقد قمت بنسخها، وآثرت ذكرها كاملة؛ لما فيها من فوائد وأمور، ستكون مدار الحديث عن هذه النسخة.

كما كتب عنها محمد زهير بن ناصر في مقدمة طبعة دار طوق النجاة التي أخرجوا فيها الطبعة السلطانية التي طبعت سنة ١٣١٣هـ، وتكلم عن نسخة اليُونِينِيّ وتوثيقها والنسخ التي اعتمد عليها، إلا أنها دراسة صغيرة جدًّا لا تفي بهذا العمل الجليل.



رسم توضحي لبيان الروايات التي روى اليونيني الصحيح من خلالها

[مقدمة اليُونِينِيّ]

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام العلامة أبو الحسين علي بن محمد بن أحمد بن عبدالله اليُونِينِيّ عفا الله عنه:

الأصول المشار إليها مما أحلت عليه في هوامش نسختي من «صحيح البُخارِيّ»، وما أعلمت عليه في نفس الكتاب بين الأسطر.

فما وقع عليه اتفاق الأئمة الحفاظ الأربعة وهم: أبو محمد عبدالله بن إبراهيم الأصيلي ، والحافظ أبو ذر عبد بن أحمد الهَرَويّ، والحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي، والأصل المسموع على أبي الوَقْت بقراءة الحافظ أبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور السَّمْعاني .

كتبت عليه (ه ص س ظ) هكذا، وما اتفق عليه ثلاثة منهم أسقطت رسم أحدهم، وكذلك إن اتفق اثنان منهم رُقم ما جعل رسمًا لهما.

وإن لم يكن عندهم فإما أن أكتب على الهامش سقط عند (ه ص س ظ) أو أكتب عليه: (لا) وأرقم رسم من ليس عنده .

مثاله: إنه وقع في أصل سماعي حديث بدء الوحي: (جمعه لك في صدرك).

ووقع عند (٥ ص س ظ) (جمعه لك صدرك) بإسقاط: (في).

فأنا أرقم على: (في) (لا)، وأرقم فوقها أو إلى جانبها (ه ص س ظ).

هذا إن وقع الاتفاق على سقوطها.

وإن كانت عند أحدهم وليست عند الباقين كتبتُ عليها: (لا)، ورقمت عليها الحرف المصطلح عليه، وعلى ذلك فقس في كل ما تراه مرقومًا عليه، فافهم الرسم، واحذر من الغلط، وراقب رَقْم أبي ذر ومشايخه الثلاثة: الحَمُّويّ، والمُسْتَمْلِيّ، وأبي الهيثم، فيما خالف أصل سماعي، فإن

كانت المخالفة من الجميع كتبته في الهامش ورقمت عليه (ه) هكذا أو صححت عليه (صح) هكذا، وإن وافق أحد مشايخه أصل سماعي كتبتُ الذي خالف، إما في الأصل بين الأسطر ورقمت عليه ما تقرر من الاصطلاح إنه قد رسم له، أو في الهامش وكتبت فوقه الرَقْم .

فالحَمُّويّ رَقْمُهُ (حـ) هكذا، والمُسْتَمْلِيّ (سـ) هكذا، والكشيمهني (هـ) هكذا، فإن كان عند الحَمُّويّ والمُسْتَمْلِيّ رقمت عليه (حسـ) هكذا، أو إن كان عند الحَمُّويّ وأبي الهيثم رقمت عليه (حهـ) هكذا، وإن كان عند المُسْتَمْلِيّ وأبي الهيثم رقمت عليه (سهـ) هكذا.

وإن كان ثابتًا عند أحدهم دون الآخر رقمت عليه رسمه، إما في الأصل أو في الهامش .

وقد وقع شيء كثير من التراجم والأحاديث والكلمات ويرقم عليها في رِواية أبي ذر: إنها عند المُسْتَمْلِيّ وحده، وهى في أصل سماعي من «صحيح البُخارِيّ» الذي أخبرني به الإمام العالم الثقة أبو عبد الله الحسين ابن أبي بكر عبدالله المبارك بن محمد ابن يحيى بن الزبيدي الربعي السلامي، بقراءة سيدي ومولاي والدي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبدالله اليُونِينِيّ.

والحافظ الإمام العلامة مفتي الفرق، رئيس الأصحاب، حجة العلماء، تقي الدين أبو العباس أحمد[1]، ابن الإمام العلامة الحافظ عز الدين محمد

---

(١) هو شيخ الحنابلة المولود في إحدى وتسعين وخمسمائة، سمع من الخشوعي وأسعد بن روح وغيرهما، روى عنه العز بن العماد، والشمس بن الواسطي، وغيرهما، مات سنة ثلاث وأربعين وستمائة (ينظر سير أعلام النبلاء ٢١٢/٢٣ (١٢٨). وجده تقي الدين كان شيخًا محدثًا، صاحب «الأحكام الكبرى» ولد سنة (٥٤١)هـ وتوفى سنة (٦٠٠)هـ ينظر «سير أعلام النبلاء» ٤٤٤/٢١.

ابن الإمام العلامة حجة الحفاظ الحافظ تقي الدين أبو محمد عبدالغني بن عبدالواحد بن على ابن سرور.

وقراءة ابن عمه الإمام العالم شرف الدين أبي محمد الحسن[١] بن الإمام الحافظ جمال الدين بن أبي موسي عبدالله بن الحافظ عبدالغني.

والإمام العالم المحدث سيف الدين أبي العباس أحمد بن عيسى بن الإمام العلامة موفق الدين محمد بن عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسيين[٢].

وذلك في شهر رمضان سنة (٦٣٥) هـ بدمشق المحروسة في قلعتها.

عن الشيخ الثقة، الصدوق الصالح السديد بقية الأشياخ أبي الوَقْت عبدالأول بن عيسى بن شعيب بن إبراهيم بن إسحاق السجزي الهَرَويّ قراءة عليه في شهور سنة (٥٨٣)هـ.

أنبأنا الإمام جمال الإسلام، أبو الحسن عبدالرحمن بن محمد بن المظفر بن محمد بن داود بن أحمد معاذ بن سهل بن الحكم الدّاوُدِيّ، قراءة عليه ببوشنج، في ذي القعدة سنة (٤٩٥)هـ.

أنبأنا الإمام أبو محمد عبدالله بن أحمد بن حمويه بن أحمد بن يوسف بن أيمن السَّرْخَسي، قراءة عليه في صفر سنة (٣٨١) هـ عن الفَرَبْريّ

---

(١) المولود سنة خمس وستمائة، أفتى ودّرّس ورحل في الحديث، وسمع الكثير من أبي اليمن الكندي وغيره، وكتب عنه الأبيوردي والدمياطي وكثير من الحفاظ، توفي سنة تسع وخمسين وستمائة، ينظر «تذكرة الحفاظ» ١٤٥١/٤، و«تاريخ الإسلام» ٣٨١/٤٨.

(٢) ولد سنة خمس وستمائة وسمع من جده الكثير ومن أبى اليمن الكندي وغيرهما، جمع وصنف، وكان ثقة حافظًا ذكيا متيقظا ومحاسنه كثيرة، عاش ثمانية وثلاثين سنة. «تذكرة الحفاظ» ١٤٤٦/٣.

عن البُخارِيّ.

وإنما سقت سندي حتى يعلم أنه عن الحَمُّويّ، وقد خالفت رِواية الحافظ أبي ذر عبد بن أحمد بن عفير الهَرَويّ عن الحَمُّويّ لرِواية الحسن الدّاوُدِيّ عن الحَمُّويّ في أشياء ثابتة عند الحَمُّويّ.

وكذلك يرقم على ما ترجمته أنها ليست عند الحَمُّويّ من روايته، وهي ثابتة في أصل سماعي من رِواية الدّاوُدِيّ عن الحَمُّويّ، أو يرقم فوقها بما اصطلح الحافظ أبوذر عليه من هـ هكذا أنها عنده وهي ثابتة عن الحَمُّويّ من رِواية (حـ) هكذا أو (سـ) هكذا فيعلم ذلك.

وليس ما أعلمت عليه من أنه عند أبي الهيثم على ما أرقم عليه أن ذلك ليس في روايتي، وإنما رقمت فوقه أو نبهت عليه إما في أصل أو في هامش، حتى يعلم أنه عند الحافظ أبي ذر كذلك، وهو ثابت عند الحَمُّويّ من طريق الدّاوُدِيّ فيعلم ذلك.

وعنيت برِواية الإمام الحافظ أبي ذر لأمرين:

أحدهما: أني قرأت جميع «صحيح البُخارِيّ» رَضِي الله عَنْهُ على الشيخ الإمام المحدث، شيخ القراء وكبيرهم بالديار المصرية، أبي الحسن علي بن شجاع[1] بن سالم العباس الضرير المنعوت بكمال الدين في شهور سنة (٦٦١) هـ، بالقاهرة المحروسة من أصل سماعه بحق روايته له عن المشايخ الثلاثة الثقات المسندين:

أبي القاسم هبة الله بن علي بن مسعود بن ثابت بن غالب بن هاشم

---

(١) مسند الآفاق في القراءات والحديث، وتزوج ابنة الشاطبي، وسمع الشاطبية وصححها دروسًا على الشاطبي، وقرأ عليه كثيرون، منهم الدمياطي والوزيري وغيرهم.

توفي سنة إحدى وستين وستمائة، ينظر «الوافي بالوفيات» ١٥٢/٢١ – ١٥٣.

الأنصاري الخزرجي المعروف بالبوصيري[(١)].

والإمام المقرئ الصالح أبي عبدالله محمد بن أحمد بن حامد بن مفرج الحنبلي المصري[(٢)].

والثقة المسند أبي محمد عبدالرحمن بن عبدالله عتيق بن باقا البغدادي.

قال البوصيري: أنبأنا الإمام العلامة اللغوي النحوي أبو عبدالله محمد ابن بركات ابن هلال بن عبدالواحد السعيدي الصوفي رحمه الله.

وقال الأرتاحي: أَخْبَرَنا الشيخ المسند أبو الحسن علي بن الحسين بن عمر الفراء إجازة[(٣)] قالا: أخبرتنا الحرة العالمة أم الكرام كريمة بنت أحمد ابن محمد بن حاتم المَرْوَزيّة.

وقال البوصيري أيضًا: أَخْبَرَنا الشيخ المسند أبو صادق مرشد بن يحيى ابن قاسم ابن علي بن خلف بن محمد بن رعبل المدني[(٤)] إجازة إذ

---

(١) المتوفى سنة ثمان وتسعين وخمسمائة له ترجمة في «التكملة لوفيات النقلة» ٤١٤/١ (٦٤٧)، «تاريخ الإسلام» ٣٧٥/٤٢، «الوافي بالوفيات» ٣٠٤/٢٧.

(٢) هو الشيخ الصالح أبو عبدالله الأنصاري الأرتاحي، ثم المصري الأدميّ الحنبلي. قَال الحافظ عبدالعظيم: كان مولده في حدود سنة (٥١٧)هـ. سمع من أبي الحسن الأرتاحي، وأجاز له أبو الحسين الفراء، وكتب عنه جماعة من الحفاظ. روى عنه الحافظ عبدالغني، وقال الضياء: كان شيخنا هذا ثقة دينًا ثبتا، وكانت وفاته سنة إحدى وستمائة. ينظر: «تاريخ الإسلام» ٧٠/٤٣، و«سير أعلام النبلاء» ٤١٥/٢١ – ٤١٦، «النجوم الزاهرة» ١٨٨/٦.

(٣) سبقت ترجمتهم.

(٤) كان ثقة صحيح الأصول، وتوفى سنة سبع عشرة وخمسمائة، ينظر: «تاريخ الإسلام» ٤١٨/٣٥، «سير أعلام النبلاء» ٤٧٥/١٩، «مرآة الجنان» ٢٢٢/٣، «شذرات

لم يكن سماعًا، أخبرتنا كريمة المَرْوَزيّة.

قال السعيدي: بقرأتي سنة ست، وقال أبو صادق: قراءة وأنا أسمع في شوال سنة سبع ثم اثنتين وخمسين وأربعمائة بمكة شرفها الله تعالى .

قالت: أنبأنا أبو الهيثم محمد بن المكي بن محمد بن المكي بن زراع الكُشْمِيهَني قراءة عليه وأنا أسمع في جمادى الأولى سنة (٣٨٩)هـ، أنبأنا أبو عبدالله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر بن إبراهيم الفَرَبْريّ بفربر، قراءة عليه وأنا أسمع، في شهر ربيع الأول سنة (٣٢٥)هـ، أنبأنا الإمام الحافظ أبو عبدالله محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم بن المغيرة بن الأحنف الجعفي مولاهم البُخارِيّ بصحيحه مرتين، مرة بفربر سنة ثمان وأربعين، ومرة سنة (٢٥٣)هـ[١].

وقال أبو محمد عبدالرحمن بن عبدالله عتيق بن باقا، أنبأنا أبو الوَقْت، أَخْبَرَنا الدّاوُدِيّ، أَخْبَرَنا الحَمُّوييّ، أَخْبَرَنا الفَرَبْرِيّ، أَخْبَرَنا البُخارِيّ.

الأمر الثاني: أن أصل سماعي الوقف بخانقاه[٢] الشيخ أبي القاسم السُّمَيْساطِي[٣] الذي سمع على الشيخ أبي الوَقْت ببلاد خراسان بقراءة

الذهب» ٤/٥٧.

(١) في المخطوط (٣٥٢) وهو خطأ والصواب: ما أثبته.

(٢) (خانقاه) كلمة فارسية معناها بيت، وقيل أصلها خونقاه، أي الموضع الذي يأكل فيه الملك، والخوانق حدثت في الإسلام في حدود الأربعمائة من الهجرة، وجعلت لتخلي الصوفية فيها لعبادة الله تعالى وجمعها خوانق، ومن هذه الخوانق: خانقاه أقبغا، وهي موضع من المدرسة الأقبغاوية بجوار الجامع الأزهر، أفرده الأمير أقبغا عبدالواحد، وجعل فيه طائفة يحضرون للتصوف، وأقام لهم شيخًا وأفرد لهم وقفًا يختص بهم، وهي باقية إلى يومنا هذا. ينظر «الخطط» للمقريزي ٣/٣٩٩، ٤٢٢.

(٣) خانقاه السميساطي بمهملات وتسمى الخانقاه السميساطية. كانت هذه

الإمام الحافظ أبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور السَّمْعاني[1]، فإنه مسموع من رِواية كريمة المرزوية، وقد جمع فيه بين روايتي أبي الوَقْت وكريمة، فعنيت برِواية أبي ذر؛ لأن أحد مشايخه -وهو أبو الهيثم شيخ كريمة المَرْوَزيّة- وقد خالف كريمة المَرْوَزيّة في روايتها عن الكُشْمِيهَني للحافظ أبي ذر في أشياء من روايته عن الإمام أبي الهيثم الكُشْمِيهَني .

والأصل الذي قابلت به من طريق أبي ذر هو مسموع على الشيخ الإمام الثقة العالم الفقيه المسند أبي العباس أحمد بن عبدالله بن الحطيئة، عن الشيخ الفقيه العالم أبي عبدالله محمد بن منصور الحضرمي، عن الشيخ الفقيه أبي القاسم عبدالجليل بن أبي سعد، عن الحافظ أبي ذر الهَرَويّ، وهى نسخة صحيحة معني بها حجة.

قال الإمام الحافظ العارف الزاهد العابد أبو إسحاق إبراهيم بن محمد

الخانقاه دار عبدالعزيز ابن مروان بن الحكم أمير المؤمنين، وهي بدمشق، اشتراها أبو القاسم علي بن محمد بن يحيى السلمي، من أكابر الرؤساء بدمشق، ولي مشيختها كثير من العلماء والأكابر، منهم أبو المظفر الفلكي (٥٦٠)هـ، وتقي الدين العثماني (٧٤٧)هـ ينظر: «الدارس في تاريخ المدارس» ١٥١/٢ – ١٦١.

والسميساطي هو أبو القاسم على بن محمد بن يحيى السلمي، كان متقدمًا في علم الهندسة وعلم الهيئة، ينظر في ترجمته: «الإكمال» لابن ماكولا ١٤١/٥ – ١٤٢، «الأنساب» ٢٤٦/٧ (٢١٦٧)، «تاريخ الإسلام» ٣٤٦/٣ – ٣٤٧.

(١) هو الحافظ البارع العلامة أبو سعد عبدالكريم ابن الحافظ أبي بكر محمد بن منصور بن محمد بن عبدالجبار التميمي، السَّمْعَاني صاحب «الأنساب» ولد سنة ست وخمسمائة، قيل: بلغت شيوخه سبعة آلاف شيخ، توفي في سنة اثنتين وستين وخمسمائة وله ست وستون سنة، ينظر: «تذكرة الحفاظ» ١٣١٨/٤، «وشذرات الذهب» ٢٠٥/٤ – ٢٠٦.

ابن الأزهر الصريفيني شيخنا[1]: هذه النسخة من «صحيح البُخارِيّ» مفزع يلجأ إليه لصحتها وإتقانها.

وأما الأصل المعزو إلى الأصيلي فإنه وقف في مدرسة شيخنا الحافظ ضياء الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي[2]، وعليه الحواشي بخط الحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالبر النمري وهو أصل صحيح تظهر عليه مخايل النباهة والصحة.

وأما الأصل المعزو إلى الحافظ أبي القاسم مؤرخ الشام علي بن الحسن ابن هبة الله ابن عساكر فإنه أصل سماعه، وقد سمع عليه غير مرة.

وأما الأصل المعزو إلى الحافظ أبي سعد السَّمْعاني فإنه أصل أصيل، وهو أحد أصول سماعات دمشق المحروسة وخراسان، ردها الله إلى المسلمين، وهو قد سمع على جماعة من الحفاظ وسمع بقراءة جماعة من الحفاظ.

واخترت لأبي ذر: (ه) على الشكل علامة؛ لأنه غلب عليه النسبة إلى

---

(١) المولود ستة إحدى وثمانين وخمسمائة، كان ثقة حافظًا، صالحًا، سمع الكثير وكتب وأفاد، وولي مشيخة دار الحديث بمنبنج، وسكن حلب، ومات في سنة إحدى وأربعين وستمائة، ينظر «تذكرة الحفاظ» ١٤٣٣/٤.

(٢) تسمى المدرسة الضيائية المحمدية، وهي بسفح قاسيون شرقي الجامع المظفري، أنشأها الشيخ ضياء الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي الحافظ أحد الأعلام صاحب «المختارة في الأحاديث» ولد سنة تسع وستين وخمسمائة، وتوفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة.

وهذه المدرسة أوقف لها كثيرًا من الكتب بخطه، ووقف عليها أوقافا كثيرة أخرى، وجعل هذه المدرسة دار حديث. فرحمه الله تعالى. (ينظر الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي ٩١/٢ – ٩٨، وينظر في ترجمة الضياء «تذكرة الحفاظ» ١٤٠٥/٤، ١٤٠٦.

بلده فلا يقال إلا الحافظ الهَرَويّ، وللأصيلي (ص) هكذا؛ لأنه غلب عليه النسبة إلى بلده وهو أزيلة فقلبت إلى الصاد وغلبت على الزاي[(١)].

وللحافظ الدمشقي مؤرخ الشام (س) هكذا؛ لأنه لا يقال له إلا: ابن عساكر.

وأما ابن السَّمْعاني فاخترت له (الظاء)؛ لحفظه وإتقانه وتقدمه على أقرانه فيعلم ذلك.

وكذلك ربما وقع الخلاف في حرف واحد من كلمة، مثل أن يكون في أصل سماعي: فقال) وفي غيره: (وقال) بالواو أو بالعكس فربما كتبت الحرف المختلف فيه فقط ورقمت فوقه أو إلي جانبه بالحرف المصطلح عليه، وكذلك إذا كان الخلاف في الياء والتاء أو غير ذلك من الحروف.

وقد أخبرني بالجامع الصحيح من رِواية الإمام الحافظ أبى عبدالله الأصيلي رحمه الله، فأخبرني سيدي ومولاي والدي أبو عبدالله محمد رحمه الله إذنًا، أَخْبَرَنا الشيخ الثقة المسند أبو طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر بن بركات الخشوعي إجازة[(٢)]، أَخْبَرَنا الشيخ الإمام أبو محمد عبدالرحمن بن محمد عتاب إذنًا، أخبرني والدي[(٣)]، عن أحمد بن ثابت

---

(١) قَال القاضي عياض في «مشارق الأنوار» ١/٧٠: الأصيلي بفتح الهمزة مقصورة منسوب إلى أصيلة مدينة بالمغرب مشهورة، ويقال: بالزاي مكان الصاد أيضًا، والصاد هنا أشهر.

(٢) المولود في سنة عشر وخمسمائة، والمتوفى سنة ثمان وتسعين وخمسمائة. روى كتبًا كثيرة بالسماع والإجازة، سمع من هبة الله الأكفاني، وعبدالكريم بن حمزة، وأجاز له أبو علي الحداد من أصبهان. (ينظر ترجمته في، «سير أعلام النبلاء» ٢١/٣٥٧ – ٣٥٨، و«شذرات الذهب» ٤/٣٣٥)

(٣) من أهل قرطبة، ومن أكابر الشيوخ الأندلسيين في علو الإسناد وسعة الرحلة،

الواسطي[(١)] وغيره، عن الأصيلي، عن أبي زيد محمد ابن أحمد المَرْوَزيّ وأبي محمد يوسف الجُرْجانيّ، كلاهما عن الفَرَبْريّ.

قال أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن عتاب: وأخبرني بالجامع الصحيح أبو عبدالله بن نبات إجازة عن الأصيلي.

وأما رِواية الحافظ أبى القاسم مؤرخ الشام للجامع الصحيح فحدثني بها إجازة الشيخ السديد المكي بن علان القيسي[(٢)] وزين الأمناء[(٣)] بحق

ولد سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة، وتوفي سنة عشرين وخمسمائة. ينظر «الصلة» ٣٤٨/٢ - ٣٥٠ (٧٤٩) «هدية العارفين» ٥١٨/١، «معجم المؤلفين» ١١٦/٢ (٧٠١٢)، وأبوه العلامة المحدث مفتي قرطبة، توفي سنة اثنتين وستين وأربعمائة ينظر: «سير أعلام النبلاء» ٣٢٨/١٨.

(١) سبقت ترجمته.

(٢) هو المسلم بن محمد بن مسلم بن مكي بن خلف بن المسلم بن أحمد بن محمد بن حصن بن صقر بن عبدالواحد بن علي بن علان، القاضي الجليل المسند، شمس الدين أبو الغنائم ابن علان القيسي، الدمشقي الكاتب، أجاز للذهبي مروياته، ولي نظر بعلبك ثم انفصل عنها، ولد سنة أربع وتسعين وخمسمائة، وتوفي سنة ثمانين وستمائة. ينظر ترجمته في «تاريخ الإسلام» ٣٧٣/٥٠ - ٣٧٤، «ذيل مرآة الزمان» ١٢٥/٤ - ١٣١، «تذكرة الحفاظ» ١٤٦٦/٤، وغيرها.

(٣) الشيخ العالم الجليل المسند العابد زين الأمناء، أبو البركات الحسن بن محمد بن الحسن بن هبة الله بن عبدالله بن عساكر الدمشقي، سمع من أبي العشائر محمد بن الخليل، ومحمد بن محمد الكُشْمِيهَني ، وغيرهم، وحدث عنه عز الدين بن الأثير، وأمين الدين أبو اليمن حفيده وآخرون. قَال البرزالي: ثقة كريم نبيل. توفي رحمه الله تعالى في يوم الجمعة سادس عشر صفر سنة سبع وعشرين وستمائة. ينظر ترجمته في «التكلمة لوفيات النفلة» ٢٥٨/٣ (٢٢٧٧)، «الوافي بالوفيات» ٢٥٣/١٢ (٢٣١، «سير أعلام النبلاء» ٢٨٤/٢٢ (١٦٣).

سماع شيخنا زين الأمناء من عمه مؤرخ الشام.

وهذا الرسم الذي أشرت إليه وجعلته مضافًا إلى رِواية الحافظ أبي ذر فهو رسم روايتي في الأصل الذي رواه الحافظ أبو سعد عبدالكريم بن السَّمْعاني على أبي الوَقْت (٥).

وإنما وقع اختياري على هذه النسخة المنسوبة إلى الحافظ أبى ذر لتحقق ضبطها وتحريره، وما قاله شيخنا الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أزهر الصريفيني من جودة ضبطها أنها يلجأ إليه وإن خالفتها النسخة التي في الوقف السميساطي من بعض رسم ما فيعلم ذلك.

وقد أخبرني نازلًا بِرواية الحافظ أبي ذر بدرجات الشيخ المقرئ أبو جعفر الهمداني إجازة عن الحافظ أبي طاهر السلفي، إجازة عن الإمام أبى الفضل عِياض إجازة.

قال القاضي عِياض: أخبرني القاضي الشهيد أبو علي الحسين بن محمد الصَّدفي عن القاضي أبى الوليد سليمان بن خلف الباجي عن أبي ذر رحمه الله تعالى.

تمت الفهرسة المباركة على يد كاتبها أحمد بن محمد السحيمي القرشي القلعي لسنة (١١٧٣) هـ ا.هـ

* * *

وبعد ذكر نص المقدمة أبدأ في الكلام على هذه المقدمة

الأصول التي اعتمد عليها اليُونِينِيّ في كتابته لهذه النسخة.

بعد قراءة المقدمة التي ذكرها اليُونِينِيّ والتأمل لصنيعه في نسخته يلاحظ ما يلي مما يتعلق بالأصول التي اعتمد عليها اليُونِينِيّ:

أولًا: وقف الحافظ اليُونِينِيّ على خمسة أصول لروايات[1] «الصحيح» وهذه الخمسة كلها تنتهي بأشهر الروايات عن الإمام البُخارِيّ وهي رِواية الفَرَبْرِيّ، مما يدل على أن اليُونِينِيّ لم يعتمد على رِواية أخرى غير رِواية الفَرَبْرِيّ، وهذه الأصول الخمسة هي:

الأصل الأول: نسخة أبي الوَقْت وقد سبق الكلام عليها في الباب الأول: وهو الذي جعله أصلًا لسماعه، واعتمده أصلًا لنسخته، وهو الأصل المسموع على أبي الوَقْت، **ويلاحظ عليه أشياء**:

الأول: أنه أصل سماعه من «صحيح البُخارِيّ» الذي أخبره به الإمام أبو عبد الله الحسين بن أبي بكر عبدالله المبارك الزبيدي الربعي السلامي (٦٣١)هـ، عن الشيخ الثقة الصدوق الصالح السديد بقية الأشياخ أبي الوَقْت عبد الأول بن عيسى بن شعيب ابن إبراهيم الهَرَوِيّ (٥٥٣) هـ قراءة عليه، عن الإمام جمال الإسلام أبي الحسن عبدالرحمن بن محمد بن المظفر الداودي، عن الإمام أبي محمد عبدالله بن أحمد بن حمويه السَّرْخَسي الحَمُّوِيّ (٣٨١)هـ، عن الفَرَبْرِيّ (٣٢٠) هـ عن البُخارِيّ (٢٥٦) هـ رحمه الله تعالى.

الثاني: أن سماع اليُونِينِيّ رحمه الله كان بقراءة مجموعة من العلماء وهم:

والده أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالله اليُونِينِيّ(٦٥٨)هـ.

والحافظ الإمام تقي الدين أبو العباس أحمد بن الإمام عز الدين محمد بن الإمام محمد بن عبدالغني بن عبدالواحد بن علي بن سرور.

---

(١) أعنى بأصول الرِّواية: النسخ الخطية التي تمثل رِوَاية هؤلاء الرُّواة المذكورين.

وابن عمه الإمام شرف الدين أبو محمد الحسن بن جمال الدين بن أبي موسى عبدالله بن الحافظ عبدالغني(٦٥٩)هـ.

والإمام المحدث سيف الدين أبو العباس أحمد بن عيسى بن الإمام موفق الدين محمد بن عبدالله بن قدامة المقدسي.

الثالث: أن ذلك كان في سنة (٦٣٥) هـ بدمشق في شهر رمضان المعظم.

الرابع: أن هذا الأصل من رِواية أبي الوَقْت كان وقفًا بخانقاه الشيخ أبي القاسم السُّمَيْساطِي الذي سُمع على الشيخ أبي الوَقْت ببلاد خراسان بقراءة الإمام الحافظ أبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور السَّمْعاني، وهذا الأصل مسموع أيضًا من رِواية كريمة المَرْوَزيّة عن الكُشْمِيهَني عن الفَرَبْريّ.

وقد جمع فيه الشيخ أبو القاسم السُّمَيْساطِي بين روايتي أبي الوَقْت وكريمة، فهذه الرِّواية بمثابة رِواية أخرى عن الكُشْمِيهَني غير رِواية أبي ذر الهَرَويّ عنه.

وهو أصل أصيل أحد سماعات دمشق وخراسان وقد سمع على جماعة من الحفاظ وكان يقراءة جمع من الحفاظ.

الأصل الثاني: أصل أبي ذر الهَرَويّ عن شيوخه الثلاثة: الكُشْمِيهَني ، والحَمُّويّ السَّرْخَسي، والمُسْتَمْلِيّ.

وهو مسموع على الشيخ الإمام أبي العباس أحمد بن عبدالله بن الحطيئة، عن الشيخ الفقيه أبي عبدالله محمد بن منصور الحضرمي، عن الشيخ الفقيه أبي القاسم عبدالجليل بن أبي سعد عن الحافظ أبي ذر[1].

---

(١) وهذا الأصل محفوظ بالمغرب منه نسختان وينظر أصول أبى ذر الهروي عند الكلام على روايته من الباب الأول.

وهي كما قال اليُونِينِيّ: نسخة صحيحة معني بها حجة.

وقال في بيان منزلتها الإمام الحافظ العارف الزاهد أبو إسحاق إبراهيم ابن محمد ابن الأزهر الصريفيني(٦٤١) هـ شيخ اليُونِينِيّ:

هذه النسخة من «صحيح البُخارِيّ» مفزع يلجأ إليه لصحتها وإتقانها.

الأصل الثالث: أصل معزو إلى الأصيلي عن أبي زيد المَرْوَزيّ.

وهو وقف في مدرسة الشيخ الحافظ ضياء الدين أبي عبدالله محمد بن عبد الواحد المقدسي وعليه حواشٍ بخط الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري. وهو أصل صحيح تظهر عليه مخايل النباهة والصحة كما قال اليُونِينِيّ.

الأصل الرابع: الأصل المعزو إلى الحافظ أبي القاسم مؤرخ الشام علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، وهو كما قال اليُونِينِيّ أصل سماعه، وقد سمع عليه غير مرة.

وهذا الأصل لم يذكر اليُونِينِيّ من أي الروايات هو، وقد ذكر ابن عساكر في« تاريخ دمشق» أحاديث رواها من طريق:

أبي عبدالله عن أبي عبدالله محمد بن علي الخبازي وأبو سهل محمد ابن أحمد الحفصي كلاهما عن محمد المكي الكشمهيني عن الفَرَبْرِيّ.

ومن طريق أبي الفتح المختار بن عبدالحميد وأبي الوَقْت عبدالأول ابن عيسى كلاهما عن الدّاوُدِيّ عن عبدالله بن أحمد حموية عن الفَرَبْرِيّ[1].

كما روي أيضا أحاديث من الصحيح عن أبي بكر خلف بن عطاء بن أبي عاصم الهَرَويّ النجار عن المليحي عن النُّعيمي عن الفَرَبْرِيّ[2]

(١) «تاريخ دمشق» ١٩٢/٩، ١٣/١٦.

(٢) «تاريخ دمشق» ١٩٢/٩، ١٣/١٦، وفي «سير أعلام النبلاء» ٦٤/٢٠-٦٥ ترجمة الفضيلي ذكر الذَّهبي ابن عساكرَ فيمن روى عنه.

وعن أبي عبدالله الفراوي، عن سعيد بن محمد العيار، عن محمد بن عمر بن شَبُّويه، عن الفَرَبْرِيّ[(١)].

فهذه أربع روايات عن الفربري، ويبدو أن نسخة ابن عساكر التي وقف عليها اليونيني كانت تضم أكثر من رواية، لأني وجدت رموزًا تدل على نسخ أخري لابن عساكر، وذكرت هذه الرموز في رموز اليونيني في نسخته.

الأصل الخامس: أصل الحافظ أبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور السَّمْعاني المسموع على أبي الوَقْت بقراءته.

وهو أصل أصيل، وهو أحد سماعات دمشق وخراسان، وقد سمع على جماعة من الحفاظ وسمع بقراءة جماعة من الحفاظ.

عمل اليُونِينِيّ في التنسيق بين هذه الأصول:

سبق أن أشرنا إلى أن مراد اليُونِينِيّ الوصول إلى تحرير نص «الصحيح»، وذلك بجمع أصح النسخ، والمقارنة بينها لفظةً لفظة، وذكر مواضع الاختلاف والاتفاق بين هذه النسخ.

ولذا ابتكر اليُونِينِيّ منهجًا فريدًا من نوعه لحكاية هذه النسخ وغيرها مما وقف عليه.

فهو وضع في الأصل نص سماعه من «الصحيح»، الذي سبق الإشارة إليه وهو الأصل الأول فيما سبق، وبعد ذلك المتفق عليه بين جميع الروايات يكتب بلا رقوم، فإذا كانت هناك كلمة أو جملة غير موجودة في بعض النسخ، وهي في أصل سماعه وضع فوق هذه الكلمة أو الجملة أو الحركة ما يدل على حذفها عند هذه الروايات، ووضع لذلك رقومًا للدلالة على الحذف ورقومًا تدل على الروايات، وسأذكرها بالتفصيل فيما بعد.

(١) «تاريخ دمشق» ١٣/١٦.

وإذا كانت هناك زيادات في بعض الروايات، وليست في أصل سماعه، فإنه يذكرها في الحاشية، ويضع فوقها ما يدل على الرِّواية التي جاءت فيها.

ويلاحظ أن اليُونِينِيّ وضع رموزًا أصلية ورموزًا فرعية.

فالرموز الأصلية هي للأصول التي وقف عليها، وسبق وصفها. والرموز الفرعية هي للدلالة على الحذف والإثبات في روايات أبي ذر عن شيوخه الثلاثة.

كما وضع رموزًا للدلالة على الصحة كما وضع رموزًا لحكاية الوجهين معًا ورموزًا للتقديم والتأخير، ورموزًا لنسخ أخرى وقف عليها كانت موجودة في هوامش الأصول التي اعتمد عليها.

واشتمل حكاية الخلاف على كل كلمة أو جملة أو حركة حتى الكتب والأبواب زيادة ونقصًا، تقديمًا وتأخيرًا، كل ذلك في منهج فريد لم يسبق إليه.

واليُونِينِيّ رحمه الله تعالى لم يقصد من عمله هذا الترجيح بين هذه الروايات والخروج منها بصورة مختارة، وإنما كان قصده حكاية وجمع هذه الروايات كلها في مكان واحد، تيسيرًا على من أراد الانتفاع بها من العلماء، وإغناء له عن التنقيب عنها في مختلف المظان، وقد استطاع أن يحقق هذه الغاية على وجه الاختصار عندما استعان بالرموز وصنع من حروف الهجاء علامات يضعها على موضع الخلاف.

وبذلك حكى ألفاظ «الصحيح»، وميزها كما وقعت عنده في الأصول الأربعة التي قابل عليها أصله وهو يسبق بذلك المستشرقين في تحقيق النصوص وضبطها .

فأيادي اليُونِينِيّ رحمه الله تعالى في حفظ روايات ونسخ «الصحيح» وارفة، لا يعرفها إلا من كابد النظر في الفروق بين النسخ، فصارت طوع يد أهل الحديث، تراها في صفحة واحدة ينهل منها كل من جاء بعده.

لكن العجب العجاب أنك تجد كثيرًا من المعاصرين الذين لا يقفون على جهود السابقين؛ قد خدعوا بأعمال المستشرقين، ووصفوهم بأنهم قادة العلماء في التحقيق والتدقيق، وعلى أيديهم اكتشف الناس ضبط النصوص وتحقيقها، دون الإشارة إلى سبق المسلمين في هذا الميدان، لا من زمن اليُونِينِيّ فحسب بل من قبله بمئات السنين، فهذا هشام بن عروة يروي عن أبيه أنه كان يقول: كتبت؟ فأقول نعم، فيقول: عرضت كتابك؟ قلت: لا، قال: لم تكتب، وغير ذلك من النقول كثير، وقد تكلمت عن عناية المحدثين بذلك في التمهيد فأغنى عن إعادته هنا.

رموز اليُونِينِيّ:

قد بالغ اليُونِينِيّ رحمه الله تعالى في ضبط ألفاظ وروايات «الصحيح» زيادة ونقصانا، تقديمًا وتأخيرًا، راقمًا عليه بما يدل على مراده، **وبعد حصر هذه الرموز يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:**

أولًا: رموز أصلية تدل على الأصول التي اعتمد عليها وهي:

(ه): علامة لأبي ذر الهَرَوِيّ، واختار له الهاء؛ لأنه غلب عليه النسبة إلى بلده.

(**ص**): علامة للأصيلي هكذا لأنه غلب عليه النسبة إلى بلده وهي أزيلة، فقلبت إلى الصاد وغلبت على الزاي فيقال: الأصيلي.

(**س**): علامة لابن عساكر الدمشقي.

(**ظ**): علامة لابن السَّمْعاني، واختار له الظاء لحفظه وإتقانه وتقدمه على أقرانه، فأخذ من الحفظ الظاء.

واختار لمشايخ أبي ذر الثلاثة رقومًا خاصة بكل واحد منهم منفردين ومجتمعين، فإذا ذكر رمز (ه) هكذا فقط معناه اتفاق الثلاثة على ما رقم فوقه.

واختار لكل واحد منهم رَقْما خاصًّا به عند الانفراد وهي:

(**حـ**): للحموي السَّرْخَسي.

(**سـ**): للمستملي.

(**هـ**): للكشميهني.

أما رموز اجتماع اثنين منهم فهي:

(**حهـ**): للحموي والكُشْمِيهَني .

(**حسـ**): للحموي والمُسْتَمْلِيّ.

(**سهـ**): للمستملي والكُشْمِيهَني .

وهناك رموز أخرى مثل:

(**لا**): توجد قبل الرمز إشارة إلى سقوط الكلمة عند أصحاب الرمز.

إلى: توجد في آخر الجملة التي عليها (لا) إشارة إلى آخر الساقط عند صاحب الرمز[1].

(**صح**): إشارة إلى صحة الرواية في هذه الكلمة عند المرموز له، أو عند الحافظ اليُونِينِيّ عند عدم وجود رمز.

هذه هي الرموز التي ذكرها اليُونِينِيّ في مقدمته.

ثانيا: رموز أخرى موجودة في مقدمة الطبعة «السلطانية».

وذكر المراد بها محققو النسخة «السلطانية» وقالوا: قد وجدنا في النسخ الصحيحة المعتمدة التي صححنا عليها هذا المطبوع رموزًا لأسماء الرُّواة.

فذكروا ما سبق من رموز وأضافوا إليها:

---

(١) وأحيانا يكرر لفظ (لا إلى) كما فصل في هامش ٣، ٧ في ٥٤/١، وكما في ٧٣/١ آخر كتاب: الحيض.

(**ك**): رمزًا لرِواية كريمة المَرْوَزيّة.

(ع): قالوا لعلها لابن السَّمْعاني.

(ج): لعلها للجرجاني.

(ق): لعلها للقابسي.

(ح)، (**عط**)، (**صع**): رموزًا لنسخ لم يعلم أصحابها.

(**خـ**) **أو** (**ـخـ**) **أو** (خ): إشارة إلى نسخة أخرى.

ثالثا: رموز **وقفت عليها من خلال التتبع**:

وهي كثيرة، وكررت كثيرًا، وسأكتفي بضرب أمثلة مع الإحالة إلى مواضع ذكرها في الطبعة «السلطانية»:

(**معًا**): إشارة إلى صحة الوجهين في كلمة معينة مثل كلمة:

البَكالي[١] وضعت على حرف الباء للدلالة على صحة الرواية في كسر الباء وفتحها.

ومشبّهات[٢]وضعت على حرف الباء للإشارة إلى صحة الرواية في كسر الباء وفتحها.

وكلمة الوضوءُ[٣]وضعت على آخر الكلمة للدلالة على صحة الرواية في رفعها ونصبها.

الجنةِ[٤]وضعت على آخر الكلمة للدلالة على صحة الرواية في جرها ونصبها.

---

(١) ١/٣٥ (ح ١٢٢) كتاب العلم، باب: ما يستحب للعالم إذا سئل: أي الناس أعلم.

(٢) ١/٢٠ (٥٢) كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه.

(٣) ١/٤٧ (١٨٠) كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين.

(٤) ١/٤٨ (١٨٤) كتاب الوضوء، باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المثقل.

كَفة[1]وضعت على حرف الكاف للدلالة على صحة الرواية في ضم الكاف وفتحها.

والنبيَّ[2]وضعت على آخر الكلمة للدلالة على صحة الرواية في رفعها ونصبها.

يغتسلْ [3]وضعت على آخر الكلمة للدلالة على صحة الرواية في الرفع والجزم.

الغُسل[4]وضعت على حرف الغين للدلالة على صحة الرواية في فتح الغين وضمها.

غيرُ[5]وضعت على آخر الكلمة للدلالة على صحة الرواية في الفتح والنصب.

مضطجعةٌ[6]وضعت على آخر الكلمة للدلالة على صحة الرواية في الفتح والنصب.

ويضع فوق بعض رموز الرواة رموزًا أخرى مثل:

(ه هـ) (ه حـ) (ه سـ) (ه هسـ) لاختلاف النسخ عند أبي ذر عن مشايخه مجتمعين أو منفردين.

(**ص** حـ): للدلالة على نسخة أخرى عند الأصيلي مثل (تَبِعَ)[7].

---

(١) ١/٤٩ (١٩١) باب من مضمض واستنشق.

(٢) ١/٥٥ (٢٢٥) باب البول عند صاحبه.

(٣) ١/٥٧ (٢٣٩) باب الماء الدائم.

(٤) ١/٥٩ كتاب الغسل، باب الوضوء قبل الغسل.

(٥) ١/٦١ كتاب الغسل، باب هل يدخل الجنب يده في الإناء.

(٦) ١/٧٢ (٣٢٣) كتاب الحيض، باب من أخذ ثياب الحيض.

(٧) هامش (١٩) ١/١٨ (٤٧) كتاب: الإيمان، باب: اتباع الجنائز.

(**س** خ) **أو** (**س** خـ) (**س** هـ): نسخة أخرى لابن عساكر مثل كلمة (بشبع)[١] من قول أبي هريرة: (وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشبع بطنه) حيث رمز على كلمة: (بشبع) بما يدل على صحة الرواية عند أبي ذر الهروي عن مشايخه الثلاثة وابن عساكر وأبي الوقت والأصيلي بلفظ: (لشبع) ثم وضع الرمز السابق على لفظ: (ليشبع) أي بزيادة المثناة من تحت.

وينظر أيضًا: كلمات (تَبِع)[٢]، و(الشهر)[٣]، و(يحدثه)[٤] فقد رمز فيها لنسخ أخرى عند ابن عساكر.

(**خف**): إشارة إلى أن الحرف الذي وضعت عليه مخفف، مثل حرف اللام من كلمة (سلام)[٥] وهو شيخ البخاري محمد بن سلام، وحرف الياء في كلمة (بروميَة)[٦]، وحرف اللام من كلمة (زلَفها)[٧]، وحرف الياء في كلمة (الثُّديّ)[٨] حيث أشار إلى أن الياء عند الأصيلي وأبي ذر عن مشايخه الثلاثة وكريمة عن الكشميهني بجعل الياء ألفًا مقصورة.

---

(١) ينظر هامش (٤)، ٣٥/١ (١١٨) كتاب: العلم، باب: حفظ العلم.

(٢) هامش (١٩) ١٨/١ (٤٧) كتاب: الإيمان، باب: اتباع الجنائز.

(٣) هامش (١٠) ٢٠/١ (٥٣) كتاب: الإيمان، باب: أداء الخمس من الإيمان.

(٤) هامش (١١) ٢١/١ (٥٩) كتاب العلم، باب: من سئل علمًا وهو مشتغل في حديثه.

(٥) ٤٧/١ (١٨١) كتاب: الوضوء، باب: الرجل يوضئ صاحبه.

(٦) ١٠/١ (٧) كتاب: بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي.

(٧) ١٧/١ (٤١) كتاب: الإيمان، باب: حسن إسلام المرء.

(٨) هامش (٢٩)، ١٣/١ (٢٣) كتاب: الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال.

(**سقط**): إشارة إلى سقوط الكلمة عند المرموز له، مثل كلمة (هذا)[(١)] حيث أشار إلى سقوط هذه الكلمة عند أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة، (والبعير)[(٢)] حيث أشار إلى سقوط هذه الكلمة عند الأصيلي ، وأيضًا كلمة (أنه)[(٣)] فهي ساقطة عند الأصيلي.

ومن الملاحظ أنه كثيرًا ما يستخدم هذه الكلمة في التعبير عن السقط، ويسخدمها في الأصل والحاشية، ولذلك أمثلة كثيرة.

(**ساقط**): إشارة أيضًا إلى سقوط الكلمة أو الجملة، مثل جملة (تقتله الفئة الباغية)[(٤)]، حيث أشار لسقوط هذه الجملة عند أبي ذر عن مشايخه والأصيلي.

وقد يؤكد السقوط بأكثر من إشارة، كما فعل في المثال السابق حيث أشار إلى السقوط عند من سبق ذكرهم وجاء هكذا (لا ساقط ه ص إلى) ووضع هذه الرموز فوق الجملة السابقة.

وقد يعبر عن السقوط بقوله: (لاسقط) مثلًا عند كلمة (باب)[(٥)]، للتعبير عن سقوط هذه اللفظة عند أبي ذر والأصيلي.

وأحيانًا يعبر عن الحذف برمز (ليس) قبل الرمز الدال على الرِّواية التي سقطت منها اللفظة أو الجملة، مثل (ليس ص) كما في كلمة (بن عقبة)[(٦)]،

---

(١) ٧٨/١ (٣٤٩) كتاب: الصلاة، باب: كيف فرضت الصلوات في الإسراء.

(٢) ١٠٧/١ كتاب: الصلاة، باب: الصلاة إلى الراحلة.

(٣) ١٢٧/١ (٦٢٢) كتاب: الأذان، باب: الأذان قبل الفجر.

(٤) ٩٧/١ (٤٤٧) كتاب: الصلاة، باب: التعاون في بناء المسجد

(٥) ١٤٩/١ كتاب: الأذان، باب: الخشوع في الصلاة.

(٦) ٨٢/١ (٣٦٨) كتاب: الصلاة، باب: ما يستر من العورة.

(ابن شداد)[١].

ويضعه أيضًا فوق الرمز هكذا: (س لا): للدلالة على الحذف عند ابن عساكر كما في قوله: (سرًّا وعلانية)[٢].

(م..م): إشارة إلى التقديم والتأخير عند المرموز له.

وقد يكون بين جمل مثل (قال ابن أبي مريم..) و (قال علي بن عبدالله: حَدَّثَنا..)[٣] حيث أشار إلى تقديم الجملة الثانية على الأولى عند الأصيلي.

وقد يكون بين كلمات مثل: (مسجدًا) و(طهورًا)[٤] حيث أشار إلى تقديم الكلمة الثانية على الأولى عند الأصيلي، و(خليلًا)و (من أمتي)[٥] وتقديم الثانية على الأولى عند أبي ذر الهروي، و(أحدٌ) و(من أهل الأرض)[٦] حيث أشار إلى تقديم الجملة الثانية على الكلمة الأولى عندأبي ذر والأصيلي وابن عساكر، و(لا ينبغي) و(هذا)[٧] حيث أشار إلى تقديم الثانية على الأولى عند الأصيلي، و(من الصبح) و(ركعة)[٨] حيث أشار إلى تقديم الكلمة الثانية على الأولى عند ابن عساكر، و(المنابذة)

---

(١) ١/٨٥ (٣٧٩) كتاب: الصلاة، باب: إذا أصاب ثوب المصلي امرأته.

(٢) ١/١٢٢ (٥٩٢) كتاب: مواقيت الصلاة، باب: ما يصلى بعد العصر من الفوائت.

(٣) ١/٨٧ (٣٩٣) كتاب: الصلاة، باب: فضل استقبال القبلة.

(٤) ١/٩٥ (٤٣٨) كتاب: الصلاة، باب: قول النبي ﷺ : «**جعلت لي الأرض مسجدًا**..»

(٥) ١/١٠٠ (٤٦٦) كتاب: الصلاة، باب: الخوخة والممر في المسجد.

(٦) ١/١١٨ (٥٦٩) كتاب: مواقيت الصلاة، باب: النوم قبل العشاء.

(٧) ١/٨٤ (٣٧٥) كتاب: الصلاة، باب: من صلى في فروج حرير.

(٨) ١/١٢٠ (٥٧٩) كتاب: مواقيت الصلاة، باب: من أدرك من الفجر ركعة.

و«الملامسة»[١] حيث أشار إلى تقديم الثانية على الأولى عند الأصيلي.

(**قصر**) للدلالة على أن الكلمة مقصورة، مثل وضعها على لفظ «الحيا»[٢] .

وقد يرمز لعدم ثبوت لفظة في أي نسخة من النسخ التي بين يديه وصورتها (لاخ) كما جاء في حاشية حديث أبي جهيم: «**لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ**»[٣] حيث وضع في الحاشية جملة (من الإثم) ووضع عليها هذه العلامة دلالة على عدم ثبوتها في أي نسخة، وهذا من دقته وشدة تحريه في إثبات ألفاظ «الصحيح»[٤].

مصير النسخة «اليُونِينيّة»:

لا توجد اليوم أي إشارة عن وجود النسخة الأصلية لليونيني في أي مكتبة من مكتبات العالم. حسب علمي بعد استقراء وتتبع.

واليُونِينِيّ رحمه الله تعالى توفي بدمشق سنة (٧٠١)هـ، ولاشك أن نسخته كانت معه حتى وفاته، واستنسخ الناس منها في حياته نسخًا كثيرة، قابلوها بها وصححوها عليها وأسموها فروعًا إذ اعتبروا نسخة اليُونِينِيّ أصلًا، وقد كانت أصلًا وحجة.

قال القَسْطَلّانِيّ في مقدمة «إرشاد الساري»[٥]: ولقد وقفت على فروع مقابلة على هذا الأصل الأصيل، فرأيت من أجلها الفرع الجليل الذي لعله

---

(١) ١٢١/١ (٥٨٤) كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الصلاة بعد الفجر..

(٢) ١٣/١ (٢٢) كتاب: الإيمان، باب: تفاضل أهل الإيمان في الأعمال.

(٣) ١٠٨/١ (٥١٠) كتاب: الصلاة، باب: إثم المار بين يدي المصلي.

(٤) وينظر الكلام على هذا الحديث في أسباب الاختلافات من الباب الثاني من هذه الرسالة.

(٥) ١٤١/١ طبعة (منحة الباري).

فاق أصله وهو الفرع المنسوب للإمام المحدث شمس الدين محمد بن أحمد الغزولي[١] وقف التنكزية بباب المحروق خارج القاهرة[٢]، المقابل على فرعي وقف مدرسة الحاج مالك وأصل اليُونِينِيّ غير مرة..إلخ.اهـ.

فهذا النص يتضمن ثلاثة فروع عن أصل اليُونِينِيّ فرع الغزولي،

---

(١) المولود سنة ٦٩٧هـ سمع من أبي الحسن ابن القيم ومن حسن بن عبدالكريم ومن العماد المقدسي توفي سنة ٧٧٧هـ.

وينظر ترجمته في: «ذيل التقييد» ١/٤٦ (٢٣)، و«الدرر الكامنة» ٣/٣١٩ (٨٥٩)، و«إنباء الغمر» ١/١١٩ وفيات سنة ٧٧٧هـ.

(٢) هو أحد أبواب القاهرة القديمة: وكان للقاهرة من جهتها القبلية بابان متلاصقان، يقال لهما باب زويلة، ومن جهتها البحرية بابان متباعدان: أحدهما باب الفتوح، والآخر باب النصر.

ومن جهتها الشرقية ثلاثة أبواب متفرقة: أحدها: باب البرقية، والآخر الباب الجديد، والباب المحروق، ومن جهتها الغربية ثلاثة أبواب: باب القنطرة، وباب الفرج، وباب سعادة، وباب آخر يعرف بباب الخوخة ينظر: «الخطط» ٢/٧٧.

والباب المحروق كان يعرف قديمًا بباب القراطين، فلما زالت دولة بني أيوب واستقلّ بالمُلكِ الملك المعز عز الدين أيبك التركماني، أول من ملك من المماليك بمملكة مصر في سنة خمسين وستمائة، كان حينئذ أكبر الأمراء البحرية – ممالك الملك الصالح نجم الدين أيوب- الفارس أقطاي الجمدار، وقد استفحل أمره وكثر أتباعه، ونافس المعز أيبك، وتزوج بابنة الملك المظفر، صاحب حماة، وبعث إلى المعز بأن ينزل من قلعة الجبل، ويخليها له حتى يسكنها بامرأته المذكورة.

فقلق المعز منه وأهمه شأنه ففتك به، وقتله وانتشر الصوت بقتله في البلد، وحاول أنصاره الخروج من مصر، متوجهين إلى الشام من باب القراطين هذا، وكان من عادة الأبواب أن تغلق، فألقوا عليه النار حتى سقط، فسمي بالمحروق من وقتها. ينظر «الخطط» ٢/٨٢ بتصرف يسير.

وفرعين آخرين وقف مدرسة الحاج.

ويذكر القَسْطَلّانِيّ أن أصل اليُونِينِيّ لم يكن بين يديه عندما قام بشرح «الصحيح» وإنما اعتمد في ألفاظ الصحيح على الفرع المنسوب للغزولي هذا.

ويذكر أنه وقف في يوم الإثنين ثالث عشر من جمادى الأولى سنة عشرة وتسعمائة بعد انتهائه من الشرح المذكور على المجلد الأخير من أصل اليُونِينِيّ وقابل ألفاظ شرحه عليه.

ثم قال بعد ذلك: إنه وُجد الجزء الأول من أصل اليُونِينِيّ يُنادى عليه للبيع بسوق الكتب، فعُرِفَ وأُحضر إليه فقابل عليه شرحه.

يقول: فكملت مقابلتي عليه جميعه حسب الطاقة.

ويدل نص القَسْطَلّانِيّ السابق ذكره على أن أصل اليُونِينِيّ يتكون من جزأين، وكان هذا الأصل موقوفًا بمدرسة آقبغا آص بسُويْقة العِزِّي خارج باب زويلة من القاهرة المعزية[1].

---

(١) (سويقة العزي) هذه السويقة خارج باب زويلة قريبًا من قلعة الجبل، كانت من جملة المقابر التي خارج القاهرة، فيما بين الباب الجديد والحارات وبركة الفيل، وبين الجبل الذي عليه الآن قلعة الجبل.

عرفت هذه السويقة بالأمير عز الدين أيبك العزي، نقيب الجيوش، وذلك في حدود سنة تسعين وستمائة، وهذه السويقة عامرة بعمارة ما حولها. «الخطط» للمقريزي ٤٨١/٢

وقد كان بمدينة القاهرة ومصر وظواهرها من الأسواق شيء كثير جدًا، قد باد أكثرها وحولها حوانيت كثيرة.

وقد ذكر المقريزي في خططه كثيرًا منها. يراجع ٤٥٩/٢ وما بعدها.

وباب زويلة هو أحد الأبواب التي في سور القاهرة. ينظر في ٧٧/٢ من «الخطط».

كما يفهم أيضًا أن آقبغا آص بذل فيه ما يقرب من عشرة آلاف دينار، وأنه رأى ذلك مكتوبًا على ظاهر بعض نسخ الصحيح الموثوق بها والموقوفة برواق الجبرت من الجامع الأزهر.

وكلام القَسْطَلّانِيّ يدل على أن الجزء الثاني من أصل اليُونِينِيّ كان موجودًا في مدرسة آقبغا آص حتى انتهائه من شرحه.

والجزء الأول منه فُقد من المدرسة بعد حصول آقبغا عليه نحو خمسين سنة إما بالسرقة، وإما بالعارية في معنى السرقة ثم وجد في عصر القَسْطَلّانِيّ.

ولم أقف بعد القَسْطَلّانِيّ المتوفى سنة (٩٢٣) هـ فيما وقفت عليه من مصادر على ذكر لهذا الأصل[1]، وجاءت سنة (١٣١١) من الهجرة النبوية في عصر السلطان عبدالحميد الثاني في الخلافة العثمانية وأمر بطبع

---

(١) إلا ما ذكره الأستاذ المنوني في مقاله: «صحيح البُخَارِيّ في الدرسات المغربية» [ص١٥٨]حيث يقول عن هذه النسخة: ويبدو أن موقوفات هذه المدرسة(يقصد المدرسة التي أشار إليها القَسْطَلّانِيّ فيما سبق) طرأ عليها تبديد في فترة لاحقة، فضاع منها الأصل اليُونِينِيّ بجملته إلى أن عثر عليه العالم المغربي محمد بن محمد ابن سليمان السوسي الروداني ثم المكي، المتوفى بدمشق عام ١٠٩٤هـ/١٦٨٣م، ومن حوزته انتقل إلى ملكية الشيخ محمد أكرم ابن محمد بن عبدالرحمن الهندي نزيل مكة المكرمة، ثم استعاره من هذا الأخير محدث الحجاز عبدالله بن سالم البصري فصار يسمع منه، ثم علق على ذلك في الحاشية قائلًا: ورد هذا خلال إجازة من عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن الحاج إلى محمد بن موسى بن محمد بن الشيخ أبى عبدالله بن ناصر، وتقع أول مجموع خ.ع.ق ١٧٢.

ثم استطرد حديثه عن أصل اليُونِينِيّ قائلًا: وكان هو عمدته في نسخته -أي نسخة عبدالله بن سالم البصري آنفة الذكر – التي كتبها من «الجامع الصحيح» ومن هنا ينسدل الغموض على مصير أصل الشرف اليونيبي. اهـ.

«صحيح البُخارِيّ» على أصح نسخة وهي نسخة اليُونِينِيّ.

والمفهوم من تقرير الشيخ حسونة النواوي شيخ الجامع الأزهر سنة (١٣١٣)هـ، المطبوع في مقدمة الطبعة «السلطانية»، أن أصل اليُونِينِيّ محفوظ في الخزانة الملوكية بالأستانة العلية، وأنه أرسل إلى مشيخة الأزهر ليقوم العلماء المكلفون بالتصحيح والمقابلة بالاعتماد عليه.

قال الشيخ حسونة بعد أن تكلم عن أمر السلطان بطبع «صحيح البُخارِيّ»:

فأمر وأمره الموفق بأن يطبع في مطبعة مصر الأميرية، لما اشتهرت به من دقة التصحيح وجوده الحروف بين كل المطابع العربية، وبأن يكون طبع هذا الكتاب في هذه المطبعة على النسخة «اليُونِينِيّة»، المحفوظة في الخزانة الملوكية بالأستانة العلية لما هي معروفة به من الصحة..، وبأن يتولى قراءة المطبوع بعد تصحيحه في المطبعة جمع من أكابر علماء الأزهر الأعلام، الذين لهم في خدمة الحديث الشريف قدم راسخة بين الأنام..، **ثم بعث دولته إلينا بالنسخة «اليُونِينِيّة»** والنسخ المطبوعة على يد صاحب السعادة عبدالسلام باشا المويلحي للمقابلة عليها..ا.هـ.

ولكن بالنظر في نص المقدمة التي كتبها مصححو المطبعة، والموجودة في أول الطبعة «السلطانية» يوجد فيها بالنص:

وأن يعتمد في تصحيحه على نسخة شديدة الضبط، بالغة الصحة **من فروع النسخة «اليُونِينِيّة» المعول عليها** في جميع روايات «صحيح البُخارِيّ» الشريف، وعلى نسخ أخرى خلافها شهيرة الصحة والضبط..إلخ.

فظاهر كلام الشيخ حسونة شيخ الأزهر يدل على أن الطبع كان بالمقابلة على النسخة الأصلية لليونيني، وظاهر كلام مصححي الطبعة «السلطانية» يدل على أن التصحيح كان على فرع من فروعها.

ولذلك لا نستطيع أن نجزم - كما قال الشيخ أحمد شاكر- بصحة أحدهما حتى يوجد الأصل الذي طبع عنه، وحتى نعرف مصير النسخة «اليُونِينيّة».

وإذا كانت النسخة «اليُونِينيّة» قد جاءت إلى مصر للمقابلة فهل بقيت بعد التصحيح هنا في الأزهر أم أعيد الأصل إلى مقره في الخزانة الملوكية بالأستانة العلية؟ فالله أعلم.

ولقد بحثت عنها كثيرًا في المكتبة الأزهرية، ودار الكتب المصرية، ومكتبة معهد المخطوطات العربية، فلم أجد لها أي ذكر كما أني راجعت الكتب المعنية بذكر أماكن المخطوطات وفهارس المكتبات، وسألت كثيرًا ممن لهم عناية بتتبع أخبار المخطوطات، فلم أجد لها أثرًا، وأقرب الاحتمالات وجودها في مكتبات تركيا؛ فما زال الكثير من المخطوطات النادرة هناك لم يفهرس ولا يعرف عنه شيء.

هذا ما يتعلق بالأصل اليُونِينِيّ.

أما عن الفروع القديمة لهذا الأصل، فأول الفروع التي وقفت عليها هو الفرع الغزولي وهو الفرع الذي ذكره القَسْطَلّانِيّ في مقدمة «الإرشاد» يقول القَسْطَلّانِيّ:

ولقد وقفت على فروع مقابلة على هذا الأصل الأصيل، فرأيت من أجلها الفرع الجليل الذي لعله فاق أصله، وهو الفرع المنسوب للإمام المحدث شمس الدين محمد بن أحمد المقريء الغزولي[1] وقف التنكزية بباب المحروق خارج القاهرة، المقابل على فرعي وقف مدرسة الحاج مالك وأصل اليُونِينِيّ المذكور غير مرة، بحيث إنه لم يغادر منه شيئًا- كما

---

(١) ترجمته في «الدرر الكامنة» ٣/٣١٩ (٨٥٩).

قيل – فلهذا اعتمدتُ في كتابة متن البُخارِيّ في شرحي هذا عليه، ورجعت في شكل جميع الحديث وضبطه إسنادًا ومتنًا إليه، ذاكرًا جميع ما فيه من الرويات، وما في حواشيه من الفوائد والمهمات. ا.هـ.

ففي هذا النص يذكر القَسْطَلّانِيّ أنه وقف على الفرع المنسوب للغزولي، وهو مقابل على فرع مدرسة الحاج مالك وأصل اليُونِينِيّ.

وفرع الغزولي هذا لا يزال النصف الثاني منه موجودًا بدار الكتب المصرية في ١٧٧ ورقه بخط الغزولي نفسه، فرغ منه يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الآخرة عام ٧٣٥هـ/١٣٣٥، وفي آخره سماعات لأفاضل من العلماء، كما جاء ذلك في فهرسة الكتب العربية الموجودة بالكتبخانة الخديوية[١] وهذا الفرع قد اعتمد عليه المصححون في الطبعة «السلطانية» ويسمونه بالفرع التنكزي[٢].

٢- ويوجد بدار الكتب أيضا فرع آخر من «اليُونِينيّة» في مجلد يشتمل على ٣٠١ ورقة بها خروم في أثنائها، كتبه -بخطه الشرقي- محمد بن إلياس بن عثمان المتصوف، وفرغ منه يوم الأحد ٢٠ ربيع النبوي عام ٧٤٨هـ ١٣٤٧م. [٣].

وهذا الفرع من أهم ما يميزه بالإضافة إلى كتابته بعد اليونيبي بفترة قليلة أنه مقابل على نسخ أخرى وهي:

١- مقابل بنسخة قوبلت على نسخة اليُونِينِيّ الأصل، وقابله عليها العلامة أحمد ابن محمد بن عبدالرحمن العسجدي.

---

(١) ٣٠٢/١ ط. مصر سنة ١٣١٠هـ.

(٢) كما جاء في ١٦٤/٣ من طبعة الحلبي.

(٣) «فهرسة الكتب العربية» ٣٠٢/١.

٢- قابله مرة أخرى العلامة أحمد بن على السبكي الشافعي في مدة آخرها رمضان عام (٧٦١) هـ معتمدًا على نسخة صححها جمال الدين المزي (٧٤٢) وشمس الدين الذَّهبي (٧٤٨) هـ ونسخة أخرى صححها تقي الدين علي السبكي، وعلاء الدين التركماني.

٣- توجد عليه مجموعة من خطوط العلماء الأفاضل.

وهذا الفرع أيضا وقف عليه المصححون في الطبعة «السلطانية»[١].

٣- وهناك الفرع الثالث الذي استمرت شهرته حتى يومنا هذا، وهو فرع إمام الصناعة عبدالله بن سالم بن محمد البصري ثم المكي[٢] المتوفى سنة (١١٣٤) هـ (١٧٢٢)م ونقل الكتاني عن محدث اليمن الوجيه عبدالرحمن بن سليمان الأهدل في كتاب «النفس اليمانى» أن نسخته صارت يرجع إليها من جميع الأقطار التي وجد فيها ما في «اليُونِينيّة» وزيادة وقد أخذ في تصحيحها وكتابتها نحوًا من عشرين سنة[٣] .

فنقل الكتاني نقلا عن السيد أزاد البلجرامي الهندي في «تسلية الفؤاد» لما ترجم للبصرى قال: والنسخة التي نسخها بيده الشريفة -يقصد نسخة «صحيح البُخارِيّ»- هي أصل الأصول للنسخ الشائعة في الآفاق، رأيتها عند مولانا محمد أسعد الحنفي المكي، من تلامذة الشيخ تاج الدين المكى ببلد أركات، كان أخذها الشيخ عن ولد المصنف بالاشتراء، فقلت للشيخ محمد أسعد: هذه النسخة المباركة حقها أن تكون في الحرمين ولا ينبغي أن تنقل منها إلى مواضع أخرى، لاسيما إلى الديار الشاسعة. فقال الشيخ:

---

(١) ١٩٣/٤.

(٢) ينظر ترجمته في: «فهرس الفهارس» ١٩٣/١ وما بعدها.

(٣) «فهرس الفهارس» ١٩٨/١.

هذا الكلام حسن ولكن ما فارقتها لفرط محبتي لها، ثم أرسل الشيخ كتبه من أركات إلى أورنقاباد، وهي موجودة بها إلى الآن حفظها الله. ا.هـ[١]

ثم قال الكتاني عقب ذلك: قلت: رأيت في المدينة المنورة عند الحكيم المسند الشيخ طاهر سنبل نسخة عبدالله بن سالم البصري بخطه من الصحيح ثمانية، وهي في نهاية الصحة والمقابلة والضبط والخط الواضح، وأخبرني أنه أحضرها إلى الأستانة ليصحح عليها النسخة الأميرية التي طبعت هناك من «الصحيح» وفرقها السلطان عبدالحميد على المساجد والآفاق، وعليها ضبطت، ولا أدري من أين اتصلت بسلفه[٢]. ا.هـ.

وهذا الفرع قد اعتمد عليه مصححو هذه الطبعة، وقد جاء ذكرها في مواضع كثيرة[٣]، وصرحوا فيها باسمه كما عبروا عنها أيضا بالفرع المكي[٤].

بعض الملاحظات على «اليونينية»

توجد بعض الأبواب وأحاديثها ليست في «اليونينية» وهي في أصول أخرى للصحيح مثل ما جاء في كتاب البيوع[٥].

ففيه: (باب: أمر النبي ﷺ اليهود ببيع أرضيهم حين أجلاهم. فيه المقبري عن أبي هريرة.)

---

(١) «فهرس الفهارس» ١/١٩٨ - ١٩٩.

(٢) «فهرس الفهارس» ١/١٩٩.

(٣) منها مثلا ٢/٨١، ٩٤.

(٤) انظر مثلا: ١/١١، ١٣، ٢٩، ٣١، ٣٨، ٢٩، ٢/٤٣، ٣/٨٣، ٨٩، ١٢٣ وغير كثير.

(٥) بعد حديث (٢٢٢٧) ٣/٨٣ هامش (١).

فهذا الباب وما فيه ذكره ابن حجر في الفتح[١] وأشار إلى أنه في رواية أبي ذر، وذكر التعليق الوارد فيه في كتابه «تغليق التعليق»[٢].

وذكر الباب أيضًا والمعلق الذي فيه: ابن الملقن في شرحه[٣]، ولم يذكره الكرماني في شرحه[٤].

وقال مصححوا السلطانية في الموضع السابق: هذا الباب وما معه في بعض الأصول، وليس هو في «اليونينية»، وهو ملحق في الفرع المكي ا.هـ.

ورقمه الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي برقم (١٠٧).

كماسقطت جملةٌ من «اليونينية» وهي في كتاب: الاجارة، باب: ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب[٥].

ففي الحاشية على قوله: (على إحياء العرب) قال المصححون: هذه الجملة مضروبٌ عليها في «اليونينية» وفرعها، وهي ثابتةٌ في أصولٍ كثيرةٍ، بل قال ابن حجر في الفتح: هي ثابتة عند الجميع[٦] أ.هـ.

قلت (الباحث): وأسقطها ابن بطال في شرحه[٧]، وذكرها ابن الملقن في روايته التي شرح عليها الصحيح[٨] ثم قال: سقط في بعض النسخ من هذه الترجمة لفظ: (على إحياء العرب). ثم ذكر سبب سقوطها عند من أسقطها قائلاً:

---

(١) ٤/٤١٨.

(٢) ٣/٢٦٩.

(٣) ١٤/٥٧٥.

(٤) ١٠/٧٧

(٥) ٣/٩٢ هامش (٨).

(٦) «فتح الباري» ٤/٤٥٢.

(٧) ٦/٤٠٤.

(٨) ١٥/٧٦ – ٧٧.

لأن الحكم لا يختص به، وعلى إثباتها سببه أن الواقعة وقعت فيهم. ا.هـ.

ومن في الأمثلة التي خالفت فيها ((اليونينية)) كثيرًا من الأصول ما جاء في تصحيف جملة: (ويروى عن عمرو بن عوف)

وذلك في كتاب الحرث والمزارعة، باب: من أحيا أرضًا مواتًا[1] فقد جاء في ((اليونينية)) (ويروى عُمَرَ وابنِ عوف) وفي الحاشية كتب المصححون: كذا في الأصول التي بأيدينا، وقال القسطلاني: وفي بعض النسخ المعتمدة، وهي التي في الفرع وأصله: (عن عَمْرِو بن عوف). وصحح هذه الكرماني ا.هـ.

وقال ابن حجر: ووقع في بعض الروايات: (وقال عمر وابن عوف) على أن الواو عاطفة، وعمر بضم العين، وهو تصحيف ا.هـ[2].

وعند ابن بطال في شرحه[3] (ويروى عن عمر وابن عوف) بإثبات حرف العطف، وجاء عند ابن الملقن في روايته التي شرح عليها على الصواب[4] ثم قال: وحديث عمرو حديث محفوظ كما قال الجياني ثم ساق بسنده الجياني في «تقييد المهمل»[5] وذكر القاضي عياض أن رواية الجمهور بفتح العين في عمرو، ورواية الأصيلي بضم العين وفتح الواو للعطف.

ثم قال: والأول الصواب وهو عمرو بن عوف المزني اهـ[6].

وقال الجياني في «تقييد المهمل» بعد أن ساقه على الصواب بفتح

---

(١) ٣/١٠٦ (٢٣٣٤).

(٢) «فتح الباري» ٥/١٩.

(٣) ٦/٤٧٣.

(٤) «التوضيح» ١٥/٢٧٠ – ٢٧١.

(٥) ٢/٦٢١ – ٦٢٢.

(٦) «مشارق الأنوار» ٢/١١٤.

العين: وقع في روايتنا عن أبي زيد وأبي أحمد: (ويُروى عن عُمرَ وابن عوف) وعند ابن السكن وأبي ذر: (عن عمرو بن عوف عن النبي ﷺ)[(١)].

ومما يجب التنبه له في هذا المثال السابق أن (عمرو بن عوف) الذي صحف إلى راوٍ آخر غيره هو عمرو بن عوف المزني جد كثير بن عبد الله، وليس لعمرو بن عوف هذا في البخاري غير هذا الموضع مما يعطي أهمية كبيرة لتصويب هذا الموضع حيث جهل بذلك من رواة الصحيح. وهو غير عمرو بن عوف الأنصاري البدري[(٢)].

ومن التصحيف في الأسماء وترتب عليه اختلاف الراوي ما جاء في تصحيف (أبو هارون) إلى (أبو هريرة) في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما من كتاب: الجنائز، باب: هل يخرج الميت من القبر واللحد لعلة[(٣)] وفيه: (قال سفيان: وقال أبو هريرة وكان على رسول الله ﷺ قميصان... الخ.

كذا جاء في ((اليونينية)) (أبو هريرة) ورمز أنه كذا عند الأصيلي أيضًا، وفي الهامش رمز إلى أن في رواية أبي ذر الهروي مصححًا: (وقال أبو هارون) ا.هـ.

وقال ابن حجر في الفتح: قوله (قال سفيان: وقال أبو هارون.. الخ) كذا وقع في رواية أبي ذر وغيرها، ووقع في كثيرٍ من الروايات (وقال أبو هريرة) وكذا في مستخرج أبي نعيم وهو تصحيف، وأبو هارون المذكور جزم المزي بأنه موسى بن أبي عيسى الحناط، بمهملة ونون المدني، وقيل هو الغنوي، واسمه: إبراهيم بن العلاء من شيوخ البصرة، وكلاهما من أتباع التابعين، فالحديث معضل، وقد أخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان،

---

(١) ٦٢١/٢ – ٦٢٢.

(٢) ينظر «فتح الباري» ١٩/٥.

(٣) ٩٢/٢ (١٣٥٠).

فسماه عيسى، ولفظه: حدثنا عيسى بن أبي موسى. فهذا هو المعتمد.ا.هـ[1].

القَسْطَلّانِيّ والنسخة «اليُونِينيّة»:

العلامة أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبدالملك بن أحمد القَسْطَلّانِيّ القاهري الشافعي(٨٥١-٩٢٣)هـ

أحد من قاموا بشرح «صحيح البُخارِيّ» وله جهد كبير في ضبط ألفاظه ورواياته، وقد اعتمد في شرحه هذا على النسخة «اليُونِينيّة» مما جعله يحفظ كثيرًا من معالم هذه النسخة، وبعض نصوص المقابلات والسماعات التي كانت على النسخة الأصلية لليونيني، وقد عقدت فصلًا خاصًّا ببيان جهد القَسْطَلّانِيّ رحمه الله تعالى، وذكرت نماذج من عمله هذا مبرزًا فيها دوره في بيان اختلاف الروايات والنسخ.

وذلك في الفصل الثالث من هذا الباب.

ابن مالك والنسخة اليونينية:

ابن مالك هو جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجَيّانيّ الشافعي، نزيل دمشق، ولد سنة ستمائة، وسمع بدمشق، وتصدر بحلب لإقراء العربية، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية وأربى على المتقدمين.

وكان إماما في القراءات وعللها، صنف فيها قصيدة دالية، وكان إمامًا في اللغة النحو والصرف، مطلعًا على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو، فكان أمرًا عجبًا، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون في أمره.

وكان بجانب ذلك مطلعًا على الحديث عالمًا به، فكان أكثر ما يستشهد به من القرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم

---

(١) «فتح الباري» ٢١٥/٣.

يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب.

هذا مع ما هو عليه من الدين والعبادة وكثرة النوافل وحسن السمت وكمال العقل.

روى عنه: ولده بدر الدين، وعلاء الدين ابن العطار، وأبو عبدالله الصيرفي، وغيرهم.

كانت وفاته سنة اثنتين وسبعين وستمائة[1]

وابن مالك سبق بيان أنه سمع الصحيح من اليونيني في مجالس، ووجه الروايات في اللغة العربية وجمع ذلك في كتاب وسماه: «**شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**»

وهذا الكتاب ضمن فيه بعض المباحث العربية التي بسط فيها الكلام على بعض المشكلات، التي كانت تمر عليه أثناء سماع «الصحيح» بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين في نسخ معتمد عليها، فكلما مرَّ بهم لفظ ذو إشكال، بين فيه الصواب وضبطه على مقتضى علمه بالعربية، وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة، أخَّره إلى هذا الجزء ليسوق له ما يحتاج إليه من نظير وشاهد؛ ليكون الانتفاع به عامًا والبيان تامًا.

وقد كتب ابن مالك هذا بخطه على ظاهر الورقة الأولى من المجلد الأخير من النسخة اليُونِينيّة كما حكاة الشهاب القَسْطَلّانِيّ في مقدمة «إرشاد الساري» والكتاب مقسم إلى مباحث بلغت واحدًا وسبعين مبحثًا. وبعض المباحث كانت تتضمن عدة مطالب، والعمدة عنده في المبحث هو الاستشهاد بالكلمة أو الجملة من الحديث كما جاءت وصحت الرِّواية عند

---

(١) ينظر في ترجمته: «تاريخ الإسلام» ٥٠/١٠٨(٨٣)، و«توضيح المشتبه» ١٤٩/٢ «فوات الوفيات» ٤٠٧/٣- ٤٠٩ (٤٧٢)، و«شذرات الذهب» ٢٩٥/٥.

البُخارِيّ، وبعد ذلك يقرر القاعدة، ثم يأتي لها بنظائر من القرآن الكريم واللغة والشعر.

فمثلا جعل أول مبحث في الكلام على قول ورقة بن نوفل: (يَا لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ). فقال: المبحث الأول في (يَا لَيْتَنِي) وفي استعمال (إذ) مكان (إذا) وبالعكس وفي تركيب: (**أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟**)[١].

وفي هذا الموضع عند اليُونِينِيّ جاءت كل الروايات بحذف (يا) وصح من رِواية الأصيلي إثباتها[٢]. فوجه ابن مالك كلتا الروايتين، وبين أنها ليست ياء النداء، وإنما الأقوى عنده أنها (يا) للتنبيه. ثم بسط القول في ذلك.

ومن الأمثلة أيضًا:

ما ذكره في المبحث العاشر في ترك تنوين ثماني، وجعل فيه مطلبًا في حذف تنوين (منع وهات) الوارد في الحديث، ثم ذكر قول أبي برزة رضي الله عنه[٣]: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّ غَزَوَاتٍ أَوْ سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَوْ ثَمَانِي. ثم ذكر أوجه ذكر ثماني بدون تنوين.

قلت (الباحث): قد جاءت الرِّواية وصحت عند اليُونِينِيّ عند جمهور الرُّواة: (أو ثمان) وفي الحاشية مصححًا علية من رِواية أبى ذر الهَرَوِيّ عن شيخيه المُسْتَمْلِيّ والحَمُّويِيّ: (أو ثماني) وفي نسخة أخرى عن أبى ذر غير معلومة: (ثمانيًا).

---

(١) «شواهد التوضيح» ص٤. والحديث في الصحيح كتاب: بدء الوحي، حديث (٣) ١/٧.

(٢) ينظر ١/٧.

(٣) ٢/٦٤-٦٥(١٢١١) كتاب: العمل في الصلاة، باب: إذا انفلتت الدابة في الصلاة.

فقد جاء فيها ثلاثة أوجه من الرِّواية: ثمان، ثماني، ثمانيًا، فبدأ ابن مالك يوجه الثلاثة أوجه من ناحية العربية، مستدلًا على كل ما يقول بالشواهد من القرآن والحديث والشعر والقواعد العربية.. إلخ[1].

* * *

(١) «شواهد التوضيح» ص٤٧، والحديث في الصحيح كتاب: العمل في الصلاة، باب: إذا انفلتت الدابة حديث (١٢١١) ٢/٦٤ – ٦٥.

وكتاب «شواهد التوضيح» مطبوع متداول من مصورات دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، بتحقيق وتعليق الشيخ محمد فؤاد بعد الباقي. وذكر في آخر الكتاب أن هذه الطبعة طبعت عن الطبعة الأولى المطبوعة ببلدة إله آباد الهندية عام ١٣١٩هـ وقد طبعت هذه عن نسخة عتيقة كتبت في سنة ٧٠١هـ.

كما توجد له طبعة أخرى بتحقيق الدكتور طه محسن، من مطبوعات مكتبة ابن تيمية في طبعتين: الأولى في سنة ١٤٠٥هـ، والثانية في سنة ١٤١٣هـ.

المبحث الثالث

الطبعة السطانية (١)

هي الطبعة التي أمر بطبعها السلطان عبدالحميد الثاني أمير المؤمنين سنة (١٣١١) هـ من الهجرة النبوية، كما أمر أن يكون الطبع على النسخة

(١) لقد طُبع الصحيح طبعات كثيرة جدًا أشير إليها على وجه الاختصار:
١- طبع في ثمانية أجزاء بمجلدة واحدة سنة ١٢٦٩هـ بمنبى بالهند.
٢- طبع في جزأين سنة ١٢٧٠هـ بدلهي بالهند.
٣- طبع في عشرة أجزاء وهو طبع حجر وبهامشها النور الساري من فيض صحيح البخاري وهو شرح الشيخ حسن العدوي الحمزاوي سنة ١٢٧٩هـ بمصر.
٤- طبع في ثلاثة أجزاء سنة ١٢٨٠هـ ببولاق بمصر.
٥- طبع في ثلاثة أجزاء سنة ١٢٧٨هـ باعتناء كرهل وذلك بليدن.
٦- طبع في أربعة أجزاء بقلم محمد بك المكاوي سنة ١٢٨٦هـ ببولاق بمصر.
٧- طبع في جزأين سنة ١٢٩٢هـ ببولاق بمصر.
٨- طبع في جزء واحد سنة ١٢٩٣هـ في بطرسبرج.
٩- طبع في أربعة أجزاء طبع حروف وبهامشها السندي سنتي ١٢٩٩هـ و ١٣٠٩هـ بمصر.
١٠- طبع أيضًا في أربعة أجزاء وبهامشها حاشية السندي وتقريرات من شرحي القسطلاني وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري سنوات ١٢٩٩هـ و ١٣٠٠هـ و ١٣٢٠هـ وذلك بمطبعة محمد مصطفى بمصر.
١١- طبع في أربعة أجزء سنة ١٣٠٤هـ بالمطبعة الخيرية بمصر.
١٢- طبع في أربعة أجزاء سنة ١٣٠٥هـ بمطبعة شرف بمصر.
١٣- طبع في أربعة أجزاء سنتي ١٣٠٦هـ و ١٣٠٩هـ بالمطبعة الميمنية بمصر.
١٤- طبع في تسعة أجزاء في ثلاث مجلدات من سنة ١٣١١هـ بالمطبعة الأميرية ببولاق بمصر وهي الطبعة السلطانية ينظر في ذلك: مقدمة الطبعة السلطانية، طبع جمعية المكنز.

«اليُونِينيّة» المحفوظة في الخزانة الملوكية بالأستانة.

وأصدر السلطان عبد الحميد أمره إلى مشيخة الأزهر بأن يتولى قراءة المطبوع بعد تصحيحه في المطبعة جمع من أكابر علماء الأزهر الأعلام الذين لهم في خدمة الحديث الشريف قدم راسخة، وكان شيخ الأزهر إذ ذلك الشيخ حسونة النواوي – رحمه الله تعالى- فجمع ستة عشر عالمًا من جهابذة علماء العصر وفحولهم من مختلف المذاهب، وكتبت قائمة بأسمائهم في أول الطبعة كما كتب في أول الطبعة تقرير الشيخ حسونة النواوي ومقدمة كتبها مصححو الطبعة في المطبعة كما كتب جدولًا فيه بعض الأخطاء، التي وقفوا عليها ولم يمكنهم استدراكها في هذه الطبعة.

وتم الانتهاء من طباعة «الصحيح» في مطبعة بولاق المعروفة في ذلك الوقت بالمطبعة الأميرية، لما اشتهرت به من دقة التصحيح، وجودة الحروف بين كل المطابع العربية.

وشرعت المطبعة في طباعته في نفس السنة التي صدر فيها أمر السلطان عبدالحميد، وأتمت طباعتها في أوائل الربيعين سنة (١٣١٣) هـ في تسعة أجزاء.

فقد جاء في آخر هذه الطبعة ما نصه:

تم طبع هذا «الصحيح» بحمد الله على هذا الشكل الجميل والوضع الجليل بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية في أوائل الربيعين سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة وألف من هجرة خاتم الرسل الكرام عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتم السلام.اهـ.

وذكر مصححو الطبعة أنهم اعتمدوا على نسخة شديدة الضبط بالغة الصحة من فروع «اليُونِينيّة» المعول عليها في جميع روايات «صحيح البُخارِيّ» الشريف، وعلى نسخ أخرى خلافها شهيرة الصحة والضبط –

كما قالوا في مقدمة الطبع- ولم يذكروا وصفًا للنسخ التي صححوا عنها غير ذلك.

وبالتتبع يمكن إلقاء الضوء على بعض هذه النسخ التي اعتمدوا عليها.

فمن الفروع التي اعتمدوا عليها:

١- فرع عبدالله بن سالم البصري المكي المتوفى سنة (١١٣٤)هـ، وهو فرع متأخر وشهرته ملأت الآفاق، وسبق بيان قيمته العلمية والتاريخية قريبا في المبحث السابق، وقد نص الكتاني في كتابه «فهرس الفهارس»[1] نقلا عن الشيخ طاهر سنبل أنه أحضرها إلى الأستانة؛ ليصحح عليها النسخة الأميرية التي طبعت هناك من «الصحيح» وفرقها السلطان عبدالحميد. اهـ.

وقد ذكر المصححون في هوامش الطبعة «السلطانية» بعض الفروق ونقلوها من نسخة عبدالله بن سالم.

فكانوا يصرحون باسمه أحيانًا كما جاء ذلك على سبيل المثال في ٨١/٢، ٩٤ ، وكثيرًا ما كانوا يعبرون عنها بالفرع المكي، وانظر على المثال الصفحات الحادية عشرة والثالثة عشرة من غيرها من الجزء الأول[2].

٢- ومن الفروع التي اعتمدوا عليها كما جاء في تعليقاتهم:

فرع الغزولي، وهو المنسوب لشمس الدين محمد بن أحمد، والموقوف بالتنكزية بباب المحروق خارج القاهرة، والذي سبق الكلام عليه وبيان قيمته في المبحث السابق، وهو الفرع الذي اعتمد عليه القَسْطَلّانِيّ في «شرحه»:

---

(١) ١٩٩/١

(٢) وينظر ٢٩/١، ٣١، ٣٨، ٣٩، ٤٣/٢، ٨٣/٣، ٨٩، ١٢٣ وغيرها.

وهذا الفرع يعبر عنه المصححون للسلطانية بالفرع التنكزي[(١)].

٣- ومن هذه الفروع الفرع المقابل على أصلي جمال الدين المزي (٧٤٢) هـ وشمس الدين الذَّهبي (٧٤٨)هـ[(٢)].

٤- ومن هذه الأصول التي اعتمدوا عليها أصل ابن الحطيئة الذي قابل عليه اليُونِينِيّ نفسه[(٣)] ،وقد جاءت الإشارة إليها في الجزء الرابع[(٤)] حيث جاء في الهامش روى ابن الحطيئة.

٥- ومن الأصول المشار إليها أصل الحافظ المنذري (٦٥٦)[(٥)].

٦- أصل منقول من نسخة ابن أبي رافع[(٦)].

كما اعتمدوا على عدة شروح للصحيح ومنها على سبيل المثال:

١- شرح العلامة القَسْطَلّانِيّ (إرشاد الساري) وذلك لأنه كما سبق حكى نسخة اليُونِينِيّ وقابل عليها متن «الصحيح» وجاء ذلك في إشارات كثيرة [(٧)].

٢- شرح العلامة ابن حجر العسقلاني (٨٥٢) وذلك لبيانه كثيرا من

---

(١) كما جاء ذلك في ١٦٤/٣ط الحلبي.

(٢) ١٩٣/٢ ط الحلبي.

(٣) وينظر هذه النسخة أيضًا في مبحث: أصول أبي ذر الهروي الموجودة في بلاد المغرب من هذه الرسالة.

(٤) صفحة ٤٢ ط الحلبي.

(٥) كما في ٥٤/١، ٥٣/٢ ط الحلبي.

(٦) كما في ١٩٣/٤ ط حلبي.

(٧) منها على سبيل المثال: ٨/١، ١٥/١، ١٦، ٣/٣، ٥، ١٥، ٣٠، ١٥١ وغيرها كثير جدًا، ويراجع قيمة هذا الشرح وعلاقته باليونينة في المبحث الخاص من هذه الدراسة.

الروايات التي اعتمد عليها اليُونِينِيّ[١]

وذلك لأن ابن حجر قد نص في «الفتح» أنه اطلع على نسخة اليُونِينِيّ ولا يبعد أن يكون قد اعتمد عليها؛ لما لها من شهرة كما جاء في «هدي الساري» ص٢٢٤[٢].

٣- «شرح الكرماني» شمس الدين محمد بن يوسف المتوفى سنة (٧٨٦) هـ حيث اهتم بشرحه أيضًا بذكر الاختلافات بين الروايات، وجاءت الإشارة إليه في مواضع كثيرة [٣].

٤- شرح العيني في «عمدة القاري» وهو بدر الدين محمود بن أحمد العيني، المتوفى سنة (٨٥٥)هـ[٤].

وغير ذلك من الشروح والكتب الأخرى في اللغة العربية والغريب والضبط، والتي لا يتسع المجال لسردها. والله الموفق.

التصويبات التي تمت على الطبعة «السلطانية»

سبق القول: إن السلطان عبدالحميد أمر أن يطبع «الصحيح» في القاهرة في المطبعة الأميرية ببولاق وأن تعطى بعد الطباعة لتصحيحها ومقابلتها لمجموعة من علماء الأزهر المشهود لهم بالتحري والدقة.

والذين قاموا بتصحيح هذه الطبعة في المطبعة، هم الشيخ محمد الحسيني، والشيخ محمود مصطفى والشيخ نصر العادلي ومعهم جماعة من مصححي المطبعة، وباشر الطبعة مع علماء التصحيح محمد بن علي المكاوي، بدعوة من أحمد باشا مختار المندوب العالي العثماني في القطر

---

(١) ينظر مثلا: ٨/١، ١٥ ،١٦، ٥/٣، ١٥، ٣٠، ١٥١ وغيرها كثير..

(٢) يراجع الكلام على (فتح الباري) في المبحث الخاص به.

(٣) ينظر مثلا: ١٢/١، ١٥، ٧١/٣، ١٩٢/٤ وغيرها .

(٤) ينظر مثلا ١٦/١ .

المصري في ذلك الوقت.

وبعد ذلك قابل النسخة أكابر علماء الأزهر الذين اختارهم شيخ الأزهر الشيخ حسونة النواوي وعددهم ستة عشر عالمًا، وقد ذكر أسماءهم بالتفصيل في التقرير الذي وجد مكتوبًا في أول الطبعة.

وبعد قراءتهم خرجوا بقائمة من التصويبات التي صحح بعضها في الطبعة والبعض الآخر لم يصحح لتعذره بعد الطباعة فقاموا بإثبات هذا الجدول أول الطبعة مع تمييز ما تم إصلاحه.

ولم يطبع إلا صفحة واحدة من هذا الجدول وهي المصورة في أول الطبعة «السلطانية» وفيها التصويبات من بداية صفحة (٧) حتى صفحة (١٧٢) من الجزء الأول. ويبدو أنها كانت كثيرة، وأنها لا تقل عن عشر ورقات على أقل تقدير وتشتمل على اختلافات في الشكل أو الرسم أو تسهيل بعض الهمزات أو قطعها أو وصلها، أو ضبط بعض الأسماء التي اختلف فيها.

وبعد الانتهاء من صدور هذه الطبعة قام الشيخ محمد بن علي المكاوي – الذي كان من كبار المصححين بالمطبعة الأميرية، والذي نشر البُخارِيّ بتصحيحه قبل صدور هذه الطبعة وذلك سنة ١٢٨٦هـ في المطبعة الأميرية أيضًا- في قراءات خاصة به بمراجعة وقراءة الطبعة «السلطانية» مرة أخرى، وقيد ما وجده مما فات اللجنة السابقة، ثم هذب هذا المستدرك ونقحه وعرضه على الشيخ الأستاذ سليم البشري - شيخ المالكية إذ ذاك- وراجعه فيه من أوله إلى آخره، وبعد تهذيبه وتنقيحه قدمه لأحمد باشا مختار؛ ليأمر بما يراه فأمر بطبعه لتعم الفائدة.

وطبع منه الشيخ محمد المكاوي عدة نسخ زهاء الأصل على نفقته، وهذه التصويبات يوجد منها نسخة خطية بدار الكتب المصرية تحت رقم

(١٥٢٢) حديث بعنوان جدول الخطأ والصواب، وهو يشتمل على اختلافات في الشكل أو الرسم الذي توبع فيه رسم المصحف، أو تسهيل بعض الهمزات أو قطعها أو وصلها، أو ضبط بعض الأسماء التي اختلف ضبطها أو صرفها مما لا يخلو منه كتاب أصلًا.

وقد قامت جمعية المكنز الإسلامي في طبعتها التي صورت فيها الطبعة «السلطانية» بنشر هذا الجدول مع نشر المقدمة التي كتبها الشيخ محمد بن علي المكاوي وذلك في آخر مجلد منها.

وهي في أربعة عشر صفحة، وكان الشيخ علي المكاوي يكتب الجزء ثم الصفحة ثم السطر، ويذكر الخطأ وصوابه بعد ذلك، وربما كان يذكر دليلًا على ما رآه صوابًا.

فمثلًا يقول في الصفحة (١٨) من الجزء الأول سطر (١): (أبان) ضبطه بالمنع من الصرف وقد نص النووي في شرحه على مسلم أن الأجود صرفه[1].

ويقول أيضًا في الجزء الرابع (ص٦) سطر (٩): وحسان بن ثابت بإسقاط ألف ابن، صوابه: وحسانُ ابن ثابت بإثبات ألف ابن لأنه مخبر به. وغير ذلك.

الطبعة الثانية والثالثة من الطبعة «السلطانية»:

وهذه الطبعة «السلطانية» نفذت فور صدورها وأعيد طبعها في المطابع الأميرية في السنة التالية مباشرة بما عرف بطبعة (١٣١٤) هـ وتمت في (١٣١٥) هـ واشتهرت بالفكهانية، وهذه الطبعة الفكهانية صححها الشيخ محمد الحسيني، وذكر في آخر الجزء التاسع والأخير منها أنهم طبعوها

---

(١) «شرح مسلم» للنووي ٩٥/١.

على مثال «السلطانية»، وقام نفس الفريق السابق بتصحيحها الحرف بالحرف والشكل بالشكل والضبط بالضبط، وتم الانتهاء منها في أوائل ربيع الآخر (١٣١٥)هـ، وكان القائم بنفقات طبعها التاجر الشهير حضرة محمد أفندي حسين عيد، واشتهرت بالفكهانية نسبة إلى تجارة محمد أفندي؛ حيث كان يتاجر في الفاكهة.

كما ذكر الشيخ محمد الحسيني أن هذه الطبعة كان فيها بعض الأخطاء التي لاحظها عند قراءته لـ«الصحيح» في رواق الأتراك بالأزهر الشريف سنة (١٤٢٠) هـ مع المقارنة بين «السلطانية» والفكهانية ثم ذكر بعض الأخطاء وتصويبها.

كما علق على الفكهانية أيضًا الشيخ محمد بن علي المكاوي، ويوجد من هذا التعليق نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٧٣) حديث تيمور ميكروفيلم رقم (٢٥٤٥٦).

ثم صدرت سنة (١٣٢٥) هـ طبعة تقلد هذه الأخيرة (عرفت باسم كالمطبوع)؛ وذلك أنها حاكت طبعة (١٣١٤) هـ حتى كأنها أخذت عنها بالتصوير ولم يكن يستعمل بعد، فلو اشتبه النقط بين التاء والثاء في طبعة (١٣١٤) هـ نراه مشتبهًا في نسخة كالمطبوع مما يدل على مدى دقة المحاكاة وانتباههم إلى كل ضبط وشكل.

ثم أقبل الطلب على اقتناء هده الطبعة فتسارعت المطابع العربية في إعادة طبعها، فأعادت طباعتها مكتبة الحلبي بمصر، ومطابع الشعب بمصر، ودار الجيل بلبنان، وحديثًا كثرت طبعات الصحيح، وتلاعب المحققون في النص، مما أدى إلى تعدد النصوص، حتى إنك لا تجد طبعة تتفق مع الأخرى، وكل قائم على تصحيح طبعة يدعي أن منهجه هو الصواب.

والسبب الحقيقي في كل ذلك عدم الرجوع إلى أصول خطية لمتن

الصحيح، وإنما اعتمادهم جميعًا على الطبعة «السلطانية»، وإذا لاحظنا منهج اليُونِينِيّ في نسخته وأنه جمع عددًا من الروايات مستخدمًا الرموز التي تدل عليها، تبين لنا بوضوح عدم إمكان الوصول إلى نص للصحيح من خلال عمل اليُونِينِيّ مجردًا عن الرموز، اللهم إلا إذا انتزعنا رِواية واحدة، وتتبعناها وحذفنا ما عداها، وسيأتي فيما بعد إن شاء الله تعالى الحديث عن كيفية الوصول إلى نص صحيح .

كل ذلك أعدم الثقة في كل الطبعات الموجودة حديثًا، مما جعل الحاجة ماسة إلى إعادة إخراج الطبعة «السلطانية» مرة أخري .

وكان السبيل إلى ذلك أحد طرق ثلاث:

١- تصوير الطبعة «السلطانية» التي طبعت سنة (١٣١٣) هـ ولا بأس بخدمتها دون التصرف في النص الأصلي، وذلك مثل ما فعل الدكتور زهير الناصر في طبعة طوق النجاة، وما فعلته جمعية المكنز الإسلامي .

٢- محاولة حكاية نسخة اليُونِينِيّ، والاعتماد على «السلطانية» ولكن بطريق الطباعة الحديثة، ويتم التعامل مع الرموز بذكر ما تدل عليه، كما فُعل في طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر، بإشراف الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد.

٣- محاولة الاقتصار على بعض الروايات مثل رِواية أبي ذر الهَرَوِيّ، عن شيوخه الثلاثة مثلًا، مثل المحاولة التي قام بها الشيخ عبدالقادر شيبة الحمد، وإن كانت ليست على الوجه المطلوب .

ولذا سأتحدث عن هذه الأعمال باختصار.

طبعة دار طوق النجاة

هي الطبعة التي أشرف عليها واعتنى بها محمد زهير بن ناصر الناصر المشرف على أعمال الباحثين بمركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة.

نشرتها دار طوق النجاة للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت بلبنان، وصدرت منها الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ. وهي طبعة فخمة في أربع مجلدات من القطع الكبير، وصورت عن الطبعة «السلطانية» التي أمر بطبعها السلطان عبدالحميد الثاني ببولاق سنة (١٣١١)هـ، والتي تم الانتهاء منها سنة (١٣١٣) هـ من الهجرة النبوية في تسعة أجزاء، والتي سبق الكلام عليها بالتفصيل.

وبعد تصوير هذه الطبعة قاموا بخدمتها، وكانت خطتهم في إخراج هذه الطبعة كما يلي:

١- اعتماد ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي في عدّ أحاديث وكتب وأبوب «صحيح البُخارِيّ»، وما فاته من ترقيم بعض الأحاديث أو الأبواب يُعطى له الرقم السابق مع إضافة رمز (م)، إشارة إلى تكرار الرقم السابق، وفي اعتماد هذا الترقيم تسهيلٌ وتيسيرٌ على الباحثين في الرجوع مباشرة إلى كتاب «فتح الباري» للحافظ ابن حجر العسقلاني، لأنّ المكتبة السلفية ومطبعتها في القاهرة اعتمدت هذا الترقيم في طبعها «فتح الباري» سنة ١٣٨٠هـ.

٢- الإشارة في أعلى كل صفحة إلى أماكن الأحاديث المذكورة فيها من كتاب «عمدة القاري» للحافظ العيني، ومن كتاب «إرشاد الساري» للقسطلاني، وذلك بذكر رقم الجزء والصفحة فيهما، ليتمكن القارئ من الرجوع إليهما والاستفادة منهما بُيسْرٍ وسهولة.

٣- الربط بين أحاديث «صحيح البُخارِيّ» وبين كتاب «تحفة الأشراف» للحافظ المزي، والإشارة في الهامش إلي رقم هذا الحديث في «تحفة الأشراف»، وذكر رموز من أخرجه – إنْ وجد- تحت الرقم المتسلسل له، وذلك حسب الخطّة التي سلكها الحافظ المِزّي في تصنيف كتابه، بحيث يتسنّى للقارئ مباشرة معرفةُ من شارك الإمام البُخارِيّ في تخريج هذا الحديث.

٤- الربط بين الأحاديث المعلَّقة الواردة في «صحيح البُخارِيّ» وبين كتاب «تغليق التعليق» للحافظ ابن حجر العسقلاني، والإشارة في الحاشية إلى موضع كل حديث معلَّق من كتاب «تغليق التعليق» بذكر الرمز (تغ) اختصارًا لاسم الكتاب، مع رقم الجزء والصفحة، تيسيرًا للباحث للوقوفِ على هذا الحديث المعلَّق ومعرفةِ من وصله.

٥- الإشارة في الحاشية السفلى إلى أرقام الأحاديث المكررة في كل موضعٍ وَرَدَتْ فيه من الصحيح، وبذلك يتسنى للباحث معرفةُ هذه الأطراف ومراجعتُها عند كل حديث يقف عليه.

وبعد أن ذكروا خطتهم في هذه الطبعة ذكروا أيضًا الطبعات التي اعتمدوا عليها وهي كما يلي:

- «فتح الباري بشرح صحيح البُخارِيّ» للحافظ ابن حجر العسقلاني: الطبعة الأولى بالمطبعة السلفية ومكتبتها بالقاهرة عام ١٣٨٠هـ، ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، في ١٣ جزءًا.

- «عمدة القاري في شرح صحيح البُخارِيّ» للعلامة بدر الدِّين العيني: عنيت بنشره إدارة الطباعة المنيرة بالقاهرة عام ١٣٤٨هـ، ٢٥ جزءًا في ١٢ مجلدًا.

- «إرشاد الساري لشرح صحيح البُخارِيّ» للحافظ شهاب الدين

القَسْطَلّانِيّ: الطبعة السادسة بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق عام ١٣٤٠هـ، في ١٠ أجزاء.

- «تغليق التعليق» للحافظ ابن حجر العسقلاني: تحقيق سعيد عبدالرحمن موسى القزقي، الطبعة الأولى بالمكتب الإسلامي ببيروت ودار عمار بعَمّان الأردنية عام ١٤٠٥هـ، في ٥ أجزاء.

- «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للإمام جمال الدِّين المِزّي: تحقيق عبدالصمد شرف الدين، الطبعة الأولى بالدار القيمة بالهند عام ١٣٨٤هـ، في ١٣ جزءًا.

وقد ذكر قبالة كل حديث في الحاشية باقي الكتب الستة التي أخرجت الحديث، وذلك باستخدام الرموز وهي (خ) للبخاري، (م) لمسلم، و(د) لأبي داود، (ت) للترمذي في «السنن»، (تم) للترمذي في «الشمائل»، (س) النسائي في «السنن»، (سي) النسائي في كتاب عمل اليوم والليلة، (ق) لابن ماجه، (ع) لما اتفق عليه الجماعة الستة.

وكتب الدكتور محمد زهير مقدمة لهذه الطبعة تكلم فيها باختصار شديد عن البُخارِيّ و«صحيحه»، وعن الرُّواة عنه، ونسخة الحافظ اليُونِينِيّ وتوثيقها، وخطتهم في إخراج هذه الطبعة، والدوافع التي جعلتهم يخصون هذه الطبعة.

وصوروا الطبعة «السلطانية» حتى التقارير التي كتبت من أولها وجدول الخطأ والصواب الوارد من قبل علماء الأزهر، والفهرسة التي صنعها مصححو الطبعة، كل ذلك حرصًا على نشر هذه الطبعة التي تكاد تكون قد فقدت، فجزاهم الله خيرًا على هذا العمل الجليل.

ومن تمام العمل الذي أعطى له أجمل صورة أنهم جعلوا الرموز سواء كانت في الحاشية أو في الأصل وبدايات الأحاديث وأسماء الكتب والأبواب بالمداد الأحمر تميزًا وإبرازًا لها.

طبعة دار الجيل بيروت

هي الطبعة التي طبعتها دار الجيل ببيروت بلبنان، ونقلتها عن الطبعة «السلطانية» ولم يكتب سنة الطبع، إلا أنها منقولة من الطبعة «السلطانية» وكتب بهوامشها كل التقييدات التي ذكرها مصححو الطبعة «السلطانية».

وقُدّم لهذه الطبعة بمقالة للشيخ أحمد شاكر – رحمه الله تعالى- تكلم فيها عن تفكيره في القيام بالإشراف على إخراج كتاب «صحيح البُخارِيّ» إخراجًا صحيحًا متقنًا موثقًا عن الطبعة «السلطانية» المطبوعة بمصر سنة ١٣١١- ١٣١٣هـ، والتي تليها، والتي طبعت على مثالهما سنة ١٣١٤هـ.

وقال: منذ بضع عشرة سنة فكرت في طبع «صحيح البُخارِيّ» بطلب أحد الناشرين إذ ذاك، ثم لم يقدر أن يتحقق ما أردنا.اهـ.

وتكلم عن الطبعة «السلطانية» والنسخة «اليُونِينيّة»، وعرّف بهما، وترجم لليونيني، وتكلم عن نسخته الخاصة من الطبعة «السلطانية»، وعنايته بها هو ووالده رحمهما الله تعالى.

كما تكلم عن مصير النسخة «اليُونِينيّة» الأصلية، وهل جاءت إلى مصر أم لا؟

وهي مقدمة على صغر حجمها إلا أنها في غاية النفاسة، ويبدو أنها كانت مقالة في إحدى المجلات، فهي إلى المقالة أقرب من التقدمة لطبعة دار الجيل هذه؛ لأنه لم يتكلم عن الطبعة من قريب أو بعيد، لا إشارة ولا تصريحًا، مما يوهم أنه أشرف على الطبعة، وهذا غير صحيح، وإنما الطبعة تحاكي الطبعة «السلطانية».

ومما يجدر التنبيه إليه في هذه الطبعة أن الناشر ذكر في المقدمة نص ما وجد على النسخة «السلطانية» التي صار عليها الطبع، وهو تقرير الشيخ حسونة النواوي شيخ الجامع الأزهر، والمقدمة التي كتبها مصححو النسخة

في المطبعة.

وعند كلام الشيخ حسونة على التصويبات التي وقف عليها علماء الأزهر وأنهم وضعوها في جدول في أول الطبعة ذكر الناشر أنهم استدركوا هذه التصويبات في هذه الطبعة، فجاءت خالية منها ولذا لم يوضع جدول في أول الطبعة.

وهذه الطبعة في ثلاثة مجلدات، كل مجلد ثلاثة أجزاء من تقسيم الطبعة «السلطانية»، كل صفحة عشرون سطرًا، وكل سطر في حدود أربع عشرة كلمة ولكل صفحة حاشية من خارج الصفحة.

وهي تخالف الطبعة السلطانية في عدد الصفحات وعدد السطور.

طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

هي الطبعة التي صدرت عن لجنة إحياء التراث والسنة بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بجمهورية مصر العربية، وذلك بناء على طلب الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد للسكرتير العام للمجلس في ظل قيادة الحكومة المصرية؛ فطلب من الشيخ محمد محيي الدين اختيار لجنة لهذا المشروع، وهو إحياء وتحقيق كتب السنة الستة تحقيقًا علميًّا دقيقًا.

وأشرف الشيخ محمد محيي الدين على فريق من العلماء الذين عُرفوا بالتحري والدقة، وهم كما ذكرهم الشيخ محمد محيي الدين في المقدمة: الشيخ محمد محمد السماحي، والشيخ أحمد إبراهيم الشعراوي، والشيخ عبدالعظيم الشناوي، والشيخ محمود فرج العقدة.

وكان أول عمل بدأوا به هذا المشروع هو «صحيح البُخارِيّ».

وكانت الفكرة الأساسية في إخراجه قائمة على محاكاة الطبعة «السلطانية» التي سبق الحديث عنها، ولكن مع تحويل الرموز التي استعان بها اليُونِينِيّ إلى ما تدل عليه من عبارات، تيسيرًا على الباحثين، مع إضافة

بعض الأشياء الأخرى التي ذكروها في منهجهم في المقدمة كترقيم الأحاديث، وعمل فهارس للكتب والأبواب، والألفاظ وغير ذلك.

والفكرة في ذاتها جليلة وجديرة بالتقدير، وتحرص على الجمع بين الاختلافات بأسلوب ميسر مبني على ما ابتكره اليُونِينِيّ.

وفعلًا تم بذل الجهد والوسع في إخراج هذا الكتاب بهذه الصورة، ولكن يبدو – وللأسف الشديد- أنهم لم يتموا هذا العمل بهذه الطريقة؛ حيث صدرت هذه الطبعة في أحد عشر جزءًا. المطبوع منها بهذه الطريقة سبعة أجزاء فقط بما يعادل آخر سورة المؤمن (غافر) من كتاب التفسير، والأجزاء الأربعة الباقية اكتفوا بإثبات النص مع بعض معاني المفردات دون النظر إلى حكاية اختلاف الروايات، وكأن القائمين على طباعة الأجزاء الباقية قد بدا لهم تغيير المنهج ولم يقتنعوا بالفكرة التي بدأ الكتاب على أساسها، ولو تم كل الصحيح بنفس الطريقة الأولى لتم النفع، والله تعالى الهادي لأقوم سبيل.

وقد كتب الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد مقدمة لهذه الطبعة تكلم فيها عن فكرة المشروع ومنهج العمل فيه، وتكلم عن الإمام البُخارِيّ و«صحيحه» وعمل اليُونِينِيّ وهي مقدمة نفيسة، خاصة في بيان حياة البُخارِيّ ومنهجه في «الصحيح».

ومن الجدير بالذكر أن المحققين في السبعة أجزاء الأولى قد بذلوا جهدًا مشكورًا في محاكاة الطبعة «السلطانية»، مع إضافة بعض الزيادات من الشروح، والكتب الأخرى التي خدمت الصحيح، مع حذف بعض التعليقات التي كتبها مصححو الطبعة «السلطانية»، ولكنهم حكوا كل الخلافات التي وردت في الرموز، سواء كانت في الأصل أو في الحاشية. فجزاهم اللهم خير الجزاء.

طبعة جمعية المكنز الإسلامي

من الجهود التى بذلت في إعادة نشر الطبعة السلطانية ما قامت به جمعية المكنز الإسلامي - وهي جمعية تعنى بنشر التراث الإسلامي وخدمته- حيث قامو بتصوير الطبعة «السلطانية» المطبوعة سنة ١٣١٣هـ ولكن دون أي أعمال إضافية إليها، اللهم إلا إذا استثنينا المقدمة التي كتبوها، ونص جدول تصويب الأخطاء التي وجد في الطبعة «السلطانية» لـ«صحيح البُخارِيّ» لكاتبه محمد بن علي المكاوي، والمقدمة التي كتبت لهذه الطبعة أو لهذه الصورة لم يذكر من الذي أعدها أو كتبها، وهي مقدمة تحدثوا فيها عن النسخة «اليُونِينيّة» والطبعة «السلطانية».

وهذه الطبعة التي قامت بتصويرها جمعية المكنز الإسلامي قد أضافت جديدًا للطبعات الأخرى وهو أنها نشرت نص جدول الخطأ والصواب الخاص بالشيخ محمد بن علي المكاوي، وهو من كبار المصححين بالمطبعة الأميرية في قراءة خاصة منه للطبعة «السلطانية»، والذي سبق الحديث عنه في موضعه.

كما قامت الجمعية بربط أرقام صفحات هذه الطبعة لطبعتهم التي قاموا بنشرها بعد أن قاموا بصفها على الحاسب الآلي، وتكميلها ببعض المكملات التي لابد منها، وهو عمل مستقل غير هذا مما لا يسع المجال لتفصيله هنا.



الفَصْل الثاني

عناية المغاربة بالصحيح ويتكون من ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: عناية المغاربة بالصحيح وأهم الروايات عندهم.

المبحث الثاني: نسخة أبي علي الصَّدفي.

- ترجمته، روايته،نسخته، أهم النسخ المأخوذة منها.

المبحث الثالث: نسخة ابن سعادة.

- ترجمته، روايته،نسخته، أهم النسخ المأخوذة منها.

المبحث الأول:

عناية المغاربة بصحيح البُخارِيّ[(١)]

«صحيح البُخارِيّ» له منزلة عظيمة عند المغاربة، وكما كان لأهل المشرق عناية بالصحيح فإن أهل المغرب كانت لهم به عناية أيضًا.

وكما اشتهرت بعض روايات الصحيح ونسخه عند المشارقة، فإن بلاد المغرب كان لهم أيضا حظ وافر في العناية بالصحيح.

وقد سبق القول بأن «الجامع الصحيح» رواه عن مؤلفه محمد بن إسماعيل البُخارِيّ جم غفير من الرُّواة.

والذي وصل إلى المغرب الإسلامي من هذه الروايات روايتان:

الأولى: رِواية النَسَفْيّ: أبو إسحاق إبراهيم بن معقل بن الحجاج (٢٥٨)هـ.

الثانية: رِواية الفَرَبْريّ: أبو عبدالله محمد بن يوسف (٣٢٠)هـ، وأكثر الروايات من طريقه.

قال القاضي عِياض في «مشارق الأنوار»: ولم يصل إلينا – من غير هذين الطريقين- عنه، ولا دخل المغرب والأندلس إلا عنهما، على كثرة رواة البُخارِيّ عنه لكتابه[(٢)].

ورِواية الفَرَبْريّ هي التي اشتهرت في العالم الإسلامي، وفي هذا يقول ابن حجر العسقلاني: والرِّواية التي اتصلت – بالسماع- في هذه الأعصار وما قبلها هي رِواية محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفَرَبْريّ[(٣)].

---

(١) عندما أطلق القول وأقول: المغاربة أو بلاد المغرب أو أهل المغرب، فالمراد بلاد الشمال الغربي الأفريقي وبلاد الأندلس.

(٢) ٣٦/١، وينظر «الغنية» ص١٠٣- ١٠٥.

(٣) «هدي الساري» ص ٤٩١- ٤٩٢.

ورِوايـة النَـسَفْيّ يرجـع الفـضل إلـى الإمـام الخطـابي(٣٨٨) هــ فـي الاحتفاظ ببعض معالمها، ونقل بعض النصوص منها، وذلك من خلال كتابيه: «أعلام الحديث» الذي شرح فيه الصحيح واعتمد فيه على رِواية النَسَفْيّ، وكتابه الآخر «غريب الحديث».

وأول من وقفت له من بلاد المغرب على ذكر لهذه الرِّواية بعد الخطابي(٣٨٨) هـ هو الإمام أبو علي الجَيّاني (٤٩٨) هـ فقد ذكر في أسانيده للصحيح في أول كتابه «تقييد المهمل» أن من بين الروايات التي روي الصحيح من خلالها رِواية النَسَفْيّ، أخبره بها أبو العاصي حكم بن محمد بن حكم الجذامي قال: نا أبو الفضل أحمد بن أبي عمران الهَرَوِيّ بمكة سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة، قال لي: سمعت بعضه وأجاز لي سائره، قال: نا أبو صالح خلف بن محمد بن إسماعيل البُخارِيّ عنه.

وذكر موضع النقص من نسخته[١]

ومن العلماء المغاربة الذين تحملوا هذه الرِّواية ونقلوا منها:

القاضي عِياض(٥٤٤) هـ في كتابه «مشارق الأنوار»[٢] والحافظ أبو بكر بن خير الأشبيلي(٥٧٥) هـ في فهرسته[٣] وكلاهما من طريق أبي علي الجَيّانيّ.

أما رِواية الفَرَبْريّ فقد دخلت إلى الغرب الإسلامي في وقت مبكر، وانتقلت إليه بواسطة روايات اشتهر منها ستة يتصل أصحابها بالفَرَبْريّ مباشرة:

---

(١) ١/٦٧.

(٢) ١/٣٩، و«الغنية» ص١٠٣- ١٠٥.

(٣) ص ٩٧- ٩٨.

١- راوية أبي علي بن السكن: سعيد بن عثمان بن سعيد المصري (٣٠٣)هـ.

٢- رِواية أبي زيد المَرْوَزيّ: محمد بن أحمد بن عبدالله، (٣٧١)هـ.

٣- رِواية أبي أحمد الجُرْجانيّ: محمد بن محمد بن يوسف، (٣٧٣)هـ.

٤- رِواية أبي علي الكُشّانيّ: إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب (٣٩١هـ).

٥- رِواية أبي إسحاق المُسْتَمْلِيّ: إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم البلخي (٣٧٦)هـ.

٦- رِواية السَّرْخَسي: عبدالله بن أحمد بن حمويه (٣٧١)هـ.

٧- رِواية أبي الهيثم الكُشْمِيهَني : محمد بن مكي بن زراع (٣٨٩)هـ

أولا: رِواية الإمام الحافظ أبي علي، سَعِيد بن السَّكن المصري البزّاز، البغدادي الأصل (٣٥٣)هـ،

وقد روى عنه من الأندلسيين: عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن أسد الجهني الطليطلي ساكن قرطبة(٣٩٥)هـ، جاء في ترجمته(١): "ورحل إلى المشرق سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة، فسمع من أبي علي بن السكن بمصر.

ومن طريق ابن أسد الجهني انتقلت رِواية ابن السكن إلى بلاد المغرب حيث روى «الصحيح» عن الجهني الإمام أبو علي الجَيّانيّ (٤٩٨) هـ ومن طريقه اشتهرت.

فرواها القاضي عِياض(٥٤٤) هـ في كتابه «مشارق الأنوار»[٢] والحافظ

---

(١) ينظر ترجمته في «تاريخ علماء الأندلس» ص٢٤٨، «سير أعلام النبلاء» ٨٣/١٧.

(٢) ٣٩/١.

أبو بكر بن خير الإشبيلي (٥٧٥) هـ في فهرسته[١] وكلاهما من طريق أبي علي الجَيّانيّ.

وذكر الاستاذ محمد المنوني أنه يوجد منها المجلد الأول في الخزانة الوقفية بالجامع الأعظم من مدينة تازة وهي بخط عبدالمهيمن بن علي بن علي بن حرز الله التميمي (٦٩٨) هـ وهو منقول ومقابل بأصل أبي الحسن يونس بن محمد بن مغيث القرطبي المعروف بابن الصفار(٥٣٢)هـ[٢] المكتوب بخط أبي عمر الطلمنكي[٣].

وهناك طرق أخرى عُرفت بها رِواية ابن السكن في المغرب منها:

رِواية أبي جعفر ابن عبدالله وأبي عبدالله بن مفرج، وكانت رحلتهما وسماعهما مع الجهني الطليطلي.

ومن طريق أبي عبدالله بن مفرج يسند ابن حزم رِواية ابن السكن في كتابه «المحلى» حيث يسوق حديثين من «الصحيح» رواهما عن شيخه عبدالله بن ربيع، عن ابن مُفَرِّجٍ، عن ابْن السَّكن، عن الفَرَبْريّ، عن البُخارِيّ.. [٤].

كما أن القاضي عِياض يتصل بنفس الرِّواية بواسطة كل من ابن عون وابن مفرج[٥].

---

(١) ص ٩٧- ٩٨

(٢) هو شيخ ابن خير الإشبيلي في رِوَاية ابن السكن، حيث يرويها عنه عن القاضي أبي عمر أحمد بن محمد الحذاء عن ابن أسد الجهني عن ابن السكن (الفهرسة ص٩٥).

(٣) ذكره في مقالة بعنوان صحيح البُخَارِيّ في الدراسات المغربية.

(٤) «المحلى» ١/٨٢، ١٠٦.

(٥) «مشارق الأنوار» ١/٣٨. و«الغنية» ص١٠٣- ١٠٥

ثانيا:رِواية أبي زَيْد محمد بن أحمد المَرْوَزيّ (٣٧١)هـ.

ثالثا: رِواية الإمام أبي أحمد، محمد بن محمد بن يوسف بن مكي، الجُرْجانيّ (٣٧٣) ، أو (٣٧٤)هـ.

روى عنهما معًا الحافظ أبو محمد عبدالله بن إبراهيم الأصيليُّ (٣٩٢)هـ.

قال أبو علي الجَيّانيّ: وكان سماع أبي محمد الأَصيليِّ وأبي الحَسَن ابن القابسي على أبي زَيْدٍ المَرْوَزيّ واحدًا بمكة سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة. ثم سَمعه بعد ذلك أبو محمد ببغداد على أبي زيد المَرْوَزيّ في سنة تسع وخمسين وثلاثمائة. [١].

وهما عمدته في سنده إلى «الجامع الصحيح»، وهما شيخاه في البُخارِيّ، وقد رافق الأصيلي في رحلته هذه أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري القيرواني الضرير القابسي، (٤٠٣)هـ، غير أن هذا إنما روي عن أبي زيد المَرْوَزيّ، وكان الأصيلي هو الذي ضبط له سماعه على هذا الأخير لـ«الجامع الصحيح».

وقد كان القابسي أول من أدخل «صحيح البُخارِيّ» إلى إفريقيا [٢]، كما يعتبر الأصيلي أول من رُوي عنه نفس الكتاب من طرق بعض المغاربة، حيث رواه عنه وعن القابسي أبو عمران الفاسي: موسى بن عيسى ابن أبي حاج الغفجومي، نزيل القيروان، والمتوفى بها عام (٤٣٠)هـ.

ومن جهة أبي عمران الفاسي يتصل عِياض بالقابسي[٣]، ومن جهته

(١) «تقييد المهمل» ٦٣/١.

(٢) كما ذكر ذلك محمد محمد مخلوف في كتابه «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» ص٩٧(٢٣٠) في ترجمة القابسي.

(٣) «مشارق الأنوار» ٣٨/١، و«الغنية» ص١٠٣- ١٠٥

أيضا يتصل ابن عطية بالأصيلي[١].

وكان من كبار أصحاب الأصيلي بالأندلس المهلب بن أبي صفرة أبو القاسم بن أحمد بن أسيد التميمي المري، (٤٣٥)هـ، قال عنه أبو الأصبغ ابن سهل القاضي: وبأبي القاسم – يعني: المهلب- حيا كتاب البُخارِيّ بالأندلس؛ لأنه قرئ عليه تفقها أيام حياته، وشرحه واختصره[٢].

وبعد الأصيلي والقابسي يذكر أبو علي الجَيّانيّ راويًّا أندلسيًّا عن أبي زيد المَرْوَزيّ، وهو عبدوس بن محمد الطليطلي، (٣٩٠)هـ[٣].

ويوجد في مكتبات الأندلس من رِواية الأصيلي نسختان:

الأولى: قطعة تشتمل على أوراق من السفرين الرابع والخامس بخزانة ابن يوسف بمراكش رقم (٣٠١) بخط أندلسي كتبه لنفسه علي بن غالب بن محمد بن خزمون الكلبي وفرغ منه في سنة (٥٣٥) هـ بمدينة باغة من الأندلس، وانتسخه من أصل قوبل بأصل أبي عبدالله بن عتاب، الذي نقله بخطه من نسخة الأصيلي.

الثانية: وتشتمل على السفر الأخير من «الصحيح» ابتداء من أواخر كتاب الأدب، وانتسخه لنفسه محمد بن عبدالله بن أحمد بن القاضي لنفسه، من كتاب قوبل على كتاب الأصيلي، وهو محفوظ بخزانة المعهد الأصيل بتارودانت[٤].

---

(١) «فهرس ابن عطية» ص ٥.

(٢) ينظر: «جمهرة تراجم الفقهاء المالكية» ١٢٧٦/٣(١٢٩٠) ترجمة المهلب.

(٣) حيث يقول: وكذلك عارضت مواضع إشكاله بأصل عبدوس بن محمد الذي بخطه أيضا، وروايته فيه عن المروزي. «تقييد المهمل» ٦٧/١. ونقله عنه القاضي عياض في «المشارق» ٣٨/١.

(٤) ينظر «صحيح البُخَارِيّ في الدراسات المغربية».

رابعًا: رِواية أبي علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشّانيّ (٣٩١) هـ وهو آخرُ مَنْ حَدَّثَ بالصحيح عن الفَرَبْريّ وحقه التأخير وإنما قدمته لارتباط الثلاثة الآتين ببعض.

وهذه الرِّواية رواها القاضي عِياض عن شيخه أبي علي الصَّدفي، عن أبي الحسن ابن أيوب البزار، عن أبي عبدالله الحسين بن محمد الخلال عن الكُشّانيّ[(١)].

خامسًا: رِواية الإمام المحدث أبي إسحاق،المُسْتَمْلِيّ (٣٧٦)هـ.

سادسًا: رِواية الإمام المحدث أبي محمد، الحَمُّويّ السَّرْخَسي (٣٨١)هـ.

سابعًا: رِواية المحدث الثقة، أبي الهَيْثَم، الكُشْمِيهَني (٣٨٩)هـ.

ومن الرُّواة عن الأخير: كريمة بنت أحمد بن محمد المَرْوَزيّة، (٤٦٣)هـ، وقد روى «الصحيح» عنها في الغرب الإسلامي:

- الشيخ أبو الأصبغ بن عيسى بن أبي البحر الزهري، والخطيب أبو القاسم خلف بن إبراهيم المقرئ.

- أحمد بن محمد بن عبدالرحمن الأنصاري الشارفي الأندلسي، نزل فاس، المتوفى قريبًا من عام (٥٠٠)هـ، ويقول عنه عِياض: وله رحلة حج فيها وسمع من كريمة كتاب البُخارِيّ.

كما رواه عنها مكاتبه أبو علي الجَيّانيّ حسين بن محمد بن أحمد الغساني القرطبي، (٤٩٨)هـ[(٢)].

وبعد كريمة ننتقل إلى رِواية أبي ذر: عبد بن أحمد الأنصاري الخزرجي الهَرَويّ ثم المكي، (٤٣٤)هـ.

---

(١) «الغنية» ص١٠٥.

(٢) ينظر: «المشارق» ١/٣٦- ٣٩ و«الغنية» ص١٠٣- ١٠٥

وأبو ذر يروي عن الشيوخ الثلاثة: (المُسْتَمْلِيّ، والسَّرْخَسي، والكُشْمِيهَني)، وقد صارت روايته بعد ذلك أشهر الروايات المعتمدة.

قال ابن حجر: أتقن الروايات عندنا هي رِواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة؛ لضبطه لها، وتمييزه لاختلاف سياقها[١].

وعن انتشار روايته يقول عِياض: وسمع منه عالم لا يحصى من أهل الأقطار من شيوخ شيوخنا.. وآخر من حدث عنه بالإجازة: أحمد بن محمد الإشبيلي بعد الخمسمائة[٢].

ورِواية أبي ذر هذه اشتهرت اشتهارا واسعًا في بلاد المغرب كما اشتهرت في بلاد المشرق.

يقول ابن رشيد (٧٢١) هـ في كتابه «إفادة النصيح»[٣] في الكلام على أشهر الروايات في بلاد المغرب عن أبي ذر الهَرَويّ: وسمعه عليه من الأندلسيين العدد الكثير، ومن أشهر الطرق المعروفة إليه اليوم بالمغرب التي اعتمدها الرُّواة رِواية القاضي أبي الوليد الباجي عنه، وأبي العباس العذري، وأبي عبدالله بن شريح المقري، وأبي عبدالله بن منظور القيسي.اهـ.

والرُواة عن أبي ذر من أهل المغرب كثيرون، وأخص بالذكر منهم الذين اشتهرت رواياتهم وهم:

أولًا: أبو عبدالله محمد بن أحمد بن منظور القيسي الإشبيلي، (٤٦٩)هـ.

رواها عنه:

١- ابن خير الإشبيلي وقال: وقال ابن منظور: سمعته عليه في

---

(١) «فتح الباري» ١/٧.

(٢) «جمهرة تراجم الفقهاء المالكية » ٢/٦٠١(٥٢٤) نقلا عن «المدارك»

(٣) ص٤٥.

المسجد الحرام، عند باب الندوة سنة (٤٣١)هـ، وقرئ عليه مرة ثانية وأنا أسمع، والشيخ أبو ذر ينظر في أصله، وأنا أصلح في كتابي هذا، في المسجد الحرام عند باب الندوة في شوال من سنة (٤٣١)هـ[(١)].

٢- ابن رشيد السبتي كما في «إفادة النصيح»[(٢)].

ثانيًا: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (٤٧٤)هـ.

ورواه عنه أبو علي الصَّدفي، ومن طريقه اشتهرت هذه الرِّواية وسبق الحديث عن هذه الرِّواية بالتفصيل في النسخ الموجودة من رواية أبي ذر .

وممن رواه عن أبي علي الصَّدفي من الأعلام :

١- القاضي عِياض (٥٤٤) هـ

وعن القاضي عِياض روى كثير من الأعلام منهم أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي (٥٧٦) هـ الذي روى من طريقه رِواية القاضي عِياض، شرفُ الدين اليُونِينِيّ(٧٠١) هـ صاحب «اليُونِينيّة» كما جاء ذلك في مقدمته التي كتبها، التي سبق وذكرها كاملة عند الحديث عن نسخته.

وقد استوفيت ترجمته في أثناء الكلام عن كتابه: «مشارق الأنوار». وقد نص على روايته هذه في «المشارق»[(٣)]، و«الغنية»[(٤)].

٢- صهره أبو عمران موسى بن سعادة.

وسيأتي الحديث عنه وعن نسخته في مبحث مستقل.

ثالثًا: ابن شريح محمد بن شريح بن أحمد الرعيني الإشبيلي، (٤٧٦)هـ.

---

(١) «الفهرسة» ص٩٤.

(٢) ص٤٦.

(٣) ص٩.

(٤) ص١٠٥.

رواها عنه:

١- ابن خير الإشبيلي[١] وقال: قال محمد بن شريح: سمعته عليه في المسجد الحرام عند باب الندوة سنة ٤٠٣هـ.

٢- ابن رشيد السبتي في «إفادة النصيح»[٢].

رابعًا: أحمد بن عمر بن أنس العذري المري، (٤٧٨)هـ

رواها عنه أبو علي الجَيّانيّ في «تقييد المهمل»[٣] وعنه القاضي عِياض كما في «الغنية»[٤].

خامسًا: ابن الغرديس: بكار بن برهون بن عيسى التغلبي الفاسي ثم السجلماسي، كان بقيد الحياة عام (٤٩٢) هـ من الرُّواة المغاربة عن أبي ذر، يقول عنه ابن الأبار: وكان قد حج قديمًا، وسمع «صحيح البُخارِيّ» من أبي ذر الهَرَويّ، وعمر طويلًا حتى انفرد بروايته، يقال: إنه بلغ المائة أو أربى عليها، وبيته شهير بمدينة فاس، ونزل هو سجلماسة[٥].

سادسًا: كما عرفت في بلاد المغرب رِواية أبي ذر من رِواية ابنه أبي مكتوم عيسى وأول من جاء بها ميمون بن ياسين الصنهاجي من أمراء المرابطين[٦].

---

(١) «الفهرسة» ص٩٤

(٢) ص٥١.

(٣) ٦١/١.

(٤) ص١٠٤.

(٥) «المعجم في أصحاب أبي علي الصَّدفي» أثناء ترجمة أبي القاسم ابن أبي الورد رقم ١٧ ص٢٢.

(٦) «الوجيز في المجيز والمجاز» ص١٢٤- ١٢٥. وينظر «السير» ١٧ / ٥٦١ ترجمة أبي ذر الهروي وينظر «السير» أيضًا ١٧٢/١٩ ترجمة ابن أبي ذر.

المبحث الثاني

نسخة أبي علي الصَّدفي (٤٥٤-٥١٤)هـ(١)

تمهيد:

يعتبر الإمام الصَّدفي علمًا من أعلام رواة الحديث وحفاظه في العصور الأولى للإسلام، فإنك لا تكاد تجد مؤلفًا أو مؤرخًا أرخ أو ألف بعد وفاته إلا وقد نال حظًّا من ذكر أخباره وتراجمه.

ولعل أشمل تعريف وأوفاه بالحافظ أبي علي الصَّدفي هو ما قام به عَلَمان عظيمان من أعلام التاريخ والحديث، وهذان العَلَمان هما:

القاضي عِياض المتوفى سنة (٥٤٤هـ)، الذي خصه بكتابه «المعجم» ضَمَّنه أخباره وأخبار شيوخه الذين بلغوا نحوًا من مائتي شيخ (٢).

والآخر هو المحدِّث العلامة محمد بن عبدالله أبي بكر القضاعي، المعروف بابن الأبار المتوفى سنة (٦٥٨هـ)، حيث خصه بنوع آخر يكمل عمل القاضي عِياض، تناول فيه ذكر تلامذة الحافظ الصَّدفي.

ويتضح من صنيع هذين الإمامين تلك المكانة العالية التي كان يتبوأ بها أبو علي الصَّدفي.

وإذا كانت الأقدار لم تُوفِّق العلماء إلى العثور على معجم القاضي عِياض- حيث قد عُني به كثير منهم وتقفوا آثاره، ولكن لم يعرف له ذكر حتى الآن- فإنها لحسن الحظ قد وضعت بين أيدينا المعجم الحافل الذي عني بجمعه ابن الأبار حيث خرج للنور (٣).

---

(١) سأتكلم بالتفصيل عن هذه النسخة نظرًا لأهميتها وتفرع كثير من نسخ بلاد المغرب عنها فشهرتها في بلاد المغرب شهرة نسخة اليُونِينِيّ عند المشارقة.

(٢) كما ذكر الكتاني في كتابه «فهرس الفهارس» ٧٠٥/٢.

(٣)وقد طبع في مدريد سنة ١٨٨٥م ، وقد اعتمدت فيه على طبعة دار الكتاب

وقد ذكر فيه ابن الأبار ثلاثمائة وخمس عشرة شخصية من كبار المحدثين وغيرهم في مختلف الفنون، كلهم تتلمذوا على يد أبي علي الصَّدفي.

وهذا المعجم يكفي في إبراز المكانة العلمية التي تميز بها هذا الإمام، ومع ذلك فإنه لمن المفيد أن نتلمس أهم أخبار هذا الإمام من خلال بعض المصادر التي ترجمت له، وبخاصة كتاب «الغنية» للقاضي عِياض.

اسمه ونسبه(١): هو القاضي الحافظ أبو علي الحسين بن محمد بن فيرة بن حيون الصَّدفي، المعروف بابن سُكّرة.

أصله من سرقسطة من قرية على أربعة أميال منها، كانت تعرف بمنزل محمود بالثغر الأعلى، وكانت ولادته بها سنة أربع وخمسين وأربعمائة.

نشأته: نشأ أبو علي في بلدته التي ولد بها، فأخذ عن شيوخها، ودرس على مقرئيها، وسمع من أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، وابن الصواف، وغيرهم.

العربي بالقاهرة، المطبوعة سنة ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م.

(١) ينظر ترجمته في «الصلة» لابن بشكوال ١/١٤٤- ١٤٦، و«الغنية» للقاضي عياض ص١٩٢- ٢٠١، و«الفهرسة» لابن خير الإشبيلي (٤٧٧، ٤٩٧، ٥١١)، و«تاريخ الإسلام» ٣٥/٣٦٧ (٧٠)، و«سير أعلام النبلاء» ١٩/٣٧٦ (٢١٨)، و«تذكرة الحفاظ» ٤/١٢٥٣- ١٢٥٥، و«المعين في طبقات المحدثين» ص١٥٠ (١٦٣٣)، و«الوافي بالوفيات» ١٣/٤٣- ٤٤ (٤١)، و«مرآة الجنان» ٣/٢١٠، و«الديباج المذهب» ١/٣٣٠- ٣٣٢، و«غاية النهاية» ١/٢٥٠- ٢٥١، و«طبقات الحفاظ» (٤٥٥)، و«نفح الطيب» للمقري ٢/٩٠- ٩٣، و«شذرات الذهب» ٤/٤٣، و«شجرة النور الزكية» ١/١٢٨- ١٢٩، و«الرسالة المستطرفة» (١٦٥)، و«الأعلام» ٢/٢٥٥، «معجم المؤلفين» ١/٦٤١ (٤٨٣٧).

ودرس في بلنسية تحت إشراف أبي العباس العذري، ثم سمع بالمرية من أبي عبدالله محمد بن سعدون القروي وأبي عبدالله بن المرابط وغيرهما.

وقد رحل إلى بلاد المشرق أول المحرم من سنة إحدى وثمانين وأربعمائة.

التقى بمصر بأبي إسحاق الحبال مسند مصر الذي أعطاه إجازة، والقاضي أبي الحسن علي بن الحسين الخلعي، وأبي العباس أحمد بن إبراهيم الرازي وغيرهم.

كما التقى بالإسكندرية بأبي القاسم مهدي بن يوسف الوراق وغيره.

والتقى بمكة بأبي عبدالله الحسين بن علي الطبري إمام الحرمين، وأبي بكر الطرطوشي وغيرهم، وبالبصرة بأبي القاسم بن شعبة، وأبي يعلى المالكي، وأبي العباس الجُرْجانيّ، وسمع بواسط من أبي المعالي محمد ابن عبدالسلام الأصبهاني وغيره.

ودخل بغداد في السادس عشر من جمادى الآخرة لسنة اثنتين وثمانين وأربعمائة فمكث بها خمس سنين كاملة، وسمع من عدد من محدثيها، منهم: أبو الحسن الطيوري وأبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون مسند بغداد، والإمام أبو بكر الشاشي وغيرهم، ودخل الشام فسمع بها من الشيخ أبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي، وأبي الفرج سهل بن بشر الإسفراييني وغيرهما.

وبعد هذه الرحلة الطويلة التي مر فيها بكل هذه البلاد المشرقية عاد إلى بلاد الأندلس، وذلك في سنة تسعين وأربعمائة، ورحل إليه الناس من كل مكان وكثر الآخذون عنه.

ثم ارتحل بعد ذلك إلى مدينة سبتة مرتين، فأخذ عنه إذ ذاك جماعة

من المشايخ والأصحاب كان منهم القاضي عِياض رحمه الله تعالى.

واستوطن بعد ذلك مدينة مرسية وسمع منه جمهور كبير من الناس إذ ذاك؛ منهم من كان من عداد مشايخه الذين أخذ عنهم، وذلك لتمكنه في الحديث والرجال بعد رحلته المشرقية.

وقد وُلِّيَ القضاء في مدينة مرسية سنة خمس وخمسمائة أيام حكم أمير المؤمنين علي بن يوسف بن تاشفين، فحُمدت سيرته إلى أن استعفى فلم يُعفَ.

وهنا اختفى عن الأنظار عددًا من الشهور إلى أن قُبِل طلبُه بمساعدة عبدالله اللخمي سنة ثمان وخمسمائة، وطلب بعد ذلك لقضاء إشبيلية وامتنع، ولم يخرج إليها حتى عُوفي.

ومن الجدير بالذكر أن أبا علي الصَّدفي كان يتمتع بمكانة كبيرة لدى دولة المرابطين، وقد كان شيخًا لأبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن تاشفين، وقد كان واليًا على مرسية من قبل أخيه أبي الحسن علي بن يوسف أمير المغرب(١).

وقد خرج رحمه الله تعالى للغزو سنة أربع عشرة وخمسمائة مع الأمير أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن تاشفين، وحضر يوم قُتُندَة بالثغر الأعلى يوم الخميس لست بقين في ربيع الآخر في تلك السنة، فكان فيمن فُقد رحمه الله تعالى، وختم له بالشهادة، وكان يومئذٍ ابن الستين.

ولقد كان القاضي أبو علي علما من أعلام المعرفة في زمانه، وفضله على الثقافة العربية في بلاد الأندلس والديار المغربية أمر لا يقبل المناقشة، حتى إنك تجد أن جل الأعلام الذين تخرجوا بعده من بلاد الأندلس كان

---

(١) «المعجم لابن الأبار» ص٥٤، ٥٥ (٤٠).

له عليهم فضل من التلمذة على يديه أو الاستفادة من تلاميذه الذين ربّاهم على يديه.

قال أبو علي الصَّدفي لبعض الفقهاء: خذ «الصحيح» فأذكر أي متن أردت تدقيقه أذكر لك سنده، وأي سند أردت أذكر لك متنه.

وكان مما يتميز به رحمه الله أنه مع كثرة مشاغله ووفرة أعماله يعتمد على خط يده هو في كتابة العلم الكثير، وفي كتابة الإجازات العلمية لطلبته التي كان منها ما زكى به نسخة البُخارِيّ التي احتفظ بها ابن سعادة، التي كانت خزانة القرويين تحتضنها، ونسخة الترمذي لأبي الفضل مبارك التي كانت بخزانة الجامع الأعظم بمدينة تازة[1].

نسخة أبي علي الصَّدفي من ((الصحيح)).

لقد كان مما حرره أبو علي الصَّدفي بخطه الجميل جيد الضبط صحيح الإمام البُخارِيّ في سفر واحد.

وأبو علي يروي «الصحيح» في نسخته هذه عن شيخه أبي الوليد الباجي عن أبي ذر عن شيوخه الثلاثة، عن الفَرَبْريّ، عن البُخارِيّ.

وكان يعتني بها، وبها كان يسترشد سائر تلامذته، وكانت أول ما يطلبه السامعون على يد أبي علي.

وقد ظل الناس يعتقدون فقدانها فيما فقد مع ضياع بلاد الأندلس، وأصبح العلماء يعتبرون الكلام عليها من قبيل الوصف المنقول عن بعض من اطلع عليها، ولا يكاد يأتي ذكر أبي علي الصَّدفي إلا ويتمنى المشتغلون بالحديث الوقوف على هذه النسخة، وخاصة المغاربة الذين يعدون روايته أولى بالاعتناء.

---

(١) «فهرس الفهارس» ٢/١١٠- ١٣٠.

ولقد عثر المتأخرون بطرابلس الغرب عام ١٢١١هـ على أصل عظيم من «الصحيح» بخط الحافظ الصَّدفي وقد أسهبوا في وصفه ونعته، وها أنا ذا أنقل النصوص التي وردت فيما يتعلق بذلك، ثم اتبعه بتعليق إن شاء الله تعالى.

منها ما جاء عن الحافظ العلامة أبي عبدالله محمد بن عبدالسلام الناصري الدرعي المتوفى سنة ١٢٣٩هـ، بمناسبة رحلته الثانية عام ١٢١١هـ إلى البقاع المقدسة المسماة الرحلة الصغرى، واجتماعه في ليبيا بالعلامة الشيخ أحمد بو طبل قال ما نصه: "ومن الكنوز التي وقفت عليها بيد أبي الطبل المذكور نسخة من صحيح الإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البُخارِيّ في مجلد بخط الحافظ أبي علي الصَّدفي شيخ القاضي عِياض، قال: إنه اشتراها بثمن بخس – في عدة كتب بمدينة إسطنبول- وراودته على بيعها عازمًا على إعطائه مائة دينار ذهبا فيها، فامتنع، ويأبى الله إلا ما أراد، وما هي إلا مضيعة بهذه البلدة، وقد كانت تداولتها الأيدي بالأندلس ومصر في سالف القرون، وعليها من سماعات العلماء- عِياض ممن دونه إلى الحافظ ابن حجر- العجب، وكتب عليها الحافظ السخاوي ما نصه: هي الأصل الذي يعتمد عليه ويرجع عند الاختلاف إليه.

ولقد اعتمد عليها شيخنا الحافظ أبو الفضل بن حجر حالة شرحه لـ «الجامع» الذي سماه «فتح الباري»[١].

وعليها أيضا ما نصه: لكاتبه ابن العطار في الشيخ الإمام الحافظ أبي علي حسين بن محمد بن عيسى الصَّدفي كاتب هذا البُخارِيّ، وهو شيخ القاضي عِياض صاحب كتاب «الشفاء» رضي الله عنهم:

---

(١) سيأتي فيما بعد ما يدل على نقل ابن حجر منها.

قــد دام بالــصَّدفي العلــم وجــل قــدر عِيــاض الطــاهر

ولا عجيب إذا أبدى لنا دررًا ما الدر مظهره إلا من الصدف

قال ابن العطار: وقلت أيضا في سيدنا ومولانا قاضي القضاة برهان الدين ابن جماعة الكناني الشافعي أدام الله أيامه وأعز أحكامه، وقد حملت له هذه النسخة لمجلسه بالصالحية في العشر الأول من رجب الفرد سنة اثنتين وثمانمائة فنظر فيها وقال:

لو كتبت نسخة واضحة بخط حسن، وقوبلت على هذه لكانت أحسن، فإن كاتبها رجل جليل القدر رضي الله عنه:

رأى البُخــارِيّ بخــط الحــافظ قاضــي القــضاة إمــام النبــل

جمال واسطة العقد الثمين له ولا عجيب بميل الدر للصدف

وقال: مقيد الرحلة سامحه الله: وقد قلت في ذلك وإن لم أكن هنالك:

هذا سماع الإمام الحافظ الصَّدفي بخطه وعليه رونق الصدف

تداولته يد الحفاظ من خلف عن سالف فرماه الدهر بالتلف

وموجب قول ابن جماعة ما ذكر من أن خط الصَّدفي أندلسي، دقيق غير منقوط، إلا أنه يشكل المشكل على عادته وعادة بعض الكتاب، نعم عليها تصحيحات واختلاف الروايات ورموز وتخريجات لا ينتفع بها إلا الماهر في الفن المتدرب على الروايات. انتهى بلفظه ومن خطه المبارك[1].

وبعد تسجيل هذا الحديث عن مخطوطة الصَّدفي في رحلته الصغرى يعود ابن عبدالسلام الناصري إلى الحديث عنها في كتابه المسمى بـ«كتاب

(١) «فهرس الفهارس» ٢/٧٠٨.

المزايا فيما حدث من البدع بأم الزوايا» عند ذكره للبدعة الثالثة عشرة.

وفي هذا النص يفيد الشيخ الناصري بعد وصفه لهذه المخطوطة بمثل ما ذكره في رحلته الصغرى أن الغيرة حملته على ألاَّ يسمح بترك هذا الأثر العظيم الذي يعرف هو قيمته ضائعا في طرابلس، فأخبر بوجوده السلطان المولى سليمان عاهل المملكة المغربية آنذاك المعروف بهوايته لنوادر المخطوطات، فيقول كما نقله عنه الكتاني في «فهرس الفهارس»:

ولقد بذلت لمن اشتراه بثمن تافه -في عدة كتب- من أهل طرابلس المغرب من إسطنبول صرة ذهب فأبى بيعه، وبقي ضائعًا في ذلك القطر ولا حول ولا قوة إلا بالله، ثم حملتني الغيرة والمحبة على أن أبلغت خبره لإمامنا المنصور أبي الربيع سيدنا سليمان بن محمد أدام الله ملكه وأنجح أمره، فوجه إليه- حسبما شافهني به- ألف مثقال أو ريال -الشك مني- فأجابه من هو بيده: أنه يقدم به لحضرته، وما منعه إلا فتنة الترك فيما بين تونس والجزائر، ثم لما طال الأمر أعاد الكتب بذلك، وإلى الآن لم يظفره الله به، ولقد داعبته ذات مرة قائلا على سماع الصَّدفي المذكور: وماذا لمبلغ هذه الخصلة؟ فوعدني -ووعد الملوك تحقيق- أنه إن ظفر به جرد منه فرعًا، وأعطاني أحدهما على اختياري.اهـ.

وممن أفاض في وصف هذه النسخة الفقيه المدرس أبو العباس أحمد ابن محمد ابن أحمد بن محمد بن الشيخ أبي محمد عبدالقادر الفاسي في رحلته الحجازية الواقعة عام ١٢١١، قال: لطيفة: وقفت بمحروسة طرابلس على نسخة من البُخارِيّ في سفر واحد في نحو من ست عشرة كراسة، وفي كل ورقة خمسون سطرًا من كل جهة، وكلها مكتوبة بالسواد لا حمرة بها أصلا، وهي مبتدأة بما نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد نبيه، كيف كان

بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ.

وعند تمام كل حديث صورة.(اهـ).

ولا نقط بها إلا ما قل، وبآخرها عند التمام ما صورته: آخر «الجامع الصحيح» الذي صنفه أبو عبدالله البُخارِيّ رحمه الله والحمد لله على ما منَّ به، وإياه أسأل أن ينفع به.

وكتبه حسين بن محمد الصَّدفي من نسخة بخط محمد بن علي بن محمود مقروءة على أبي ذر رحمه الله وعليها خطه.

وكان الفراغ من نسخه يوم الجمعة ٢١ محرم عام ثمانية وخمسمائة، والحمد لله كثيرا كما هو أهله، وصلواته على محمد نبيه ورسوله ﷺ كثيرًا أثيرًا.

وعلى ظهرها:

كتاب «الجامع الصحيح» من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تصنيف أبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البُخارِيّ رضي الله عنه رِواية أبي عبدالله محمد ابن يوسف الفَرَبْريّ عنه رحمه الله، لحسين بن محمد الصَّدفي.

أوقفني على هذه النسخة المباركة محبنا الفقيه الناسك ذو الأخلاق الحسنة سيدي الحاج أحمد بوطبل، وذكر لي – حفظه الله- أنه اشتراها من إسطنبول، وحيث اشتراها اجتمع علماؤها وقالوا له: أخليتَ إسطنبول. ثم قال: وعليها إجازة الصَّدفي للقاضي عِياض في جملة الفقهاء بسماعهم له في المسجد الجامع بمرسية. وعلى ظهرها أيضا:

هذه النسخة جميعها بخط الإمام أبي علي الحسين بن محمد الصَّدفي شيخ القاضي عِياض، وهي أصل سماع القاضي عليه كما ترى في الطبقة المقابلة لهذه، وهي الأصل الذي يعتمد عليه ويرجع عند الاختلاف إليه،

وقد اعتمد عليها شيخنا الحافظ ابن حجر حالة شرحه «الجامع» الذي سماه «فتح الباري» اهـ كلام الرحلة الفاسية[١].

هكذا جاء وصف هذه النسخة لأبي علي الصَّدفي، وأنها بخطه نقلها من نسخة بخط محمد بن علي بن محمود، بينما توجد نسخة محفوظة بالمكتبة الحسنية رقم (٥٠٥٣) وهي في مجلد ضخم بخط أندلسي دقيق مدموج مليح، مكتوب بالمداد الباهت مع تلوين –عند الاقتضاء- بالأحمر والأزرق والذهب المصور بالمداد على ورق متين عتيق.

ودون تحديد مكان الانتساخ جاء في آخر المخطوط: في الرابع من جمادى الثانية عام خمسة وعشرين وثمانمائة.

وفي هامش هذا الموضع وردت فقرة هكذا: بلغت المقابلة على جهد الاستطاعة، والحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد. من نسخة الصَّدفي بخطه التي نسخ من نسخة القاضي الباجي بخطه، وعلى الأول .. خطوط الشيوخ نحو خمسين..

وأسفل فقرة تاريخ الانتساخ يقع إطار مربع مزخرف، غير أن كتابة داخله انقطع موضعها بالمرة[٢].

وبملاحظة فقرة المقابلة الآنفة الذكر يتبين لنا أن الأصل الذي وقعت المعارضة به هو بخط الصَّدفي نفسه نقله –بدوره- من نسخة بخط أبي الوليد الباجي.

بينما الأصل الذي سبق ذكره يفيد أنه نقله بخطه من نسخة بخط محمد بن على ابن محمود.

---

(١) «فهرس الفهارس» ٢/٧٠٨.

(٢) «صحيح البُخَارِيّ في الدراسات العربية» ص١٣٧ – ١٣٨.

وهكذا يتبين أن الصَّدفي كتب بخطه من «صحيح البُخارِيّ» نسختين كانتا معًا معروفتين، إحداهما من أصل الباجي والأخرى من أصل محمد ابن علي بن محمود، غير أن التي اشتهرت الثانية، ولاسيما بعد انتقالها إلى طرابلس بليبيا، بينما استمرت الأولى مجهولة حتى كشفت عنها نسخة المكتبة الحسنية المتفرعة عنها دون أن نعرف عن أصل الصَّدفي الأول أية معلومات أخرى ونجهل مصيره بالمرة.

وعلى كلٍّ تم استقرار النسخة المكتوبة من خط محمد بن علي بن محمود في طرابلس، وهكذا كانت طريقة الإتيان بها من إسطنبول إلى طرابلس، ويبقى الإجابة على سؤال وهو: كيف انتقلت هذه النسخة من بلاد الأندلس إلى إسطنبول عاصمة العثمانيين؟

يبدو أن انتقال هذا الأصل من الأندلس إلى بلاد المغرب ثم إلى العاصمة التركية، شأنه شأن كثير من المخطوطات التي حملت إلى العاصمة، سواء بطريق الفداء أو طريق المجاملة.

فلقد ظل همُّ الملوك المغاربة مركزًا على إنقاذ ما يمكن إنقاذه من ذلك التراث الذي وقع بأيدي القشتاليين.

على أن هناك مسلكًا آخر يمكن أن يكون الكتاب أخذه في الالتحاق بالمغرب، هو الطريق العائلي؛ حيث توجد بفاس منذ القرن السادس الهجري أسرة تحمل اسم: ابن حيون الصَّدفي، وقد اشتهرت من بينهم شخصية كبيرة هو أبو مروان عبدالملك ابن حيون (ت٥٥٩هـ) كما عرف منهم القاضي الحيوني (ت٦٨٧هـ) قاضي فاس المشرف على القرويين.

وقد اشتهر ابن حيون بالأعمال الإحسانية الكثيرة وبأياديه الكبرى على جامع القرويين، ومن المعقول جدا أن تكون المخطوطة قد صارت إلى خديجة أو فاطمة بنت الشيخ أبي علي الصَّدفي، لاسيما وقد كانت على

جانب كبير من الاعتزاز بتراث أبيها، وربما بكون الكتاب قد انتقل لفاس بواسطة أحد السادة الذين لهم صلة بالسيدة الصالحة كابنها مثلا.

ومن فاس انتقلت بعد ذلك إلى إسطنبول عن طريق وفادة علمية أو سفارة سياسية؛ فقد كان هناك جسر يربط بين المغرب وبين الأستانة، وبخاصة أيام السعديين.

ولهذا فمن المحتمل أن ينقل الكتاب للعثمانيين بطريق ما من الطرق.

ونعود مرة أخرى إلى طرابلس حيث الإفادات التي سبق نقلها عن الناصري والفاسي، والتي تدل على استقرار المخطوطة حتى عام ١٢١١هـ في طرابلس، حيث البذل الذي أعطاه السلطان المولى سليمان إلى الشيخ أبي العباس أحمد بوطبل.

وينقل عبدالحي الكتاني المتوفى سنة ١٣٨٨هـ عن بعض طلبته أنه التقى بالشيخ أحمد الشريف بن محمد الشريف السنوسي، المتوفى ١٣٥١هـ، وصحبه، وأعلمه أن الأصل المذكور بخط الصَّدفي موجود في كتب السيد الإمام أبي عبدالله محمد بن علي المعروف في مسقط رأسه بابن السنوسي شيخ الطريقة السنوسية المتوفى سنة ١٢٧٦هـ.

ثم يقول عبدالحي الكتاني: ثم كتبت له أسأله عن ذاك – أي: أحمد الشريف– فأجابني بما نصه: نسخة البُخارِيّ التي بخط الصَّدفي عندي في الكتب التي بجغبوب يحفظها الله.اهـ[(١)].

ويذكر الدكتور عبدالهادي التازي أنه ذهب إلى ليبيا ممثلًا لبلاده، وذلك في صيف سنة ١٩٧٦م، وفي حديث مع الملك الإدريسي بن المهدي بمدينة طبرق تكرر الحديث حول مخطوط الحافظ الصَّدفي،

---

(١) «فهرس الفهارس» ٧٠٩/٢.

ويذكر أنه زار واحة الجغبوب، وذلك في ٢٢ أبريل ١٩٦٨م، بعد البحث عنها في العاصمة.

وبعد البحث عنها ساعات كثيرة وأيام متعددة، وبعد سؤال كثير طلب الوقوف على أوراق توجد في درج سير المكتبة، فوقف على إيصال استعارة للمخطوط في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٦م بمناسبة الذكرى المائة لوفاة ابن السنوسي؛ حيث دعي كثير من العلماء والوجهاء، وكان منهم الشيخ الفاضل ابن عاشور، حيث كان بصدد تأليف في الحديث الشريف.

وهذا الإيصال يفيد استعارة الشيخ ابن عاشور المخطوط من مكتبة الأوقاف لبنغازي، وكانت تحمل رقم ٢١٥٩ لتبقى في خزانة المكتبة العبدلية بجامع الزيتونة الأعظم؛ لتصحح عليها نسخة «الصحيح» ثم توجه إلى مقرها الأصلي.

فذهب الدكتور التازي وأحضر المخطوط وعاد به إلى الدار البيضاء حيث الملك الإدريسي بعد أن عبر عن فرحته بالحصول على هذا المخطوط الذي كان مطمح الملوك والأمراء، وذلك أن المغرب يعد جديرًا بهذا المخطوط، وأنه وحده الذي يستحق شرف امتلاكه، ورغب من الدكتور التازي أن يقوم بنشره وتصويره على غرار ما فعل لافي بروفنسال في نسخة ابن سعادة، إلا أن الله لم يقدر ذلك حتى الآن.

وختم مقالته هذه بأن المخطوط مازال بطبرق محل إقامة الملك[1].

---

(١) ومن مظاهر الاهتمام برحلة هذا المخطوط التي تكاد لا تتكرر لأي مخطوط آخر بكل هذه التفاصيل كتابة هذه الرحلة والتنقلات التي مر بها هذا الأثر، وقد كتب غير واحد عن هذه الرحلة، ومنهم:

عبدالحي الكتاني في رسالته المشهورة التي طبعت ونشرت كمقدمة لنسخة ابن سعادة،

وعن أصل أبي علي الصَّدفي تفرعت نسخ كثيرة:

منها من النسخ الموجودة، والتي ترجع إلى أصل أبي علي الصَّدفي نسخة موجودة بخزانة القرويين، وهي نسخة عشرينية مسجلة تحت رقم (٩٥٦) وقع محو في تحديد تاريخ نسخها ومقابلتها، وهي نسخة عتيقة مقابلة على أصل أبي علي الصَّدفي وعلى أصل بخط أبي علي الغساني، وقد قرئت على الشيخ أبي عبدالله القصار.

وقيمة هذه النسخة ترجع إلى كونها مقابلة على أصلين عتيقين: أصل الصَّدفي من جهة، وأصل أبي علي الغساني من جهة أخرى[1].

ومن النسخ الموجودة والتي ترجع إلى أصل أبي علي الصَّدفي: نسخة للقاضي عِياض عن أبي على الصَّدفي، وقد كانت معروفة بالمغرب خلال

والتي تسمى «التنويه والإشادة بمقام رِوَاية ابن سعادة»، كما كتب عنها في «فهرس الفهارس» في ترجمة أبي علي الصَّدفي.

كما كتب في التعريف بها وبأصلها الباقي في ليبيا الشيخ محمد الطاهر بن عاشور مفتي الجمهورية التونسية على ما جاء في رسالة «صحيح البُخَارِيّ في الدراسات المغربية من خلال رواته الأولين» للأستاذ محمد المنوني، وذكر أنها نشرت في أخبار التراث العربي، العدد ٢٢ ص٥- ٨.

كما كتب عن هذا المخطوط دراسة قيمة استفدتُ منها كثيرا الدكتور عبدالهادي التازي بعنوان: «صحيح الإمام البُخَارِيّ بخط الحافظ الصَّدفي» وهي منشورة بمجلة معهد المخطوطات العربية العدد التاسع عشر الجزء الأول، وأفاد الأستاذ محمد المنوني أن هذه الدراسة في مجلة دعوة الحق العدد الثامن السنة الخامسة عشرة ص١٨- ٢٤.

وينظر أيضا: مقالة للأستاذ محمد المنوني: «صحيح البُخَارِيّ في الدراسات المغربية» وهي ضمن مجموعة مقالات عن «صحيح البُخَارِيّ» ص١٣٧- ١٣٩.

(١) مخطوطات «صحيح البُخَارِيّ» بخزانه القرويين ص١٦٩.

النصف الثاني من القرن الثاني عشر، حيث وقف عليها عبدالسلام بن الخياط القاوري الفاسي لدى أستاذه الشارفي المحدث أبي العلاء إدريس ابن محمد بن حمدون الحسيني الفاسي المتوفى بها عام ١١٨٣هـ، كما نقله في «التحفة القادرية» وعنه الكتاني في «فهرس الفهارس»[(١)].

وعن القاضي عِياض انتشرت نسخًا أخرى، ومن الجدير بالذكر أن إحدى روايات اليُونِينِيّ في نسخته الشهيرة، عن طريق أبي طاهر السلفي، عن القاضي عِياض، عن أبي علي عن الباجي، عن أبي ذر الهَرَوِيّ[(٢)] حيث يرويها اليُونِينِيّ عن شيخه أبي جعفر الهمداني عن أبي طاهر السلفي عنه.

ومن النسخ الموجودة والتي ترجع إلى أصل أبي علي الصَّدفي النسخة التي كتبها بخطه صهره وراوي «صحيح البُخارِيّ» عنه، والعمدة فيه عند المغاربة بعد أبي علي الصَّدفي، والتي سيأتي التعريف بصاحبها ، ثم الكلام عليها تفصيلًا لما لها من الأهمية.

* * *

---

(١) ٣٦٨/٢

(٢) ينظر مقدمة اليُونِينِيّ

المبحث الثالث

نسخة أبي عمران موسى ابن سعادة (٥٢٢)هـ

اسمه ونسبه[(١)]؟

هو أبو عمران موسى بن سعادة، مولى سعيد بن نصر مولى الناصر عبدالرحمن ابن محمد الأموي.

كان من أهل بلنسية، وخرج منها لما تملكها الروم بعد الثمانين وأربعمائة إلى دانية، ثم استوطن مريسية.

وابن سعادة نُسب إليها غير واحد، منهم:

- موسى بن محمد بن سعادة ابن أخي هذا، وسمع أيضا من أبي علي الصَّدفي كثيرا، وسمع بالإسكندرية من أبي بكر الطرطوشي وغيره[(٢)].

- القاضي أبو عبدالله محمد بن يوسف بن سعادة، ابن أخي صاحب النسخة أيضا، ولد سنة (٤٩٦هـ)، المرسي سكن شاطبة ودار سلفه ببلنسية، سمع أبا علي الصَّدفي أيضا واختص به وأكثر عنه، وإليه صارت دواوينه وأصوله العتاق، وأمهات كتبه الصحاح لصهر كان بينهما؛ حيث كان أبو علي صاهر عمه أبا موسى.

وصفه غير واحد بالتفنن في العلوم والمعارف والرسوخ في الفقه وأصوله والمشاركة في علم الحديث والأدب، وسمع منه أبو الحسن بن هذيل «جامع الترمذي»، ومن تآليفه كتاب «شجرة الوهم المترقية إلى ذروة

---

(١) ينظر ترجمته في: «معجم أصحاب أبي علي الصَّدفي» ص١٩٦- ١٩٨ (١٦٧)، و«نفح الطيب» ص٢٢١ (١٤٢)، و«التنويه والإشادة بمقام ابن سعادة» للشيخ عبدالحي الكتاني.

(٢) ينظر: «معجم أصحاب أبي علي» لابن الأبار ص١٩٨ (١٦٨).

الفهم» قال ابن الأبار: روى عنه جلة شيوخنا وأثنوا عليه.

حُكِي أنه كان عنده أصول حسان بخط عمه ابن عمران موسى بن سعادة مع الصحيحين بخط الصَّدفي في سفرين.

توفي في شاطبة آخر ذي الحجة سنة خمس وستين وخمسمائة، ودُفن في الروضة المنسوبة إلى أبي عمر بن عبدالبر رحمهما الله تعالى[(١)].

ومنهم: الفقيه أبو القاسم محمد بن يوسف بن سعادة يوجد اسمه في سماع على نسخة ابن سعادة.

شيوخ ابن سعادة:

قال ابن الأبار في «معجم شيوخ أبي علي الصَّدفي»[(٢)]: سمع من أبي علي عامة روايته، ولازم مجلسه قديمًا وحديثًا، وكان صهره والقائم بمؤنه والمتولي لأشغاله دونه سعة يسار وكرم أصهار، ويتفرغ بذلك للإمتاع بما رواه.. إلخ.

قال التلمساني في «نفح الطيب»[(٣)] سمع صهره أبا علي بن سكرة الصَّدفي، وكانت بنته عند أبي علي، ولازمه وأكثر عنه، وروى عن أبي محمد مُفَوِّز الشاطبي، وأبي الحسن بن شفيع، قرأ عليهما «الموطأ»، ورحل، وحج، وسمع «السنن» من الطرطوشي، وعُني بالرِّواية، وانتسخ

---

(١) ينظر ترجمته في «معجم ابن الأبار» ص١٨٣- ١٨٥ (١٥٨)، «الوافي بالوفيات» ٢٥٠/٥ (٢٣٢٥)، «سير أعلام النبلاء» ٥٠٨/٢٠، «الديباج المذهب» ٢٦٢/٢- ٢٦٣ (٨٠)، «بغية الوعاة» ٢٧٧/١ (٥١١)، «نفح الطيب» ١٥٨/٢- ١٦٠ (١١٠)، «فهرس الفهارس» لعبدالحي الكتاني ١٠٣٠/٢- ١٠٣٢ (٥٨٣)، «شذرات الذهب» لابن العماد ٢١٨/٤.

(٢) ص١٩٦ (١٦٧).

(٣) ٢٢١/٢ (١٤٢).

صحيحي البُخارِيّ ومسلم بخطه، وسمعهما على صهره أبي علي، وكانا أصلين لا يكاد يوجد في الصحة مثلهما، حكى الفقيه أبو محمد عاشر بن محمد أنهما سُمعا على أبي علي نحو ستين مرة.

وقال ابن الأبار أيضا: وشارك في اللغة والأدب، وقد أخذ عنه بعض كتبهما ابن أخيه القاضي أبو عبدالله محمد بن يوسف بن سعادة[١]

وقال التلمساني: وكتب أيضا الغريبين للهروي وغير ذلك.

وكان أحد الأفاضل الصلحاء، والأجواد السمحاء، يؤم الناس في صلاة الفريضة، ويتولى القيام بمئونة صهره أبي علي وبما يحتاج إليه من دقيق الأشياء وجليلها، وإليه أوصى عند توجهه إلى غزوة قتندة التي فقد فيها سنة أربع عشرة وخمسمائة، وكانت له مشاركة في علم اللغة والأدب، وقد حدث عنه ابن أخيه القاضي أبو عبدالله محمد ابن يوسف بن سعادة بكتاب «أدب الكُتّاب»[٢] لابن قتيبة، و«الفصيح» لثعلب[٣]

عرف ابن سعادة أبو عمران بملازمته لأبي علي الصدفي، وعهد إليه أبو علي الصدفي قبل ذهابه إلى الغزوة التي استشهد فيها بابنته التي سماها فاطمة، أوصى بها إليه وعول في تنفيذ عُهُوده كلها عليه، فقام بها بعد مماته قيامه بشئونه حيال حياته، وكان من كلام أبي علي له عند وداعها وهي في

---

(١) «معجم شيوخ أبي علي الصَّدفي» ص١٩٧- ١٩٨ (١٦٧).

(٢) ويقصد به «أدب الكاتب» كما هو عند المشارقة، وتسميته بـ«أدب الكتاب» معروفة عند المغاربة. ينظر: مقدمة كتاب «الاقتضاب شرح أدب الكتاب» للبطليوسي ويوجد كتاب آخر اسمه «أدب الكتاب» ولكنه لأبي بكر محمد بن يحيى الصولي(٣٣٥)هـ وهو غير كتاب ابن قتيبة.

(٣) «نفح الطيب» ٢٢١/٢ (١٤٢).

حوْلَي إرضاعها سنوا بها سنة الاحترام، ولاتجمعوا لها بين اليتم والفطام[1].

وفاته: ذكر ابن الأبار وثيقة مؤرخة بصدر رجب من سنة اثنتين وعشرين وخمسمائة تتضمن تنفيذ أبي عمران عهد أبي علي بإعتاق مملوكه مبشر الرومي الأصل، وإعطائه من صريح متروكه ما لا يأتلي في مثله أولو الفضل. ثم قال: ولم أقف لأبي عمران بعد هذا التاريخ على خبر، وأحسبه توفي بعقبه رحمه الله تعالى[2].

وعن هذه النسخة صارت نسخًا كثيرة في أقطار الأرض.

نسخة ابن سعادة:

هي تلك النسخة التي نسبت للحافظ أبي عمران موسى بن سعادة الأندلسي التي رواها عن شيخه وصهره أبي علي الصَّدفي عن أبي الوليد الباجي عن أبي ذر الهَرَويّ عن شيوخه الثلاثة عن الفَرَبْريّ عن البُخارِيّ.

وهذه النسخة ظهرت منها بالمملكة المغربية نسخة مصورة بالتصوير الشمسي سنة ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م على يد الأستاذ لافي بروفنسال، ونشر منها المجلد الأول الموافق للخمس الثاني من الأصل، وكان الأستاذ بروفنسال مديرًا لمعهد الرباط آنذاك، وهي تبدأ من أول كتاب الحج حديث (١٥١٣)، وتنتهي بكتاب الجهاد، وهذا القسم المنشور من هذه الرِّواية كُتب له مقدمتان إحداهما بالفرنسية لبروفنسال والأخرى عربية كتبها محمد عبدالحي الكتاني، وقد طبعت هذه المقدمة منفردة بعد ذلك بعنوان: «التنويه والإشادة بمقام رِواية ابن سعادة»، وقد منَّ الله تعالى عليَّ ووقفت على نسخة خطية من هذه المقدمة.

---

(١) ينظر: «معجم أصحاب الصَّدفي» ص١٩٧.

(٢) «معجم أصحاب أبي علي» ص١٩٧.

وجه إيثار هذه النسخة والرِّواية على غيرها:

لقد اعثمد كثير من الشراح للصحيح على هذه النسخة في متن الصحيح ومن هؤلاء الإمام ابن مرزوق التلمساني المتوفى سنة (٨٤٢) هـ في شرحه «المتجر الربيح والمسعى الرجيح» كما جاء ذلك في أول شرحه[١].

إن رِواية ابن سعادة ونسخته اختصت بالترجيح والتقديم على غيرها من الروايات لموجبات:

١- صحة الأصل المأخوذة منه، فإنها نسخت من نسخة شيخه وصهره الحافظ أبي علي الصَّدفي التي طاف بها في الأمصار، وسمعها وقابلها على نسخ شيوخه بالعراق ومصر والشام والحجاز والأندلس، وقد سبق بيان ما امتازت به هذه النسخة.

٢- إن أبا عمران موسى بن سعادة اعتنى بمقابلتها وتصحيحها من يوم أتم كتابتها أواخر القرن الخامس، وتكرر سماعه فيها ومقابلتها على شيخه الصَّدفي

قال الحافظ ابن الأبار: انتسخ «صحيح البُخارِيّ» ومسلم بخطه، وسمعها على صهره أبي علي نحو ستين مرة [٢].

فإذا كان سماعه لها على أبي علي الصَّدفي وحده نحو ستين مرة، فانظر كم سمعها على غيره من مشايخه، وكم أسمعها للناس بعد وفاة مشايخه، وإذا علمنا أن أبي علي الصَّدفي إنما جلس بالأندلس بعد رجوعه

---

(١) وقد استفدت ذلك من رسالة دكتوراة في تحقيق أول هذا الشرح، وهي مسجلة في جامعة الجزائر للباحثة حفيظة بلميهوب وأشرف عليها الأستاذ الدكتور مصطفى أبو عمارة .

(٢) ينظر: «معجم أصحاب أبي علي» ص١٩٧.

من رحلته نحو أربع وعشرين سنة تقريبًا، وخوطب أثناءها بولاية القضاء بمرسية، فاختفى مدة في المرية فرارا منه، ثم وليه كرها ثم استعفي منه.

قال عِياض في «الغنية»: ولي القضاء بمرسية سنة خمس وخمسمائة فحمدت سيرته واشتدت في الحق شكيمته إلى أن استعفى فلم يُعف، فاختفى وغيب وجهه (عدة)[١] شهور إلى أن أعفي سنة ثمان وخمسمائة[٢].

وفي ترجمة عِياض من «معجم أصحاب الصَّدفي» لابن الأبار: رحل إلى الصَّدفي بمرسية فقدمها من غرة صفر عام ٥٠٨هـ.

وبعد خروج الصَّدفي توفر على ما كان عليه من الإسماع والتفقه والنسخ، فقد كتب الصَّدفي بخطه «صحيح البُخارِيّ» في هذه المدة وأتمه سنة ثمان وخمسمائة، وسمع عليه صهره «الصحيح» في أثنائها هذه المرات العديدة في هذه المدة القصيرة، مع أنه لم يكن يؤخذ عنه الصحيح وحده.

قال عنه عِياض في «الغنية»: سمع عليه الناس كثيرًا، وسمع منه من في عداد شيوخه، ومن سمع منه قبل، وذكر أيضا أنه بعد إعفائه من القضاء، توفر على ما كان بسبيله من الإسماع والتفقه[٣].

٣- إن هذه النسخة اتخذها أهل الأندلس بعد الصَّدفي، وابن سعادة محراب تصحيحهم، ويعسوب روايتهم ودرايتهم، فتداولتها أيدي جماعة من الحفاظ الأعلام، وكبار علماء الأندلس في كل جيل، وكما سمع فيها موسى بن سعادة وابن أخيه على مشايخهم، سمع الناس عليهم فيها أيضا، فكان على أول جزء منها سماع حسين بن محمد بن علي الأنصاري على

(١) تحرفت في المطبوع إلى مدة.

(٢) «الغنية» ص١٩٤.

(٣) ينظر «الغنية» ص١٩٤.

محمد بن يوسف بن سعادة بالمسجد.

وسماع آخر بتاريخ (٥٥٦هـ) وبقي الناس يعارضون بها ويقابلون ويصححون، واتخذها الناس أيضا عمدة عددوا منها الفروع، حتى إنه في آخر القرن العاشر وأول الحادي عشر، انتسخ منها العالم الصالح أبو عبدالله محمد بن علي المري الأندلسي الفاسي المعروف بالجزولي نسخة للشيخ أبي المحاسن يوسف الفاسي وسميت بالشيخة.

وتفرعت عن الشيخة هذه عدة نسخ:

منها: نسخة الشيخ أبي محمد عبدالقادر بن علي الفاسي التي كان عدد منها كثيرا من النسخ، وببيعها كان يتعيش.

ومنها نسخة الشيخ أبي عبدالله محمد ميارة شارح «المرشد» و«التحفة» وهي نسخة معتمدة تداولتها أيضا أيدي الأعلام، وقد انتقلت اليوم إلى مراكش، وهي التي كان اعتمد عليها أبو عبدالله محمد الفضيل بن الفاطمي الشبيهي الزرهوني شارح «الصحيح» المسمى بـ «الفجر الساطع» في نسخته العشارية التي انتسخها بخطه منها، وصححها وضطبها عشرات المرات.

ومنها نسخة الشيخ أبي عبدالله محمد بن الشيخ أبي العباس أحمد الصقلي الحسيني الفاسي التي منها عدد كثيرًا من النسخ، وببيعها كان أيضًا يتعيش.

وهذا الفرع المعروف بالشيخة الذي هو أصل هذه النسخ المعتمدة في المغرب، المرجوع إليها في التصحيح والضبط، موجودة بفاس إلى الآن عند أولاد ابن سليمان الغرناطيين، صار لهم من أولاد الشيخ أبي المحاسن، ولعله ينقصه الآن السفر الثالث الذي أوله كتاب الخلق.

وبهذا صارت النسخة السعادية في الدرجة الأولى من الصحة.

وحسب الكتابات المرقومة على هذه النسخة، فإن المحدثين تداولوها

بعد وفاة أبي عمران بن سعادة ابتداء من ابن أخيه محمد بن يوسف بن سعادة، وقد سمع هذا جميع «الصحيح» من النسخة ذاتها على أبي علي الصَّدفي، وتم ذلك في ربيع الآخر عام ٥١٠هـ، وكتب عليها بخطه تصحيحات كثيرة.

ثم سمعها على محمد بن يوسف بن سعادة غير واحد:

أولا: حسين بن محمد بن علي الأنصاري: السفر الأول بالمسجد الجامع في مرسية ٥٣٩هـ.

ثانيا: ابن نوح: محمد بن أيوب بن محمد الغافقي: جميع الكتاب بتاريخ صفر عام ٥٥٦هـ.

ثالثا: ابن أبي العاص: أحمد بن محمد بن علي النفزي، في جماعة سمعوا سائر السفر الثاني.

وسوى هؤلاء يوجد على نفس الأصل خط أبي الخطاب بن واجب، أحمد بن محمد بن عمر وإجازة محمد بن يوسف بن سعادة له، وكذلك خط أخيه وخط ابن بقي: عبدالواحد بن محمد القيسي، وخط ابن عمرو عثمان بن محمد بن عيسى اللخمي(١).

ولهذه الاعتبارات اعتمد المغاربة نسخة ابن سعادة في رِواية «صحيح البُخارِيّ» غير أنه لا يعرف- بالضبط- بداية هذا الاختيار.

وأقدم ذكر لها لا يتعدى العقد الرابع من المائة الهجرية التاسعة، حيث تمت مقابلة نسخة من «الجامع الصحيح» بأصل ابن سعادة، قراءة على محمد بن يحيى السراج، بمسجد إمامته من زنقة حجامة بفاس، في مجالس عدة بين المغرب والعشاء، وهو يمسك أصل ابن سعادة، وكمل ذلك أواخر

---

(١) «التنويه والإشادة» المقدمة المنشورة مع السفر الثاني من نسخة ابن سعادة.

ربيع الثاني، عام ٨٣٦هـ/١٤٣٢م.

ومن هذا التاريخ تنتقل إلى عام ٨٣٨هـ/١٤٣٤م-١٤٣٥م، حيث تمت فيه معارضة نسخة خامسة من «صحيح البُخارِيّ» بأصل ابن سعادة، وكان ذلك برسم خزانة الوزير علي بن يوسف الوطاسي.

وبعد هذا تأتي الإشارة إلى نفس الأصل بمناسبة مقابلة نسخة أخرى وتصحيحها عليه، بتاريخ رجب عام ٨٤٦هـ/١٤٤٢م.

ومن هذا التاريخ تختفي المصادر التي تردد ذكر هذا الأصل إلى حوالي نهاية القرن العاشر الهجري ، وهنا ينتظم الحديث عن نسخة ابن سعادة، ويتأكد وجودها بكاملها محفوظة في خزانة القرويين بفاس.

وفي الوقت ذاته شهد نفس الأصل مبادرة علمية جعلته يتركز في الدراسات الحديثة بالمغرب عبر الفترات التالية، وذلك بكتابة نسخة جديدة منه من خط أبي عمران بن سعادة مباشرة، وتداول المعنيون بالأمر- إلى العقود الأخيرة- هذا الفرع المستجد بالانتساخ منه، والتصحيح به، والتعليق عليه، وإسماعه ودراسته(١).

قال عبدالحي الكتاني في «التنويه والإشادة»: وهي النسخة التي قال عنها ولده صاحب «مرآة المحاسن»: كانت قراءة الشيخ أبي المحاسن لـ «الصحيح» في نسخة نسخت له في خمسة أسفار من نسخة هذه التجزئة بخط الحافظ أبي عمران موسى ابن سعادة، وكان الفرع المذكور يسرد فيه شيخنا أبو العباس أحمد بن يوسف، ويمسك الأصل عمي شيخنا أبو محمد عبدالرحمن، وتعددت مقابلته مرات، ثم اشتهرت القراءة في الفرع المذكور، وصارت هذه النسخة تعرف في فاس بالشيخة، لتفرع أكثر نسخ

---

(١) مقالة «صحيح البُخَارِيّ في الدراسات المغربية» ١٤٥- ١٤٦.

فاس والمغرب منها، وكثرة تداول الأعلام لها، واعتمادهم عليها.

ومن هوامشها جمعت حواشي الشيخ أبي زيد عبدالرحمن بن محمد الفاسي على «الصحيح»، جمعها من طرره عليها حفيد أخيه الشيخ أبو عبد الله بن عبدالقادر الفاسي رحمه الله، وسماها «تشنيف المسامع»[١].

وقد صارت نسخة هذا الفرع تعرف في فاس بـ«الشيخة»؛ نظرا لوفرة المنتسخات المغربية منها، مباشرة أو بواسطة، واعتبارا بكثرة تداول المحدثين لها واعتمادهم عليها.

ومن الجدير بالذكر أن النسخة «الشيخة» هذه لا تزال بقيد الوجود، وهي- بأسفارها الخمسة- في حوزة السفير المغربي السابق: السيد الحاج الفاطمي بن سليمان الأندلسي الغرناطي الأصل ثم الفاسي، ومنها مصورة بالخزانة العامة بالرباط في فيلم يحمل رقم ٧٣٦.

أما النسخة الأصلية التي بخط ابن سعادة فقد بقي منها الآن أسفار، بينما كان السفر الأول قد ضاع قديما، وجدد بأمر السلطان العلوي محمد الرابع، بانتساخ آخر بدله من النسخة الشيخة، وكتبه بخطه محمد الهادي بن عبدالنبي بن المجذوب الفاسي، حيث كمل في ١٢ ذي الحجة عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٩م. هذا السفر محفوظ بدوره بنفس الخزانة رقم د/١٣٣٢.

ثم كان مصير السفر الثالث الذي بخط ابن سعادة أن استعاره مستشرق معروف، ولعله كان يحاول تصويره نظير عمله في السفر الثاني، غير أنه توفي ولم يعد المخطوط إلى مكانه بالخزانة العامة بالرباط.

وقد قام المستشرق الفرنسي الأستاذ ليفي بروفنسال بنشر السفر الثاني من نسخة ابن سعادة منقولا بالتصوير الشمسي من خطه الأصلي مع

---

(١) «التنويه والإشادة» المقدمة المنشورة مع السفر الثاني من نسخة ابن سعادة

تصويره بمقدمة بالعربية باسم «التنويه والإشادة بمقام رِواية ابن سعادة» للمحدث المغربي محمد عبدالحي الكتاني، مع مقدمة أخرى بالفرنسية لنفس المستشرق ناشر هذا السفر في باريس عام ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م، في ١٧٧ ورقة عدا المقدمتين[(١)].

وما أجدر الأسفار الباقية من هذا الأصل بنشرها- هي الأخرى- بالتصوير، مع طبع النسخة بكاملها، طبعة علمية مصححة، وهو دين في ذمة المعنيين بالأمر من المغاربة[(٢)].

* * *

(١) وعندي مصورة من هذا السفر المنشور بباريس.

(٢) مقالة «صحيح البُخَارِيّ في الدراسات المغربية» ١٤٧- ١٤٨.



الفَصْل الثالث

أهم المصنفات التي تعتني بضبط الاختلافات:

المبحث الأول: ضبط الاختلافات من خلال كتب الشروح.

المبحث الثاني: كتب تقييد الألفاظ.

المبحث الأول

ضبط الاختلافات من خلال كتب الشروح.

١- «فتح الباري» لابن حجر العسقلاني(٨٥٢)هـ.

٢- «إرشاد الساري» للقسطلاني(٩٢٣)هـ.

- كتب أخرى تذكر إجمالًا.

١- كتاب ((فتح الباري)) بشرح صحيح البُخارِيّ لابن حجر العسقلاني(٨٥٢)هـ[١]

مؤلفه: هو الحافظ الإمام أحمد بن علي بن محمد بن محمد الكناني، العسقلاني، المصري المولد والمنشأ والدار والوفاة ، الشافعي مذهبًا، ويعرف بابن حجر العسقلاني، ولد في مصر القديمة سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة.

كان رحمه الله تعالى يمتلك حافظة قوية، فقد حفظ القرآن الكريم وهو طفل، كما حفظ جملة وافرة من أمهات الكتب العلمية المتداولة.

أول ما بدأ به بعد القرآن الكريم النظر في كتب التاريخ، ثم نظر في فنون الأدب وكان شاعرًا، ثم حبب إليه طلب الحديث، وبدأ طلبه في سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة من الهجرة.

---

(١) تجد ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر في كثير من كتب التراجم، ومن أوسع الكتب التي ترجمت له وأفردته بالترجمة كتاب: ((الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر)) ألفه تلميذه السخاوي (٩٠٢)هـ وهو كتاب مطبوع متداول في ثلاثة مجلدات طبعتة دار ابن حزم بيروت- لبنان سنة ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م بتحقيق إبراهيم باجس عبدالمجيد، وكان قد سبق طبع الجزء الأول منه سنة ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م في وزارة الأوقاف المصرية بتحقيق كل من الدكتور حامد عبدالمجيد والدكتور طه الزيني، وأشرف على التحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور وزير الأوقاف حينئذ، وروجع من قبل لجنة مكونة من اثني عشر أستاذًا ذكرت أسماءهم في أول المقدمة .
كما ترجم له السخاوي (٩٠٢) هـ أيضًا في ((الضوء اللامع)) ٢/٣٦-٤٠، والسيوطي في ((حسن المحاضرة)) ١/٢٠٦، وابن العماد في ((شذرات الذهب)) ٧/٢٧٠، والشوكاني في ((البدر الطالع)) ١/٨٧، والكتاني في ((فهرس الفهارس)) ١/٢٣٦، وكحالة في ((معجم المؤلفين))١/٢١٠، ٢١١ وغيرها كثير.

كان معروفًا بكثرة الرحلات، فبعد أن تلقى العلم على شيوخ بلده في الديار المصرية، رحل إلى بلاد الشام، ثم البلاد الحجازية واليمن.

عرف بكثرة شيوخه، حيث زاد عدد شيوخه سماعًا وإجازة عن سبعمائة شيخ في سائر العلوم والفنون، وذكرهم في كتاب له اسمه «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس»، حيث ذكر فيه شيوخه والكتب التي قرأها عليهم.

ومن أشهرهم: الحافظ زين الدين العراقي (٨٠٦)هـ، وسراج الدين ابن الملقن (٨٠٤) هـ وسراج الدين البلقيني (٨٠٥) هـ، ومحمد بن يعقوب الفيروز آبادي (٨١٧) هـ صاحب «القاموس المحيط» ونور الدين الهيثمي (٨٠٧)هـ.

تنوعت تآليفه رحمه الله تعالى ما بين التاريخ والتراجم والشروح والحديث والمصطلح وغير ذلك.

ومن أهمها: «فتح الباري بشرح صحيح البُخارِيّ»، «وتغليق التعليق» وغيرها من الكتب حول «صحيح البُخارِيّ».

ومن كتب التراجم الهامة كتاب «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» وغير ذلك .

- درّس التفسير والحديث والفقه في أكبر المراكز العلمية في الديار المصرية.

- ولي مشيخة الحديث في أكثر من مدرسة وأملى كثيرًا من حفظه. كما عمل في القضاء ما يزيد على عشرين سنة، وتولى منصب قاضي قضاة الشافعية.

خطب في الجامع الأزهر، وجامع عمرو بن العاص وتولى خزانة الكتب المحمودية ووضع لها فهرسًا.

وعبارات الثناء والمدح التي تدل على مكانته ونبوغه في مختلف العلوم كثيرة، فقد قال فيه السخاوي في «الضوء اللامع»(١):

وقد شهد له القدماء بالحفظ والثقة والأمانة والمعرفة التامة، والذهن الوقاد، والذكاء المفرط، وسعة العلم في فنون شتى اهـ .

وقال ابن العماد في ترجمته في «شذرات الذهب»(٢): شيخ الإسلام، علم الأعلام، أمير المؤمنين في الحديث، حافظ العصر . اهـ .

وقال العلامة الشوكاني في «البدر الطالع»(٣): الحافظ الكبير الشهير، الإمام المنفرد بمعرفة الحديث وعلله في الأزمنة المتأخرة.. حتى صار إطلاق الحافظ عليه كلمة إجماع.

وهكذا تجد عبارات العلماء في وصفه من أعلى درجات المدح والثناء؛ حتى قال فيه التقي الفاسي، والبرهان الحلبي: ما رأينا مثله.

توفي رحمه الله تعالى بعد أن ملأ علمه مشارق الأرض ومغاربها في سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة رحمه الله تعالى.

الكتـاب

كتاب «فتح الباري بشرح صحيح البُخارِيّ» يعتبر من أفضل الشروح لـ «الصحيح» على الإطلاق؛ حيث اشتمل على إيضاح ما أشكل في «الجامع الصحيح» وتخريج ما فيه من الأحاديث والآثار المعلقة، وبيان كثير من مسائل الإجماع والخلاف المتعلقة بأحاديث الكتاب، والتنبيه على كثير من أوهام بعض شراح «الجامع» وغيرهم وغير ذلك من الفوائد الكثيرة النادرة

---

(١) ٢/٣٩.

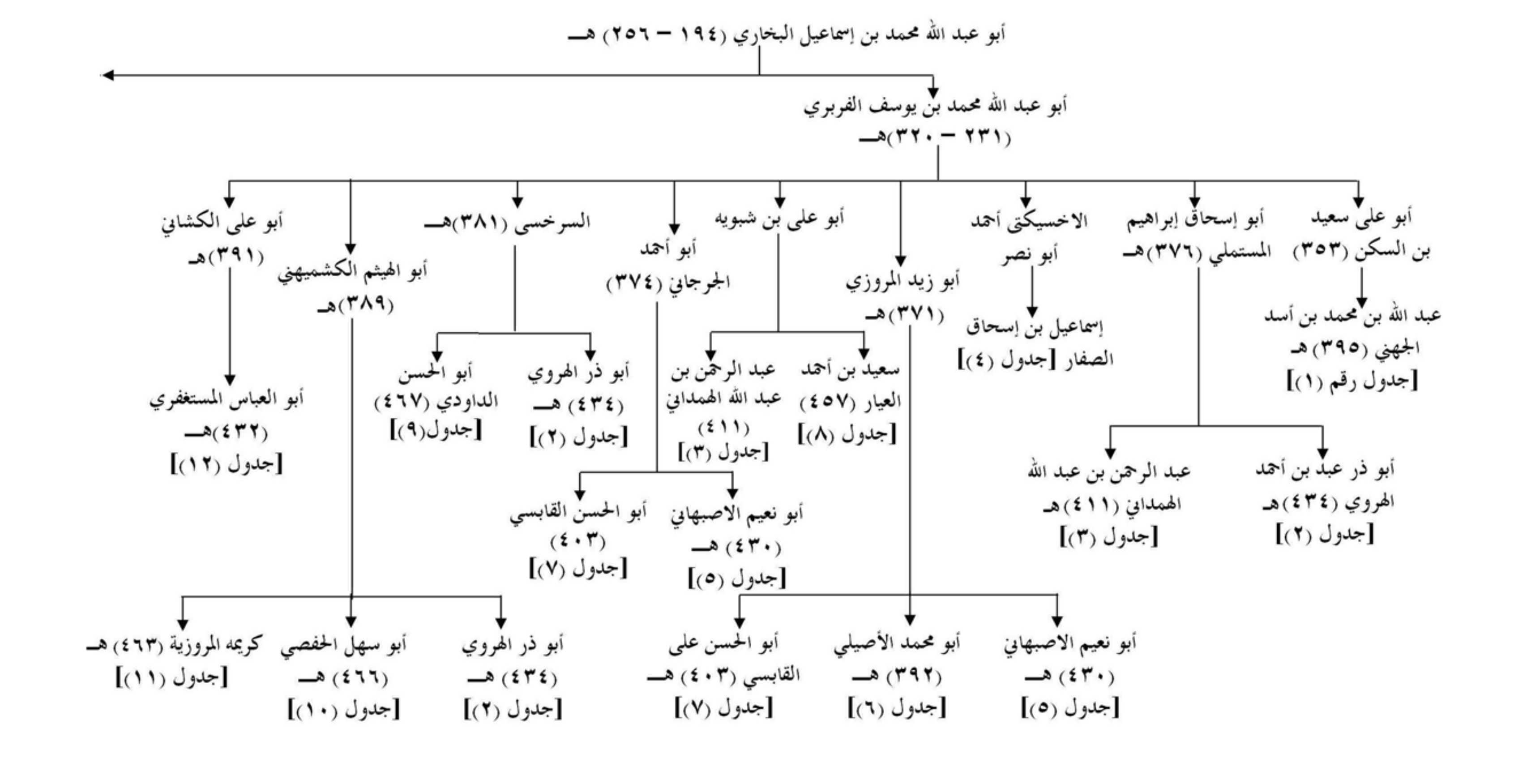
(٢) ٧/٢٧٠.

(٣) ١/٨٧-٨٨.

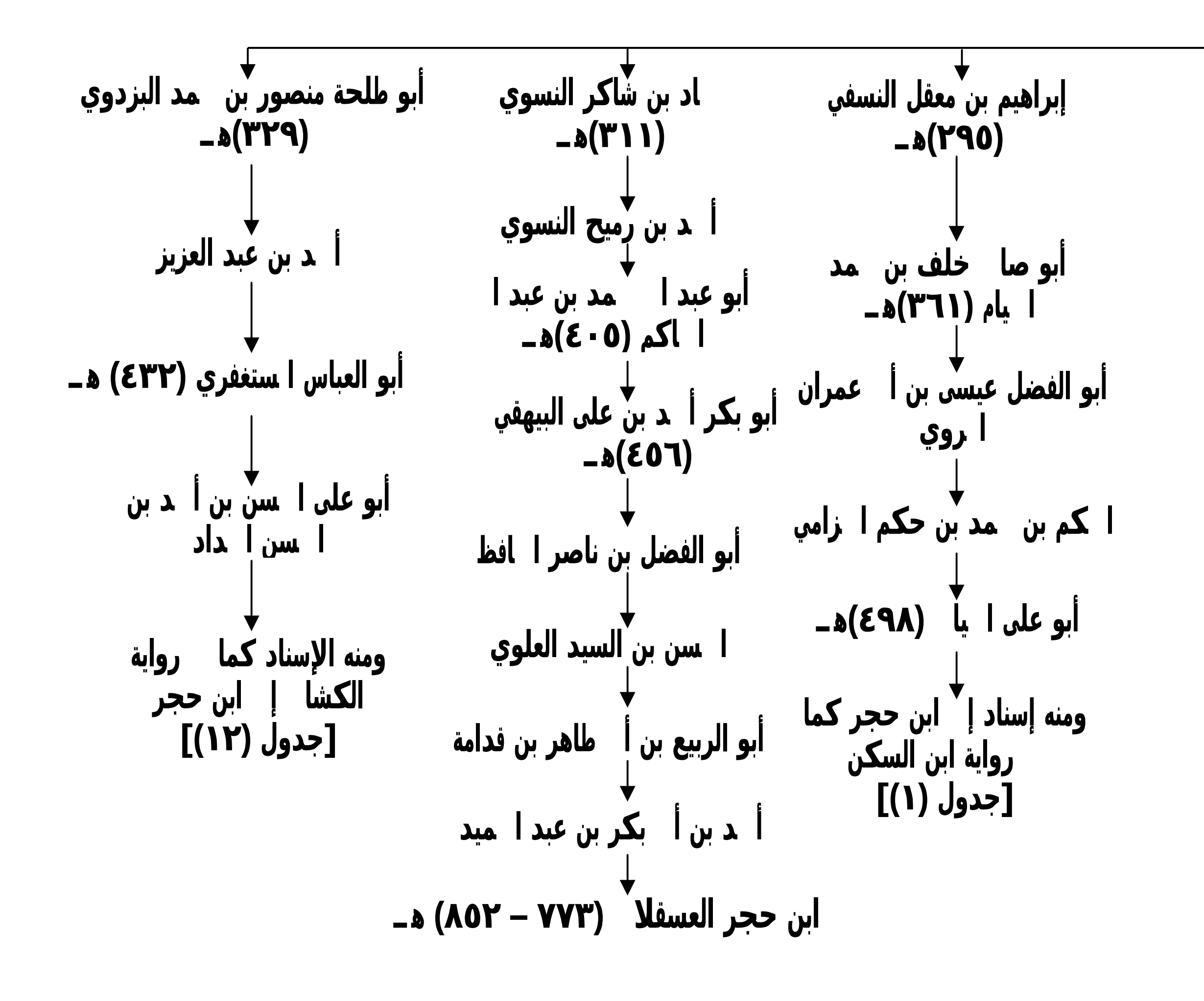
التى اشتمل عليها هذا الشرح العظيم.

أما في الروايات والنسخ فقد اشتمل على وصف وتحليل دقيق لاختلاف الرُّواة، والتمييز بينها وترجيح ما ترجح لديه منها، وبيان أسباب الوهم في بعضها، وذلك من خلال الروايات التى روى الصحيح من خلالها مع إضافة بعض الزيادات نقلًا من الكتب التى لها عناية بذلك، وسأبدأ بذكر الروايات التى روى الصحيح من خلالها .

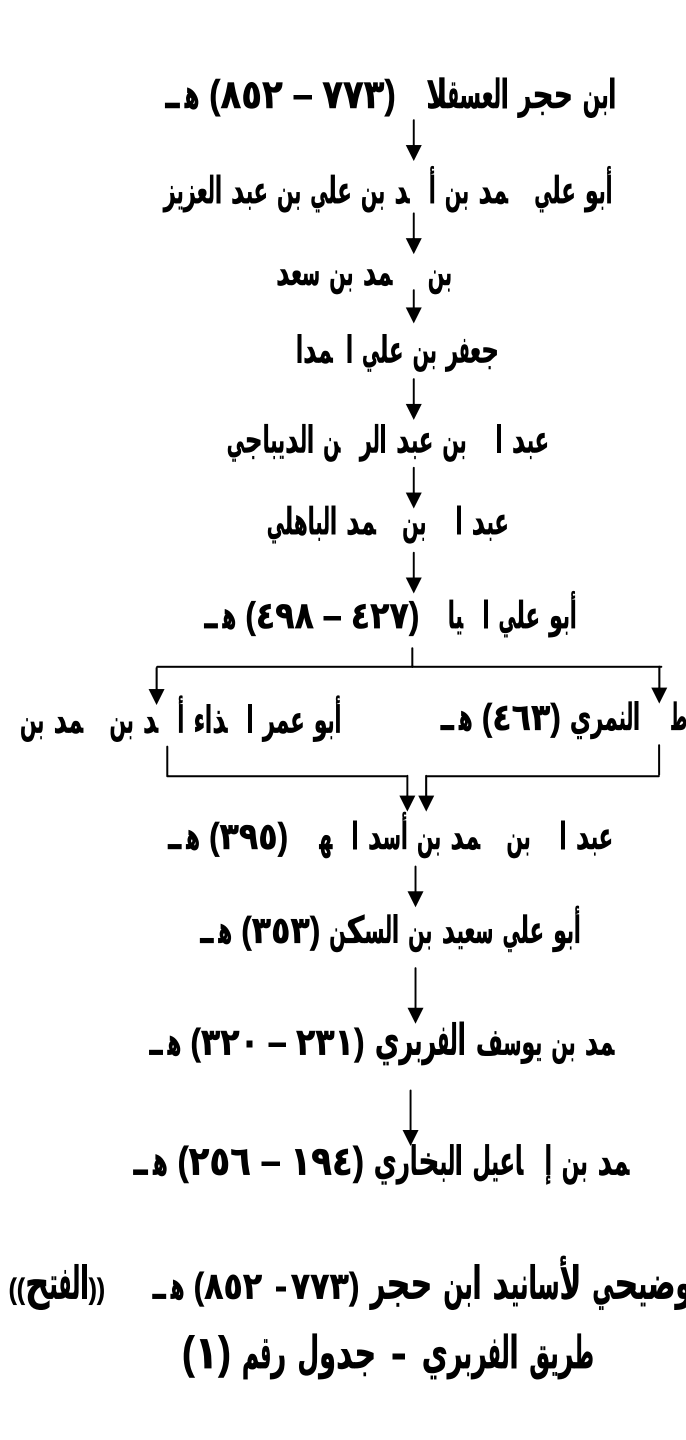
* * *



رسم توضيحي لبيان الروايات التي روى من خلالها ((الصحيح)) ابن حجر في ((الفتح)).
وتفصيل روايات الفربري في جداول مستقلة أخرى

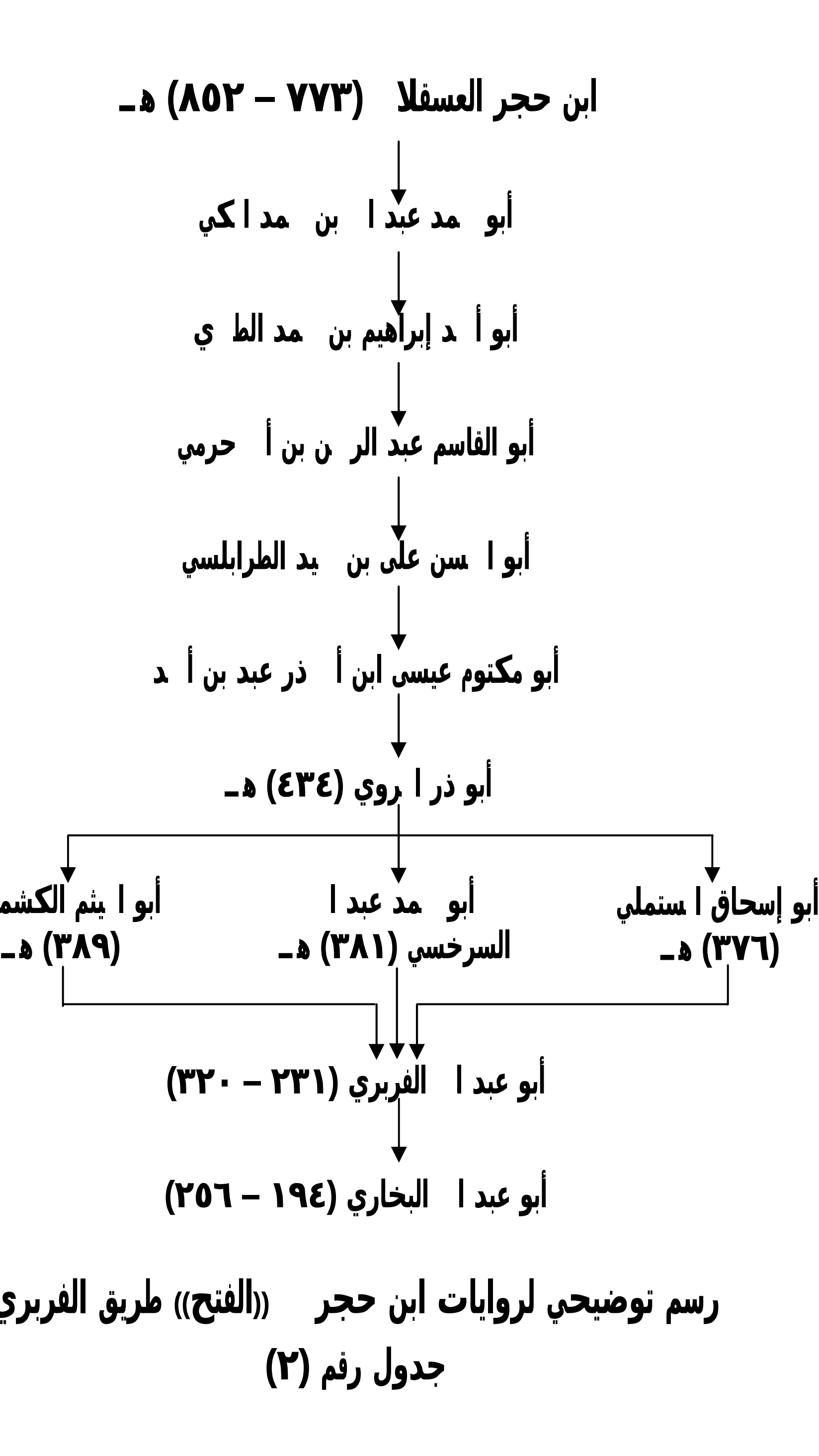


إبراهيم بن معقل النسفي (٢٩٥)هـ
أبو صا خلف بن مد ا يام (٣٦١)هـ
أبو الفضل عيسى بن أ عمران ا روي
ا كم بن مد بن حكم ا زامي
أبو على ا يا (٤٩٨)هـ
ومنه إسناد إ ابن حجر كما رواية ابن السكن [جدول (١)]
اد بن شاكر النسوي (٣١١)هـ
أ د بن رميح النسوي
أبو عبد ا مد بن عبد ا ا اكم (٤٠٥)هـ
أبو بكر أ د بن على البيهقي (٤٥٦)هـ
أبو الفضل بن ناصر ا افظ
ا سن بن السيد العلوي
أبو الربيع بن أ طاهر بن قدامة
أ د بن أ بكر بن عبد ا ميد
ابن حجر العسقلا (٧٧٣ – ٨٥٢) هـ
أبو طلحة منصور بن مد البزدوي (٣٢٩)هـ
أ د بن عبد العزيز
أبو العباس ا ستغفري (٤٣٢) هـ
أبو على ا سن بن أ د بن ا سن ا داد
ومنه الإسناد كما رواية الكشا إ ابن حجر [جدول (١٢)]



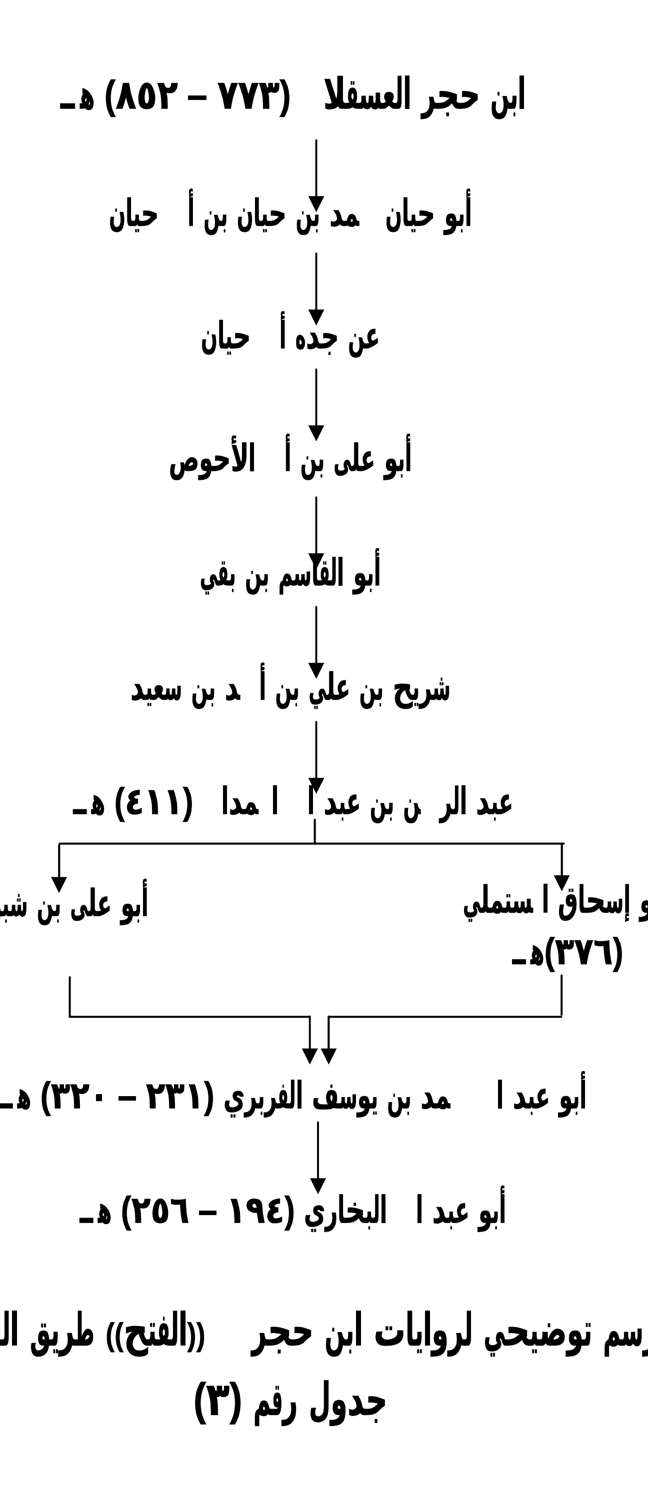
رسم توضيحي لأسانيد ابن حجر (٧٧٣- ٨٥٢) هـ ((الفتح))

طريق الفربري - جدول رقم (١)



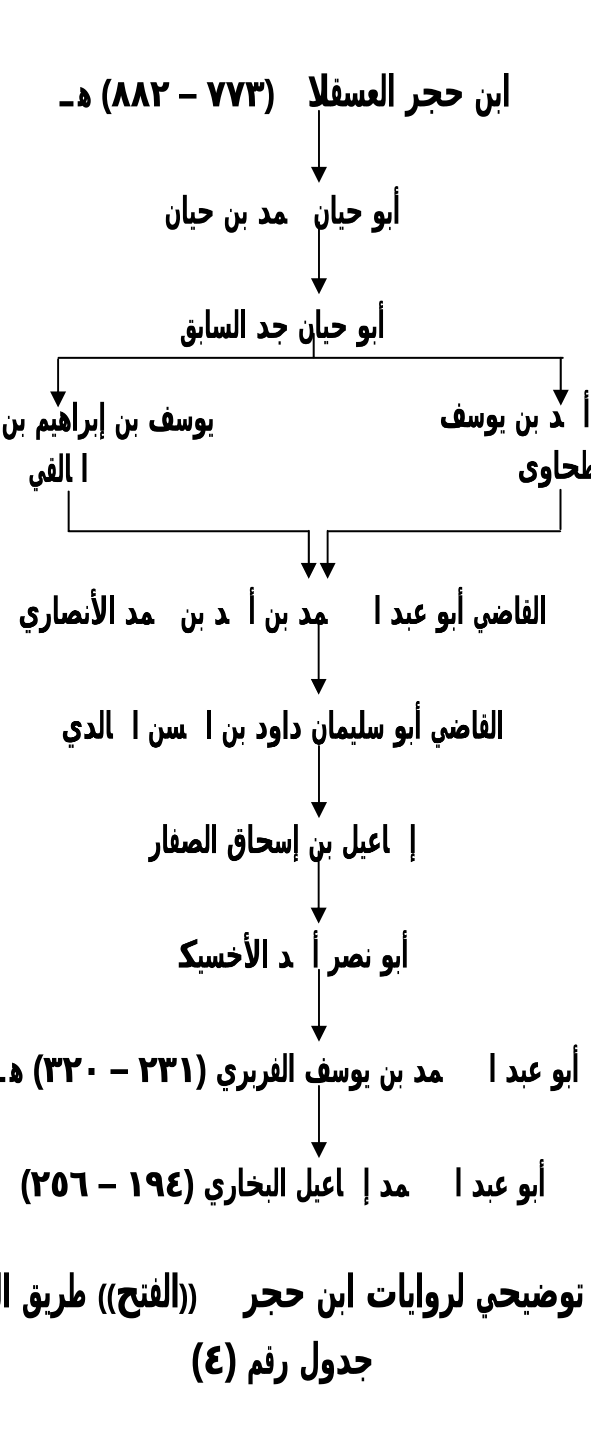
رسم توضيحي لروايات ابن حجر ((الفتح)) طريق الفربري

جدول رقم (٢)



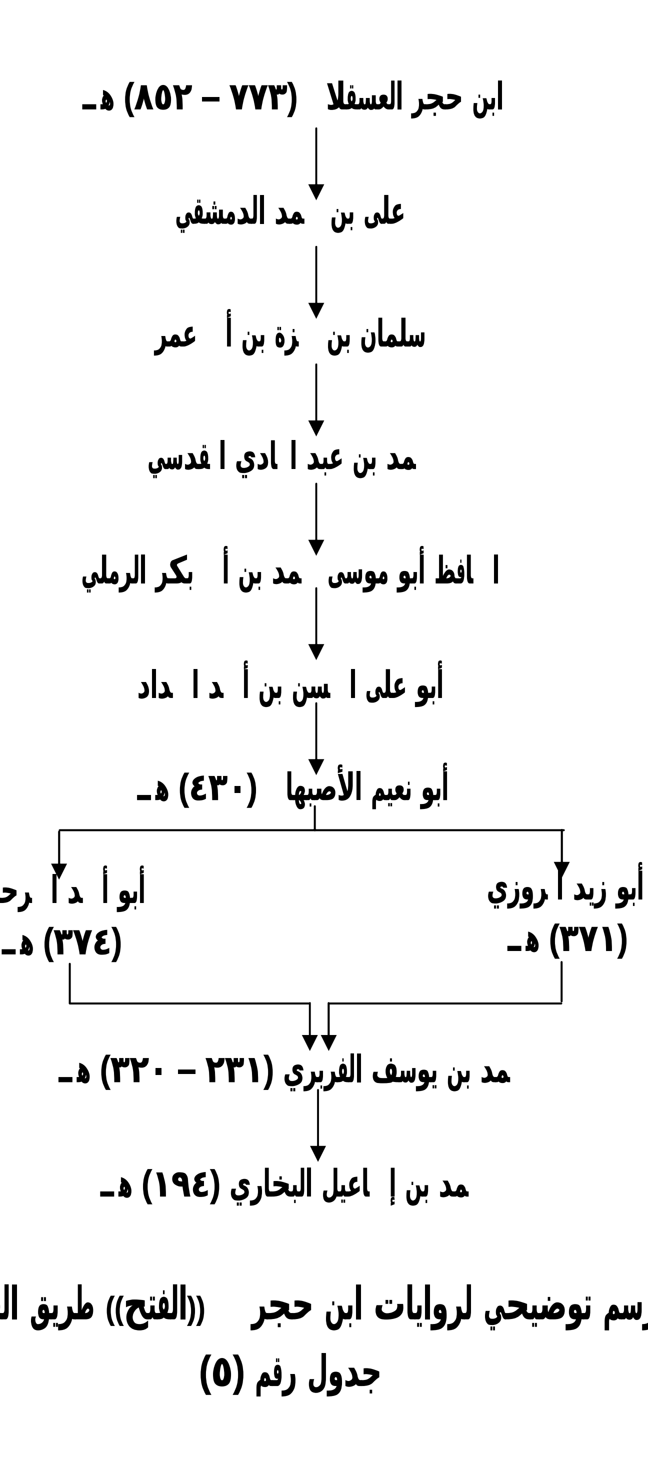
رسم توضيحي لروايات ابن حجر ((الفتح)) طريق الفربري

جدول رقم (٣)



رسم توضيحي لروايات ابن حجر ((الفتح)) طريق الفربري

جدول رقم (٤)



رسم توضيحي لروايات ابن حجر ((الفتح)) طريق الفربري

جدول رقم (٥)

ابن حجر العسقلا (٧٧٣ – ٨٥٢) هـ

↓

أبو على مد بن أ د بن عبد العزيز

↓

بن مد بن سعد

↓

جعفر بن علي ا مدا

↓

عبد ا بن عبد الر ن الديباجي

↓

عبد ا بن مد الباهلي

↓

أبو علي ا يا (٤٢٧ – ٤٩٨) هـ

↓

أبو شاكر عبد الواحد بن موهب التجي

↓

أبو مد الأصيلى (٣٩٢) هـ

↓

أبو زيد ا روزي (٣٧١) هـ

↓

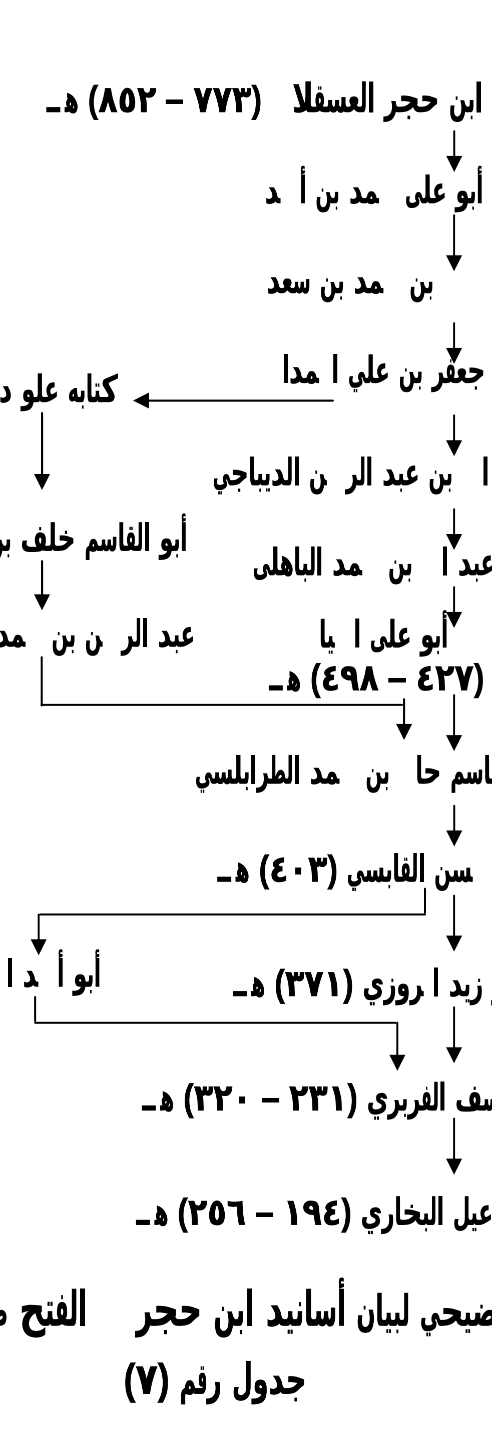
مد بن يوسف الفربري (٢٣١ – ٣٢٠) هـ

↓

مد بن إ اعيل البخاري (١٩٤ – ٢٥٦) هـ

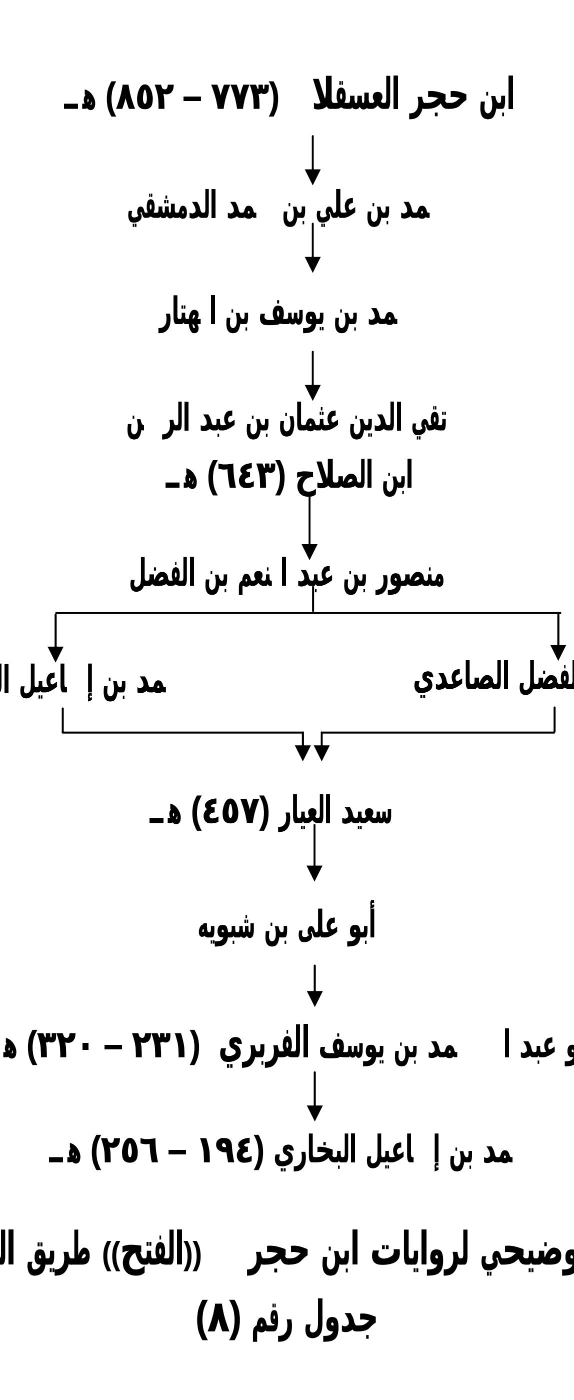
رسم توضيحي لروايات ابن حجر ((الفتح)) طريق الفربري

جدول رقم (٦)



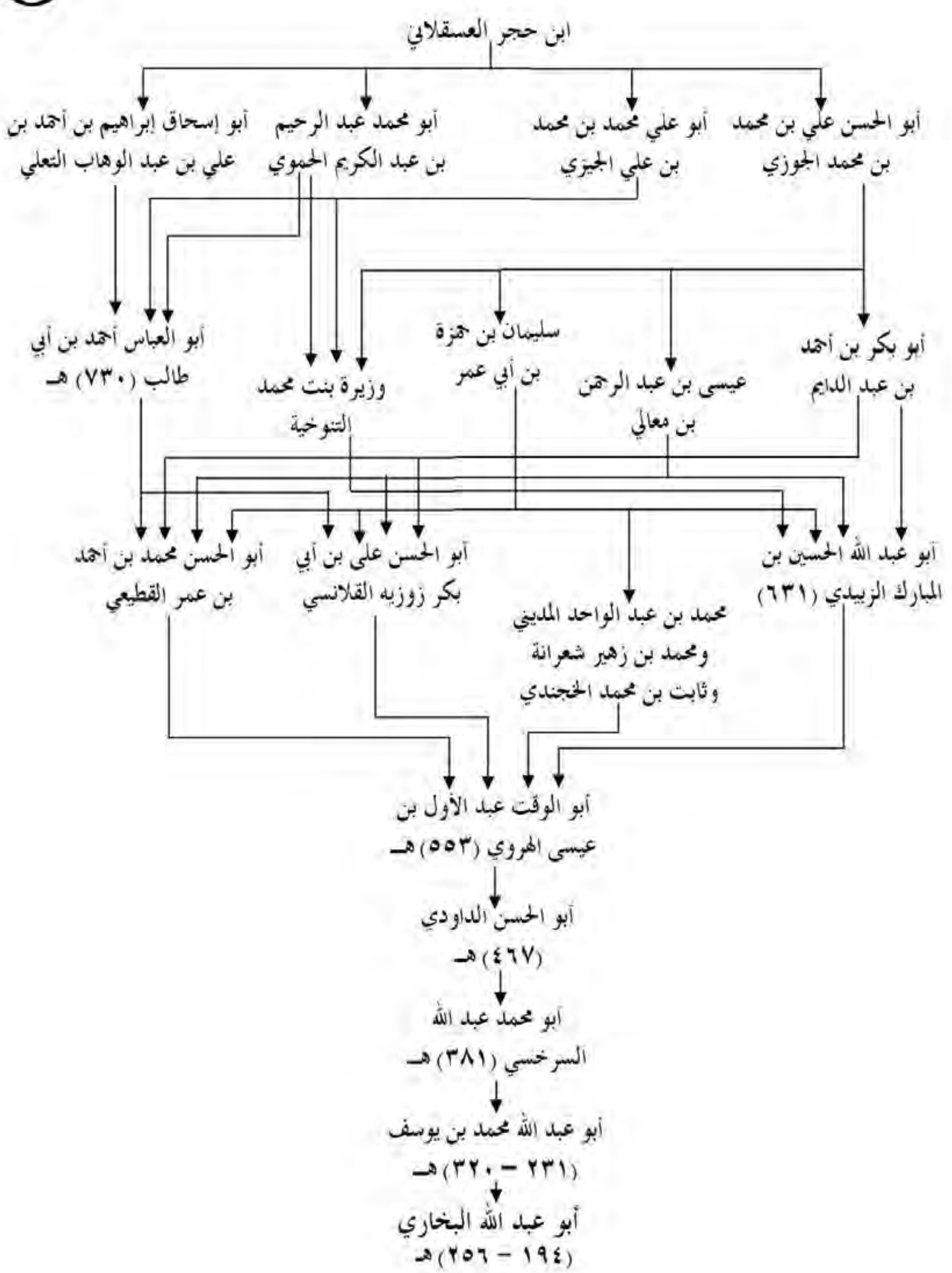
رسم توضيحي لبيان أسانيد ابن حجر الفتح طريق الفربري

جدول رقم (٧)



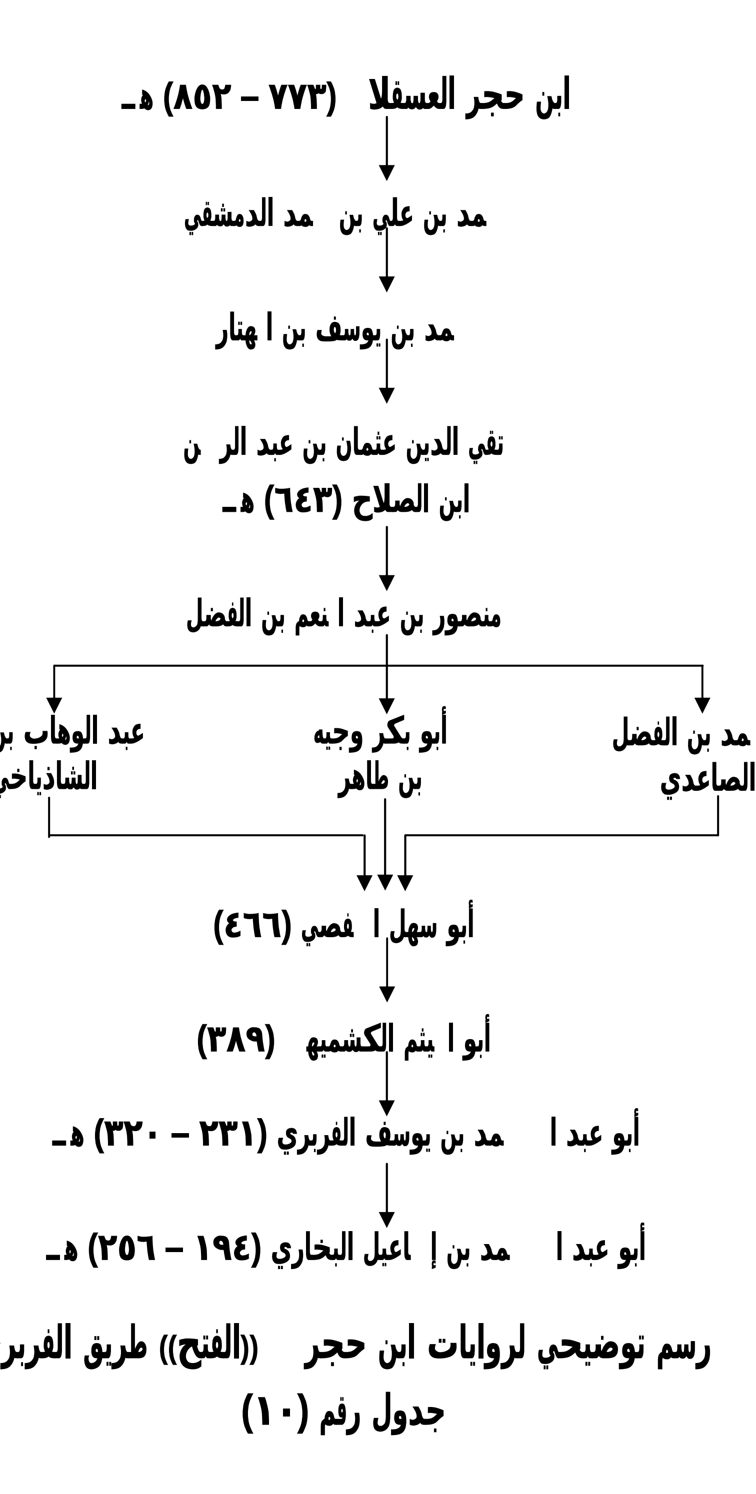
رسم توضيحي لروايات ابن حجر ((الفتح)) طريق الفربري

جدول رقم (٨)



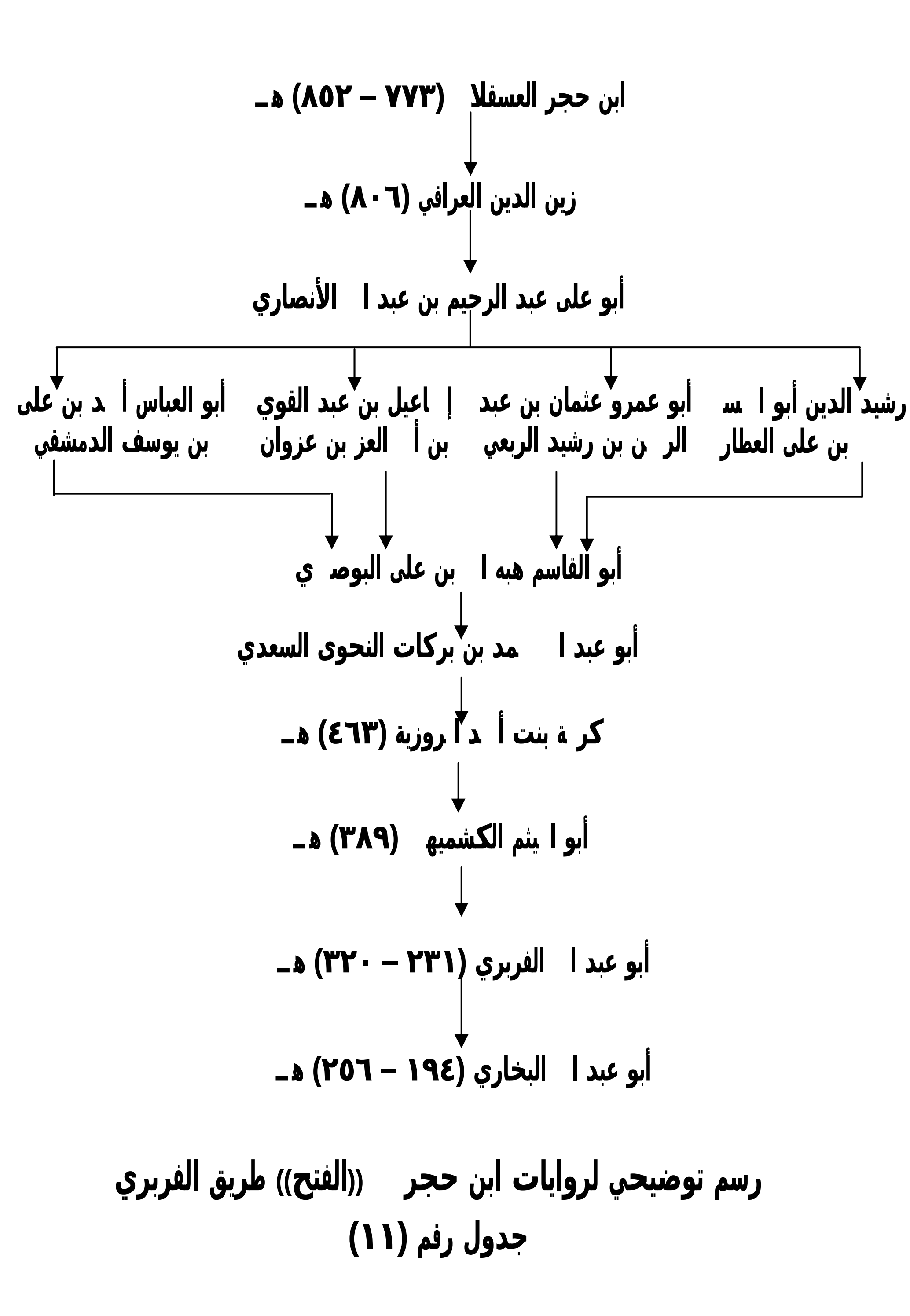
رسم توضيحي لبيان أسانيد ابن حجر في الفتح طريق الفربري

جدول رقم (٩)



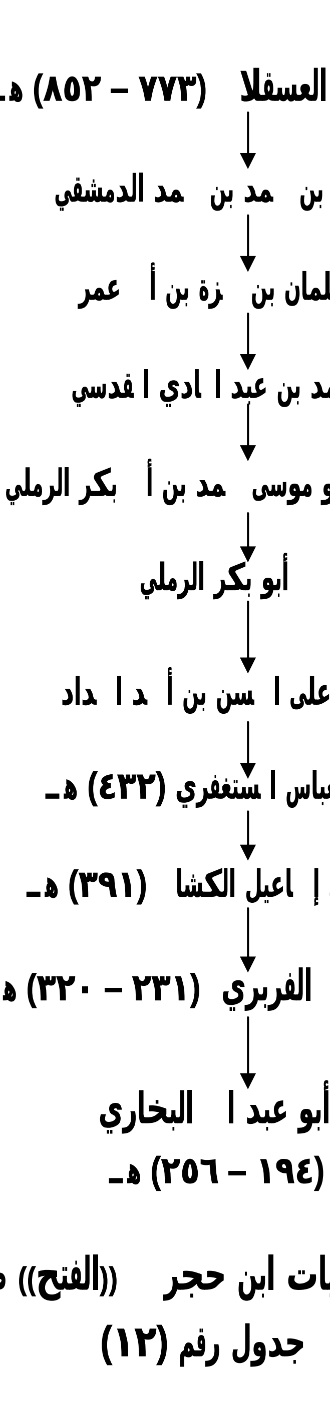
رسم توضيحي لروايات ابن حجر ((الفتح)) طريق الفربري

جدول رقم (١٠)



رسم توضيحي لروايات ابن حجر ((الفتح)) طريق الفربري

جدول رقم (١١)



رسم توضيحي لروايات ابن حجر ((الفتح)) طريق الفربري

جدول رقم (١٢)

الروايات التى روى الصحيح من خلالها :

ذكر ابن حجر في مقدمة «الفتح» في الجزء الأول[١]. وفي كتابه «تغليق التعليق»[٢] وكتاب «المعجم المفهرس»[٣] أسانيده إلى البخاري:

ويلاحظ عليها ما يلي :

أولًا: اتصلت رِواية ابن حجر للصحيح عن البُخارِيّ رحمه الله تعالى من رِواية أربعة تلاميذ -أو رواة- عن البُخارِيّ: هم محمد بن يوسف الفَرَبْريّ (٣٢٠)هـ، وإبراهيم بن معقل النَسَفْيّ (٢٩٥)هـ، وحماد بن شاكر النسوي (٣١١)هـ، وأبي طلحة البزدوي (٣٢٩) هـ .

فأما رِواية الفَرَبْريّ فرواها عنه تسعة ممن اتصلت رِواية ابن حجر إليهم وهم :

١- رِواية الحافظ أبي على بن السكن (٣٥٣) هـ رواها عنه عبدالله بن أسد الجهني (٣٩٥)هـ.

٢- رِواية أبي اسحاق المُسْتَمْلِيّ (٣٧٦) هـ رواها عنه أبو ذر الهَرَويّ (٤٣٤) هـ وعبدالرحمن بن عبدالله الهمداني (٤١١)هـ.

٣- رِواية أبي نصر أحمد بن محمد الأخسيكتي رواها عنه إسماعيل بن إسحاق الصفار .

٤- رِواية الإمام الفقيه أبي زيد المروزى (٣٧١) هـ رواها عنه ثلاثة من الأعلام:

أولهم : الحافظ أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠) هـ وثانيهم: أبو محمد

---

(١) من صـ٥ حتى صـ٧.

(٢) ٥/٤٤٤-٤٤٦.

(٣) ص ٢٥-٢٧ من الباب الأول.

الأصيلي (٣٩٢)هـ، وثالثهم:أبو الحسن علي القابسي (٤٠٣)هـ.

٥- رِواية أبي علي الشبويي رواها عنه سعيد بن أحمد العيار (٤٥٧) هـ ، وعبدالرحمن بن عبدالله الهمداني (٤١١) هـ أيضًا.

٦- رِواية أبي أحمد الجُرْجانيّ (٣٧٤) هـ ، رواها عنه الحافظان أبو نعيم (٤٣٠) هـ وأبو الحسن القابسي (٤٠٣)هـ.

٧-رِواية أبي محمد السَّرْخَسي (٣٨١) هـ رواها عنه أبو ذر الهَرَويّ (٤٣٤) هـ ، وأبو الحسن الدّاوُدِيّ (٤٦٧)هـ.

٨- رِواية أبي الهيثم الكُشْمِيهَني (٣٨٩) هـ رواه عنه ثلاثة: أبو ذر الهَرَويّ (٤٣٤)هـ، وأبو سهل الحفصي (٤٦٦) هـ ، وكريمة المَرْوَزيّة (٤٦٣) هـ .

٩- رِواية أبي علي الكُشّانيّ (٣٩١) هـ رواها عنه المستغفري (٤٣٢)هـ.

فيتحصل من الروايات اثنتا عشرة رِواية ينقل منها ابن حجر في الشرح وهى :

١- رِواية الجهني عن ابن السكن .

٢- رِواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة المُسْتَمْلِيّ والسَّرْخَسي والكشميهنى .

٣- رِواية عبدالرحمن الهمدانى عن شيخيه المُسْتَمْلِيّ والشبويي.

٤- رِواية إسماعيل الصفار عن الأخسيكتى .

٥- رِواية أبي نعيم عن شيخيه أبي زيد المروزى والجُرْجانيّ .

٦- رِواية الأصيلي عن أبي زيد المَرْوَزيّ .

٧- رِواية القابسي عن شيخيه أبي زيد المرزوي والجُرْجانيّ .

٨- رِواية سعيد العيار عن الشبويي .

٩- رِواية الدّاوُدِيّ عن السَّرْخَسي .

١٠- رِواية الحفصي عن الكُشْمِيهَني .

١١- رِواية كريمة المَرْوَزيّة عن الكُشْمِيهَني .

١٢- رِواية المستغفري عن الكُشّانيّ .

وأما رِواية إبراهيم بن معقل النَسَفْيّ فرواها عنه أبو صالح خلف بن محمد.

ورِواية حماد بن شاكر النسوي فرواها عنه الحاكم أبي عبدالله عن أحمد بن محمد بن رميح عنه .

ورِواية أبي طلحة البزدوي رواها عنه المستغفري من طريق أحمد بن عبدالعزيز عنه .

ثانيًا : مما يجب التنبه له أن ابن حجر نص في المقدمة على أنه يقتصر في المتن وأصل ترتيب «الصحيح» عنده على رِواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة، ثم ينبه على ما يخالفها من باقي الروايات(١).

---

(١) وقد خالف ابن حجر هذا المنهج في بعض المواضع، فقد ثبت في أول كتاب التيمم ثبوت لفظ كتاب التيمم عند أبي ذر عن شيوخه الثلاثة كما ذكر ذلك القَسْطَلّانِيّ في «إرشاد الساري» وكما رمز لذلك اليُونِينِيّ في ٧٣/١ ورمز لثبوته أيضًا مع أبي ذر عند أبي الوقت والأصيلي وابن عساكر، في حين قَال ابن حجر في «الفتح» ٤٣١/١:

قوله: (باب التيمم) البسملة قبله لكريمة وبعده لأبي ذر. وقد تقدم توجيه ذلك.. الخ فهو اقتصر في حكايته الخلاف بين الروايات على الخلاف في تقديم البسملة أو تأخيرها في حين لم يتعرض للخلاف في لفظة كتاب أو باب، مما يدل على أن ابن حجر خالف منهجه الذي نص عليه في المقدمة من اقتصاره على نسخة أبي ذر الهروي في شرح الأحاديث. والله أعلم.

ثالثًا: أن ابن حجر قد اعتمد في شرحه هذا على بعض الروايات الأخري، والتى نقلها من نسخ بعض العلماء الذين لهم عناية بنسخهم مثل:

١- نسخة العلامة اللغوي الحسن بن محمد البغدادي المعروف بالصغاني المتوفى سنة خمسين وستمائة [١].

٢- حاشية الإمام شرف الدين عبدالمؤمن بن خلف الدمياطي المتوفى سنة خمس وسبعمائة [٢]

٣- نسخة أبي علي الصَّدفي عن أبي ذر الهَرَويّ، وسبق مبحث خاص بهذه النسخة وبيان قيمتها، وعناية أبي علي بها، وإقبال العلماء على روايتها[٣].

---

(١) وهى النسخة البغدادية التي صححها العلامة أبو محمد بن الصغاني اللغوي بعد أن سمعها من أصحاب أبي الوقت، وقابلها على عدة نسخ وجعل لها علامات. ينظر «الفتح» ١٥٣/١ .

وقد نقل منها ابن حجر في «الفتح» في مواضع كثيرة ينظر على سبيل المثال: ١٧٧/١، ٣٩٨/١، ٥٤٢/١ وقال فيه: إنه قابلها على نسخة الفِربْريّ التي بخطه، ٤٤٦/٢، ٣٣/٣، ٨٩/٣، ٤٩٦/٣، ١٢٥/٤، ٣٨٢، ١٣٧/٥ وقال فيه ابن حجر: وقع في نسخة الصغاني زيادة لم أرها في شيء من النسخ غيرها، ١٨٤/٦ ، ٣٧٤/٧ وغير ذلك كثير .

(٢) وهى حاشية على «الصحيح» نقل منها ابن حجر كثيرًا منها على سبيل المثال: ١٨١/١، ١٥٦/٣، ٥٠١/٣، ٤٥٧/٤، ٣٨٧/٥، ١٢٧/٦، ٥٤/٨، ٣٢٣/٨، ٥٠٤، ٤٧١/٩، ٥٤٥/١٠، ٣١٨/١٣ وغير كثير .

(٣) ذكر ابن حجر في «الفتح» نقولًا كثيرة من نسخة أبي علي الصَّدفي، وفيها ما يدل على اطلاعه ووقوفه على هذه النسخة التي هي بخطه، وقد نقل ابن حجر من نسخة أبي على الصَّدفي وحواشيها فوائد في «الفتح» في ستة عشر موضعًا، وفي وبعضها يقول:

وقال أبو علي الصَّدفي في حاشية نسخته التي بخطه من البُخَارِيّ. كما في ٤٧٤/٢

٤- نسخة الحافظ شرف الدين اليُونِينِيّ وقد نص على ذلك ابن حجر في موضع من الكتاب ونقل عن اليُونِينِيّ في موضع آخر .

ففي المقدمة في الفَصْل السابع في تبيين الأسماء المهملة، فيمن أسمه أحمد قال: قلت ورأيته في نسخة الحافظ أبي الحسين اليُونِينِيّ، وقد أهمله في جميع الروايات التي وقعت له إلا رِواية واحدة، فإنه كتب عليها علامة: (ق) ونسبه فقال أحمد بن يونس[١].

الموضع الثاني: قال وهو يحكي خلاف العلماء في ضبط «يجرجر» : وسألت أبا الحسين اليُونِينِيّ فقال: ما قرأته على والدي ولا على شيخنا المنذري إلا مبنيا للفاعل. قال: ويبعد اتفاق الحفاظ قديمًا وحديثًا على ترك رِواية ثابتة. قال: وأيضًا فإسناده إلى الفاعل هو الأصل، وإسناده إلى المفعول فرع، فلا يصار إليه بغير حاجة. وأيضا فإن علماء العربية قالوا: يحذف الفاعل إما للعلم به أو للجهل به أو إذا تخوف منه أو عليه أو لشرفه أو لحقارته أو لإقامة وزن وليس هنا شيء من ذلك[٢].اهـ

وقال في بعضها: وقرأت بخط الحافظ أبي علي الصَّدفي في نسخته ٨٩/٤ ، ٣٩١ وقال في بعضها : فرأيت بخطه في هامش نسخته ٣٩٥/٤.

وغير ذلك من العبارات التي تفيد قطعًا وقوفه على هذه النسخة وباقي المواضع هى : ٢٨٦/٣، ٣٤٩، ٣٦٣، ١٤٩/٥، ٣٠٢، ٣٩٧، ٤٨٧/٧، ٣٤٢/٨، ٤٣٢، ٦٥٨، ٦٦٩، ٢٨٢/٩.

وقد نص تلميذ ابن حجر وهو السخاوي في طرة نسخة أبي علي الصدفي على اعتماد ابن حجر على هذه النسخة في شرحه فتح الباري. ينظر: مبحث رواية أبي علي الصدفي من هذا الباب.

(١) ص٢٢٤ .

(٢) ٩٧/١٠ .

رابعًا: أن ابن حجر قد اعتمد على بعض الكتب التي اهتمت بضبط روايات الصحيح والتمييز بينها.

ومن هذه الكتب: «تقييد المهمل وتمييز المشكل» لأبي علي الجَيّانيّ٤٩٨هـ[1]

---

(١) نقل منه ابن حجر في المقدمة في الفصل السابع: في تبيين الأسماء المهملة التي يكثر اشتراكها، وفي الفصل الثامن: في سياقه الأحاديث التي انتقدها الحافظ الدارقطني ونقل في «الفتح» في مواضع كثيرة منها: ٤٧٣/٢، ٥٤٧، ١٧/٣، ٤٧٦، ٤٨٦، ٥٠٣، ٥٧/٤، ١٧/٥، ١٣/٦، ٥٨، ١٦٨/٧، ٤٥١، وغيرها كثير.

ولم يكن ابن حجر رحمه الله تعالى مجرد ناقل فقد تعقب على الجَيَّانيّ في مواضع من كتابه فمثلًا: في حديث (٧٣٥٠) من كتاب الاعتصام باب إذا اجتهد الحاكم فأخطأ ... من صحيح البُخَارِيّ قَال البُخَارِيّ: حثدنا إسماعيل عن أخيه عن سليمان بن بلال عن عبدالمجيد من سهيل عن ابن المسيب عن أبى هريرة وأبى سعيد حدثاه أن رسول الله ﷺ بعث أخا بني عدي الأنصاري واستعمله على خيبر ... الحديث «اليُونِينِيّة» ١٠٧/٩ (٧٣٥٠، ٧٣٥١) قَال أبو على الجَيَّانيّ في «تقييد المهمل» ٧٥٣/٢ (٧٥٤): هكذا روى هذا الإسناد إبراهيم بن معقل النَسَفْيّ عن البُخَارِيّ. وسقط من كتاب الفَرَبْريّ: سليمان بن بلال من هذا الإسناد.

وذكر أبو زيد المروزي: أنه لم يكن في أصل الفَرَبْريّ. وكذلك لم يكن في كتاب ابن السكن ولا عند أبى أحمد [أي: الجُرْجَانيّ] وكذلك قَال أبو ذر عن مشايخه، ولا يتصل الإسناد إلا به، والصواب: رِوَاية النَسَفْيّ. اهـ. كذا قَال الجَيَّانيّ.

فقال ابن حجر رحمه الله بعد أن نقل كلام الجَيَّانيّ هذا معقبا عليه ٣١٨/١٣: قلت: وهو ثابت عندنا في النسخة المعتمدة من رِوَاية أبى ذر عن شيوخه الثلاثة عن الفَرَبْريّ، وكذا في سائر النسخ التي اتصلت لنا عن الفَرَبْريّ، فكأنها سقطت من نسخة أبى زيد فظن سقوطها من أصل شيخه، وقد جزم أبو نعيم في المستخرج بأن البُخَارِيّ أخرجه عن إسماعيل عن أخيه عن سليمان، وهو [أي أبو نعيم] يرويه عن أبى أحمد الجُرْجَانيّ عن الفَرَبْريّ، وأما رِوَاية ابن السكن فلم أقف عليها. اهـ.

وكتاب «مشارق الأنوار على صحاح الأخبار» للقاضي عِياض ٥٤٤ هـ[١]

وكتاب «مطالع الأنوار على صحاح الآثار» للحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف الوهراني المعروف بابن قُرقُول المتوفى سنة ٥٦٩هـ[٢].

منهج المؤلف في كتابه :

قد ذكر ابن حجر في أول كتابه -وذلك في المقدمة- أنه قدم للشرح بمقدمة وانحصر القول فيها في عشرة فصول:

الأول: في بيان السبب الباعث له على تصنيف هذا الكتاب.

الثاني: في بيان موضوعه والكشف عن مغزاه، والكلام على تحقيق شروطه.. إلخ.

الثالث: في بيان الحكمة من تقطيعه للحديث واختصاره، وفائدة إعادته للحديث وتكراره.

الرابع: في بيان السبب في إيراده الأحاديث المعلقة، والآثار الموقوفة.

الخامس: في ضبط الغريب الواقع في متونه مرتبًا له على حروف المعجم.

السادس: في ضبط الأسماء المشكلة التى فيه، وكذا الكنى والأنساب..

السابع: في تعريف شيوخه الذين أهمل نسبهم إذا كان يكثر اشتراكها

---

(١) نقل منه ابن حجر في مواضع كثيرة منها على سبيل المثال: ٤٠٨/١، ٤١٤، ٤١٥ ، ٨٢/٤ ، ٤١/٥، ٣٣٤، ٣٤٠، ٣٨/٨، ٦٤، ١٤٥/٩، ٢٤١، ٣٧٣، ٢٨١/١٠، ٢١١/١١، ٣٠٦/١٢، ٤١٤/١٣ .

(٢) نقل منه ابن حجر في مواضع كثيرة منها على سبيل المثال: ٤٨٦/١، ٤٩٠، ٥٨٢، ١٥٢/٢، ١٢٠/٣، ٣٤٥، ٤٨٦، ٤٥٦/٤، ٢٤٢/٥، ٢٩٩، ٢٧٥/٦، ٦/٩، ٥٧، ٦٣/١٠، ٤٥٤/١١، ٦٨/١٣، وغير ذلك .

كمحمد..

الثامن: في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقاد والرد عليها .

التاسع: في سياق أسماء جميع من طُعن فيه من رجاله على ترتيب الحروف...

العاشر: في سياق فهرسة كتابه المذكور بابًا بابًا وعدة ما في كل باب من الحديث...

تم ختم هذه المقدمة بترجمة كاشفة عن خصائصه ومناقبه ﵁.

وبعد ذلك شرع في الشرح، وهو يذكر الكتاب والباب وحديثه أولًا ثم يذكر وجه المناسبة بين الحديث والترجمة إن كان ذلك خفيًا، ثم يستخرج ما يتعلق بغرض البُخارِيّ من ذلك الحديث من الفوائد المتنية والإسنادية من تتمات وزيادات، وكشف غامض، وتصريح سماع مدلس، ومتابعة سامع من شيخ اختلط قبل ذلك، منتزعًا كل ذلك من أمهات الكتب والمسانيد والجوامع والمستخرجات والأجزاء والفوائد والأمالي وغير ذلك.

ثم يضبط ما يشكل من جميع ما تقدم من الأسماء والأوصاف، مع إيضاح معاني الألفاظ والتنبيه على النكات البيانية.

ثم يتبع ذلك بالأحكام والاستنباطات الفقهية مع الاعتناء بالجمع بين ما ظاهره التعارض مع غيره، والتنصيص على الناسخ والمنسوخ، والعام والمطلق والمجمل، والظاهر والمئول. والإشارة إلى القواعد الأصولية، ونبذ من فوائد العربية وما اتصل بذلك من كلام الأئمة، ويفعل ذلك في كل باب غالبًا، فإذا تكرر الحديث أو المسألة أحال غالبًا مع التنبيه على حكمة التكرار.

وهو مع كل ذلك يسوق اختلاف الرُّواة في كل لفظة مع بيان وجه كل رِواية وبيان الوهم وسببه عندما تقتضي الحاجة لذلك.

نماذج الكتاب:

النموذج الأول: من كتاب العيدين، باب: من خالف الطريق إذا رجع.

قال البُخارِيّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو تُمَيْلَةَ يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ، عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمُ عِيدٍ خَالَفَ الطَّرِيقَ. تَابَعَهُ يُونُس بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ فُلَيْحٍ. وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَصَحُّ[١].

قال ابن حجر في «الفتح»[٢]: قوله: (تابعه يونس بن محمد عن فليح وحديث جابر أصح).

كذا عند جمهور رواة البُخارِيّ من طريق الفَرَبْرِيّ، وهو مشكل لأن قوله: (أصح) يباين قوله: (تابعه) إذ لو تابعه لساواه فكيف تتجه الأصحية الدالة على عدم المساواة وذكر أبو على الجَيّانيّ[٣] أنه سقط قوله: (وحديث جابر أصح) من رِواية إبراهيم بن معقل النَسَفْيّ عن البُخارِيّ فلا إشكال فيها.

قال: ووقع في رِواية ابن السكن: تابعه يونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة.

وفي هذا توجيه قوله (أصح) ويبقى الإشكال في قوله (تابعه) فإنه لم يتابعه بل خالفه، وقد أزال هذا الاشكال أبو نعيم في «المستخرج» فقال:

---

(١) «صحيح البُخَارِيّ» ٢/٢٣ (٩٨٦).

(٢) ٢/٤٧٣-٤٧٤.

(٣) «تقييد المهمل» ٢/٥٩٣-٥٩٧.

أخرجه البُخارِيّ عن محمد عن أبي تميلة وقال: تابعه يونس بن محمد عن فليح. وقال محمد بن الصلت: عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة، وحديث جابر أصح.

وبهذا جزم أبو مسعود في الأطراف، وكذا أشار إليه البرقاني.

وقال البيهقي: إنه وقع كذلك في بعض النسخ، وكأنها رِواية حماد بن شاكر عن البُخارِيّ.

ثم راجعت رِواية النَسَفْيّ فلم يذكر قوله: (وحديث جابر أصح). فسلم من الإشكال، وهو مقتضى قول الترمذي: رواه أبو تميلة ويونس بن محمد، عن فليح، عن سعيد عن جابر(١).

فعلى هذا يكون سقط من رِواية الفَرَبْريّ قوله: (وقال محمد بن الصلت عن فليح) فقط، وبقي ما عدا ذلك.

هذا على رِواية أبي على بن السكن، وقد وقع كذلك في نسختي من رِواية أبي ذر عن مشايخه.

وأما على رِواية الباقين فيكون سقط إسناد محمد بن الصلت كله.

وقال أبو على الصَّدفي في حاشية نسخته التي بخطه من البُخارِيّ: لا يظهر معناه من ظاهر الكتاب، وإنما هي إشارة إلى أن أبا تميلة ويونس المتابع له خولفا في سند الحديث، وروايتهما أصح، ومخالفهما -وهو محمد بن الصلت- رواه عن فليح شيخهما، فخالفهما في صحابيه فقال: عن أبي هريرة.

قلت: فيكون معنى قوله: (وحديث جابر أصح) أي من حديث من

---

(١) «جامع الترمذي» ٢/٤٢٥ (٥٤١) أبواب الصلاة، باب ما جاء في خروج النبي صلى الله عليه وسلم إلى العيد ...

قال فيه عن أبي هريرة.

وقد اعترض أبو مسعود في الأطراف على قوله: تابعه يونس. اعتراضا آخر فقال: إنما رواه يونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة، لا جابر، وأجيب بمنع الحصر فإنه ثابت عن يونس بن محمد كما قال البُخارِيّ، أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن يونس، وكذا هو في «مسنده» و«مصنفه».

نعم رواه بن خزيمة[١] والحاكم[٢] والبيهقي[٣] من طريق أخرى عن يونس بن محمد، كما قال أبو مسعود. وكأنه اختلف عليه فيه، وكذا اختلف فيه على أبي تميلة، فأخرجه البيهقي من وجه آخر عنه فقال: عن أبي هريرة[٤].

وأما رِواية محمد بن الصلت المشار إليها فوصلها الدارمي[٥] وسمويه كلاهما عنه والترمذي[٦] وابن السكن والعقيلى[٧] كلهم من طريقه بلفظ: كان إذا خرج يوم العيد في طريق رجع في غيره.

---

(١) «صحيح بن خزيمه» ٣٦٢/٢ (١٤٦٨) كتاب: الصلاة، باب: استحباب الرجوع من المصلى من غير الطريق الذي أتى فيه المصلى.

(٢) «المستدرك» ٢٩٦/١ كتاب: العيدين.

(٣) «السنن الكبرى» ٣٠٨/٣ كتاب: صلاة العيدين، باب: الإتيان من طريق غير الطريق الذي غدا منها.

(٤) المرجع السابق.

(٥) «سنن الدارمي» ١٠٠٤/٢ (١٦٥٤) كتاب: الصلاة، باب: الرجوع من المصلى من غير الطريق الذي خرج منه.

(٦) «سنن الترمذي» (٥٤١).

(٧) ذكره في «الضعفاء» ٣١٩/٣ معلقًا دون إسناد.

وذكر أبو مسعود أن الهيثم بن جميل رواه عن فليح -كما قال بن الصلت- عن أبي هريرة.

والذي يغلب على الظن أن الاختلاف فيه من فليح، فلعل شيخه سمعه من جابر ومن أبي هريرة، ويقوى ذلك اختلاف اللفظين، وقد رجح البُخارِيّ أنه عن جابر وخالفه أبو مسعود والبيهقي فرجحا أنه عن أبي هريرة، ولم يظهر لي في ذلك ترجيح والله أعلم . اهـ

النموذج الثاني:

قال البُخارِيّ في كتاب بدء الخلق في أول باب منه بعد الحديث الثاني في الباب:

وَرَوَى عِيسَى، عَنْ رَقَبَةَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَامَ فِينَا النَّبِيُّ ﷺ مَقَامًا، فَأَخْبَرَنَا عَنْ بَدْءِ الْخَلْقِ حَتَّى دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مَنَازِلَهُمْ، وَأَهْلُ النَّارِ مَنَازِلَهُمْ، حَفِظَ ذَلِكَ مَنْ حَفِظَهُ، وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ[١] .

قال ابن حجر[٢]:

قوله: (وَرَوَى عِيسَى، عَنْ رَقَبَةَ) كذا للأكثر وسقط منه رجل، فقال بن الفلكي: ينبغي أن يكون بين عيسى ورقبة أبو حمزة، وبذلك جزم أبو مسعود، وقال الطرقي: سقط أبو حمزة من كتاب الفَرَبْريّ، وثبت في رِواية حماد بن شاكر، فعنده عن البُخارِيّ: روى عيسى عن أبي حمزة عن رقبة، قال: وكذا قال بن رميح عن الفَرَبْريّ. قلت: وبذلك جزم أبو نعيم في «المستخرج»، وهو يروي «الصحيح» عن الجُرْجانيّ عن الفَرَبْريّ.

---

(١) «صحيح البُخَارِيّ» ٤/١٠٦ (٣١٩٢).

(٢) فتح الباري ٦/٢٩٠.

فالاختلاف فيه حينئذ عن الفَرَبْريّ، ثم رأيته سقط أيضا من رِواية النَسَفْيّ، لكن جعل بين عيسى ورقبة ضبة[١]، ويغلب على الظن أن أبا حمزة ألحق في رِواية الجُرْجانيّ، وقد وصفوه بقلة الإتقان، وعيسى المذكور هو ابن موسى البُخارِيّ، ولقبه غنجار- بمعجمة مضمومة ثم نون ساكنة ثم جيم- وليس له في البُخارِيّ إلا هذا الموضع.

وقد وصل الحديثَ المذكور من طريق عيسى المذكور عن أبي حمزة، وهو محمد بن ميمون السكري عن رقبة الطبرانيُّ في مسند رقبة المذكور- وهو بفتح الراء والقاف والموحدة الخفيفة- ابن مصقلة -بفتح الميم وسكون الصاد المهملة وقد تبدل سينا بعدها قاف- ولم ينفرد به عيسى، فقد أخرجه أبو نعيم من طريق علي بن الحسن بن شقيق عن أبي حمزة نحوه، لكن بإسناد ضعيف.اهـ

طبعات الكتاب:

لقد طبع الكتاب طبعات كثيرة جدًّا نظرًا لشهرة الكتاب، ومن أشهر هذه الطبعات التي وقفت عليها:

١- الطبعة السلفية، وقد اشتهرت هذه الطبعة حتى إن كثيرًا من دور النشر قد صوروها، ولا يعرف عدد طبعاتها.

وهذه الطبعة تمتاز بأنها بإخراج وتصحيح محب الدين الخطيب، وترقيم كتب وأبواب وأحاديث محمد فؤاد عبدالباقي.

وهذه الطبعة تقع في ثلاثة عشر مجلدًا بالإضافة إلى المقدمة والتي تقع في مجلد مستقل.

---

(١) أي علامة إلحاق السقط، وهو من الأمور المتعارف عليها بين ناسخي المخطوطات .

وقد زود القائمون على هذه الطبعة هذا الشرح بأحاديث «صحيح البُخارِيّ» قبل شرحها لأن ابن حجر رحمه الله تعالى لم يذكر المتن كاملًا قبل شرح كل حديث، وإنما يذكر اللفظة أو الجملة من السند أو المتن، ثم يتبعها بما قيل فيها من فوائد واستنباطات.

تنبيه: يلاحظ اختلاف هذا المتن عن المتن الذي يشرح عليه ابن حجر رحمه الله؛ حيث صرح الحافظ بأن اعتماده في متن «الصحيح» سيكون على نسخة أبي ذر الهَرَوِيّ، ومعلوم أن هذه النسخة تخالف غيرها في أشياء كثيرة من حيث الترتيب وثبوت بعض الألفاظ أو حذفها.

ولذلك تجد في بعض المواضع أن ابن حجر يشرح في لفظة وهذه اللفظة غير موجودة في النص المثبت أو تجد لفظة تخالفها أو لفظة أخرى بمعناها أو غير ذلك.

وانظر لذلك مثلًا في أول حديث في الفتح عن يحيى بن سعيد وفي المتن حَدَّثَنا يحيى بن سعيد الأنصاري ونص ابن حجر على ذلك لغير رِواية أبى ذر أى قوله حَدَّثَنا بدلًا من عن وزيادة الأنصاري [(١)].

وفي حديث رقم (٣٤٠١)، وحديث (٣٤٠٢) من كتاب أحاديث الأنبياء باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام حيث ذرك محققو الطبعة السلفية [(٢)] جملة: قال الحَمُّويّ قال محمد بن يوسف بن مطر الفَرَبْرِيّ: حَدَّثَنا علي بن خشرم عن سفيان بطوله بعد الحديث رقم (٣٤٠٢) بينما الموافق لسياق الإسناد وضعها بعد الحديث (٣٤٠١) كما فعل ابن حجر في الشرح.

---

(١) ينظر «الفتح» ١/ ٩ – ١٠.

(٢) «الفتح» ٦/ ٤٣٠ - ٤٣٣

وأيضًا في حديث (٧٣٥٠، ٧٣٥١) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ خلاف الرسول .. في إسناد الحديث زيادة كلمة بن بلال بينما في الفتح حذفها[1].

ولم يصرح القائمون على هذه الطبعة أيَّ النصوص وضعوها كمتن. وغالب الظن أنه مستمد من الطبعة «السلطانية»، ولكن مع عدم مراعاة وتتبع نسخة أبي ذر الهَرَويّ رحمه الله تعالى .

ملاحظات على هذه الطبعة:

سقطت من عنده بعض الأبواب التي ثبتت عند بعض الرواة مثل ما جاء في ترجمة في هامش السلطانية، ولم تثبت إلا لأبي ذر عن المستملي[2] ولم يرقم ولم يُذكر تحته حديث والباب الذي بعده فيه حديث (١٤٧٣).

أيضًا لم يرقم لحديث وجد في هامش الأصل، وهو من نسخة مسموعة من طريق الخلال وغيره وهو بعد حديث (١٣٢٥)، وقد ذكره المزي في التحفة (١٣٢٦٦) مما يعني أن الشيخ محمد فؤاد لم يستوعب كل الأحاديث التي في الأصل والهامش.

الطبعة الثانية :

هى الطبعة التى قدم لها وعلق عليها الشيخ عبدالقادر شيبة الحمد، المدرس بالمسجد النبوي، وإنما ذكرت هذه الطبعة دون غيرها من الطبعات الكثيرة، لما ذكر أنه اعتمد في نص هذه الطبعة من «الفتح» على رِواية أبي ذر الهَرَويّ عن مشايخه لثلاثة: السَّرْخَسي، والمُسْتَمْلِيّ،

(١) «الفتح» ١٣/٣١٨.

(٢) ٢/١٢٣، هامش (٥)

والكُشْمِيهَني[1].

وابتدأ المحقق الطبعة بمقدمة ذكر فيها الباعث له على هذه الطبعة من «فتح الباري» فقال- بعد أن ذكر ما جاء عن ابن حجر من اعتماده على رِواية أبي ذر الهَرَويّ-:

وقد غفل عامة من جمع متن البُخارِيّ مع «فتح الباري» عن شرط الحافظ ابن حجر رحمه الله، فقد جاءت جميع المتون التى طبعت مع «فتح الباري» ملفقة للرواة الآخرين.

ولذلك تجد كثيرًا ما يشرح الحافظ ابن حجر كلمات لا وجود لها في المتن، أو تجد كلمات في المتن لا وجود لها في «فتح الباري»[2].

وذكر أن عدم وجود بعض الكلمات أو الجمل في الشرح مع وجودها في المتن الملحق في الكتاب جعله يعزم على إعادة طبع «الفتح» وأن يبحث عن نسخة أبي ذر التى ارتضاها الحافظ ابن حجر.

كما ذكر في المقدمة أيضًا أنه اعتمد في هذا المتن على نسختين:

الأولى: مكونة من خمس مجلدات فقد منها المجلد الثالث، وهي نسخة محفوظة في مكتبة الحرم النبوي الشريف.

الثانية: نسخة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة وأكمل منها المفقود من النسخة الأولى.

يقول الشيخ عبدالقادر شيبة الحمد في المقدمة[3]:ومخطوط المسجد

---

(١) طبعت عام ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م على نفقة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران بالمملكة العربية السعودية. كما أن مكتبة العبيكان قد طبعتها بعد ذلك طبعة تجارية.

(٢) المقدمة ص٥-٦.

(٣) المقدمة ص٨.

النبوي هى نسخة أبي علي الصَّدفي من روايته عن أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، عن أبي ذر الهَرَويّ، عن مشايخه الثلاثة... .

وقد نص الحافظ ابن حجر على أن رِواية أبي ذر الهَرَويّ قد اتصلت له من طريق أبي مكتوم عيسي بن الحافظ أبي ذر.

وقد ظهرت نسخة لـ «صحيح البُخارِيّ» من رِواية أبي علي الصَّدفي، وقد كتب عليها بخط السخاوي أن شيخه الحافظ ابن حجر كان يعتمد عليه وقت شرحه للبخاري كما ذكر عبدالحي الكتاني المغربي في كتابه «فهرس الفهارس» أ.هـ

ثم ذكر ما يدل على أن أبا الوليد الباجي وقع لنسخته ذكر في «الفتح» وضرب لذلك مثالًا وقع في شرح الحديث رقم (١٦٩١) في باب من ساق البدن معه، وحديث رقم (٢١٩٣) من باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها. وحديث رقم (٤٩١٣) الوارد في كتاب التفسير في تفسير سورة التحريم.

ثم ختم قوله محاولًا إثبات أن نسخة الحرم المدني هى نسخة أبي علي الصَّدفي التي بخطه قائلًا:

وقد وجدت سماعات في مخطوطة المسجد النبوي، وهي سماعات أبي عبدالله محمد بن يوسف بن سعادة عن الصَّدفي وقد ذيلت بخط الصَّدفي رحمه الله(١).

ويلاحظ على هذه الطبعة ما يلي:

أولًا: جاء على غلاف العنوان لكل مجلد من هذه الطبعة: قول الناشر «تحقيق وتعليق عبدالقادر شيبة الحمد» الأمر الذي يوهم بأن التحقيق والتعليق متوجه إلى كتاب فتح الباري، مع أن عمل المحقق متوجه أصلًا

---

(١) المقدمة ص١٠.

إلى متن الصحيح، ولا علاقة له بفتح الباري؟!

ثانيًا: أن المحقق رحمه الله تعالى لم يلتزم إثبات النص الموجود بين يديه من رِواية أبي ذر، وإنما تصرف في النص بحيث أنك لا تستطيع الجزم بأنه رِواية أبي ذر عن طريق أحد تلاميذه، فهو مرة يذكر ما يوافق رِواية تلميذه وابنه أبي مكتوم كما جاء في «الفتح» ومرة يرجح ويثبت ما يكون عنده من رِواية أبي علي الصَّدفي عن شيخه أبي الوليد عن أبي ذر.

وتارة يثبت ما جاء في النسخة الأزهرية، وتارة ما جاء في نسخة الحرم المدني.

وليته اقتصر على حكاية ما جاء في رواية أبي علي الصَّدفي، سواء وافق رِواية ابن حجر أو لا؛ وذلك لأن رِواية أبي ذر التي اعتمد عليها ابن حجر في «الفتح» هى من رِواية ابنه أبي مكتوم لا من رِواية أبي الوليد الباجي، التى رواها عنه أبو علي الصَّدفي.

وهذا الخلط بين الروايات قد صرح به المحقق نفسه في المقدمة؛ فقد صرح بأنه أحيانًا يخالف ما في المخطوطتين ويثبت ما ذكره ابن حجر في «الفتح» فبعد أن ذكر مثالًا يدل على أن ابن حجر لم يعتمد في ذكر متن «الصحيح» على نسخة أبي علي الصَّدفي. قال صـ٢٥:

وهذا يدل على أن الرِّواية التى اعتمدها الحافظ في التيمم هنا ليست رِواية الصَّدفي، ونظرًا لاعتبارنا أن الحافظ يُعْتبَر حَكَمًا عند الاختلاف؛ فقد اخترنا أن نكتب باب التيمم. لا: كتاب التيمم. وإن كان متفقًا عليه في النسختين كما تقدم.» أ هـ.

ثالثًا : أن المحقق يرى أن هذه النسخة المحفوظة في مكتبة الحرم المدني هى نسخة أبي علي الصَّدفي التي بخطه، وهذا غير صحيح؛ لأن نسخة أبي علي الصَّدفي التي هى بخطه تقع في مجلد واحد كما هو

معروف في صفتها، وذلك كما وصفها العلامة أبي عبدالله محمد بن عبدالسلام الناصري الدرعي في رحلته الثانية عام ١٢١١هـ إلى البقاع المقدسة المسماة «الرحلة الصغرى»[١].

أما عبارة: «وكتب حسين بن محمد الصَّدفي بخطه عقب شهر المحرم سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة».

فهذه العبارة منقولة من الأصل على عادة النساخ نقل كل ما وجد على الأصل المقابل عليه فقد سبق قبل هذه العبارة ما نصه: كان على ظهر الأصل المنتسخ منه..

رابعًا: مع ما سبق من تصرف المحقق في نص «الصحيح» لم يميز هذه المواضع التى وجد فيها مخالفة بين ما وقع في النسخ الخطية التي اعتمدها وما وقع لابن حجر في الشرح، فقد تصفحت هوامش الشرح فلم أجد أي إشارة إلى أي اختلاف بين النسخ، حتى المواضع التى نص عليها في المقدمة.

خامسًا: لم يقارن المحقق بين نسخة أبي ذر الهَرَويّ وغيرها من النسخ المشهورة كاليُونِينيّة فضلًا عن مقابلة عمله مع عمل القَسْطَلّانِيّ الدقيق الذي قام به في «إرشاد الساري»، أو عمل الحافظ من خلال الألفاظ المشروحة التي يثبتها ممزوجة بشرحه أو ما يشير إليه من اختلاف الروايات أثناء الشرح .

سادسًا: عندما جمع المحقق حفظه الله بين رِواية أبي ذر الهَرَويّ

---

(١) ينظر المبحث الخاص برِوَاية أبي علي الصَّدفي ووصف العلماء لها، فقد ذُكر عدد من الأوصاف التي لا توجد في هذه النسخة التي اعتمد عليها المحقق، كما أن نتيجة البحث انتهت إلى أن المخطوط بطبرق وليس في الحرم المدني.

للصحيح وبين «فتح الباري» في هذه الطبعة لم يشر إلى أن غاية ما قام به هو إخراج رِواية أبي ذر الهَرَويّ وضمها إلى كتاب «فتح الباري»، والذي اقتصر فيه المحقق على طبعة مصورة عن طبعة المكتبة السلفية الصادرة بعناية محب الدين الخطيب رحمه الله ولم يكن هناك أدنى إشارة إلى أن «فتح الباري» مأخوذ بالتصوير .

سابعًا: لم يذكر المحقق الاختلافات التي بين روايات شيوخ أبي ذر الثلاثة، إذ من المعروف أن بين الروايات الثلاثة بعض الاختلافات التي ميزها أبو ذر في نسخته.

وعلى كل فهي تجربة لا تخلو من فائدة، ويكفي أنه انتبه لاقتصار ابن حجر على رِواية أبي ذر، والخلاف بين الرُّواة عن أبي ذر أقل بكثير من اختلاف باقي الروايات مع رِواية أبي ذر، ولعل الله يهيِّيء من يقوم بخدمة هذا الشرح حتى يخرج كما أراد له مؤلفه، إنه سبحانه وتعالى ولي ذلك والقادر عليه.

هذه هي الطبعة الثانية من «فتح الباري» وأهم الملاحظات عليها، وقد طبع غير ذلك كثيرًا إلا أنها لا تختلف كثيرًا عن الطبعة الأولى التي سبق الحديث عنها؛ ولذا نكتفي بهذا القدر، ففيه دلالة على غيره- والله أعلم.

* * *

٢- كتاب «إرشاد الساري إلى صحيح البُخارِيّ»

المؤلف[(١)]: هو الحافظ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد أبي بكر بن عبدالملك أحمد القَسْطَلّانِيّ، المصري، الشافعي، الإمام، العلامة، الحجة، الرحالة، الفقيه، المقرئ، المسند.

ولد ثاني عشر ذي القعدة سنة إحدى وخمسين وثمانمائة بمصر، ونشأ بها وحفظ القرآن وتلا السبع، وحفظ الشاطبية والجزرية وغير ذلك.

تلقى وأخذ العلم عن مشايخ منهم الشيخ خالد الأزهري النحوي والفخر المقسمي والجلال البكري، وأخذ العلم بمكة عن مشايخ منهم النجم بن فهد، وولي مشيخة مقام سيدي الشيخ أحمد الحرار بالقرافة الصغرى، وعمل تأليفًا في مناقب الشيخ المذكور.

وكان يعظ بالجامع العمري وغيره، ويجتمع عنده الجم الغفير، ولم يكن له نظير في الوعظ وكتب بخطه شيئًا كثيرًا لنفسه ولغيره، وأقرأ الطلبة وأقبل على التأليف بعد ذلك.

وقال عنه العيدروسي: كان إمامًا حافظًا متقنًا جليل القدر، حسن التعزيز والتحرير، لطيف الإشارة، بليغ العبارة، حسن الجمع والتأليف؛ لطيف الترتيب والترصيف، زينة أهل عصره، ونقاوة ذوي دهره، ولا يقدح فيه تحامل معاصريه عليه، فلا زالت الأكابر على هذا في كل عصر، توفي سنة (٩٢٣) هـ ليلة الجمعة سابع المحرم بالقاهرة ودفن بالمدرسة العينية جوار منزله. فرحمه الله تعالى رحمة واسعة.

---

(١) وينظر ترجمته في: «الضوء اللامع» ١/٢٤١، «النور السافر» للعيدروسي ص١٠٦، ١٠٧، «شذرات الذهب» ٨/١٢١، «فهرس الفهارس» ٢/٩٦٧ (٥٤٦)، «الأعلام» ١/٢٣٢، «معجم المؤلفين» ١/٢٥٤ (١٨٢٨) وغيرها..

- من تصانيفه:

١- «إرشاد الساري إلى صحيح البُخارِيّ».

٢- «المواهب اللدنية بالمنح المحمدية»[(١)].

٣-«فتح الداني في شرح حرز الأماني» في القراءات.

وغير ذلك من الكتب.

- **الكتاب:**

ذكر العلامة القَسْطَلّانِيّ منهجه في مقدمة الكتاب، وصرح بأن الفكرة الأساسية للكتاب تقوم على ضبط ألفاظ الصحيح وتحريرها بناء على ما وصله من روايات، وقد اعتمد في ذلك على عمل شرف الدين اليُونِينِيّ.

قال القَسْطَلّانِيّ في مقدمة شرحه «إرشاد الساري» [(٢)]:

ثم وقفت في يوم الإثنين ثالث عشر جمادى الأولى سنة ست عشرة وتسعمائة بعد ختمي لهذا الشرح على المجلد الأخير من أصل اليُونِينِيّ المذكور، ورأيت بحاشية ظاهر الورقة الأولى منه ما نصه:

سمعت ما تضمنه هذا المجلد من «صحيح البُخارِيّ» رضي الله عنه، بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد بن أحمد اليُونِينِيّ رضي الله عنه وعن سلفه، وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء، ناظرين في نسخ معتمد عليها، فكلما إذا مر بهم لفظ ذو إشكال بَيَّنْتُ فيه الصواب، وضبطه على ما اقتضاه علمي بالعربية، وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة أخرت أمره إلى جزء

---

(١) قَال فيه العيدروسي في «النور السافر» ص١٠٧: وهو كتاب جليل المقدار عظيم الوقع كثير النفع ليس له نظير في بابه.

(٢) ١/١١٠- ١٤٢ .

أستوفي فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد، ليكون الانتفاع به عامًا، والبيان تامًا، إن شاء الله تعالى، وكتبه محمد بن عبدالله بن مالك حامدا لله تعالى.

قلت: وقد قابلت متن شرحي هذا إسنادًا وحديثًا، على هذا الجزء المذكور، من أوله إلى آخره، حرفا حرفا، وحكيته كما رأيته حسب طاقتي، وانتهت مقابلتي له في العشر الأخير من المحرم سنة سبع عشرة وتسعمائة، نفع الله تعالى به، ثم قابلته عليه مرة أخرى.

فعلى الكاتب لهذا الشرح –وفقه الله تعالى- أن يوافقني فيما رسمته من تمييز الحديث متنا وسندًا من الشرح واختلاف الروايات بالألوان المختلفة وضبط الحديث متنا وسندًا بالقلم كما يراه، ثم رأيت بآخر الجزء المذكور ما نصه:

بلغت مقابلة وتصحيحًا وإسماعا بين يدي شيخنا شيخ الإسلام، حجة العرب، مالك أزمة الأدب، الإمام العلامة أبي عبدالله بن مالك الطائي الجَيّانيّ، أمد الله تعالى عمره، في المجلس الحادي والسبعين، وهو يراعي قراءتي ويلاحظ نطقي، فما اختاره ورجحه وأمر بإصلاحه أصلحته وصححت عليه، وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة فأعملت ذلك على ما أمر ورجَّح، وأنا أقابل بأصل الحافظ أبي ذر، والحافظ أبي محمد الأصيلي، والحافظ أبي القاسم الدمشقي، ما خلا الجزء الثالث عشر والثالث والثلاثين؛ فإنهما معدومان، وبأصل مسموع على الشيخ أبي الوَقْت بقراءة الحافظ أبي منصور السَّمْعاني وغيره من الحفاظ، وهو وقف بخانكاه السُّمَيْساطي، وعلاماتُ ما وافقت أبا ذر: (ه) والأصيلي: (ص)، والدمشقي (س)، وأبا الوَقْت (ظ) فيُعلم ذلك، وقد ذكرت ذلك في أول الكتاب في فرخة لتعلم الرموز. كتبه علي بن محمد الهاشمي اليُونِينِيّ عفا الله عنه. انتهى.

ثم وُجد الجزء الأول من أصل اليُونِينِيّ المذكور يُنادَى عليه للبيع بسوق الكُتُب، فَعُرِف وأُحضر إليَّ بعد فقده أزيد من خمسين سنة، فقابلت عليه متن شرحي هذا، فكمُلت مقابلتي عليه جميعه، حسب الطاقة، ولله الحمد[1].

فالحافظ القَسْطَلّانِيّ اعتمد في شرحه لـ«الصحيح» على فروع مقابلة على الأصل الأصيل لليونيني لفقده الأصل.

وكان من أجل الفروع التي اعتمد عليها الفرع الجليل المنسوب للإمام المحدث شمس الدين محمد بن أحمد الغزولي وقف التنكزية بباب محروق خارج القاهرة المقابل على فرعي وقف مدرسة الحاج مالك وأصل اليُونِينِيّ غير مرة.

يقول القَسْطَلّانِيّ: فلهذا اعتمدت في كتابة متن البُخارِيّ في شرحي هذا عليه، ورجعت في شكل جميع الحديث وضبطه إسنادًا ومتنًا إليه، ذاكرًا جميع ما فيه من الروايات وما في حواشيه من الفوائد المهمات. ا.هـ.

ثم ذكر القَسْطَلّانِيّ أنه وقف في يوم الإثنين ثالث عشر من شهر جمادى الأولى سنة ست عشرة وتسعمائة بعد انتهائه من الشرح المذكورعلى المجلد الأخير من أصل اليُونِينِيّ.

وذكر أنه قابل متن شرحه على هذا المجلد إسنادًا وحديثًا من أوله إلى آخره حرفًا حرفًا، وحكاه كما رآه حسب طاقته، وانتهى من ذلك في العشر الأخير من المحرم سنة سبع عشرة وتسعمائة ثم قابله عليه مرة أخرى.

فانظر إلى وقت المقابلة حيث استغرقت ما يزيد على ثمانية أشهر.

وهذا يدل على شدة التحري أملا في توثيق النص

---

(١) «إرشاد الساري» ١/١٤٠-١٤٢.

ولذا يوجه وصية إلى ناسخ الشرح قائلًا:

فعلى الكاتب لهذا الشرح – وفقه الله تعالى- أن يوافقني فيما رسمته من تمييز الحديث متنًا وسندًا من الشرح، واختلاف الروايات بالألوان المختلفة، وضبط الحديث متنا وسندًا بالقلم كما يراه.

وذكر القَسْطَلّانِيّ أنه وجد بحاشية ظاهر الورقة الأولى سماعا مكتوبا بخط مالك أزمة الأدب العلامة النحوي اللغوي سيبويه زمانه محمد بن عبدالله بن مالك، وذكر نص هذا السماع، وكان بقراءة الحافظ شرف الدين اليُونِينِيّ وبحضور جماعة من الفضلاء[1].

وذكر أيضًا نص مقابلة بخط الحافظ شرف الدين اليُونِينِيّ وهذه المقابلة كانت بين يدي ابن مالك في إحدى وسبعين مجلسًا، وهو يراعي قراءة اليُونِينِيّ وهو يقابل بأصوله التي وقف عليها.

مما سبق يتبين ما يلي:

أولًا: أن تحرير ألفاظ «الصحيح» ورواياته اعتمد فيه القَسْطَلّانِيّ على عمل اليُونِينِيّ وذلك من خلال الفرع المنسوب للإمام المحدث شمس الدين محمد بن أحمد المزي الغزولي.

والذي جعله يعتمد هذا الفرع أنه قوبل على فرعي مدرسة الحاج مالك، وعلى أصل اليُونِينِيّ.

ثانيًا: أنه لم يترك صغيرة ولا كبيرة في هذا الفرع إلا وذكرها في كتابه، يدل على ذلك قوله: ورجعت في شكل جميع الحديث وضبطه إسنادًا

---

(١) لم يذكر السماع أسماء الحاضرين، ولذلك يقول الشيخ أحمد شاكر في مقدمة الطبعة السلطانية دار الجيل ١/٧: وجماعة الفضلاء الذين كانوا حاضري هذه المجالس للسماع والتصحيح والمقابلة لم أجد أيضًا أسماءهم في شيء مما بين يدي من المصادر، ولا أدري أكتبت أسماؤهم في ثبت السماع على النسخة اليُونِينِيّة أم لم تكتب.اهـ.

ومتنًا إليه، ذاكرًا جميع ما فيه من الروايات وما في حواشيه من الفوائد والمهمات.

ثالثًا: أنه بعد وقوفه على أصل اليُونِينِيّ قابل ألفاظ الحديث عليه كما ذكر، من أوله إلى آخره حرفًا حرفًا، وحكاه كما رآه حسب طاقته.

رابعًا: من نص القَسْطَلّانِيّ السابق يستفاد أنه رسم الروايات واختلافها بالألوان، وأنه انتهى من هذا الشرح في ثالث عشر جمادى الأولى سنة ست عشرة وتسعمائة. وانتهى من مقابلة الجزء الأخير من أصل اليُونِينِيّ الذي كان بين يديه في العشر الأخير من المحرم سنة سبع عشرة وتسعمائة.

خامسًا: يتبين بجلاء مدى اهتمام القَسْطَلّانِيّ بنسخة اليُونِينِيّ ويتجلى ذلك من خلال حرصه على مقابلة الفرع الذي وقف عليه أولًا، ثم بعد وقوفه على المجلد الأخير من أصل اليُونِينِيّ أعاد المقابلة عليه مرة أخرى، ثم الحرص على إتمام المقابلة على الجزء المفقود من أصل اليُونِينِيّ حتى كملت المقابلة على الأصل كله.

ثم تمييزه هذه الروايات بالألوان، ووصيته لكاتب الشرح بحكاية ما يراه من الضبط قائلًا: فعلى الكاتب لهذا الشرح - وفقه الله تعالى- أن يوافقني فيما رسمته من تمييز الحديث متنًا وسندًا من الشرح، واختلاف الروايات بالألوان المختلفة، وضبط الحديث متنًا وسندًا بالقلم كما تراه.

ويكفي للدلالة على تحريه وضبطه أن مقابلة الجزء الأخير من أصل اليُونِينِيّ قد استغرقت الفترة ما بين ثالث عشر من جمادى الأولى سنة ست عشرة وتسعمائة وحتى العشر الأخير من المحرم سنة سبع عشرة وتسعمائة من الهجرة أي: ما يزيد على سبعة أشهر.

- **ترتيب الكتاب**:

الكتاب مرتب على نفس ترتيب «صحيح البُخَارِيّ» وقبل البدء في

الشرح كتب مقدمة ذكر فيها الباعث له على تأليف الكتاب، وتسميته بهذا الاسم، ثم ذكر بعض المباحث الضرورية من علوم الحديث وغيرها التي لابد منها وجعلهما من خمسة فصول:

الفَصْل الأول: في فضيلة أهل الحديث وشرفهم في القديم والحديث.

الفَصْل الثاني: في ذكر أول من دون الحديث والسنن ومن تلاه في ذلك سالكًا أحسن السنن.

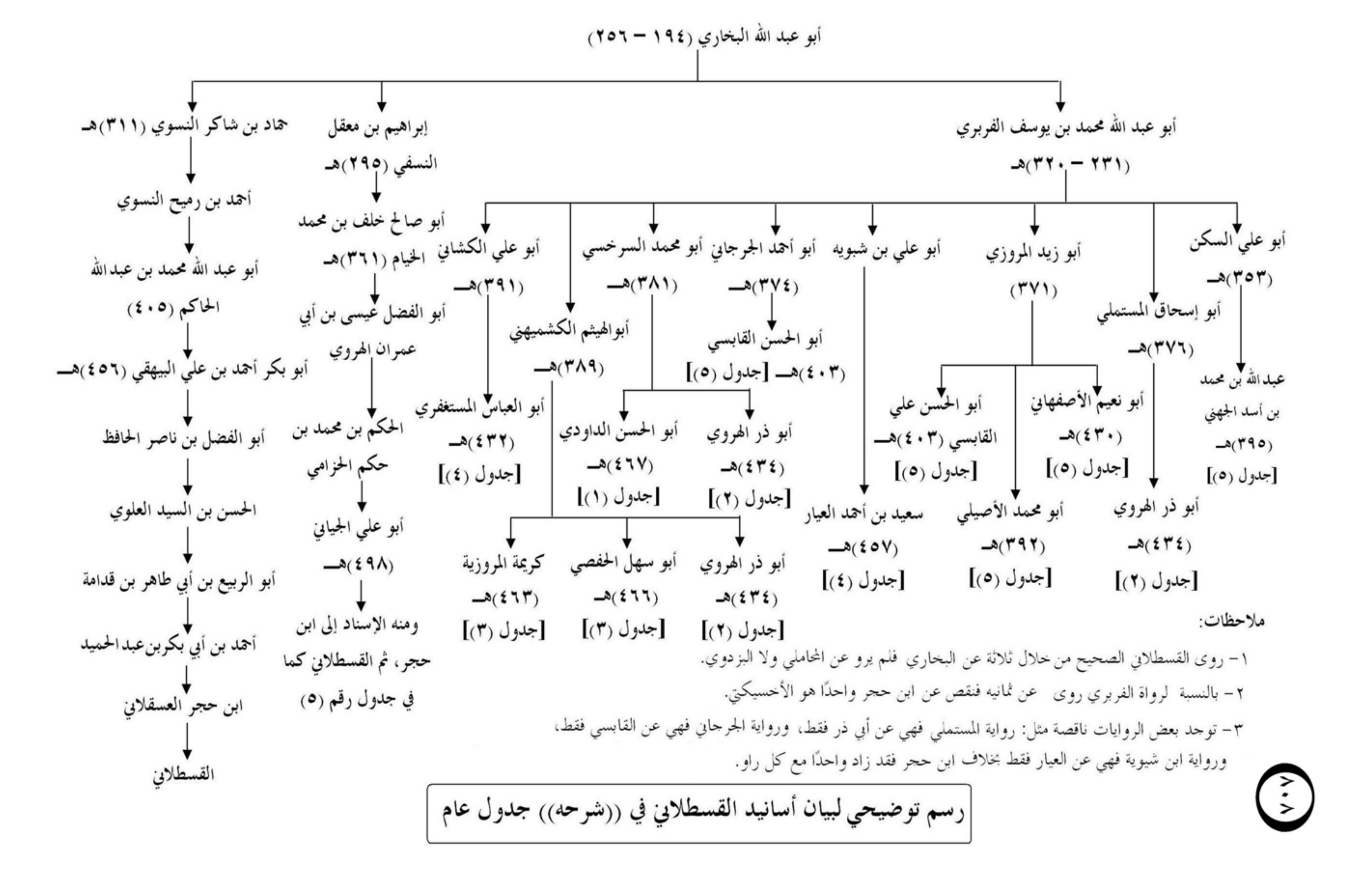
الفَصْل الثالث: في نبذة لطيفة جامعة لفرائد فوائد مصطلح الحديث.

الفَصْل الرابع: فيما يتعلق بالبُخارِيّ في «صحيحه» من تقرير شرطه وتحرره وضبطه..إلخ.

الفَصْل الخامس: في ذكر نسب البُخارِيّ ونسبته ومولده وبدء أمره ونشأته.. إلخ.

وبعد هذه الفصول بدأ يتكلم عن روايات «الجامع الصحيح» للبخاري، فذكر الروايات التي روى «الصحيح» من خلالها إجمالًا، ثم تحدث عن عناية اليُونِينِيّ بروايات ونسخ «الصحيح» وذكر وقوفه على الأصل ومقابلته بشرحه، ثم ذكر بعد ذلك عناية العلماء بشرح «صحيح البُخارِيّ» وبدأ يذكرهم شرحًا شرحًا مع بيان الشروح التي وقف عليها واستخدمها في شرحه هذا مرتبًا لهم من الأقدم إلى الأحدث.

ثم بعد ذلك ذكر أسانيده إلى البُخارِيّ في رِواية «الصحيح»، ثم بعد ذلك بدأ الشرح، وطريقته فيه أن يذكر الكلمة من الكتاب سواء كانت اسم كتاب أو باب أو كلمة من المتن أو السند ثم يبدأ بذكر اختلاف الرُّواة في هذه اللفظة، وبعد ذلك يذكر شرحها. والفوائد المتعلقة بها، وهو لا يذكر متن «الصحيح» في أول الباب؛ ولعل ذلك بسبب عدم اعتماده على رِواية معينة. وهو يفصل بين المتن وشرحه.



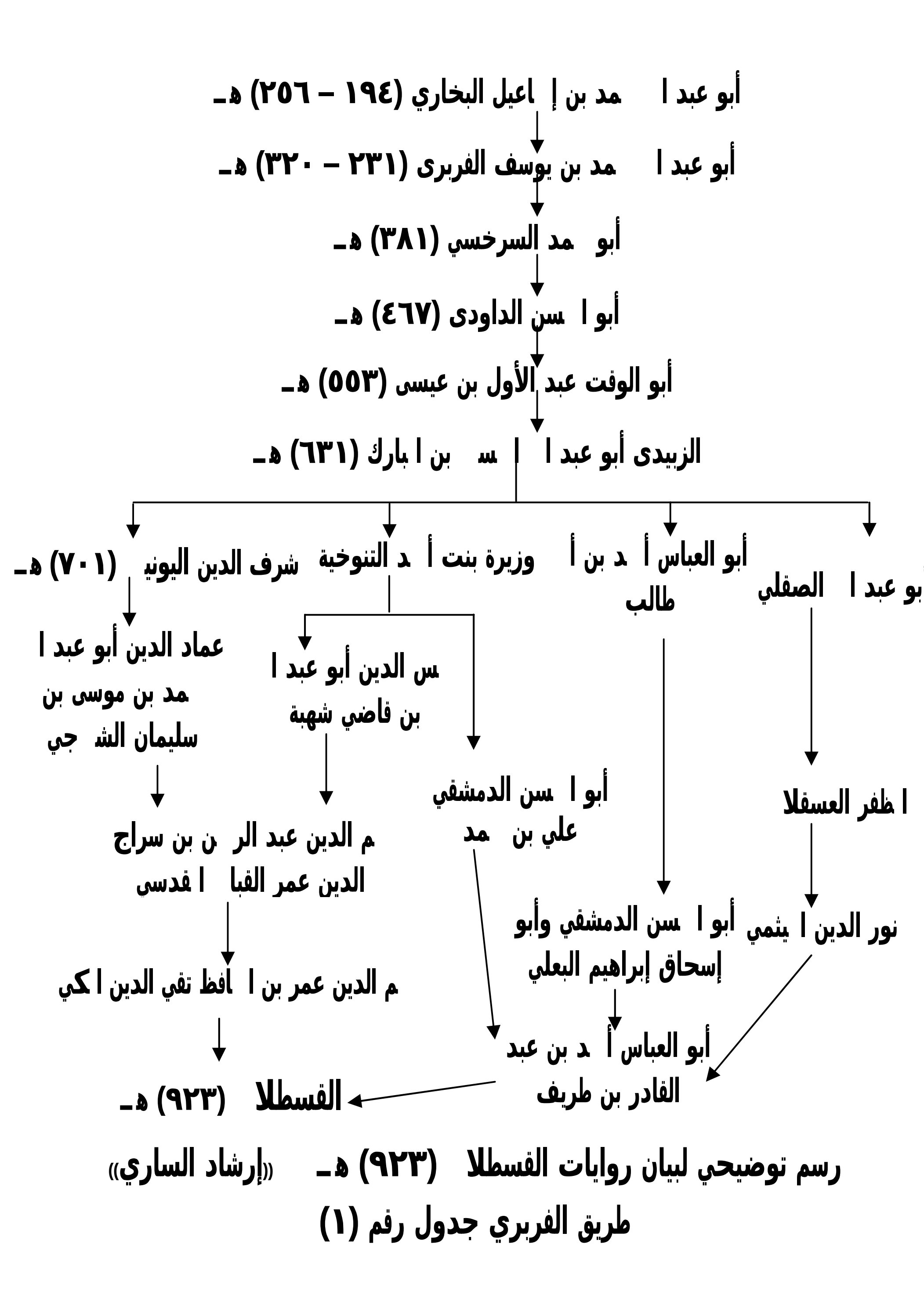
ملاحظات:

١ – روى القسطلاني الصحيح من خلال ثلاثة عن البخاري فلم يرو عن المحاملي ولا البزدوي.

٢ – بالنسبة لرواة الفربري روى عن ثمانيه فنقص عن ابن حجر واحدًا هو الأخسيكتي.

٣ – توجد بعض الروايات ناقصة مثل: رواية المستملي فهي عن أبي ذر فقط، ورواية الجرجاني فهي عن القابسي فقط، ورواية ابن شيوية فهي عن العيار فقط بخلاف ابن حجر فقد زاد واحدًا مع كل راو.

رسم توضيحي لبيان أسانيد القسطلاني في ((شرحه)) جدول عام



رسم توضيحي لبيان روايات القسطلا (٩٢٣) هـ «إرشاد الساري»

طريق الفربري جدول رقم (١)



رسم توضيحي لبيان روايات القسطلا (٩٢٣) هـ «إرشاد الساري»

طريق الفربري جدول رقم (٢)



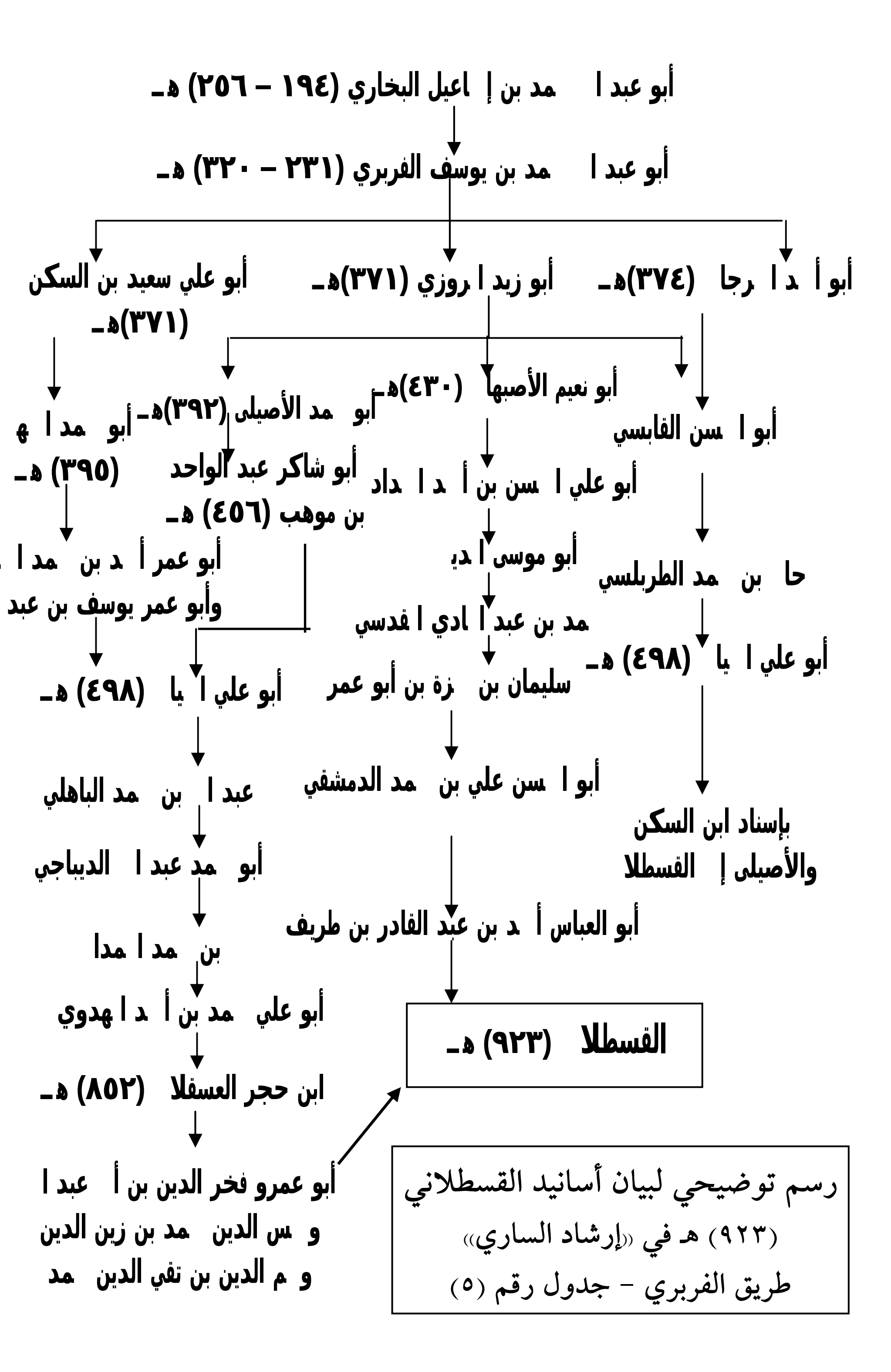
رسم توضيحي لبيان روايات القسطلا ((إرشاد الساري))

طريق الفربري - جدول رقم (٣)



رسم توضيحي لبيان أسانيد القسطلا ((إرشاد الساري))

طريق الفربري جدول (٤)


أبو عبد ا مد بن إ اعيل البخاري (١٩٤ – ٢٥٦) هـ
أبو عبد ا مد بن يوسف الفربري (٢٣١ – ٣٢٠) هـ
أبو أ د ا رجا (٣٧٤)هـ
أبو زيد ا روزي (٣٧١)هـ
أبو علي سعيد بن السكن (٣٧١)هـ
أبو نعيم الأصبها (٤٣٠)هـ
أبو مد الأصيلى (٣٩٢)هـ
أبو مد ا ه (٣٩٥) هـ
أبو ا سن القابسي
أبو شاكر عبد الواحد بن موهب (٤٥٦) هـ
أبو علي ا سن بن أ د ا داد
أبو عمر أ د بن مد ا ذاء
وأبو عمر يوسف بن عبد ا
أبو موسى ا دي
حا بن مد الطربلسي
مد بن عبد ا ادي ا قدسي
أبو علي ا يا (٤٩٨) هـ
أبو علي ا يا (٤٩٨) هـ
سليمان بن زة بن أبو عمر
عبد ا بن مد الباهلي
أبو ا سن علي بن مد الدمشقي
بإسناد ابن السكن
والأصيلى إ القسطلا
أبو مد عبد ا الديباجي
أبو العباس أ د بن عبد القادر بن طريف
بن مد ا مدا
أبو علي مد بن أ د ا هدوي
القسطلا (٩٢٣) هـ
ابن حجر العسقلا (٨٥٢) هـ
أبو عمرو فخر الدين بن أ عبد ا
و س الدين مد بن زين الدين
و م الدين بن تقي الدين مد
رسم توضيحي لبيان أسانيد القسطلاني
(٩٢٣) هـ في «إرشاد الساري»
طريق الفربري - جدول رقم (٥)

روايات الكتاب:

سبق أن قلنا أنه اعتمد في نص الصحيح على عمل اليُونِينِيّ، وقد سبق ذكر الروايات والنسخ التي قابل بها أصله.

وأن القَسْطَلّانِيّ - شأنه شأن كل العلماء والشراح- له إسناد يصله بصاحب الكتاب، وأسانيده قد ذكرها في المقدمة[1].

- ويلاحظ من خلال قراءة هذه الأسانيد ما يلي:

أولًا: أن الصحيح وقع للقسطلاني من رِواية ثلاثة رواة عن البُخارِيّ هم:

١- أبو عبدالله محمد بن يوسف بن مطر الفَرَبْرِيّ (٣٢٠)هـ.

٢- إبراهيم بن معقل النَسَفْيّ (٢٩٥)هـ.

٣- حماد بن شاكر النسوي (٣١١)هـ.

ثانيًا: رِواية الفَرَبْرِيّ وقعت له من رِواية ثمانية من تلاميذ الفَرَبْرِيّ عنه هم:

أبو علي عثمان بن السكن (٣٥٣)هـ.

أبو إسحاق المستملى (٣٧٦)هـ.

أبو الهيثم الكُشْمِيهَني (٣٨٩)هـ.

أبو محمد السَّرْخَسي الحَمُّويّ (٣٨١)هـ.

أبو زيد المَرْوَزيّ (٣٧١)هـ.

أبو أحمد الجُرْجانيّ (٣٧٣ أو ٣٧٤)هـ.

أبو علي الكُشّانيّ (٣٩١)هـ.

أبو علي بن شَبُّويه مات بعد (٣٧٨)هـ.

---

(١) ١/١٥٥- ١٥٨.

ثالثًا: من الروايات المشهورة التي وقعت له ما يلي:

١- رِواية ابن عساكر (٥٧١) هـ عن محمد بن الفضل الساعدي، عن أبي سهل الحفصي (٤٦٦) هـ عن الكُشْمِيهَني عن الفَرَبْريّ.

٢- رِواية الزبيدي (٦٣١) هـ عن أبي الوَقْت (٥٥٣) هـ عن الدّاوُدِيّ (٤٦٧)هـ، عن السَّرْخَسي الحَمُّويّ، عن الفَرَبْريّ.

٣- رِواية كريمة المَرْوَزيّة (٤٦٣) هـ عن الكُشْمِيهَني عن الفَرَبْريّ.

٤- رِواية أبي ذر الهَرَويّ (٤٣٤) هـ عن شيوخه الثلاثة عن الفَرَبْريّ.

٥- رِواية الأصيلي (٣٩٢) هـ عن أبي زيد المَرْوَزيّ عن الفَرَبْريّ.

وهذه الروايات هي التي اعتمد عليها اليُونِينِيّ في نسخته، ووقع على أصول لها عنده.

رابعًا: شيوخ شهاب الدين القَسْطَلّانِيّ في رِواية الصحيح خمسة هم:

١- أبو العباس أحمد بن عبدالقادر بن طريف الشاوي [(١)]هـ.

روى من طريقه: رِواية ابن عساكر والتي تنتهي بالكُشْمِيهَني عن الفَرَبْريّ.

كما روى من طريقه رِواية الزبيدي والتي تنتهي بالسَّرْخَسي عن الفَرَبْريّ.

٢- قاضي القضاة إمام الحرم الشريف المكي أبو المعالي بن الإمام رضي الدين محمد الطبري المكي المتوفى آخر ليلة الأربعاء ثامن عشر من صفر سنة أربع وتسعين وثمانمائة.

روى عنه: رِواية أبي ذر الهَرَويّ عن شيوخه الثلاثة (الكُشْمِيهَني

---

(١) لم أقف له على ترجمته ووجدت له ذكر في ترجمة أبي العباس أحمد بن أحمد بن محمد البرنسي الفاسي، «فهرس الفهارس» ١/٤٥٥.

والسَّرْخَسي والمُسْتَمْلِيّ) عن الفَرَبْريّ.

٣- الحافظ نجم الدين عمر بن الحافظ تقي الدين محمد الهاشمي المكي المتوفى في رمضان سنة خمس وثمانين وثمانمائة عن ثلاث وسبعين سنة.

روى عنه وحده رِواية الزبيدي أيضًا السابق ذكرها، كما روى عنه رِواية كريمة المَرْوَزيّة (٤٦٣) هـ عن الكُشْمِيهَني ورِواية المستغفري (٤٣٢) هـ عن الكُشّانيّ (٣٩١) هـ عن الفَرَبْريّ.

٤- الحافظ أبو عمرو فخر الدين بن أبي عبدالله محمد المصري

روى من طريقه بالاشتراك مع من سبقه ومن يأتي بعده باقي الروايات عن الفَرَبْريّ وهي رِواية الأصيلي (٣٩٢)هـ، والتي تنتهي بأبي زيد المَرْوَزيّ (٤٣٤) هـ ورِواية أبي أحمد الجُرْجانيّ (٣٧٤) هـ وابن شَبُّويه جميعهم عن الفَرَبْريّ.

كما روى من طريقه رِواية خلف بن محمد أبي صالح (٣٦١)هـ، عن إبراهيم بن معقل النَسَفْيّ (٢٩٥)هـ، عن البُخارِيّ كما روى أيضًا رِواية الحاكم أبي عبدالله (٤٠٥)هـ، عن ابن رميح، عن حماد بن شاكر(٣١١)هـ، عن البُخارِيّ.

٥- الحافظ شمس الدين محمد بن زين الدين أبي محمد المصري:

روى من طريقه بالاشتراك مع شيخيه السابقين ما سبق ذكره عند شيخه أبي عمرو فخر الدين المصري.

قيمة الكتاب في الوقوف على الروايات:

مما سبق ذكره يتبين لنا قيمة كتاب ((إرشاد الساري)) في الوقوف على كثير من الروايات والاختلاف بينهما، خاصة وأنه اعتمد كما سبق أن صرح على عمل شرف الدين اليُونِينِيّ؛ لأنه قد استوعب كل الروايات والاختلافات

التي كانت في نسخة اليُونِينِيّ وتتجلى قيمة الكتاب في التوجيهات وحكاية الاختلافات ومحاولة الترجيح بينها؛ حيث يحكي اختلاف الروايات ويوجهها.

ولذا لا نبعد كثيرًا عن الحقيقة إذا قلنا: إن عمل القَسْطَلّانِيّ هذا صورة تحاكي عمل اليُونِينِيّ مع توجيه الاختلافات بينها إضافة إلى باقي الفوائد والدرر التي يقف عليها من طالع هذا الشرح العظيم من فوائد حديثية وفقهية وإسنادية وغير ذلك. فمثلًا يقول في بداية كتاب الإيمان وهو يحكي الخلاف في إثبات لفظة باب أو كتاب قال: وفي فرع ((اليُونِينيّة)) كهي (كتاب الإيمان وقول النبي ﷺ) وفي أخرى: (باب الإيمان وقول النبي ﷺ)، والأول أصح، لأن ذكر الإيمان بعد ذكر كتاب الإيمان لا طائل تحته كما لا يخفى، وسقط لفظ (باب) عند الأصيلي[1].

وانظر أيضًا[2] وهو يضبط الخلاف في لفظة (المشبهات) يقول: المشبهات بالميم وتشديد الموحدة وفي رِواية الأصيلي وابن عساكر (المشتبهات) بالميم والمثناة الفوقية بعد الشين الساكنة وفي أخرى: الشبهات بإسقاط الميم، وضم الشين وبالموحدة. اهـ.

وهو في حكايته الروايات عن اليُونِينِيّ يذكرها من فرعه الذي قابل عليه أولًا وإذا كان هناك موضع يحتاج إلى تأكيد يقول (كهي) أي كما جاء في أصل اليُونِينِيّ فمثلًا يقول في آخر الجزء الثاني صـ٥٢٩ وهو آخر كتاب الصلاة: وزاد في فرع «اليُونِينيّة» كهي هنا: باب صلاة النساء خلف الرجال وهو ثابت فيه قبل ببابين فكرره فيه، ونبه على سقوط الأخير في الهامش بإزاءه عند أبي ذر وهو ساقط في جميع الأصول التي وقفت عليها لكونه لا

(١) «إرشاد الساري» ١/٢٠٤

(٢) ١/٢٨٤

فائدة في تكريره. اهـ.

ولذا عندما أراد مصححو النسخة «اليُونِينيّة» التي أمر بطبعها السلطان عبدالحميد الثاني اعتمدوا على شرح القَسْطَلّانِيّ في حكاية الروايات، وتقييد ما وقع من اختلاف بين أصل اليُونِينِيّ وبين هذا الشرح العظيم.

- **طبعات الكتاب**: كتاب «إرشاد الساري» للقسطلاني حتى الآن لم يحظ بالعناية التامة له من حيث الإخراج وخدمة الكتاب.

فبالرغم من الأهمية الكبرى للكتاب في الضبط والدقة وحكاية الاختلاف بين الروايات وغير ذلك إلا أنه طبع أكثر من طبعة، وكلها تخلو من الضبط وما أعلمه من طبعات للكتاب ما يلي:

١- طبع في المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق عام ١٣٠٤هـ طبعة في عشرة أجزاء، وقد ذكر زهير الناصر في مقدمة طبعة دار طوق النجاة في إخراج الطبعة «السلطانية» أنهم اعتمدوا على هذه الطبعة، وصورت كثيرًا عند كثير من المطابع، وعندي هذه الطبعة مصورة صورتها دار الكتاب العربي.

٢- طبع في المكتبة الميمنية في اثني عشر مجلدًا مع كتابين آخرين هما:

كتاب «تحفة الباري» أو «منحة الباري في شرح البُخارِيّ» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري وكتاب «شرح النووي على صحيح مسلم». وعندي هذه النسخة.

٣- وقعت أخيرًا على طبعة أخرى طبعتها دار الكتب العلمية، وهي إعادة صف للكتاب عن الطبعة القديمة مع إضافة متن «صحيح البُخارِيّ» أول كل حديث، وهي طبعة مليئة بالأخطاء.

((شرح صحيح البخاري))
لابن بطال (٤٤٩)هـ

مؤلفه:

هو الشيخ العلامة الفقيه، أبو الحسن علي بن خلف بن عبدالملك بن بطال، البكري القرطبي، ثم البلنسي[(١)]، يعرف بابن اللجام، وقيل ابن اللحام.

روى عن: أبي المطرف القنازعي، وأبى الوليد يونس بن عبدالله القاضي، والمهلب بن أبي صفرة، وغيرهم.

وروى عنه: أبو داود المقرئ، وعبدالرحمن بن بشر، وجماعة.

قال فيه القاضي عياض: كان نبيلًا جليلًا متصوفًا.

وقال ابن بشكوال: كان من أهل العلم والمعرفة والفهم، مليح الخط، حسن الضبط، عني بالحديث العناية التامة، وأتقن ما قيد منه.

توفي رحمه الله تعالى في ليلة الأربعاء –وصُلي عليه في صلاة الظهر – آخر يوم من صفر سنة تسع وأربعين وأربعمائة[(٢)].

منهج ابن بطال في شرحه:

قد ساق محققو كتاب شرح ابن بطال المنهج الذي سار عليه ابن بطال في كتابه، وذلك في مقدمة التحقيق، معتمدين في ذلك على مخالطتهم

---

(١) البلنسي بفتح الباء المنقوطة بواحدة واللام وسكون النون، وفي آخرها السين المهملة. هذه النسبة إلى بلدة بشرق الأندلس من بلاد المغرب، يقال لها بلنسية.

(٢) ينظر ترجمته في ((الصلة)) ٤١٤/٢ (٨٩١)، ((سير أعلام النبلاء)) ٤٧/١٨ – ٤٨، ((تاريخ الإسلام)) ٢٣٣/٣٠ (٣٢٥) ((شجرة النور الزكية)) (١١٥)، ((شذرات الذهب)) ٢٨٣/٣، ((جمهرة تراجم الفقهاء المالكية)) ٨٤٨/٢ (٨٠٢).

وتحقيقهم للكتاب، وما يهمنا الآن هو الرواية التي اعتمد عليها ابن بطال في ذكر متن الصحيح عنده.

وشرح ابن بطال يعتبر من نماذج الشروح التي حدث فيها اختلاف كبير بالتقديم والتأخير والحذف والإثبات في نص «الصحيح» وغالب الظن أن ذلك بناء على ما جاء في نسخته من الصحيح؟

وهذه أهم الملاحظات على ما جاء عنده في ذلك:

١- قدم كتاب الصوم على كتاب الحج.

٢- أخر كتاب الشهادات إلى ما بعد النفقات، وقبل كتاب الصلح.

٣- أخر كتاب فضائل القرآن بعد كتاب الرقاق وقبل التمني.

٤- أخر كتاب الأطعمة فجعله بعد الطب وقبل التعبير.

٥- قدم كتاب العقيقة فجعله بعد كتاب الخمس وقبل كتاب الصيد والذبائح.

٦- أخر كتاب المرضى والطب فجعلهما بعد كتاب أدب وبعده وكتاب الأطعمة.

٧- أخر كتاب اللباس فجعله بعد كتاب الاستئذان وقبل كتاب الأدب.

٨- قدم كتاب الاستئذان فجعله قبل كتاب اللباس وبعد كتاب استتابة المرتدين وللعائدين وقتالهم.

٩- أخر كتاب الدعوات فجعله قبل كتاب الرقاق وبعد كتاب الفتن.

١٠- أخر أيضا كتاب الرقاق فجعله قبل كتاب فضائل القرآن الذي هو مؤخر أيضًا قبل كتاب التمني، وبعد كتاب الدعوات.

١١- أخر التمني فجعله قبل القدر.

رواية ابن بطال في شرحه:

من المعلوم أن شرح ابن بطال يعتبر كتاب فقه، حيث اهتم ابن بطال

بالجوانب الفقهية في أحاديث الصحيح، ولذلك لم يتعرض لشرح كل كتب صحيح البخاري فضلًا عن أبوابه بل كان جل اهتمامه بما له متعلق بالأحكام الفقهية، وخاصة المذهب المالكي، فهناك كتب في شرحه لم يذكرها مثل: كتاب بدء الخلق، وكتاب التفسير، وكتب الفضائل، ومناقب الصحابة والمغازي، وبناء على اهتمامه هذا نتج عن ذلك أنه لا يهتم بالإسناد، ويقوم بحذف الإسناد في أول الحديث، ويبدأ بذكر الصحابي راوي الحديث، وأحيانا يذكر بعض الأسانيد التي لها تعلق بالمتن.

وسياقه للمتن على أحوال حيث يختصرها، ويكون اختصارها من أولها، وأحيانًا أخرى في أثنائها، وكثيرًا ما يختصر آخرها ويقول: .. الحديث. وأحيانا يذكر الحديث بالمعنى، أو ما يدل عليه إذا كان مشهورًا بين العلماء.

بل إنه أحيانا يدمج بين بعض الأبواب فيذكر الحديث ثم يقول: وترجم له بباب كذا، ثم لا يذكر الباب.

ومن الملاحظ أنه يترجم أحيانًا لبعض الأبواب، ويعرض عن ذكر أحاديثها وشرحها، لعدم تعلقها بشيء من الفقه، ثم يقول في هذه الأبواب: ليس فيه فقه، أو لا فقه في هذا الباب.

ومنهج المؤلف هذا فيما يتعلق بمتن صحيح البخاري أوجد صعوبة في تحديد الرواية التي اعتمد عليها، وخاصة أنه لم يذكر أسانيده لرواية الصحيح، كما فعل كثير ممن تعرضوا لشرح الصحيح، فأصبح الأمر متروكًا للاجتهاد والاستنباط.

وقد قدم كتاب الصوم على كتاب الحج[1].

---

(١) ٤/ ٥ -١٨٤.

ومن المعروف أن الرواية التي وقع فيها تقديم كتاب الصوم على كتاب الحج هي رواية أبي زيد المروزي.

وهذه الرواية اشتهرت من خلال رواتها الأُوَل في بلاد المغرب من خلال ثلاثة من الرواة وكلهم مغاربة:

الراوي الأول: هو الحافظ الثبت العلامة عبدالله بن إبراهيم بن محمد الأصيلي(٣٩٢)هـ.

الراوي الثاني: أبو الحسن القابسي (٤٠٣) هـ

الراوي الثالث: أبو نعيم الأصبهاني(٤٣٠)هـ.

ومن تتبع النصوص الواردة في هذا الشرح من الصحيح، ومقارنتها بروايات الصحيح يجد كثيرًا منها موافقًا لرواية الأصيلي ورواية النسفي، ولذا أشار ابن حجر في «فتح الباري» إلى مثل ذلك حيث يقول[1]:في كتاب الأذان، باب رقم (١٢٦) بعد الحديث رقم (٧٩٩): قوله: (باب) كذا للجميع بغير ترجمة: إلا للأصيلي فقد حذفه، وعليه شرح ابن بطال وغير ذلك.

وإذا اعتبرنا أمرًا آخر في شهرة الروايات في بعض الأقطار الإسلامية نجد أن أشهر الروايات عند المغاربة كانت تعتمد على رواية أبي زيد المروزي، ورواية إبراهيم بن معقل النسفي وبعض الروايات الأخرى عن الفربري[2].

والكتاب مطبوع طبعته مكتبة الرشد في سنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م في أحد عشر مجلدًا بالفهارس العلمية.

---

(١) ٢/٣٣٢.

(٢) وينظر المبحث الخاص بروايات المغاربة للصحيح.

((التلخيص شرح الجامع الصحيح))
للإمام النووي (٦٧٦)هـ

مؤلفه:

هو الإمام الحافظ، االقدوة شيخ الإسلام، أبو زكريا محيي الدين بن شرف بن مُري بن حسن بن حسين الحزامي، النووي، الدمشقي.

والحزامي نسبة إلى جده، والنووي نسبة إلى نوى، مدينة بالجولان، وهي الآن بسوريا.

ولد رحمه الله تعالى في سنة (٦٣١)هـ، وتوفي سنة (٦٧٦)هـ.

ونشأ في بيت العز والتقوى والصلاح، وتتلمذ على مشايخ عصره

وممن أخذ عنهم الحديث وعلومه:

١- المحدث الإمام ضياء الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى بن يوسف المرادي الأندلسي (٦٦٧)هـ[١].

٢- الإمام الزاهد تقي الدين مسند الشام، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن أحمد ابن فضل، المعروف بابن الواسطي الصالحي الحنبلي (٦٠٢ – ٦٩٢)هـ[٢].

٣- زين الدين أبو البقاء خالد بن يوسف النابلسي الدمشقي[٣] وغيرهم كثير.

وترجمة الإمام النووي منشورة في مؤلفات كثيرة، وقد ذكر محقق كتابة ((التلخيص شرح الجماع الصحيح)) مصادر ترجمته على سبيل

---

(١) ((تاريخ الإسلام)) ١٣٩/١٥.

(٢) ((تاريخ الإسلام)) ٧٤٥/١٥.

(٣) ((تاريخ الإسلام)) ٨٤/١٥.

الاستيعاب، كما ذكر الرسائل العلمية في الجامعات المصرية وغيرها، وينظر على سبيل المثال: «تاريخ الإسلام للذهبي» (١٥/٣٢٤)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/٢٩٥) وغيرها.

وممن أفرده بالترجمة من العلماء: تلميذه علاء الدين على بن إبراهيم ابن العطار (٧٢٤) هـ في كتاب: «تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين».

وشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢) هـ في كتابه «المنهل الروي في ترجمة الإمام النووي».

وللحافظ السيوطي (٩١١) هـ كتابان في ترجمته. وغير ذلك كثير.

له من المؤلفات الكثير وأقوال العلماء في الثناء عليه لا حصر لها، ومصنفاته تدل على إمامته وتميزه على أقرانه، حتى لقب بشيخ الإسلام، ومنها شرحه على الصحيحين.

وفاته: توفي رحمه الله ليلة الأربعاء الثلث الأخير من الليل رابع عشر سنة (٦٧٦) هـ بنوى ودفن بها صبيحة الليلة المذكورة.

الكتاب

هذا الكتاب من أواخر ما كتب النووي، ولذا حالت الوفاة دون إتمامه، وقدم له بمقدمة موجزة، يحتاج إليها كل طالب علم يريد المعرفة بالجامع الصحيح، وتحدث فيها عن رواه الصحيح، واقتصر فيها على أشهر رواية، وهي رواية الفربري، ولم يشر إلى الروايات الأخرى، ثم ذكر سبعة من رواة الجامع الصحيح عن الفربري، ثم أشار إلى ما اشتهر من هذه الروايات في بلاد الشام، وهي رواية أبي الوقت السجزي، ثم ترجم للبخاري، كما تكلم عن الصحيح، وشرط البخاري فيه، وعدد أحاديثه، وتبع في ذلك ما روي عن الحمويي رحمه الله تعالى، ثم ذكر عدة فصول أخرى تتعلق بالصحيح،

ثم ترجم للرواة الذين روى الصحيح من خلالهم إلى البخاري، فترجم للفربري، والحموي، وأبى الوقت، والزبيدي، وشيخه أبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن قدامة.

ثم عقد عشرين فصلًا تتعلق بقواعد علوم الحديث، ثم ذكر الباعث له على تأليف هذا الشرح، وأبان منهجه في الكتاب حيث يقول:

شرح متوسط بين المختصرات والمبسوطات، لا من المختصرات المخلات ولا من المبسوطات المخلات ..إلخ.

روايته للصحيح:

اختار الإمام النووي رحمه الله رواية أبي الوقت السجزي ليعتمد عليها في شرحه، وهي أشهر رواية عند المشارقة في ذلك الوقت، وذلك لا تكاد تجد مشرقيا إلا ويروى الصحيح من هذه الطريق.

ورواية أبي الوقت هي عن الحموي عن الفربري عن البخاري وقد اتصلت له هذه الرواية عن شيخه العلامة أبي محمد عبدالرحمن بن الشيخ الصالح الإمام المجمع على جلالته أبى عمر محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي عن الزبيدي عن أبي الوقت.

وهو في شرحه مثل كثير من الشراح يذكر الحديث بما يدل عليه، وقد يذكر جملة من الحديث تدل عليه، إذا كان الحديث طويلًا، كما فعل في حديث عائشة رضي الله عنها في بدء الوحي[1] والمحقق يذكر الحديث بتمامه من السلطانية.

وهو حينما يحكى اختلافًا للرواة في لفظه، لا يميز بين الرواة، فيكتفي بقوله: روى كذا وكذا، ولكنه يوجه جميع الروايات الواردة في اللفظة.

---

(١) ١/٣١٨، ١/٣٣٧، ٣٣٨.

وهذا الكتاب من أواخر ما ألفة النووي رحمه الله تعالى، والتي حالت دون إتمامه منيتُهُ، وقد تناول بالشرح باب بدء الوحي وكتاب الإيمان إلى آخر حديث فيه وقد نال إعجاب العلماء، واستفاد منه جمع من العلماء ممن قاموا بشرح الصحيح بعده ومنهم:

١- شمس الدين أبو عبدالله محمد بن يوسف الكرماني (٧٨٦) هـ في شرحه «الكواكب الدراري».

٢- سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملقن (٨٠٤) هـ في شرحه «التوضيح لشرح الجامع الصحيح».

٣- الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٨٥١) هـ في شرحه «فتح الباري».

٤- وبدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني (٨٥٥) هـ في شرحه «عمدة القاري».

٥- وشهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد القسطلاني (٩٢٣) هـ في «إرشاد الساري» وغيرهم.

طبعات الكتاب:

وقد طبع شرحه هذا لأول مرة عام (١٣٤٧) هـ طبعته إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة في (٢٨٠) صفحة من القطع الكبير كما صورته دار الكتب العلمية في بيروت في (٢٨٠) صفحة من غير تاريخ ضمن مجموعة شروح هي:

١- شرح النووي هذا المذكور.

٢- إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري للقسطلاني (٩٢٣)هـ.

٣- عون الباري لحل أدلة البخاري لصديق حسن خان القنوجي (١٣٠٧)هـ.

جاعلين الشروح الثلاثة في جداول، وفي أعلى الصفحة «شرح النووي»، وبعده «شرح القسطلاني»، ثم تحتها «عون الباري».

ثم أفرد الكتاب مستقلًا الدكتور مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة بجامعة دمشق.

ثم الطبعة التي اعتمدت عليها، وهي طبعة دار طيبة في المملكة العربية السعودية، بتحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي في مجلدين، وذلك في سنة (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).

* * *

«الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري»
للكرماني (٧٨٦)هـ

مؤلفه:

هو العلامة شمس الدين محمد بن يوسف بن على الكرماني ثم البغدادي.

ولد في جمادى الآخرة سنة (٧١٧)هـ، وأخذ عن أبيه بهاء الدين وجماعة ببلده، ثم ارتحل إلى شيراز، فأخذ عن القاضي عضد الدين، ولازمه اثني عشرة سنة، حتى قرأ عليه تصانيفه، ثم حج واستوطن ببغداد، ودخل الشام ومصر لما شرع في شرح البخاري، فسمعه بالجامع الأزهر، من لفظ المحدث ناصر الدين الفارقي.

وله كثير من المصنفات غير شرح الصحيح: منها: شرح المواقف، وشرح مختصر ابن الحاجب، وحاشية على تفسير البيضاوي، وغير ذلك.

تصدى لنشر العلم ببغداد ثلاثين سنة، وكان مقبلًا على شأنه، لا يتردد إلى أبناء الدنيا، قانعًا باليسير، ملازمًا للعلم، مع التواضع والبر بأهل العلم[(١)].

وقال السيوطي في «بغية الوعاة» كان تام الخُلُق .. يأتي إليه السلاطين في بيته، ويسألونه الدعاء والنصيحة ا.هـ[(٢)].

توفي رضي الله عنه يوم الخميس، سادس عشر المحرم، سنة ست وثمانين وسبعمائة، بطريق الحج، فنقل إلى بغداد، ودفن بقبر أعده لنفسه[(٣)].

---

(١) «الدر الكامنه» ٣١١/٤، و«طبقات الشافعية» ١٨٠/٣.

(٢) ٢٧٩/١ (٥١٥).

(٣) ينظر ترجمته في: «طبقات الشافعية» ١٨٠/٣ (٧٠٧)، «الدر الكامنة» ٣١٠/٤ – ٣١١ (٨٣٦)، «بغية الوعاة» ٢٧٩/١ – ٢٨٠ (٥١٥)، «شذرات الذهب» ٢٩٤/٦ وغير ذلك.

الكتاب:

شرح الكرماني لصحيح البخاري يعتبر أيضًا من الشروح الجامعة لكل ما يتعلق بنص الصحيح، سواء كان ذلك متعلقًا بالسند أو بالمتن، فيشمل الكلام على التراجم والأبواب، والعلاقة بين هذه التراجم والأحاديث، والكلام على رجال الأسانيد وتراجمهم، وما يشتمل عليه المتن من فوائد فقهية، وغير ذلك.

وبالنسبة لمتن الصحيح فقد ذكر المتن أعلى الصفحة، وتحته الكلمات أو الجمل المشروحة مدمجة في النص المشروح، يسبقها كلمة: (قوله) للدلالة على التنصيص.

وقد ساق المصنف في مقدمته أسانيده التي روى من خلالها الصحيح، ومن الملاحظ عليها ما يلي:

١- روى الصحيح عن البخاري من خلال روايين هما: أبو عبدالله الفربري (٣٢٠)هـ، وأبو عبدالله الحسين بن إسماعيل المحاملي (٣٣٠)هـ.

٢- رواية الفربري وقعت له من خلال ثلاثة من الرواة هم: الكشميهني (٣٨٩)هـ، والمستملي (٣٧٦)هـ، والسرخسي (٣٨١)هـ.

وهذه الثلاثة تمثل ثلاثة روايات مشهورة بين العلماء:

أولهما: رواية أبي ذر الهروي (٤٣٤) هـ التي رواها عن هؤلاء الثلاثة.

والثانية: رواية أبي الوقت (٥٥٣) هـ التي رواها عن الداودي (٤٦٧) هـ عن السرخسي (٣٨١).

والثالثة: رواية كريمة المروزية (٤٦٣) هـ التي روتها عن الكشميهني (٣٨٩)هـ.

٣- روى الكرماني الصحيح عن ثلاثة شيوخ له هم:

١- الإمام العلامة محدث الجامع الأزهر ناصر الدين محمد بن أبى

القاسم بن إسماعيل بن محمد، أبو عبدالله الفارقي، وكان قد داوم سنين على قراءة شيء من صحيح البخاري كل يوم بالجامع الأزهر، مات في حدود سنة ستين وسبعمائة.

وروى عنه الصحيح برواية أبي الوقت.

٢- الشيخ الإمام الحافظ، محدث الحرم الشريف النبوي، أبو الحسن، علي بن يوسف بن الحسن الزَرَندي -بفتح الزاي والراء وإسكان النون وبالمهملة- الأنصاري المتوفى سنة اثنين وسبعين وسبعمائة.

وروى عنه الصحيح برواية كريمة المروزية.

٣- الشيخ الكبير جمال الدين، محمد بن الشيخ شهاب الدين أحمد بن عبدالله ابن عبدالمعطي، الأنصاري، المكي، محدث الحرم الشريف، سمع عليه صحيح البخاري بمكة المشرفة، بالمسجد الحرام، بباب الرحمة، تجاه الكعبة المعظمة، حذاء الركن اليماني، إلا من كتاب الشهادات إلى سورة الفتح، فإنه كان بداره المباركة، التي يقرب الباب المشهور بباب إبراهيم من الحرم الشريف، في ثلاثة أشهر، أخرها شهر رمضان، سنة خمس وسبعين وسبعمائة.

وروى عنه الكرماني الصحيح برواية أبي ذر الهروي، كما روى عنه الصحيح برواية المحاملي عن البخاري.

وكتاب «الكواكب الدراري» مطبوع في خمسة عشر جزءًا، مجموعة في تسع مجلدات، من منشورات مؤسسة المطبوعات الإسلامية بشارع الصنادقية بميدان الجامع الأزهر.



أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ – ٢٥٦) هـ

محمد بن يوسف أبو عبد الله الفربري (٢٣١–٣٢٠)هـ

أبو الهيثم الكشميهني (٣٨٩)هـ

كريمة بنت أحمد المروزية (٤٦٣)هـ

أبو عبد الله محمد بن بركات السعدي النحوي

أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود الأنصاري البوصيري

أبو الطاهر إسماعيل بن عبد القوي بن أبي العز بن عزوان

نظام الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن رشيق الربعي

وجمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن عبد الله المعروف بابن شاهد الجيش

أبو الحسن علي بن يوسف بن الحسن الزرندى (٧٧٢)هـ

أبو إسحاق المستملي (٣٧٦)هـ

أبو ذر الهروي (٤٣٤)هـ

أبو مكتوم عيسى بن أبو ذر الهروي

أبو الحسن علي بن حميد بن عمار الأطرابلسي

رضي الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الطبري (٧٢٢)هـ

جمال الدين محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري (٧٧٥)هـ

أبو محمد السرخسي (٣٨١)هـ

أبو الحسن الداودي (٣٧٤ – ٤٦٧)هـ

أبو الوقت عبد الأول بن عيسى الهروي (٤٥٨ – ٥٥٣)هـ

أبو عبد الله الحسين بن المبارك بن محمد الربعي الزبيدي (٥٤٦ – ٦٣١)هـ

أبو عبد الله محمد بن أبي الحر ابن أبي الذكر (٦٩٩)هـ

أبو عبد الله الفارقي (٧٦٠)هـ

أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي (٢٣٥ – ٣٣٠)هـ

أبو محمد عبد الله بن عبيد الله بن يحيى بن زكريا المؤدب (٣٢١ – ٤٠٨)هـ

أبو الخطاب نصر بن أحمد بن البطر القارئ (٣٩٨ – ٤٩٤)هـ

أبو طاهر أحمد بن محمد بن سلفه (٤٧٢ – ٥٧٦)هـ

ركن الدين عبد الرحمن بن أبي الحرمي بن بنين

رضي الدين أبو إسحاق إبراهيم الطبري (٧٢٢)هـ

جمال الدين محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري (٧٧٥)هـ

الكرماني

رسم توضيحي لأسانيد الكرماني (٧١٧ – ٧٧٦)هـ في رواية ((الجامع الصحيح))

الكرما   (٧١٧ – ٧٨٦) هـ

أبو عبد ا   الفارقي
(٧٦٠)هـ

أبو ا سن علي الزرندي
(٧٧٢)هـ

ال الدين مد بن أ د
الأنصاري ا كي
(مات بعد ٧٧٥) هـ

أبو عبد ا   مد بن أبو ا رم بن أبو الذكر
(٦٩٩) هـ

الزبيدي
أبو عبد ا   ا س   بن ا بارك بن مد الربعي (٥٤٦ – ٦٣١) هـ

أبو الوقت عبد الأول بن عيسى السجزى ا روي (٤٥٨ – ٥٥٣) هـ

الداودي أبو ا سن عبد الر ن بن   مد بن ا ظفر البوشنجي (٣٧٤ – ٤٦٧) هـ

السرخسي أبو مد عبد ا   بن أ د بن   ويه (٢٩٣ – ٣٨١) هـ

الفربري أبو عبد ا   مد بن يوسف (٢٣١ – ٣٢٠)هـ

البخاري   مد بن إ اعيل (١٩٤ – ٢٥٦) هـ

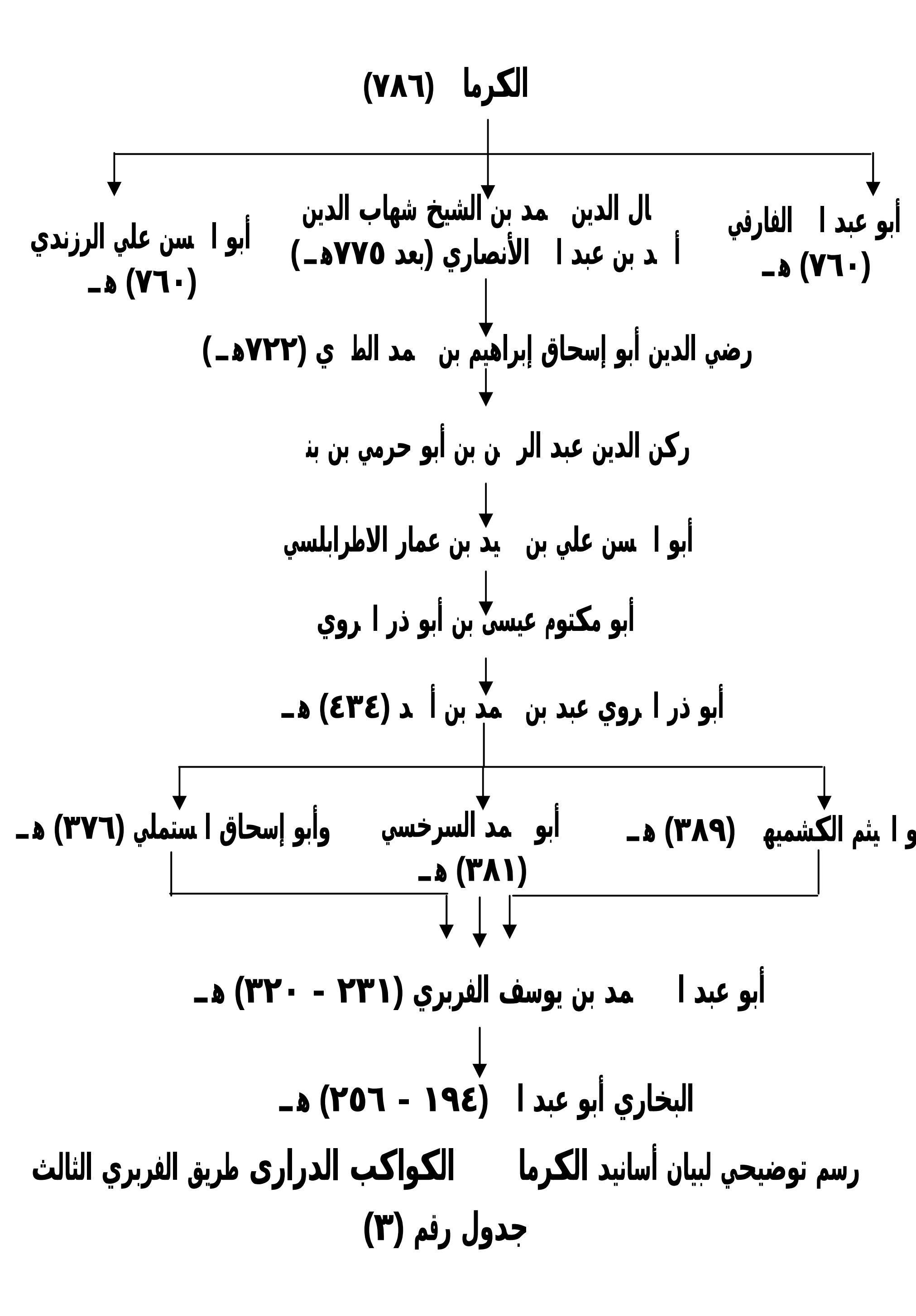
رسم توضيحي لأسانيد الكرما   كتاب الكواكب الدراري طريق الفربري الأول

جدول رقم (١)



رسم توضيحي لبيان أسانيد **الكرما** **الكواكب الدراري** طريق الفربري الثا

جدول رقم (٢)



رسم توضيحي لبيان أسانيد **الكرما** **الكواكب الدرارى** طريق الفربري الثالث

جدول رقم (٣)

الكرما

↓

ال الدين مد بن شهاب الدين الأنصاري بعد (٧٧٥) هـ

↓

رضي الدين أبو إسحاق إبراهيم الط ي (٧٢٢) هـ

↓

ركن الدين عبد الر ن بن أبو ا رمي بن نب

↓

أبو طاهر السلفي أ د بن مد بن سِلَفَة (٤٧٢ – ٥٧٦) هـ

↓

أبو ا طاب نصر بن أ د بن البطر القاريء (٣٩٨ – ٤٩٤)

↓

أبو مد عبد ا بن عبيد ا بن بن زكريا ا ؤدب (٣٢١ – ٤٠٨)

↓

القاضي الفقيه أبو عبد ا ا س بن إ اعيل الض ا املي (٢٣٥ – ٣٣٠)
وهو أخر من روى عن البخاري ببغداد

↓

أبو عبد ا البخاري (١٩٤ – ٢٥٦) هـ

رسم توضيحي لأسانيد الكرما الكواكب الدراري طريق ا املي

جدول رقم (٤)

كتاب ((فتح الباري شرح صحيح البخاري))

لابن رجب الحنبلي (٧٩٥) هـ

المؤلف:

هو الإمام الحافظ العلامة، زين الدين عبدالرحمن، بن أحمد بن عبدالرحمن الملقب رجب، بن الحسن بن محمد، بن أبي البركات مسعود، السَّلاميَّ، البغدادي، ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن رجب، وهو لقب جده عبدالرحمن.

ولد ابن رجب في بغداد سنة (٧٣٦) هـ وجاء في «الدر الكامنة» أنه ولد سنة (٧٠٦) هـ وهو خطأ.

نشأ ابن رجب في أسرة علمية عريقة في الإمامه في العلم، مما جعل ابن رجب يطلب العلم مبكرًا، حيث اشتغل بالحديث بعناية والدة.

شيوخه: تلقى ابن رجب العلم عن أكابر عصره، فسمع بدمشق من محمد الخباز، وإبراهيم بن داود العطار، وسمع بمكة من الفخر عثمان بن يوسف، وبمصر من صدر الدين أبي الفتح الميدومي، وغيرهم، ولقد كان مرافقًا للإمام العراقي عبدالرحيم بن الحسين في السماع كثيرًا.

ولقد أثنى على ابن رجب كثير من العلماء، مما يبين مكانته، ويكفى فيه قول ابن حجر:

مهر في فنون الحديث أسماء ورجالًا وعللًا وطرقًا وإطلاعًا على معانيه(١).

وأقوال العلماء فيه كثيرة، ومؤلفاته غزيرة، توفي رحمه الله تعالى في

---

(١) «إنباء الغمر» ١/٤٦٠.

سنة (٧٩٥)هـ[١].

الكتاب: كتاب «فتح الباري» لابن رجب يعد من أفضل شروح الصحيح، وأعظمها نفعًا، وأرفعها قدرًا، وذلك لجلالة مصنفه، وغزارة علمه، ومع أن الحافظ وافته المنية قبل تمامه، حيث لم يبلغ فيه إلا إلى كتاب الجنائز من الصحيح، فقد مدحه الواصفون، وبالغ في الثناء عليه المزكون، حتى قيل: هو من عجائب الدهر، ولو كمل كان من العجائب[٢].

وقال في وصفه ابن مفلح (٨٨٤)هـ: وشرع في شرح البخاري سماه «فتح الباري في شرح البخاري»، ونقل فيه كثيرًا من كلام المتقدمين[٣].

ومنهج ابن رجب في شرح الصحيح قد بسطه محققو «فتح الباري»، والذي يهمنا الآن روايته في هذا الكتاب لصحيح البخاري.

إن السبيل إلى معرفة رواية المصنف للصحيح هو تنصيص المصنف نفسه، وللأسف الشديد فإن جميع مخطوطات هذا الشرح التي توفرت لمن قام بنشره، قد فقد فيها مقدمة المصنف وسبع أحاديث بشرحها حيث بدأ بالحديث الثامن من الصحيح.

ووقفت في بعض مؤلفاتة الأخرى على بعض الأحاديث المسندة منه إلى البخاري التي تدل على روايته.

---

(١) ينظر ترجمته في: «أبناء الغمر» ١/٤٦٠ – ٤٦١، «لحظ الألحاظ» ص١٨٠، «ذيل تذكرة الحفاظ» ص٣٦٧ «المقصد الأرشد» ٢/٨١ – ٨٢ (٥٦٨) و«الجوهر المنضد» ص٤٦ – ٥٣ (٥٧) وغيرها، وقد بسط ترجمته الدكتور نور الدين عترفي مقدمة كتابه «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي ١/٣٠ – ٤١ ومحققو كتابه «فتح الباري» ١/١١ – ٣٢.

(٢) هكذا وصفه يوسف بن عبدالهادي (٩٠٩)هـ في كتابة «الجوهر المنضد» ص٥٠.

(٣) «المقصد الأرشد» ٢/٨٢ (٥٦٨).

قال ابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة»

في ترجمة: عبدالرحمن بن عمر بن الغزّال البغدادي:

أخبرنا محمد بن إسماعيل الأنصاري أخبرنا يحيى بن الصيرفي الفقيه أخبرنا عبدالرحمن بن عمر الواعظ، أخبرنا أبو الوقت أخبرنا أبو الحسن الداودي أخبرنا أبو محمد الحموي، أخبرنا محمد بن يوسف بن مطر، حدثنا البخاري حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ قَالَ: كَانَ جِدَارُ الْمَسْجِدِ عِنْدَ الْمِنْبَرِ مَا كَادَتِ الشَّاةُ تَجُوزُهَا[1].

وفي ترجمة عبدالساتر بن عبدالحميد:

أخبرنا محمد بن إسماعيل الأنصاري أخبرنا عبدالساتر بن عبدالحميد، وإسحاق بن إبراهيم قالا: حدثنا الحسين بن الزبيدي أنبأنا أبو الوقت أنبأنا الداودي أخبرتا الحموي أخبرنا الفربري حدثنا البخاري قال: حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَغْرِبَ إِذَا تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ[2].

فهذه الأحاديث تدل على أن رواية ابن رجب هي رواية أبي الوقت عن الداودي، وخاصة إذا أضفنا إلى ذلك أن هذه الرواية كانت أشهر الروايات في بلاد المشرق في ذلك الوقت.

وابن رجب الحنبلي في شرحه سار على منهج كثير من الشراح، حيث لم يلتزم حرفيًا برواية معينة، أو قصد ضبط نص الصحيح وذكره قبل كل

---

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» ٢٢٢/٣ (٢٨٤) والحديث في الصحيح في أبواب سترة المصلي باب: قدر كم ينبغي أن يكون بين المصلي والسترة. ١٠٦/١ (٤٩٧).

(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة» ١٥٧/٤ (٤٤٤) والحديث رواه البخاري في مواقيت الصلاة، باب وقت المغرب «اليونينية» ١١٧/١ (٥٦١).

شرح، وإنما قَطَّع النص وخاصة المعلقات، حيث يورده جملةً جملةً، ويفرده بالشرح والتحليل، ولا يجمع بين أكثر من نص إلا لمناسبة تقتضي ذلك.

وبمقارنة النصوص التي نص عليها، تبين أن هناك بعض الاختلافات عن نص اليونيني، وهذه الاختلافات قد تصل أحيانا إلى زيادة حديث أو جملة عنده، وليست في اليونينية وقد يكون الاختلاف بالنقص حيث يكون في اليونينية ما ليس عنده.

كما وقعت بعض الاختلافات بالتقديم والتأخير، وقد أثبت المحققون كل هذه الاختلافات في موضعها من الشرح، وقد أحسنوا في ذلك، حيث التزموا بتمييز نص المصنف كما جاء عنه، والإشارة في الحواشي إلى هذه الاختلافات.

فمثلا جرت عادة المصنف في كتاب الإيمان أن يضع كلمة (فصل) بدلًا من (باب)، وأحيانا يذكر كلمة (فصل)، ولا يذكر اسم الترجمة مثل ما جاء في باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، وباب إطعام الطعام من الإيمان، وباب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، وأحيانا يذكر الترجمة داخل الشرح، وغير ذلك.

أما من حيث الترتيب فمثلا: باب من الدين الفرار من الفتن، وفيه حديث أبي سعيد الخدري مرفوعًا: «يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم..» وهو رقم (١٢) في ترتيب اليونيني فلم يذكر في موضعه عند ابن رجب، وإنما ذكر بعد الباب رقم (١٦).

ومثلًا قد سقط باب وما تحته من أحاديث وهي أحاديث رقم (٣٠)، (٣١) مع وجودهما في اليونينية، ولا توجد إشارة في اليونينية لسقوطهما من أي نسخة.

كما سقط عدة أبواب وما تحتها من أحاديث وهي الأبواب من (٢٤)

حتى (٢٨) والأحاديث التي تحتها وهي أحاديث (٣٣) حتى (٣٨).

ويبدو أن ذلك من النسخ الأصلية للكتاب والله أعلم، وأحيانا يختصر الإسناد مثل ما جاء في حديث رقم (٢٤٨) في الباب الأول من كتاب الغسل، وحديث رقم (٣٠٧)، (٣٠٨) وغير ذلك كثير، مما يدل على أن نسخ الكتاب ناقصة، وقد أحال إلى مواضع من شرحه، وهي ليست موجودة فيما وقف عليه المحققون، كما جاء في المجلد الأول ص٢٤٦ حيث عزا إلى مواضع من كتاب الوضوء، وليس موجودًا في المطبوع.

وابن رجب في ثنايا شرحه قد اهتم بتحرير ألفاظ الصحيح فتكلم عليها، ووجه بعض الاختلافات في النسخ، وإن كان لا يهتم بتمييز أصحاب هذه الاختلافات، إلا أنه كان يحاول توجيهها، شأنه في ذلك شأن كثير من الشراح، ينظر مثلا توجيهاته للفظة (حبائل) في حديث الإسراء في كتاب الصلاة[1]. وينظر ضبطه لكلمة (مؤخرة)[2].

والكتاب مطبوع طبعتين:

إحداهما: من منشورات مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة، بتحقيق ثمانية من المحققين وهي في تسع مجلدات وكانت سنة ١٩٩٦ م.

وهي أفضل الطبعتين وعليها اعتمدت في نقل النصوص في هذه الرسالة.

والثانية: من منشورات دار ابن الجوزي بالسعودية بتحقيق طارق عوض الله، وذلك في سنة ١٩٩٦م أيضا وهي في سبع مجلدات.

* * *

(١) (٣٤٩) ٣٠٨/٢، ٣٢٥، ٣٢٦.

(٢) في حديث رقم (٥٠٧) كتاب «الصلاة» ٧٠/٤ من الفتح.

كتاب ((التوضيح لشرح الجامع الصحيح))
لابن الملقن (٨٠٤) هـ

مؤلفه:

هو العلامة الإمام، أبو حفص، عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبدالله، سراج الدين، الأنصاري، الأندلسي الأصل، المصري، الشافعي، المعروف بابن الملقنز

ولد ابن الملقن في ربيع الأول سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة وتوفي في سنة (٨٠٤)هـ.

وأقوال العلماء في الثناء عليه كثيرة جدًا، ومن أراد المزيد فعليه بالرجوع إلى مقدمة كتابه «التوضيح».

الكتاب:

«التوضيح لشرح الجامع الصحيح» هو كتاب كبير جدًا، جمع فيه ابن الملقن جهود من سبقه من العلماء، وأودعها في شرحه هذا، والكتاب مطبوع طبعته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بقطر في ستة وثلاثين مجلدًا -**وقد شاركت في تحقيقه والإشراف عليه مع الأستاذ خالد الرباط في دار الفلاح بالفيوم**- وقد أوضح المؤلف منهجه في المقدمة التي صنفها في أول الشرح، وضمتها مباحث هامة تتعلق بالصحيح خاصة، وبعلوم الحديث عامة، وكل ذلك في مقدمة الكتاب فليرجع إليها من أراد المزيد.

لقد ذكر ابن الملقن رحمه الله تعالى سند روايته للصحيح في المقدمة، وذكر فيها أن صحيح البخاري سمعه من شيخين:

أولهما: الشيخ زين الدين أبو بكر بن قاسم الكناني، المولود سنة ست وستين وستمائة، والمتوفى سنة تسع وأربعين وسبعمائة، شهيدًا بالطاعون،

وكان خيرًا صالحًا، وزين الدين رواه عن شرف الدين اليونيني، صاحب النسخة المعروفة من الصحيح.

وثانيهما: أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن نعمة الحجار

كلاهما (اليونيني والحجار) عن أبي عبدالله الحسين بن أبي بكر الزبيدي (٦٣١) هـ عن أبي الوقت عبدالأول السجزي (٥٥٣) هـ عن أبي الحسن عبدالرحمن الداودي (٤٦٧) هـ عن أبي محمد الحموي السرخسي (٣٨١) هـ عن أبي عبدالله محمد بن يوسف الفربري (٣٢٠) هـ عن البخاري.

وترجم ابن الملقن في مقدمته هذه لهؤلاء الرواة.

أهمية الكتاب في بيان هذه الرواية:

لقد سلك ابن الملقن طرقًا مختلفة في ذكر أحاديث الباب، فهو أحيانا يذكر الحديث بإسناده ومتنه كاملًا وهذا قليل، وهو في أول الكتاب أكثر من آخره.

وأحيانًا أخرى يختصر سنده ومتنه، وخاصة الأحاديث المطولة والمكررة.

وأحيانًا أخرى يشير إلى الحديث بما يدل عليه إن كان الحديث معروفًا.

والجزء الذي ذكره من الصحيح يصلح للمقارنة بين هذه الرواية وغيرها من روايات الصحيح.

ولذلك في الأمثلة التطبيقية في هذه الرسالة، كنت أحرص على الرجوع إلى ما جاء عند ابن الملقن، ولو أثبت لنا النص كاملًا لكان ذلك له قيمة كبيرة جدًا في المقارنة بين هذه الرواية وغيرها من الروايات.

* * *

البخاري (١٩٤ – ٢٥٦) هـ

الفربري أبو عبد ا مد بن يوسف (٢٣١ – ٣٢٠) هـ

السرخسي أبو مد عبد ا بن أ د بن ويه (٢٩٣ – ٣٨١) هـ

الداودي أبو ا سن عبد الر ن بن مد بن ا ظفر البوشنجى (٣٧٤ – ٤٦٧) هـ

أبو الوقت عبد الأول بن عيسى ا روي السجزي (٤٥٨ – ٥٥٣) هـ

الزبيدي أبو عبد ا ا س بن أبو بكر (٥٤٥ – ٦٣١) هـ

أبو العباس أ د بن أ طالب بن نعمة ا جار (٦٢٣ – ٧٣٠)هـ

اليوني شرف الدين أبو ا س (٦٢١ – ٧٠١) هـ

زين الدين أبو بكر بن قاسم الكنا ا نبلي (٦٦٦ – ٧٤٩) هـ

سراج الدين ابن ا لمقن (٧٢٣ – ٨٠٤) هـ

سند ابن ا لمقن (٧٢٣ – ٨٠٤) هـ كتاب التوضيح لشرح ا امع الصحيح

ملاحظة: هذا الإسناد من أعلى الأسانيد للصحيح لأن غالب رواته رووه الصغر، فـأبو الوقت عه السابعة وكذا ا جار، والزبيدي الثامنة، والداودي دون العشرين و وه الفربري وا موبي، وعمروا أيضا، فالداودي وأبو الوقت جـاوزا التـسع ، والبـاقون قاربوها، خلا ا جار فإنه جاوز ا ائة.

((عمدة القاري شرح صحيح البخاري))
لبدر الدين العيني (٨٥٥) هـ

مؤلفه:

هو العلامة قاضي القضاة، بدر الدين، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، العيني، الحنفي.

ولد في رمضان سنة اثنتين وستين وسبعمائة بعنتاب، ونشأ بها وتفقه، واشتغل بالفقه وبرع ومهر، وانتفع في النحو وأصول الفقه والمعاني بالعلاَّمة جبريل من صالح البغدادي، وأخذ عن الجمال يوسف الملطي والعلاء السيرافي، ودخل معه القاهرة، وولى نظر الحسبة بالقاهرة مرارًا ثم نظر الأحباس، ثم قضاء الحنفية، ودرس الحديث بالمؤيدية، وتقدم عند الأشرف برسباي، وكان إماما عالمًا علامة عارفا بالعربية والتصريف وغيرهما حافظًا للغة، كثير الاستعمال لحواشيها سريع الكتابة، عمر مدرسة بقرب الجامع الأزهر، ووقف بها كتبه.

له مصنفات كثيرة غير الشرح منها: «شرح معاني الآثار»، و«طبقات الحنفية» و«مختصر تاريخ ابن عساكر» و«البناية في شرح الهداية» في الفقه، وكانت بينه وبين شيخ الإسلام ابن حجر منافسة شديدة.

مات رضي الله عنه في ذي الحجة سنة خمس وخمسين وثمانمائة[(١)].

الكتاب:

هذا الشرح تناول فيه العيني كل نصوص الصحيح بالشرح والتحليل، وهو شرح جامع، فهو يسوق متن الصحيح، ثم يشرح كل ما جاء فيه،

---

(١) ينظر ترجمته في: «بغية الوعاة» ٢/٢٧٥ – ٢٧٦ (١٩٦٧)، «شذرات الذهب» ٧/٢٨٦، «معجم المؤلفين» ٣/٧٩٧ – ٧٩٨ (١٦٥٣٥)، «الأعلام» ٧/١٦٣ وغير ذلك.

فيشمل شرح التراجم، والمعلقات والأسانيد والمتون، وغير ذلك.

أما بالنسبة لنص الصحيح فقد ساق العيني نص الصحيح قبل الشرح، وقد ساق العيني أسانيده في مقدمة الشرح، والروايات التي روى من خلالها الصحيح، ويلاحظ على هذه الأسانيد ما يلي:

١- كل الطرق والأسانيد التي روى من خلالها الصحيح تنتهي إلى الفربري أشهر راو للصحيح، ولم تقع له رواية من الطرق الأخرى مثل إبراهيم بن معقل النسفي أو حماد بن شاكر أو غيرهما.

٢- وقعت له رواية الفربري من خلال ثلاثة من الرواة هم: الكشميهني (٣٨٩)هـ، والسرخسي (٣٨١)هـ، وأبو علي بن شبويه.

٣- وقعت له من الروايات المشهورة بين العلماء:

رواية كريمة المروزية (٤٦٣) هـ وهي عن الكشميهني (٣٨٩)هـ.

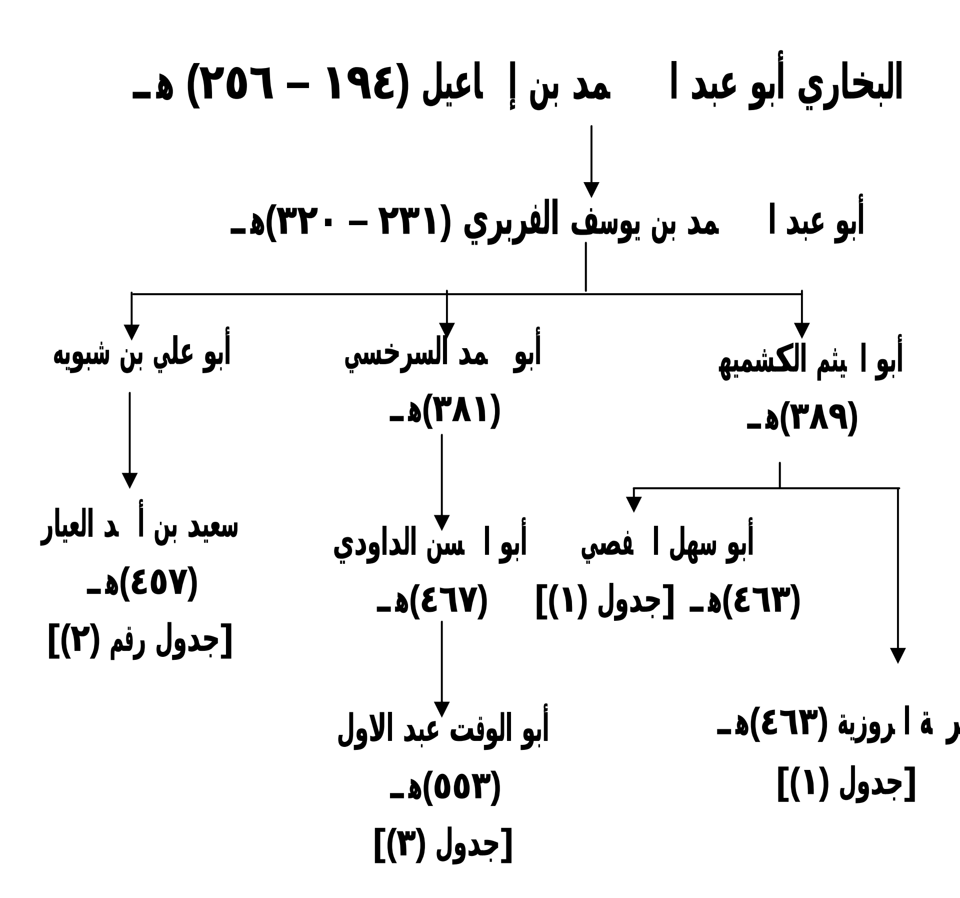
ورواية أبي ا لوقت السجزي (٥٥٣) هـ وهي عن الداودي (٤٦٧) هـ عن السرخسي (٣٨١)هـ.

٤- روى الصحيح عن شيخين له هما: زين الدين العراقي (٨٠٦)هـ. وتقي الدين محمد بن معين الدين محمد بن حيدرة البصري.

تنبيه: ومما يجب التنبيه عليه أن الروايات التي ذكرها العيني في ثنايا شرحه أكثر مما ساق أسانيده، وذلك لأنه اعتمد في مصادره على كتب أخرى، كانت تعتني بضبط هذه الروايات، مثل كتاب «تقييد المهمل» للجياني، و«مشارق الأنوار» للقاضي عياض.

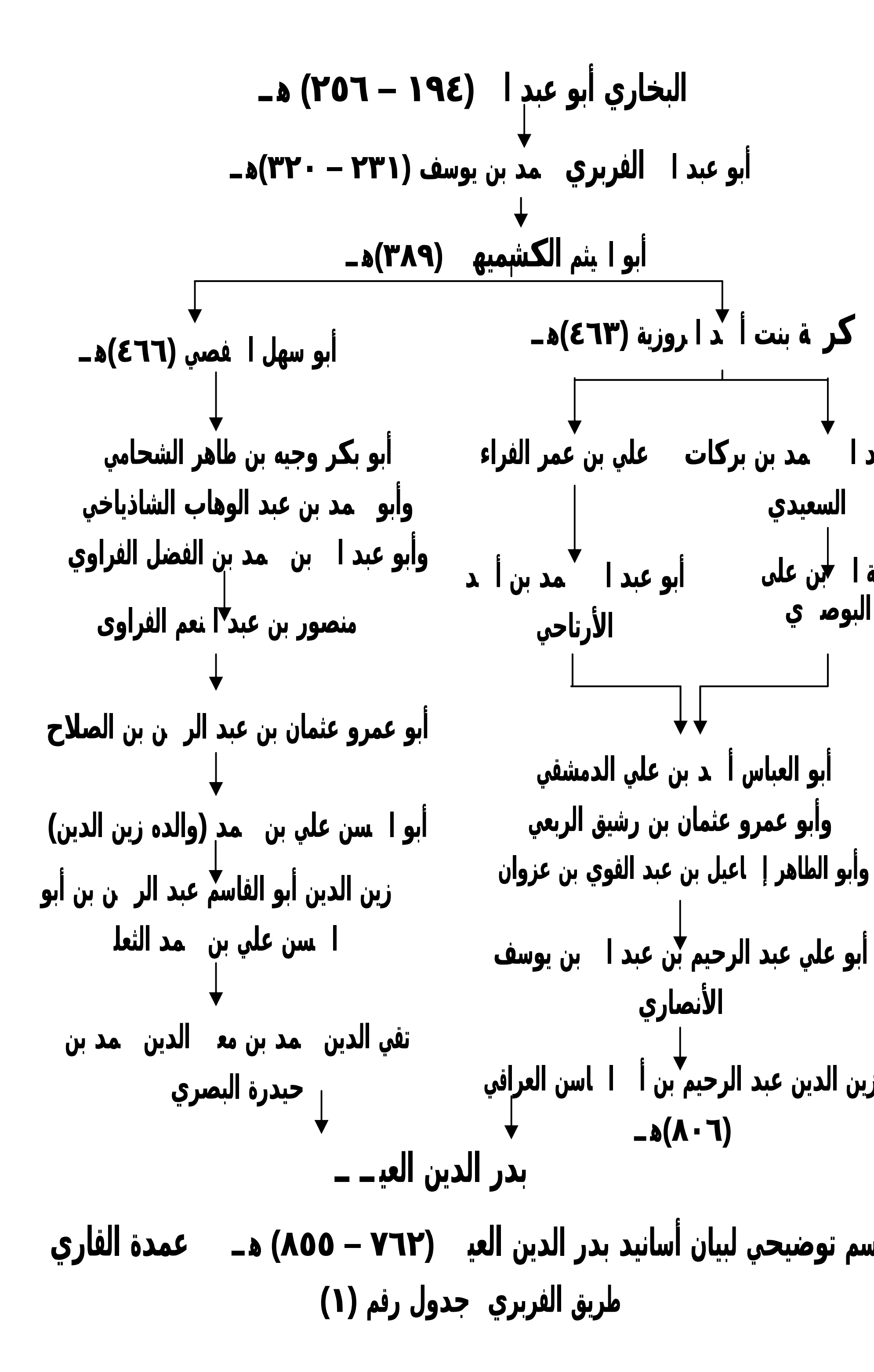
وهذا الأمر يكاد يكون في كل الشروح المتأخرة، والله أعلم.

وكتاب «عمدة القاري» طبعته شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي في عشرين مجلدًا، من القطع الكبير وكانت الطبعة الأولى منه في سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.



رسم توضيحي لبيان أسانيد بدر الدين العي عمدة القاري

طريق الفربري جدول عام



رسم توضيحي لبيان أسانيد بدر الدين العي (٧٦٢ – ٨٥٥) هـ عمدة القاري

طريق الفربري جدول رقم (١)

البخاري أبو عبد ا مد بن إ اعيل (١٩٤ – ٢٥٦) هـ

↓

أبو عبد ا مد بن يوسف الفربري (٢٣١ – ٣٢٠) هـ

↓

أبو علي بن شبويه

↓

سعيد بن أ د العيار (٤٥٧) هـ

↓

أبو ا عا مد بن إ اعيل الفارسي
وأبو عبد ا مد بن الفضل الفراوي

↓

منصور بن عبد ا نعم الفراوي

↓

أبو عمرو عثمان بن عبد الر ن بن الصلاح (٦٣٤) هـ

↓

أبو ا سن علي بن مد الثعل (والد زين الدين)

↓

زين الدين أبو القاسم عبد الر ن بن أ ا سن علي بن مد الثعل

↓

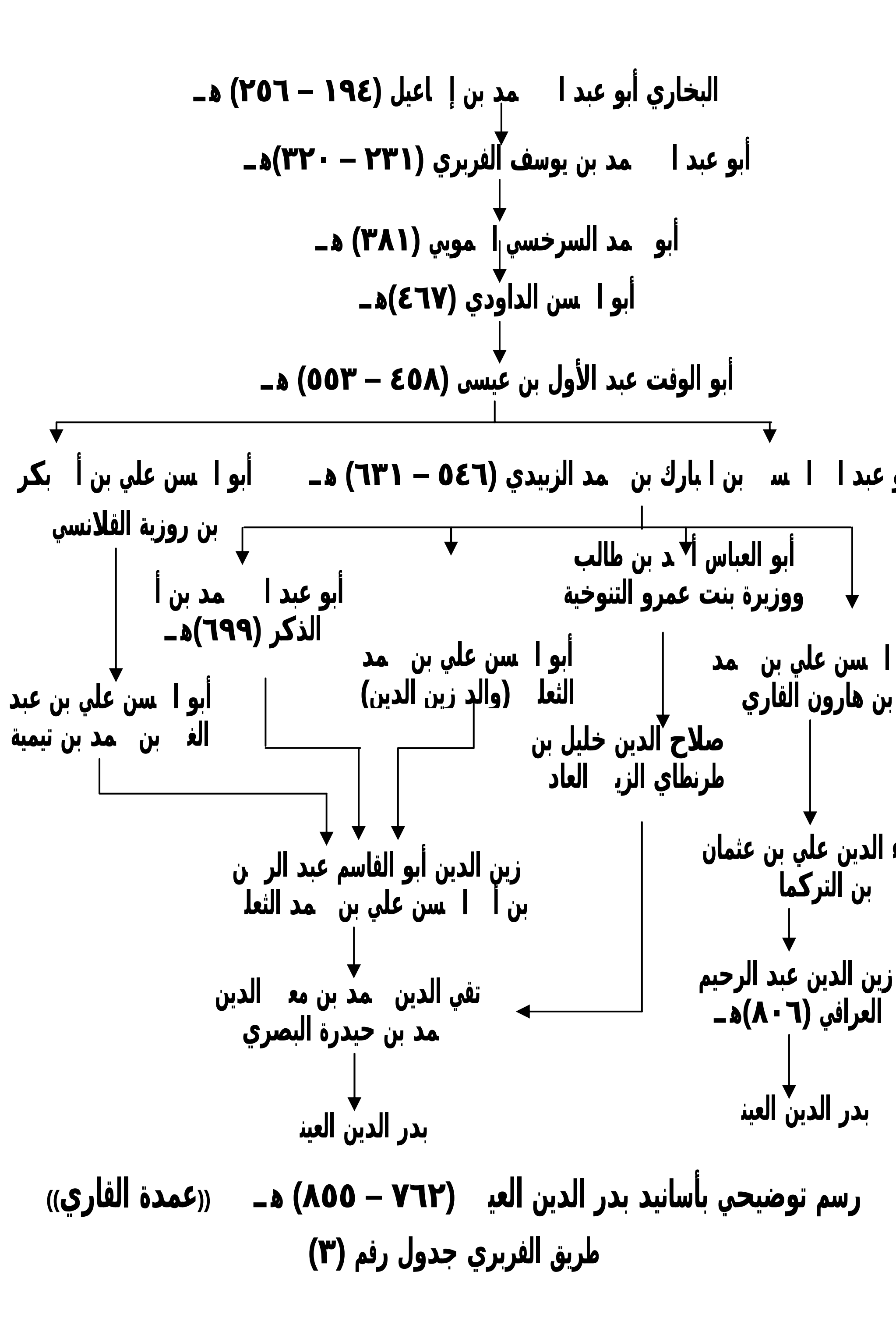
تقي الدين مد بن مع الدين مد بن حيدرة البصري

↓

بدر الدين العي

رسم توضحي بأسانيد بدر الدين العي (٧٦٢ – ٨٥٥) هـ عمدة القاري

طريق الفربري جدول رقم (٢)



رسم توضيحي بأسانيد بدر الدين العي (٧٦٢ – ٨٥٥) هـ «عمدة القاري»

طريق الفربري جدول رقم (٣)



الباب الثالث
عناية الأمة بضبط هذه الاختلافات

الفصل الثالث: أهم المصنفات التي تعتني بضبط هذه الاختلافات:

المبحث الثاني: كتب تقييد الألفاظ واختلاف الروايات والنسخ

- كتاب «تقييد المهمل» لأبي علي الجياني.
- كتاب «مشارق الأنوار» للقاضي عياض.
- كتاب «مطالع الأنوار» لابن قرقول.

كتاب ((تقييد المهمل وتمييز المشكل))
لأبي علي الجَيّانيّ

مؤلفه:

هو الحسين بن محمد بن أحمد أبو علي الغساني[١] الزهري[٢] المعروف بالجَيّانيّ[٣].

ولد أبو علي في ليلة الأحد لخمس خلون من المحرم سنة (٤٢٧) هـ ونشأ بالأندلس فتتلمذ على أكابر علماء بلده، وكان من أهمهم في بداية طلبه للعلم حكم بن محمد بن حكم الجزامي أبو العاصي (٤٤٧) هـ وكان ثقة عالي الإسناد متأخر الوفاة إذ توفي عن بضع وتسعين سنة، وعرف

---

(١) الغساني نسبة إلى قبيلة غسان، وهي يمنية من الأزد، نزلت الشام وسميت غسان بماء نزلته، واختلف في مكان هذا الماء فقيل باليمن بسد مأرب وقيل بالجحفة. ((الأنساب)) ١٩٥/٤، ((معجم البلدان)) ٢٠٣/١- ٢٠٤.

(٢) والزهري نسبة إلى مدينة صغيرة قرب قرطبة اسمها الزهراء كذا في ((معجم البلدان)) ١٦١/٣- ١٦٢ وهي نسبة على غير قياس؛ لأن القياس في المنسوب إلى الزهراء أن يقال زهراوي كما جاء في ترجمة عمر بن عبيد الله بن يوسف الذهلي المعروف بالزهراوي وكذا في ترجمة خلف بن عباس الزهراوي أبي القاسم. ينظر ((الصلة)) لابن بشكوال ١٦٢/١، ٣٧٩.

(٣) بالجيم المفتوحة والياء المشددة ثم ألف ونون نسبة إلى جيان وهي بلدة كبيرة بالأندلس ((الأنساب)) ١٣٥/٢، ((معجم البلدان)) ١٩٥/٢ ويبدو أن أبا علي كان يكره النسبة إليها فقد جاء في هامش النسخة الخطية من كتاب ((الصلة)) لابن بشكوال: قَال الحافظ أبو محمد بن موسي: سمعت الحافظ أبا علي يقول غير مرة: لا حلل من دعاني بالجَيَّانيّ.. ((الصلة)) ١٤١/١- هامش) ولذا فإنك تجد الحافظين ابن بشكوال وابن الأبار تجنبا نسبته إليه في كتبهم في الأغلب مع أنهما ذكراه مرات كثيرة، فالله أعلم.

بالرحلة إلى المشرق، كما تحمل أيضًا عن حاتم بن محمد بن عبدالرحمن الطرابلسي القرطبي (٤٦٩) هـ وكان معروفًا أيضًا بالرحلة إلى بلاد المشرق وعمر أيضًا حتى ألحق الأحفاد بالأجداد، إذ توفي عن إحدى وتسعين سنة.

وبعد هذين الشيخين لازم الإمامَ الحافظ يوسف بن عبدالله بن عبدالبر القرطبي (٤٦٣) هـ حافظ المغرب وأخذ عليه كثيرًا من الكتب ومن رأسها مؤلفاته.

وكان مع اهتمام أبي علي بعلوم الحديث، وإكثاره من السماع والتقييد والضبط كانت له عناية بعلوم اللغة العربية وآدابها، فأخذها عن العالم الأندلسي أبي مروان عبدالملك بن سراج القرطبي (٤٨٩)هـ، وعن عبدالملك بن زيادة الله التميمي الطبني (٤٦٩) هـ .

ولم تكن له رحمه الله تعالى رحلة إلى بلاد المشرق، كما هي دأب المحدثين في زمانه، إلا أنه تتلمذ على يد كثير ممن رحلوا إلى بلاد المشرق، ولم يأثر التاريخ له رحلة إلى المشرق، حتى لأداء فريضة الحج، وإلا لنقلها العلماء الذين التقى بهم، حيث كان الحج مكانًا لالتقاء الشيوخ بالتلاميذ، بل نص غير واحد على عدم خروجه من الأندلس.

ومع أنه لم تكن له رحلة إلى بلاد المشرق إلا أنه كان كثير الترحال في بلاد الأندلس، حيث كان يرحل إلى شاطبة وبلنسية وأشبيلية وبطليوس وطليطلة والمَرِيَّة وكلها من مدن الأندلس، حيث نزلها فسمع وأسمع والتقى بالشيوخ والتلاميذ.

وقد سمع أبو علي من كثيرين حتى أنه ألف كتابًا في أسماء شيوخه، وذكر ما رواه عنهم من كتب العلم لكنه لم يصل إلينا، وقد أكثر ابن خير في فهرسته وابن بشكوال في «الصلة» من النقل عنه.

أما تلاميذه والآخذين عنه فيكفي في الدلالة على كثرتهم قول القاضي

عِياض تلميذه: شيخ الأندلس في وقته وصاحب رحلتهم.. رحل إليه الناس من الأقطار وحملوا عنه[١].

وقال ابن بشكوال تلميذه (٥٧٨)هـ: ورحل الناس إليه وعولوا في الرِّواية عليه[٢].

وقال ابن الأبار تلميذه: فكثر الراحلون إليه، وغصَّ مجلسُه[٣].

كل ذلك جعل أبا علي الغساني يتبوأ مكانة علمية كبيرة في حياة شيوخه وبعد وفاتهم، وقد أثنى عليه من ترجم له من العلماء بعبارات هي من أعلى ما يقال في بيان المكانة العلمية لعَلَمٍ من العلماء فهذا تلميذه أبو محمد بن عطية (٥٤١) هـ يقول في «فهرسته»[٤]: الفقيه الإمام الحافظ.. أحد من انتهت إليه الرياسة بالأندلس في علم الحديث وإتقانه والمعرفة بعلله ورجاله مع تعرُّفٍ في علم النحو والغريب والأدب والشعر.اهـ.

وقال القاضي عِياض تلميذه (٥٤٤)هـ: الشيخ الحافظ.. شيخ الأندلس في وقته، وصاحب رحلتهم وأضبط الناس لكتاب، وأتقنهم لرِواية، مع الحظ الوافر من الأدب والنسب والمعرفة بأسماء الرجال وسعة السماع.ا.هـ[٥].

وقال ابن بشكوال: رئيس المحدثين بقرطبة.. وكان من جهابذة المحدثين وكبار العلماء والمسندين[٦].اهـ.

---

(١) «الغنية» ص٢٠١، ٢٠٢.

(٢) «الصلة» ١/١٤٢.

(٣) «المعجم» ص٧٨.

(٤) ص٧٧- ٧٨.

(٥) «الغنية» ص٢٠١، و«الإلمَاع» ص١٩٢- ١٩٣.

(٦) ١/١٤١- ١٤٢.

وقال الذَّهبي ٧٤٨هـ في «سير أعلام النبلاء»: الإمام الحافظ، المجود، الحجة، الناقد محدث الأندلس.. كان من جهابذة الحفاظ، قوي العربية، بارع اللغة، مقدمًا في الآداب والشعر والنسب[(١)] .اهـ.

وكذا في كتبه «التذكرة» و«العبر» و«تاريخ الإسلام». كما ذكر بأعلى الصفات وأبلغ العبارات في الثناء والرفعة والتقدم على أهل زمانه في الفنون المختلفة، ورحلة العلماء إليه، والوقوف بين يديه، والاغتراف من علمه، والفوز بالسماع منه والرِّواية عنه أصح ما وجد في زمانه. وانظر في ذلك أقوال العلماء في كتبهم مثل: ابن عبدالهادي (٧٤٤) هـ في «طبقات علماء الحديث»[(٢)]، والصفدي (٧٦٤) هـ في «الوافي بالوفيات»[(٣)]، وابن فرحون المالكي (٧٩٩) هـ في «الديباج المذهب»[(٤)] وغيرهم.

مؤلفاته:

التأليف موهبة من الله ورزقًا يرزق به من يشاء، وأبو علي الغساني مع أن شهرته التي ملأت الآفاق إلا أنه لم يكن مكثرًا من التأليف، وإنما عرف عنه عدد قليل من الكتب من أهمها وأوسعها كتابه «تقييد المهمل»، وله كتاب آخر اسمه «تسمية شيوخ أبي داود السجستاني في مصنفه»[(٥)].

وله كتاب «التاريخ» ذكره ابن بشكوال في «الصلة»[(٦)].

---

(١) ١٩/١٤٨- ١٤٩.

(٢) ٤/٧، ٨.

(٣) ١٣/٣٢.

(٤) ص١٠٥.

(٥) طبع مرتين الأولى عام ١٤١٨هـ بدار الكتب العلمية تحقيق بسيوني زغلول، والثانية بدار ابن حزم تحقيق جاسم بن محمد بن حمود الفجي.

(٦) ١/١٥١.

وله «ذيل الاستيعاب». ينظر: الذَّهبي في «السير»[(١)]، والسهيلي في «الروض الأنف»[(٢)] وهذا الكتاب من مصادر ابن الأثير في «أسد الغابة» كما صرح به في مقدمته، وله كتب أخرى.

وفاته:

وبعد هذه الرحلة الحافلة بالسماع والإسماع والضبط والتقييد والرِّواية والتصنيف، أصيب أبو علي رحمه الله قبل وفاته بثلاث سنوات بمرض مزمن، ذكر ابن الأبار أنه الفالج، فذهب إلى المَرِيَّة للاستشفاء بها ثم عاد منها إلى قرطبة، وقد كان لزم بيته في آخر عمره، وتوفي في قرطبة ليلة الجمعة لاثنتي عشرة ليلة خلت من شعبان سنة (٤٩٨) هـ ودفن يوم الجمعة، فرحمه الله تعالى رحمة واسعة.

الكتاب

الكتاب الذي نتناوله من أهم الكتب التي ألفت لخدمة الصحيحين في ضبط المشكل من أسماء الرجال وكناهم وأنسابهم وتعيين الشيوخ الذين روى عنهم البُخارِيّ وأهمل أنسابهم وقبائلهم وبلدانهم، والتنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين في الأسانيد وأسماء الرجال من قبل رواة الكتابين، وبيان الصواب في ذلك بأسلوب لم يسبق إليه.

ولقد قسم المؤلف كتابه هذا إلي أربعة أقسام وقدم له بمقدمة نفيسة ذكر فيها طرفًا من الأخبار التي تحث علي تقييد العلم وكتابته وضبطه، ثم ترجم للبخاري ومسلم وذكر بعضًا من أخبارهما الدالة على فضلهما وإشادة العلماء بمنزلتهما، وختم هذه المقدمة بذكر أسانيده إلى

---

(١) ١٩/١٤٩.

(٢) ٣/٢٨٣.

الكتابين.

الباعث على تأليف الكتاب:

- ذكر أبو علي أن الباعث له على تأليف الكتاب كان سؤالًا من أحد المهتمين بالعلم يحثه على تأليف كتاب يجمع فيه المؤتلف والمختلف وغيره من فنون الحديث قال أبو علي الغساني في المقدمة(١):

أما بعد، يرحمك الله فإنك سألتني أن أجمع لله ما اشتبه عليك مما يأتلف خطه ويختلف لفظه من أسماء الرُّواة وكناهم وأنسابهم من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الخالفين، ممن ذكر في الكتابين الصحيحين في السنن المسندة عن رسول الله ﷺ، تصنيف أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البُخارِيّ الجعفي، وأبي الحسين مسلم ابن الحجاج النيسابوري القشيري رحمهما الله وأقيد ما التبس عليك.. وأن أذكر الأوهام التي في الأسانيد التي العهدة في أكثرها على نقلة الكتابين، وأبين وجه الصواب في ذلك.. فأجبتك إلى ذلك كله مستعينا بالله عزَّ وجلَّ على بيان ما رغبت فيه رجاء ثوابه..اهـ.

أقسام الكتاب:

وقد جعل المؤلف الكتاب أقسامًا أربعة وجعل كل قسم كتابًا مستقلًا.

فالقسم الأول سماه «تقييد المهمل وتمييز المشكل» وهو نوعان:

الأول: ضبط المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب وتقييده بحيث يحفظه من الإشكال ويخرجه عن الإهمال.

الثاني: تمييز المشكل من المتشابه في الأسماء، وهم قوم تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم أو تشكل صورة الخط إما بزيادة حرف أو بتغيير

---

(١) ص٣- ٤.

بعض الحروف وكذلك من تتفق كناهم ولا يعرفون إلا بها.

وهذا القسم يمثل النصف الأول من مجموع الكتاب تقريبًا حيث جاء في آخره[١]: كمل «تقييد المهمل وتمييز المشكل» والحمد لله كما هو أصله، يتلوه «التنبيه على أوهام الواقعة في الصحيحن وإصلاحها».

ويستنبط منه أن تسمية الكتاب بأقسامه الأربعة بـ«تقييد المهمل» فيها تجوز؛ فإنه عنوان القسم الأول منه فقط ومناسب لمحتوياته، وللأقسام الأخرى منه عناوين تدل على موضوعاتها، وإن كانت في الجملة تدخل في التقييد والتمييز.

القسم الثاني: كتاب: «التنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين في الأسانيد وأسماء الرُّواة». وهو محل العناية بالروايات وسنتكلم عنه بالتفصيل لاحقًا.

القسم الثالث: كتاب: «التعريف بشيوخ حدث عنهم البُخارِيّ وأهمل أنسابهم».

القسم الرابع: كتاب: «الألقاب» وجاء في آخره[٢]: آخر كتاب الألقاب وبتمامه تم جميع الديوان.

فظهر بذلك أن هذا الديوان أربعة كتب مستقلة، وقد طبعت قطع منه مستقلة ثم طبع كاملًا[٣].

---

(١) ص٥٦٢.

(٢) ص١١٥٠.

(٣) فقد طُبع كتاب «التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرُّواة» (قسم البُخَارِيّ) وهو رسالة ماجستير بجامعة الإمام بالرياض وباقي الكتاب رسائل هناك أقدمها سنة (١٤٠٢)هـ.

والجزء الخاص بموضوعنا وهو التنبيه على الأوهام الواقعة - قسم البُخَارِيّ نشر في

وسأقتصر في كلامي على القسم الخاص باختلاف الروايات وهو قسم: التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرُّواة قسم البُخارِيّ:

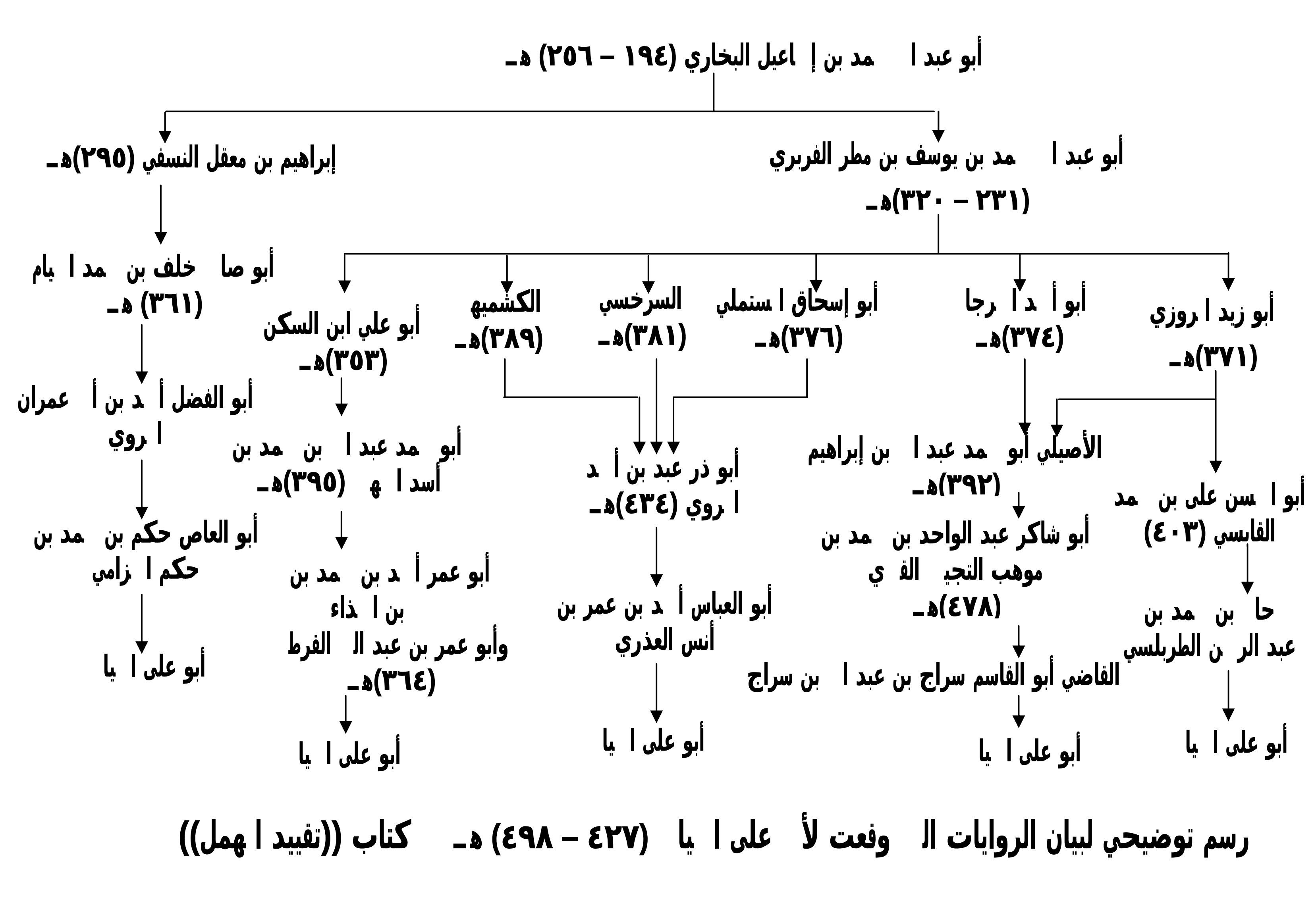
- صرح المؤلف في مقدمته أن الحمل في هذه الأوهام على رواة الكتابين لا البُخارِيّ ومسلم ومن فوقهما إلا في مواضع يسيرة جدًا نبه على بعضها أبو مسعود الدمشقي وغيره من الأئمة، فرأى المؤلف ذكرها أيضًا لتتم الفائدة.

ومنهجه فيه أن يذكر أولًا الكتاب والباب وسند الحديث وطرفًا من متنه، ثم يذكر الخلاف بين الروايات المختلفة للبخاري في ذكر هذا السند، ثم يبين وجه الصواب في هذه الاختلافات.

وأبو علي أول من فكر- فيما أعلم- في دراسة الاختلافات التي وقعت في الصحيحين من قبل الرُّواة والمقارنة بينها ومحاولة الوصول إلى وجه الصواب فيها معتمدًا على الأدلة العلمية ونقول العلماء الثقات في هذا المجال.

دار اللواء بالرياض سنة ١٤٠٧هـ بتحقيق محمد صادق آيدن الحامدي.

وطبع هذا القسم ضمن الكتاب كاملًا نشرته دار عالم الفوائد بالمملكة العربية السعودية في ثلاث مجلدات بتحقيق علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، وكتبت له مقدمة نفيسة، عرفت بالمؤلف ومنهجه في الكتاب وقد استفدت منها كثيرًا في هذا المبحث.



رسم توضيحي لبيان الروايات الـ وقعت لأ على ا يا (٤٢٧ – ٤٩٨) هـ كتاب ((تقييد ا همل))

روايات «صحيح البُخارِيّ» التي اعتمد عليها أبو علي في كتابه:

نعلم أن «صحيح البُخارِيّ» كانت له روايات ونسخ كثيرة حتى عصر أبي علي، واعتمد في كتابه هذا على الروايات التي وصلت إليه بالسند الصحيح، وهذه الروايات ذكرها أبو علي في مقدمة كتابه[(١)].

ويمكن حصر هذه الروايات التي وقعت له فيما يلي:

الرِّواية الأولى: رِواية أبي زيد المَرْوَزيّ(٣٧١) هـ عن الفَرَبْريّ(٣٢٠) هـ عن البُخارِيّ.

وقد وقعت له من طريقين: الأول من طريق أبي الحسن القابسي (٤٠٣) هـ أخذها عن شيخه أبي القاسم حاتم بن محمد بن عبدالله ابن حاتم التميمي المعروف بابن الطرابلسي عن القابسي.

الثاني: من طريق أبي محمد الأصيلي(٣٩٢) هـ أخذها عن شيخيه أبي شاكر عبدالواحد بن محمد بن موهب التُجِيْبِيُّ المعروف بالقبري، والقاضي أبي القاسم سراج بن عبدالله بن سراج كلاهما عن الأصيلي، وكلاهما- الأصيلي والقابسي- عن أبي زيد المَرْوَزيّ عن الفَرَبْريّ عن البُخارِيّ.

وقال أبو علي: عارضت كتابي من أوله إلى آخره بنسخة أبي محمد الأصيلي التي بخطه.

الرِّواية الثانية: رِواية أبي علي سعيد بن عثمان بن السكن(٣٥٣) هـ عن الفَرَبْريّ عن البُخارِيّ:

وقد وقعت له من رِواية أبي محمد عبدالله بن محمد بن أسد الجهني(٣٩٥)هـ، رواها أبو علي عن شيخيه القاضي أبي عمر أحمد بن محمد بن يحيى المعروف بابن الحذاء والإمام أبو عمر يوسف بن عبدالله

(١) ١/٥٩- ٦٧.

بن محمد بن عبدالبر النمري، كلاهما عن ابن أسد الجهني عن ابن السكن عن الفَرَبْريّ عن البُخارِيّ.

وقال أبو علي: وعارضت كتابي بنسخة أبي محمد بن أسد التي بخطه عن أبي علي بن السكن.

الرِّواية الثالثة: رِواية أبي ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبدالله الهَرَويّ الحافظ(٤٣٤) هـ عن شيوخه الثلاثة أبي محمد بن حمويه السَّرْخَسي(٣٨١)هـ، وأبو إسحاق إبراهيم المُسْتَمْلِيّ(٣٧٦) هـ وأبو القيم محمد بن المكي الكُشْمِيهَني (٣٨٩)هـ، ثلاثتهم عن الفَرَبْريّ عن البُخارِيّ.

ورِواية أبي ذر هذه قال أبو علي أخبرني بها أبو العباس أحمد بن عمر ابن أنس العذري مناولة من يده إلى يدي وقال لي: سمعته مرارًا يقرأ على أبي ذر بمكة أولها في سنة ثمان وأربع مئة.اهـ.

الرِّواية الرابعة:

رِواية الأصيلي(٣٩٢) هـ عن أبي أحمد محمد بن محمد بن يوسف بن مكي الجُرْجانيّ(٣٧٤) هـ عن الفَرَبْريّ عن البُخارِيّ.

رواها من طريق أبي شاكر عبدالواحد بن موهب التُّجيبي والقاضي أبو القاسم سراج بن عبدالله بن سراج، كلاهما عن الأصيلي به.

الرِّواية الخامسة: رِواية أبي اسحاق إبراهيم بن معقل النَسَفْيّ عن البُخارِيّ.

أخبره بها أبو العاصي حكم بن محمد بن حكم الجذامي قال: نا أبو الفضل أحمد بن أبي عمران الهَرَويّ بمكة سنة اثنتين وثمانين وثلاث مائة قال لي: سمعت بعضه وأجاز لي سائره قال: نا أبو صالح خلف بن محمد ابن إسماعيل البُخارِيّ، قال: نا إبراهيم بن معقل النَسَفْيّ قال: نا أبو عبدالله البُخارِيّ.

ثم ذكر أبو علي عن أبي الفضل صالح بن محمد شاذان الأصبهاني عن إبراهيم ابن معقل النَسَفْيّ أن البُخارِيّ أجاز له آخر الديوان من أول كتاب الأحكام إلى آخر ما رواه النَسَفْيّ من «الجامع».

ثم ذكر ما فيها من نقص عن رِواية الفَرَبْرِيّ وقال: قد علمت على الموضع في كتابي.. وهو تسع أوراق من كتابي.اهـ.

وقال أبو علي[1] في أول القسم الخاص بالاختلافات التي في «صحيح البُخارِيّ» وهو يذكر الروايات التي وقعت له قال: وانتقلت إلينا هذه الرِّواية على جهة الإجازة من قبل أبي صالح خلف بن محمد بن إسماعيل الخيام البُخارِيّ ومن قبل أبي الفضل صالح بن محمد شاذان الأصبهاني عنه.اهـ.

واستنادًا إلى هذه الروايات المعتبرة عند علماء الرِّواية حيث أن رِواية المَرْوَزيّ من أجل الروايات، ورِواية أبي ذر الهَرَويّ من أدقها وأتقنها.

أقول استنادًا إلى هذه الروايات تكلم أبو علي على الاختلافات، ورجح بينهما بالحجة والبرهان، وكان في ذلك رائدًا لم يسبق في هذا المجال واستطاع بوقوفه على هذه الروايات الوصول إلى وجه الصواب في هذه الاختلافات، ومؤيدًا لهذه الروايات بالنقول من علماء العلل والأنساب.

ونظرًا لأهمية هذا الكتاب ومادته التي لا تكاد توجد في مؤلف غيره اعتمد عليه كل من جاء بعده من الشراح والمؤلفين عند كلامهم في هذا الباب.

وعملُ أبي علي هذا في حقيقة الأمر دفاعًا عن «الصحيح» ببيان الأوهام والأخطاء الواقعة فيه من قبل الرُّواة، والتي يظن الكثير من الناس

(١) ٢/٥٦٦.

أنها من قبل البُخارِيّ أو من فوقه.

ومعلوم أن الصواب إذا وجد عند أحد الرُّواة لا يصح القطع بنسبة الخطأ إلى مؤلف الكتاب إلا إذا اتفق جميع الرُّواة على ذلك وهذا قليل ونادر.

ولذلك يمكن دخول هذا العمل في باب العلل.

أهمية الكتاب وقيمته وأثره في الكتب اللاحقة:

سبق القول أن عمل أبي علي هذا لم يسبق إليه؛ ولذلك نجد كثيرًا من العلماء قد أثنوا عليه، فقال القاضي عِياض: ألف كتابه على الصحيحين المسمى «تقييد المهمل وتمييز المشكل» وهو كبير الفائدة[١].

وقال ابن عطية: قرأت عليه- رحمه الله- كتابه الذي ألفه في الصحيحين وسماه «تقييد المهمل وتمييز المشكل» في أصله المجزأ على عشرة أجزاء، ولم يسبق أحد إلى مثله[٢].

وقال ابن بشكوال: جمع كتابًا في رجال الصحيحين سماه «تقييد المهمل وتمييز المشكل» وهو كتاب مفيد أخذه الناس عنه، وسمعناه على القاضي أبي عبدالله ابن الحاج عنه.اهـ[٣].

بل إنك تجد كثيرًا من العلماء تلقوا الكتاب، وتسابقوا إلي روايته عن المؤلف، وقد استفادوا منه، وأكثروا من النقل والاقتباس منه في الكتب التي ألفوها حول الصحيحين أو في موضوعات أخرى لها علاقة بمحتويات كتاب أبي علي.

---

(١) «الغنية» ص٢٠١.

(٢) «الفهرسة» لابن عطية ص٧٧.

(٣) «الصلة» ١/١٤٣.

وخاصة الأقسام المتعلقة بالأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرُّواة.

ومن أوائل من نقل واقتبس من كتاب أبي علي الإمام أبو عبدالله المازري (٥٣٦) هـ شارح «صحيح مسلم» في كتابه المسمى بـ«المعلم بفوائد مسلم»[١].

ونقل القاضي عِياض (٥٤٤) هـ في «إكمال المعلم» ما ذكره المازري في «المعلم» ونبه أحيانًا على أن الكلام لأبي علي[٢].

وممن نقل عن أبي علي الغساني واستفاد منه ونسب أقواله إليه كل من ابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم» والنووي في «شرح مسلم» حيث نقلا عن كلامه في الأسانيد ووافقاه غالبًا وتعقباه أحيانًا بكلام مفيد.

ولم تكن الاستفادة من أبي علي في كتابه هذا مقتصرة على كلامه في الأسانيد، وإنما تعدى ذلك إلى رِواية الصحيحين من طريق أبي علي ونقل الفوائد المتعلقة بالروايات من مقدمة كتاب «تقييد المهمل».

حيث تجد في أول كتاب «مشارق الأنوار» للقاضي عِياض[٣]، وشرح النووي على مسلم[٤]، وشرحه على البُخارِيّ، و«فتح الباري» لابن حجر[٥] وغيرها ذكر أسانيد المؤلفين إلى البُخارِيّ ومسلم، وروايات كتابيهما والكلام عليها، وكثير منه من طريق أبي علي الغساني من مقدمة «تقييد المهمل» كما يظهر ذلك بالمقارنة.

---

(١) «صيانة صحيح مسلم» (١٥٩)، و«شرح مسلم» للنووي ١/١٩٣.

(٢) «إكمال المعلم» ١/٢١٥، ٢٣٨.

(٣) ١/٩- ١١.

(٤) ١/١١- ١٢.

(٥) ١/١٠- ١٢.

وتجد أيضًا الإمام ابن الملقن (٨٠٤) هـ في شرحه: «التوضيح لشرح الجامع الصحيح للبخاري» ينقل كثيرًا عن أبي علي الغساني في كلامه على الروايات والأسانيد وضبط الأسماء وغير ذلك.

وكذا كل شراح البُخارِيّ أمثال ابن حجر في «الفتح» والعيني في «عمدة القاري» والقَسْطَلّانِيّ في «إرشاد الساري» وغيرهم.

وبنى القاضي عِياض كتابه «مشارق الأنوار على صحاح الأخبار» على كتاب «تقييد المهمل» حيث اختصر أشياء منه وزاد وتعقب عليه أشياء وأضاف «الموطأ» إلى الصحيحين حتى أصبح أشمل وأجمع في بابه من كتاب أبي علي.

وكذا جاء ابن قرقول (٥٦٩) هـ بعد القاضي عِياض وهذب واختصر وزاد عليه في كتابه «مطالع الأنوار».

أضف إلى ذلك أنك تجد كثيرًا من الكتب التي تتكلم في الرجال وضبط الأسماء والكنى والأنساب تنقل نصوصًا عن أبي علي في الأقسام المتعلقة بالرجال أمثال كتاب «الأنساب»[(١)] للسمعاني (٥٦٢)هـ، و«توضيح المشتبه»[(٢)] لابن ناصر الدين (٨٤٢)هـ، و«تبصير المشتبه» لابن حجر (٨٥٢)هـ وغيرها.

حتى المؤلفون في كتب المصطلح مثل القاضي عِياض (٥٤٤) هـ في «الإِلماع»[(٣)] وابن الصلاح (٦٣٤) هـ في «علوم الحديث»[(٤)] والزركشي

---

(١) ينظر ١/٢٨٦، ٤٠٨، ٤/٥٩، ٧٥، ٥، ٥٥٠.

(٢) ينظر مثلًا ١/١٨٥، ٢١٣، ٤/٥، ٥/١٣٥.

(٣) ينظر ١٥٤، ١٥٥، ١٩٣.

(٤) ص٥٢٠، ٥٦٨، ت/عائشة بنت الشاطئ.

(٧٩٤) هـ في «النكت»، والبلقيني (٨٠٥) هـ في «محاسن الاصطلاح»[١] وغير ذلك.

أضف إلى ذلك كتب الرجال مثل كتاب «سير أعلام النبلاء» للذهبي[٢]، و«طبقات الشافعية» للسبكي[٣] وغيرها .

ونظرًا لأهمية الكتاب فقد قام بعض العلماء باختصار وتهذيب جزء منه، وهو الجزء الخاص بأوهام الرُّواة في «صحيح البُخارِيّ» حيث قام يوسف بن عبدالهادي الحنبلي المعروف بابن المبرد (٩٠٩) هـ باختصاره وسماه الاختلاف بين رواة البُخارِيّ عن الفَرَبْرِيّ، وروايات عن إبراهيم بن معقل النَسَفْيّ، وهو كتاب مطبوع متداول وتوجد عندي نسخة خطية منه[٤].

نموذج من الكتاب.

أقوال أبي علي في كتابه هذا لا يستغني عنها من أراد أن يتكلم في روايات ونسخ «الجامع الصحيح»؛ ولذلك سننقل منه كثيرًا في الكلام على الروايات وبيان معالمها، وسأكتفي بسياق نموذج من الكتاب ليتبين لنا ترتيب الكتاب، وسأحاول اختيار النماذج التي تفي بالغرض، وليكن أول موضع تكلم عنه ؛ لبيان جهده في هذا الجزء من الكتاب.

قال أبو علي في كتابه «تقييد المهمل» بعد المقدمة[٥]:

من ذلك في كتاب الإيمان في باب الصلاة من الإيمان.

---

(١) ص٥٤٨، ٥٥٠، ٥٥١.

(٢) ينظر ١٢/١٧٢.

(٣) ينظر ١٠/٤٠٦، ٤١١.

(٤) نشرته دار الوطن بالرياض ١٤٢٠هـ بتحقيق فتحي هلل، ونسخته الخطية موجودة في دار الكتب المصرية، وعندي منها مصورة.

(٥) ٢/٥٦٧.

قال البُخارِيّ: حَدَّثَنا عمرو بن خالد، قال: نا زهير، قال: نا أبو إسحاق، عن البراء، وذكر شأن تحويل القبلة.

قال الشيخ أبو علي: كان في نسخة أبى زيد المَرْوَزيّ: حَدَّثَنا عمر بن خالد، هكذا نقله عنه أبو الحسن القابسي وأبو الفرج عبدوس بن محمد الطليطلي، وذلك وهم، والصواب: عمرو- بفتح العين وسكون الميم- وهو عمرو بن خالد الحراني الجزري، وليس في شيوخ البُخارِيّ من يقال له: عمر بن خالد.اهـ. من «تقييد المهمل».

التعليق على النص:

هذا النص يلاحظ عليه ما يلي:

١) أنه يسوق الحديث ويذكر قبله موضع وجوده في «الصحيح»؛ حيث قال: من ذلك في كتاب الإيمان في باب الصلاة من الإيمان.

٢) أنه يذكر الأحاديث التي وجد فيها خلاف أو وهم وقع من قبل الرُّواة الذين وقعت روايتهم له والذين سبق ذكرهم، فهو لم يذكر كل أحاديث البُخارِيّ.

٣) أنه يقتصر على الاختلافات التي يظن القارئ أن فيها وهمًا أو إشكالًا، أما الاختلافات التي لا تضر والتي هي بمثابة توضيح أو زيادة أو اختصار أو غير ذلك فهو خارج عن شرط كتابه، يتبين ذلك إذا تأملنا جميع المواضع التي ذكرها.

٤) أنه يسوق الأحاديث داخل الكتب والأبواب بترتيب البُخارِيّ، فهو مثلا لا يقدم حديثًا جاء في كتاب الصلاة على حديث جاء في كتاب العلم أو الإيمان، ولا يؤخر حديثًا في باب العلم ويذكره بعد كتاب الزكاة مثلًا، وذلك أيضًا واضح من خلال ترتيب الكتاب.

٥) أنه يبدأ أولًا بذكر الحديث على وجه الصواب عنده كما هو عند

البُخارِيّ في «صحيحه» مقتصرًا على السند بنصه، ويذكر في المتن جزءًا منه أو ما يدل عليه إن كان الحديث مشهورًا.

انظر مثلًا قوله في هذا الموضع: وذكر شأن تحويل القبلة، ويقول في الحديث الذي بعده وكثيرًا ما يفعل ذلك وهو حديث بردة: «**ثلاثة لهم أجران**.. الحديث[١]».

وأحيانًا يذكر الحديث كاملًا إذا كان صغيرًا[٢].

٦) أنه لم يقتصر على الأحاديث التي في «صحيح البُخارِيّ» فقط وإنما تعدى ذلك إلى ذكر المتابعات والشواهد كما فعل في الموضع الذي ذكره في باب درجات المجاهدين من كتاب الجهاد (٦٢٧/٢) حيث قال: ذكر في المتابعة: وقال محمد بن فليح عن أبيه قال: وفوقه عرش الرحمن... إلخ[٣].

٧) وبعد أن يذكر الحديث بسنده وما يدل عليه أو بدايته على وجه الصواب عنده يذكر بعد ذلك ما خالف ذلك في النسخ الأخرى التي وقف عليها، وكثيرًا ما يؤيد الصواب بأدلة أخرى، وهذه الأدلة قد تكون نقولًا عن علماء آخرين[٤] وهي في الأغلب الأعم تكون استنباطًا[٥].

---

(١) «تقييد المهمل» ٥٦٨/٢.

(٢) ينظر مثلًا ٦٤٨/٢.

(٣) ٦٢٧/٢.

(١) أمثال الدار قطني، وأبي عبدالله الحاكم، وأبي نصر الكلاباذي ،وابن أبي حاتم، أو البُخَارِيّ نفسه. ينظر ٦٢١/٢، ٦٢٥، ٦٣٢، ٦٤٥، ٦٩٣، ٧١٩ وغيرها كثير مما لا يسع المقام لذكره.

(٢) ينظر إلى قوله: وليس في شيوخ البُخَارِيّ من يقال له: عمر بن خالد.

وينظر أمثلة أخرى كثيرة مثل ص٥٧٢ بعد أن حكى خلافًا في إسناد قَال: واتصال هذا الإسناد وصوابه أن يكون عن محمد...إلخ.

وغالبًا ما يوفق في الترجيح ويقطع بوجه الصواب والتصريح بذكر الواهم إذا تيقن من ذلك[1]، وأحيانًا يحكي الخلاف ويقتصر عليه إذا كان الوجهان مما لا يتعارضان وغير ذلك.

٨) أنه اقتصر على الأوهام الواقعة للرواة في الأسانيد فقط دون المتون والأبواب والكتب، ولو فعل ذلك لكان في غاية الحسن والتمام في بابه. ولعل السبب في ذلك أن من سأله تأليف الكتاب لم يطلب منه ذلك أو أنه اقتصر على ما يدخل العلة في الإسناد لدخوله في جملة الغرض الذي من أجله ألف جميع الكتاب؛ حيث تجد جميع الأقسام الأخرى في الكتاب تتحدث عن الرجال وضبطها والتمييز بينها والله أعلم.

٩) كثيرًا ما يسوق بعض الأحاديث بإسناده أو يذكر الأقوال مسندة إلى قائليها، وكثيرًا ما ينقل كلام أبي مسعود الدمشقي والكلاباذي، وقد ينقل عن الدارقطني والبُخارِيّ في غير «الصحيح» وابن أبي حاتم.

١٠) أضاف إلى الروايات التي وقعت له رِواية عبدوس وهو أبو الفرج بن محمد الطليطلي، وهي رِواية لـ«الصحيح» عن أبي زيد المَرْوَزيّ عن الفَرَبْريّ عن البُخارِيّ[2].

وينظر إلى قوله ص٥٧٩: ولا يتصل السند إلا بذكر يحيى بن آدم وسقوطه وهم.اهـ.

(١) ينظر في المثال الذي معنا قوله: وذلك وهم، والصواب عمرو بفتح العين وسكون الميم...إلخ. وقال في ص٥٧٢: واتصال هذا الإسناد وصوابه أن يكون عن محمد...إلخ، وفي ص٥٧٨... وهو وهم والصواب سعد بسكون العين...، وقال في ص٦٠٨: وقع في نسخة أبي محمد... وهو وهم وصوابه...إلخ، وقال في ص٦٦٣: وهذا خطأ بين وإنما هو التبوذكي. وغير ذلك كثير.

(٢) ينظر مثلًا المثال الذي معنا وينظر أيضًا ص٥٧٥، ص٥٩٠، ص٦٠٠، ص٦٦٥، ص٧١٢ وغير ذلك.

كتاب «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» للقاضي عِياض[1]

مؤلفه: هو الإمام الجليل والعالم العلامة، القاضي أبو الفضل عِياض بن عمرو ابن موسى بن عِياض بن محمد بن عبدالله بن موسى بن عِياض، الفاسي الأصل، السبتي المولد، المراكشي المدفن، اليحصبي نسبة إلى يحصب بن مالك بن زيد، الحافظ المغربي الذي ارتبط اسم بلاد المغرب باسمه.

يلتقي نسبه بنسب الإمام مالك إمام دار الهجرة، وصاحب المذهب المالكي المتبع بالديار المغربية وأفريقيا، هذا المذهب الذي انتمى إليه

(١) ترجمة القاضي عياض منثورة في بطون الكتب التي لا يمكن حصرها، ومنها على سبيل المثال: «الصلة» لابن بشكوال ٦٦٠/٢- ٦٦١، «المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي» لابن الأبار ٢٩٤- ٢٩٨، «وفيات الأعيان» لابن خلكان ٤٨٣/٣- ٤٨٥، «سير أعلام النبلاء» للذهبي ٢١٢/٢٠- ٢١٩، وغيره من كتب الذَّهبي، «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب» لابن فرحون ٤٦/٢- ٥١، «فهرس الفهارس» للكتاني ٧٩٧/٢- ٨٠٤، وغير ذلك من المصادر والكتب والمقالات التي ألفت حول شخصية هذا الإمام.

وقد خصصت له وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب دورة خاصة به، ضمن سلسلة ندوات الإمام مالك إمام دار الهجرة، وهي تشتمل على ثلاثة وأربعين بحثا منشورًا كلها عن القاضي وما يتعلق به وغير ذلك.

ولقد ذكر الدكتور/ قاسم سعد في أول كتابه «جمهرة تراجم الفقهاء المالكية» وهي سلسلة ضمن إصدارات دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي لسنة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م محاولة لحصر جميع المصادر والكتب التي ألفت، والمقالات التي ترجمت أو تكلمت عن القاضي عياض.

عِيـاض، ويعتبـر مـن أشـهر أعلامـه البـارزين المـشهورين الـذي خـدموه بالتصنيف والإفتاء والتعليم.

فكان القاضي عِياض ذا صلة بالإمام مالك من ناحيتين:

الأولى: صلة النسب.

الثانية: صلة المذهب.

مولده: ولد القاضي عِياض ببلدة سبتة من الديار المغربية في منتصف شعبان سنة ٤٧٦هـ، وبها بدأ حياته الأولى في التعليم والقراءة، فحفظ القرآن الكريم بالروايات السبع، وانتقل إلى تعلم العلم، فحفظ الكثير من التصانيف والمتون في مختلف الفنون، وهو ما يزال صغير السن، وذلك لما حباه الله تعالى من ذكاء وقوة الذاكرة، إلى جانب الفطنة الواسعة، وهذه الصفات من شأنها أن ترفع صاحبها حتى تجعله في مصاف العلماء البارزين ذوي المراتب العالية في العلم والفضل والكمال.

ومما ساعده على ذلك ما وجده من عمق الثقافة الإسلامية في تلك البقعة التي نشأ بها، وتربى فيها، بدءًا من مسقط رأسه سبتة التي كانت ملتقى الثقافات بما حباهاالله من موقع جغرافي، مما جعلها دار ممر للعلماء الكبار القادمين من المشرق العربي، الذين يمرون بالمغرب العربي عبرها نحو ديار الإسلام بالأندلس أو العكس؛ حيث العلماء القادمون من بلاد المغرب والأندلس، الراحلون إلى المشرق العربي حيث طلب العلم وأداء فريضة الحج المباركة.

شيوخه ورحلاته: كان القاضي عِياض رحمه الله تعالى ذا منهج فريد ومتميز في طلب العلم وتلقي المرويات، سار عليه من بداية حياته وطلبه للعلم؛ حيث يرى رحمه الله تعالى أن المادة المروية إذا لم تثبت صحة نسبتها إلى صاحبها لا تصلح أن تكون أساسا في البحث والدرس، فضلا

عن أن تبنى عليها الأحكام، فهو يرى أنه لابد من التوسع في الرِّواية والقراءة المقيدة على أربابها.

هذا المنهج الفريد الذي سار عليه القاضي عِياض جعله يرحل من مسقط رأسه – بعد أن استوعب ما فيها- إلى الأندلس، وذلك في سنة ٥٠٧هـ؛ أي بعد حوالي ثلاثين عاما من ولادته، فوصل إلى قرطبة بغية تصحيح المتون التي تلقاها.

وأول ما تحمل القاضي عِياض من العلم إجازة مجردة من الحافظ أبي علي الغساني، وكان يمكنه السماع منه فقد لحق من حياته اثنين وعشرين عاما، ومن شيوخه من أهل المغرب القاضي أبو عبدالله عيسى، والخطيب أبو القاسم، والفقيه أبو إسحاق بن الفاسي وغيرهم.

ولما رحل إلى الأندلس سنة ٥٠٧هـ روى عن القاضي أبي علي الصَّدفي سُكَّرة، ولازمه، وأخذ عن أبي حبر بن العاص، وأبي عتاب، وهشام بن أحمد وعدة.

وتفقه بأبي عبدالله محمد بن عيسى التميمي، والقاضي محمد بن عبدالله المسيلي وشيوخه من كثرتهم ألف فهرسًا ذكرهم فيه وترجم لهم، وقد بلغ عددهم ثمانية وتسعين شيخًا، والكتاب مطبوع طبعة الدار العربية للكتاب بليبيا سنة ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، بدراسة وتحقيق الدكتور/ محمد بن عبدالدايم.

وعاد القاضي عِياض من بلاد الأندلس بعد أن رصد عن كثب مناهج العلماء الأندلسيين في التفكير، ورأى كيف كانوا يتناولون المسائل بالدرس والبحث والتمحيص، فيردون منها ما يردون ويقبلون منها ما يقبلون فعاد إلى بلده آخذًا ما ينبغي له أخذه، وتاركًا ما ينبغي له تركه، عاد وقد أصبح بحرًا لا ساحل له في العلم، عاد وهو طاقةٌ هائلةٌ من التجارب، فأصبح

صوتًا للحق مدويًا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، لا يخاف في الله لومة لائم، يقضي بين الناس كما أمر الله وكما يقضي إليه اجتهاده.

من أجل كل ذلك علا قدره ومكانته بين أهله، وذاع صيته بين أقرانه حتى تبوأ مكانًة عاليًة، يُشد إليه الرحال طلبًا للإسناد وتلقي العلم على يديه، فأصبح بحق إمام وقته في الحديث وعلومه، فقيه زمانه في الأصول واللغة والنحو والأنساب، وغير ذلك مما يدل عليه تنوع معارفه وتآليفه التي تركت علامةً بارزةً في كل لون من ألوان التصنيف دالة على ذلك.

أقوال العلماء فيه:

قال ابن بشكوال في «الصلة»[(١)]: هو من أهل العلم والتفنن والذكاء والفهم، واستقضي بسبتة مدة طولة حمدت سيرته فيها، ثم نُقل عنها إلى قضاء غرناطة، فلم يطول بها، وقدم علينا قرطبة فأخذنا عنه.اهـ.

وقال فيه ابن الأبار: وكان لا يدرك شأوه، ولا يبلغ مداه في العناية بصناعة الحديث وتقييد الآثار، وخدمة العلم مع حسن التفنن فيه[(٢)].

وقال فيه رفيقه وتلميذه أبو عبدالله محمد بن حَمّاد السبتي: جلس القاضي للمناظرة وله نحو من ثمان وعشرين سنة، وولي القضاء وله خمس وثلاثون سنة، كان هينا من غير ضعف، صليبًا في الحق.. إلى أن قال: وحاز من الرئاسة في بلده والرفعة ما لم يصل إليه أحدٌ قط من أهل بلده، وما زاده ذلك إلا تواضعًا وخشيةً لله تعالى[(٣)].

وقال ابن خلكان في «وفيات الأعيان»: وهو إمام الحديث في وقته،

(١) ٢/٤٥٣.

(٢) «معجم أصحاب أبي علي الصَّدفي»

(٣) «السير» ٢٠/٢١٤- ٢١٥.

وأعرف الناس بعلومه، وبالنحو واللغة وكلام العرب، وآبائهم وأنسابهم[١].

وقال الذَّهبي في «السير»: الإمام العلامة الحافظ الأوحد، شيخ الإسلام..[٢].

مصنفاته:

له الكثير من المؤلفات في شتى العلوم والفنون؛ فمنها في الحديث: «مشارق الأنوار على صحاح الآثار»، «إكمال المعلم بفوائد مسلم»، «الإِلماع في أصول الرواية وتقييد السماع»، وغير ذلك.

وله في الرجال: «ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك»، «الغنية في أسماء شيوخه»، «المعجم في ذكر أبي علي الصَّدفي».

وله غير ذلك الكثير مما لا يسع المجال لحصره.

وفاته: توفي رحمه الله تعالى في سنة أربع وأربعين وخمسمائة في رمضان. وقيل: في جمادى الآخرة بمراكش، فرحمه الله تعالى رحمة واسعة.

الكتاب

كتاب «مشارق الأنوار على صحاح الآثار»، هكذا سماه مؤلفه، اشتمل على تفسير غريب حديث «الموطأ» و«الجامع الصحيح» لأبي عبدالله محمد ابن إسماعيل البُخارِيّ، و«الجامع الصحيح» لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، وضبط الألفاظ والتنبيه على مواضع الأوهام والتصحيفات، وضبط أسماء الرجال.

---

(١) «وفيات الأعيان» ٣/٤٨٣.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ٢٠/٢١٢.

ترتيب الكتاب:

يقول القاضي عِياض في المقدمة مبينا ترتيب كتابه[(١)]:

رأيت ترتيب تلك الكلمات على حروف المعجم، أيسر للناظر، وأقرب للطالب، فإذا وقف قارئ كتاب منها على كلمة مشكلة أو لفظة مهملة، فزع إلى الحرف الذي في أولها إن كان صحيحًا، وإن كان من حروف الزوائد أو العلل تركه، وطلب الصحيح، وإن أشكل وكان مهملا طلب صورته في سائر الأبواب التي تشبهه، حتى يقع عليه هنالك.

فبدأت بحرف الألف، وختمت بالياء على ترتيب حروف المعجم عندنا، ورتبت ثاني الكلمة وثالثها من ذلك الحرف على ذلك الترتيب، رغبة في التسهيل للراغب والتقريب، وبدأت في أول كل حرف بالألفاظ الواقعة في المتون، المطابقة لبابه على الترتيب المضمون.اهـ.

فالكتاب مرتب على ترتيب حروف المعجم عند المغاربة، حيث يوجد نوع اختلاف بين ترتيب حروف المعجم عند المشارقة عنه عند المغاربة، وزيادة في التوضيح سأذكر ترتيب الحروف عند المغاربة ليُعلم ذلك:

فالترتيب عند المشارقة معروف وعند المغاربة هو كما يلي: الهمزة، الباء الموحدة، التاء المثناة، الثاء المثلثة، الجيم المعجمة، الحاء المهملة، الخاء المعجمة، الدال المهملة، الذال المعجمة، الراء المهملة، الزاي المعجمة، الطاء المهملة، الظاء المعجمة، ثم الكاف، اللام، الميم، النون، الصاد المهملة، الضاد المعجمة، ثم العين المهملة، الغين المعجمة، الفاء، القاف، ثم السين المهملة، الشين المعجمة، الهاء، الواو، الياء.

وهكذا رتب الكتاب على حروف المعجم بهذا الترتيب بدءًا من الألف

(١) ص ٢٨- ٢٩

وختما بالياء مع ترتيب ثاني الكلمة وثالثها من ذلك الحرف نفس الترتيب.

ثم ذكر تحت كل حرف من هذه الحروف أربعة فصول رئيسة:

الفَصْل الأول: في ضبط الألفاظ والحروف الواردة في الأصول الثلاثة، وشرح ما وقع فيها من خلل أو وهم، وبيان ما هو الصواب وغيره.

الفَصْل الثاني: ما في الحرف من أسماء المواضع والأماكن من الأرض وضبطها، وما وقع فيها من اختلاف أو وهم أو تصحيف بالنسبة للكتب الثلاثة المعتمدة.

الفَصْل الثالث: في الأسماء والكنى، مع ضبط ما التبس منها أو وقع فيه اختلاف أو وهم.

الفَصْل الرابع: ما في الحرف من الأنساب، وما استشكل فيها والتبس خلافا أو وهما، ثم ما هو خارج عن هذه الفصول مما لا يدخل في باب من أبوابها لخلل وقع فيه أو التباس أو توهم أو تأخير ذكره أو ضبطه في باب من أبواب الكتاب الأخرى، أو في فصل من فصوله السابقة أو اللاحقة.

مثال: حرف الجيم(١):

قال: حرف الجيم. فبدأ بحرف: (الجيم مع الهمزة) ثم ذكر تحته (ج ا ر) ثم (ج ا ن) ثم (ج ا ش) وهكذا اقتصر على ذلك، حيث لا توجد كلمات إلا في هذه المواد وذكر تحت كل مادة المفردات والألفاظ التي وردت في الأحاديث من جنس هذه المواد.

فذكر تحت مادة: (ج ا ر) قوله: (أو بقرة لها جوار) وتكلم عن رواياتها

---

(١) هذا الحرف بجميع فصوله يقع في حوالي مائة صفحة، ينظر: ٣٧١/١-٤٦٩.

وذكر أن في بعضها: (خوار) بالخاء ومعنى كل منهما..الخ

ثم ذكر (ج ا ن) وذكر تحتها قوله: (كأنما أخرجها من جونة عطار)

ثم (ج ا ش) وذكر تحتها قوله: (فيسكن جاشه)

وبعد ذلك ذكر فصلًا بعنوان: الاختلاف والوهم من ذلك، وهذا الفَصْل يذكره عقب كل حرف، وهو الخاص باختلاف الألفاظ الناتج عن اختلاف الرُّواة للكتب الثلاثة.

يقول القاضي عِياض: فصل الاختلاف والوهم.

وقوله: (فجئث منه فرقا) بضم الجيم بعدها همزة مكسورة وثاء ساكنة مثلثة، كذا رِواية كافتهم الأصيلي والحَمُّويِّ والمُسْتَمْلِيّ والنَسَفْيّ، في كتاب الأنبياء وغيره، وكذا لأكثر رواة مسلم، وعند السمرقندي وابن الحذاء في الأول: (جثثت) بثاء مثلثة أخرى مكان الهمزة حيث وقع، وكذا عند العذري في آخر حرف منها، مثل الرِّواية الأولى، ولغيره ما للسمرقندي، وللأصيلي في التفسير الوجهان، وبالثاء فيهما لأبي زيد، ومعنى الروايتين واحد، أي: رعبت، كما جاء بهذا اللفظ أول البُخارِيّ، قال الخليل: جئث الرجل وجث: فزع.

ووقع للقابسي (فجثئت) قدم الثاء على الهمزة في كتاب الأنبياء، ولا معنى له، ووقع له في كتاب التفسير ولغيره (فحثثت) بالحاء المهملة وثاءين مثلثتين، وكذا رواه ابن الحذاء في كتاب مسلم في الثاني والثالث، وفسروه: بأسرعت، ولا معنى له؛ لأنه قال بعده: فهويت إلى الأرض، أي: سقطت. يريد من الذعر، فكيف يجتمع السقوط والإسراع.

وحكى أن بعضهم رواه (فجبنت) من الجبن ولا معنى له هنا وهو

تصحيف[1].اهـ.

ثم ذكر القاضي: الجيم مع الباء فبدأ (ج ب ب) ثم: (ج ب ذ) ثم: (ج ب ر) ثم: (ج ب ل) ثم: (ج ب ن) ثم: (ج ب ه) ثم: (ج ب ى) يذكر تحت هذه المواد ما يناسبها من المفردات الواردة في الحديث.

ثم عقد فصل الاختلاف والوهم من هذه المادة، فذكر الاختلاف في قوله: (فقعد على جبا الركية) ثم الاختلاف في كلمة: (جيبه) في باب جيب القميص، في حديث المتصدق والبخيل: (هكذا بأصبعيه في جيبه) هل هي جيبه أو جبته؟

ثم الاختلاف في كلمة (أجبرهم) في قوله: في قريش (أني أردت أن أجبرهم) هل هي أجبرهم أو أجيزهم.. وهكذا يسرد المفردات التي وقع فيها خلاف بين الرُّواة مبينًا وجه الصواب، وحاكيا كل ما جاء فيها كما وقعت له الرِّواية.

ثم بعد ذلك ينتقل إلى حرف الجيم مع الثاء، فيسرد مفرداته ثم الجيم مع الحاء.. إلى آخر الحروف بترتيب المغاربة، وهو في كل ذلك يعقد فصلا للمختلف فيه من قبل الرُّواة عقب كل مادة كما سبق، وكل ذلك يعتبر في القسم الأول من هذا الحرف.

والقسم الثاني: خصصه لأسماء المواضع، فذكر في هذا الحرف: (الجمرة) و(الجعرانة) و(جرباء) و(الجحفة).. الخ.

ثم ينتقل إلى القسم الثالث: وقد خصصه لمشكل الأسماء والكنى من هذا الحرف، ثم يذكر عقبه فصلا للمختلف فيه من قبل الرُّواة.

ثم القسم الرابع: وقد خصصه لمشكل الأنساب، ويتبعه بفصل

---

(١) «مشارق الأنوار» ١/٣٧٢.

الاختلاف والوهم منه وهكذا ثم ينتقل إلى الحرف الذي يليه وهو الحاء بجميع أقسامه مثل تقسيم حرف الجيم.

ويلخص القاضي عِياض عمله في الكتاب فيقول[١]:

فتولينا إتقان ضبطها، بحيث لا يلحقها تصحيف يظلمها، ولا يبقى بها إهمال يبهمها، فإن كان الحرف مما اختلفت فيه الروايات نبهنا على ذلك، وأشرنا إلى الأرجح والصواب هنالك، بحكم ما يوجد في حديث آخر رافع للاختلاف، مزيح للإشكال، مريح من حيرة الإبهام والإهمال، أو يكون هو المعروف في كلام العرب، أو الأشهر أو الأليق بمساق الكلام والأظهر، أو نص من سبقنا من جهابذة العلماء وقدوة الأئمة على المخطئ والمصحف فيه، أو أدركناه بتحقيق النظر، وكثرة البحث على ما نتلقاه من مناهجهم، ونقتفيه.

وترجمنا فصلا في كل حرف، على ما وقع فيها من أسماء أماكن من الأرض، وبلاد يشكل تقييدها، ويقل متقن أساميها ومجيدها، ويقع فيها لكثير من الروايات تصحيف يسمج، ونبهنا معها على شرح أشباهها من ذلك الشرج[٢]، ثم نعطف على ما وقع في المتون في ذلك الحرف بما وقع في الإسناد من النص على مشكل الأسماء والألقاب، ومبهم الكنى والأنساب، وربما وقع منه من جرى ذكره في المتن، فأضفناه إلى شكله من ذلك الفن.. ثم قال:

وذكرنا في آخر كل فصل من فصول كل حرف ما جاء فيه من

---

(١) ص ٢٨- ٢٩

(٢) الشَّرْجُ: الضرب، يقال: هما شَرْج واحد أي ضرب واحد. ينظر «تهذيب اللغة» ١٨٤٩/٢، «لسان العرب» ٢٢٢٧/٤ مادة: شرج.

تصحيف، ونبهنا فيه على الصواب والوجه المعروف.اهـ.

الباعث على تأليفه:

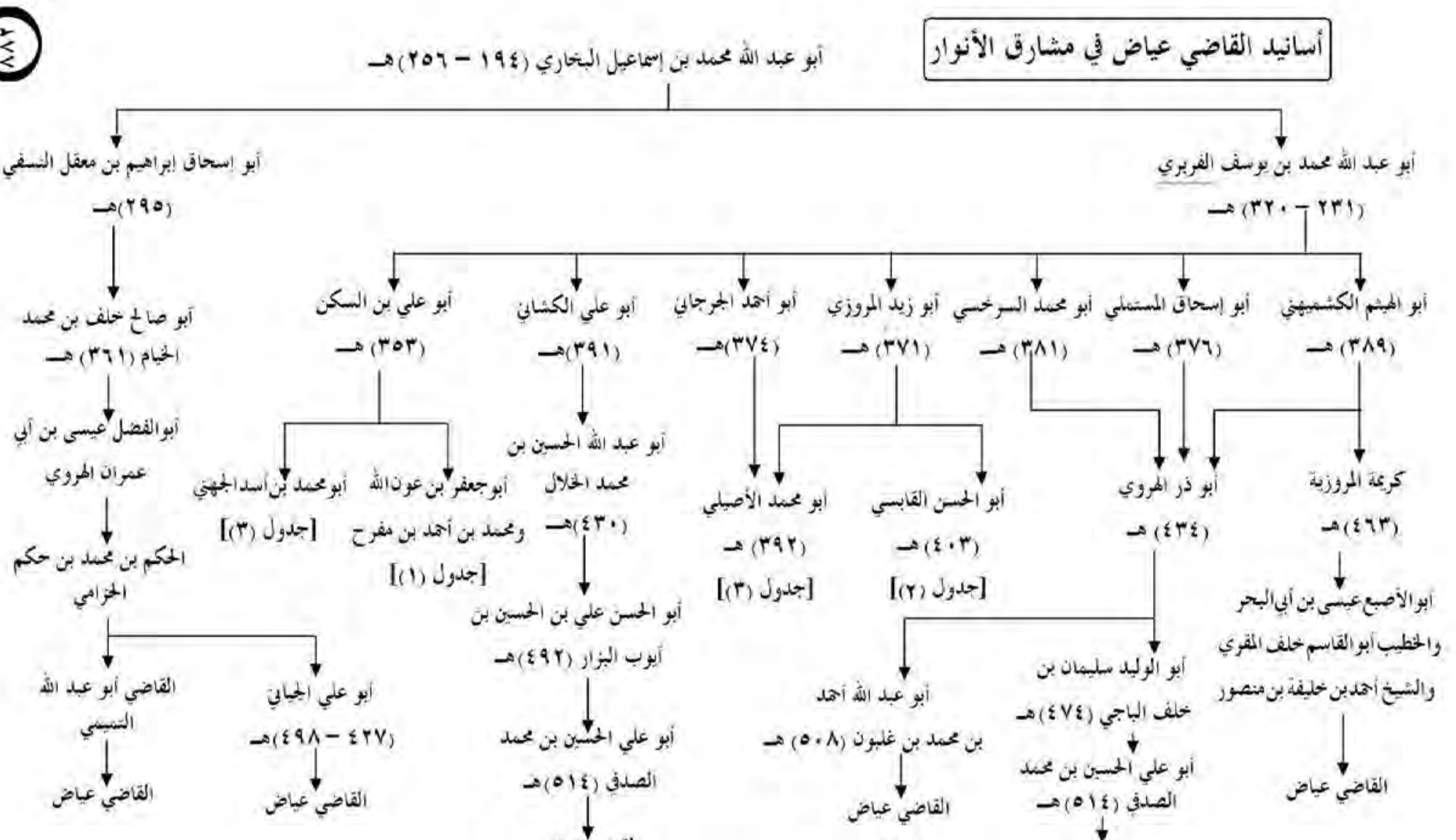
يذكر القاضي عِياض الباعث على تأليف هذا الكتاب مبينًا قصور الدراسات التي سبقته و أن كتابه هذا أراد به أن يستكمل الخلل السابق فيقول(١): ولم يؤلف في هذا الشأن كتاب مفرد، تقلد عهدة ما ذكرناه على أحد هذه الكتب أو غيرها، إلا ما صنعه الإمام أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في «تصحيف المحدثين» وأكثره مما ليس في هذه الكتب، وما صنعه الإمام أبو سليمان الخطابي في جزء لطيف، وإلا نكتًا مفترقة وقعت أثناء شروحها لغير واحد، لو جمعت لم تشف غليلًا، ولم تبلغ من البغية إلا قليلًا، وإلا ما جمع الشيخ الحافظ أبو علي الحسن بن محمد الغساني شيخنا رحمه الله في كتابه المسمى: بـ«تقييد المهمل»، فإنه تقصى فيه أكثر ما اشتمل عليه الصحيحان، وقيده أحسن تقييد، وبينه غاية البيان، وجوده نهاية التجويد، لكن اقتصر على ما يتعلق بالأسماء والكنى والأنساب وألقاب الرجال، دون ما في المتون من تغيير وتصحيف وإشكال، وإن كان قد شذ عليه من الكتابين أسماء واستدركت عليه فيما ذكر أشياء، فالإحاطة بيد من يعلم ما في الأرض والسماء.اهـ.

* * *

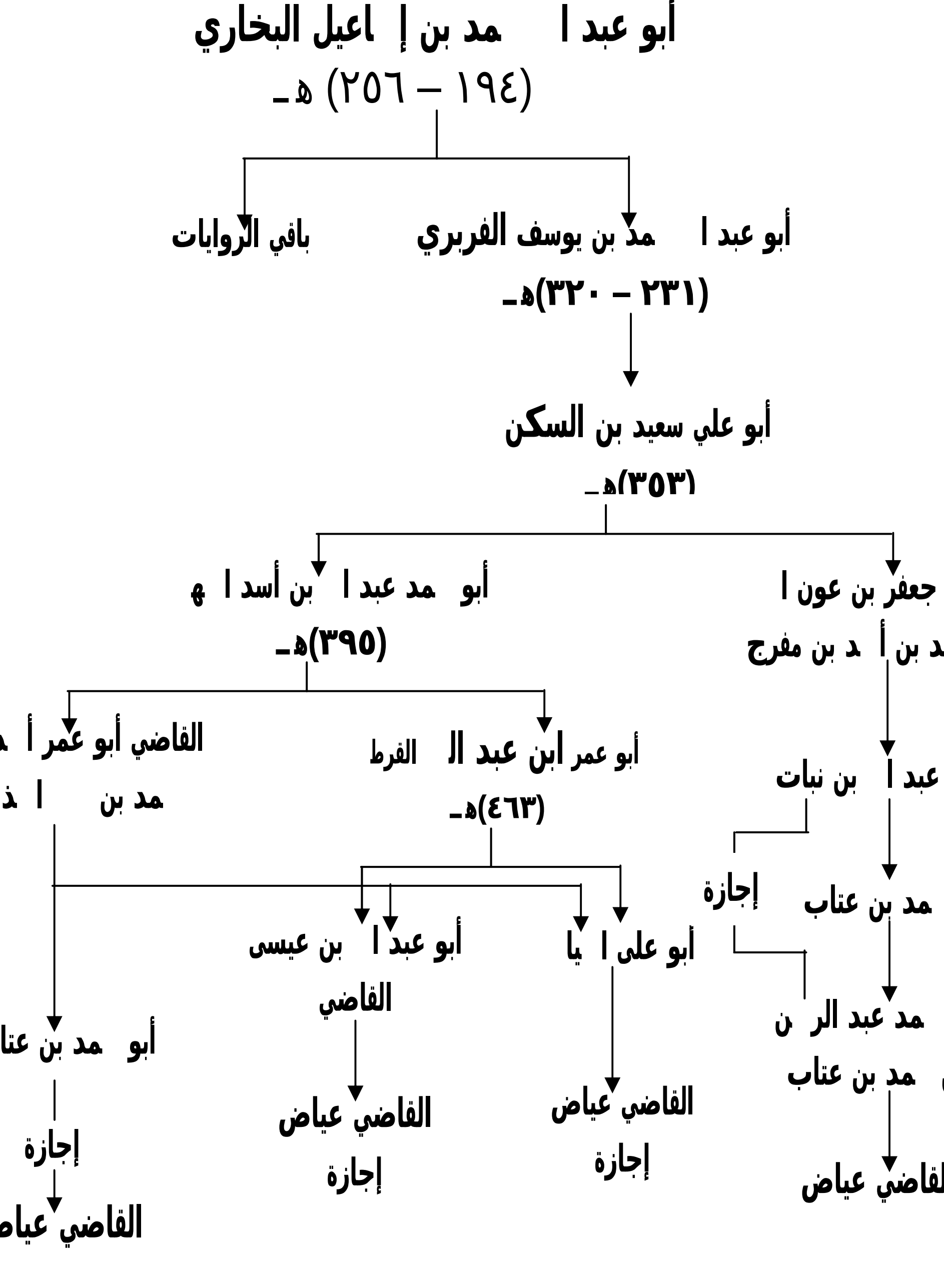
---

(١) ١/٢٧- ٢٨.

أسانيد القاضي عياض في مشارق الأنوار

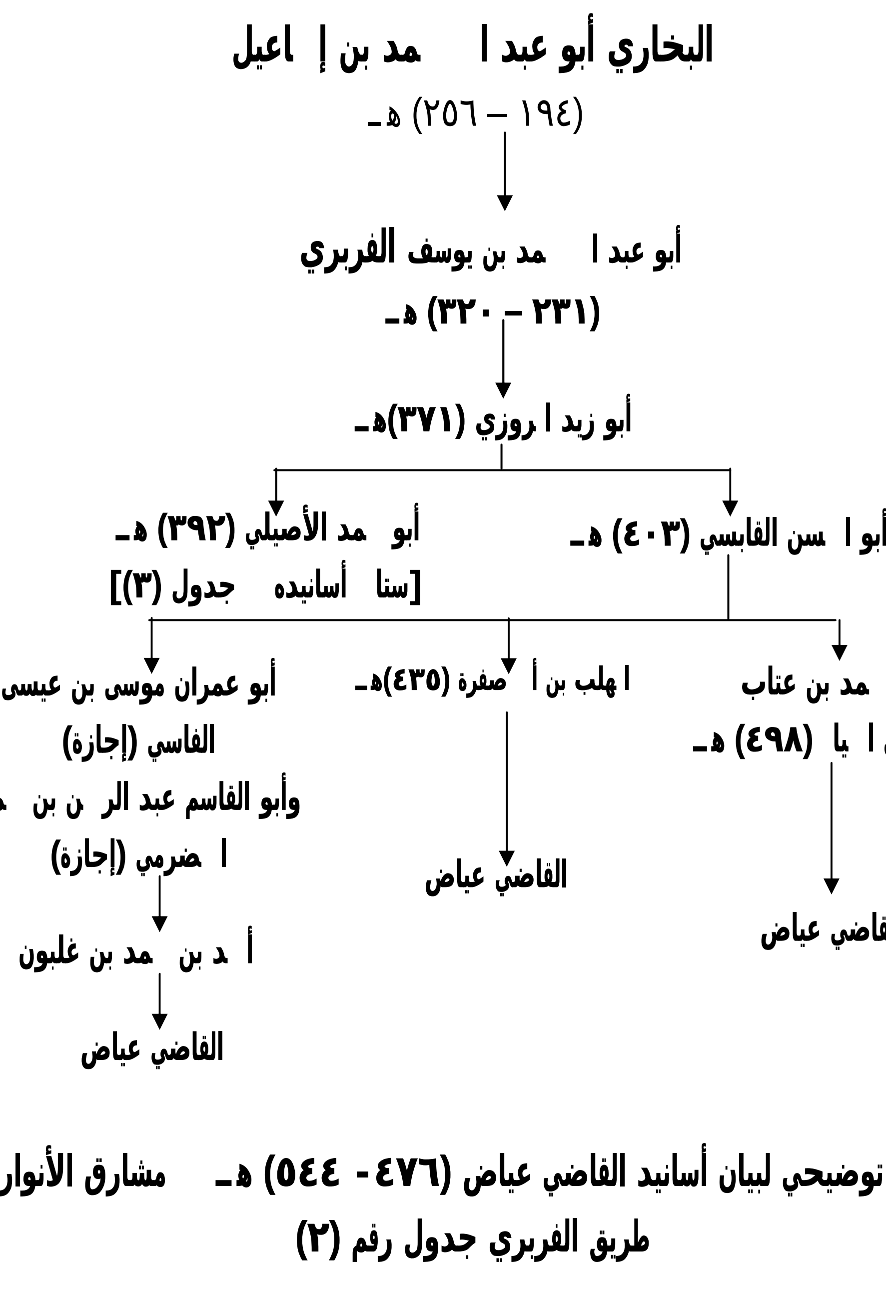


رسم توضيحي لبيان أسانيد القاضي عياض (٤٧٦ – ٥٤٤) هـ في ((مشارق الأنوار)) – جدول عام



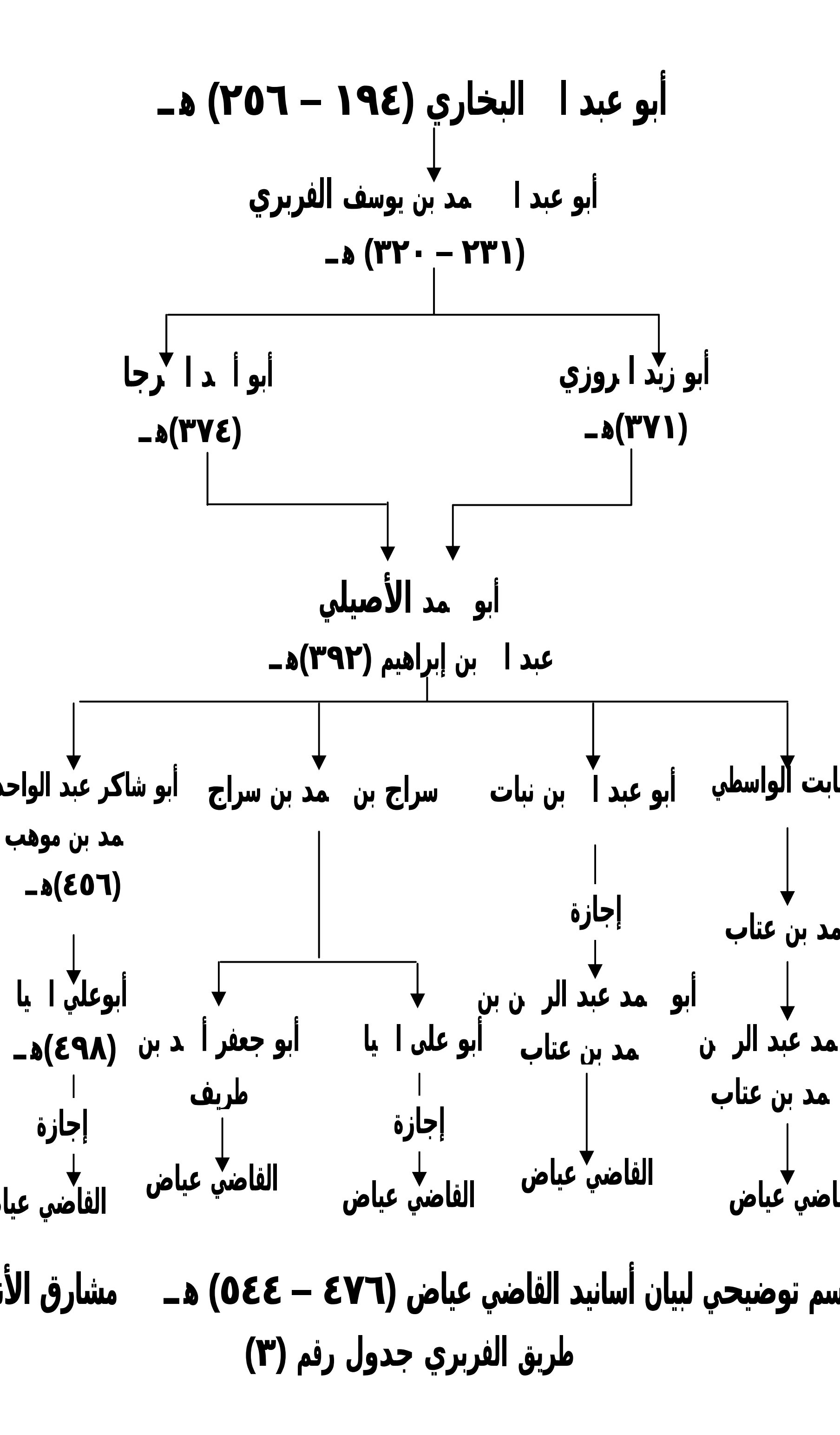
رسم توضيحي لبيان أسانيد القاضي عياض (٤٧٦-٥٤٤) هـ في مشارق الأنوار

طريق الفربري جدول رقم (١)



رسم توضيحي لبيان أسانيد القاضي عياض (٤٧٦ - ٥٤٤) هـ مشارق الأنوار

طريق الفربري جدول رقم (٢)



رسم توضيحي لبيان أسانيد القاضي عياض (٤٧٦ – ٥٤٤) هـ مشارق الأنوار
طريق الفربري جدول رقم (٣)

الروايات التي اعتمد عليها:

ساق القاضي عِياض في أول الكتاب أسانيده للكتب الثلاثة، فذكر أسانيد الصحيح بعد ذكر أسانيده إلى الموطأ قائلا[(١)]:

وأما الكتاب الجامع المسند الصحيح المختصر من آثار رسول الله ﷺ للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل، البُخارِيّ المولد والمنشأ والدار، الجعفي النسب بالولاء، فقد وصل إلينا من رِواية أبي عبدالله محمد بن يوسف الفَرَبْريّ، وأكثر الروايات من طريقه، ومن رِواية إبراهيم بن معقل النَسَفْيّ عن البُخارِيّ، ولم يصل إلينا من غير هذين الطريقين عنه، ولا دخل المغرب والأندلس إلا عنهما، على كثرة رواة البُخارِيّ عنه لكتابه.

فقد روينا عن أبي إسحاق المُسْتَمْلِيّ أنه قال: عن أبي عبدالله الفَرَبْريّ أنه كان يقول: روى الصحيح عن أبي عبدالله تسعون ألف رجل ما بقي منهم غيري.

فأما رِواية الفَرَبْريّ فرويناها من طرق كثيرة:

منها: طريق الحافظ أبي ذر عبد بن أحمد الهَرَويّ.

وطريق أبي محمد عبدالله بن إبراهيم الأصيلي.

وطريق أبي الحسن علي بن خلف القابسي.

وطريق كريمة بنت محمد المَرْوَزيّة.

وطريق أبي علي سعيد بن عثمان بن السكن البغدادي.

وطريق أبي علي إسماعيل بن محمد الكُشّانيّ.

وأبي علي محمد بن عمر بن شبوية.

وأحمد بن صالح الهمداني.

وأبي نعيم الحافظ الأصبهاني.

---

(١) ١/٣٦- ٣٩

وأبي الفيض أحمد بن محمد المَرْوَزيّ، وغيرهم

فأما **رِواية أبي ذر**: فإني سمعتها، بقراءة غيري بجامع مدينة مرسية، لجميع الصحيح بها، على القاضي الشهيد أبي علي الحسين بن محمد الصَّدفي، وحَدَّثَنا بها عن القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، عن أبي ذر عبد بن أحمد الهَرَويّ، عن شيوخه الثلاثة: أبي محمد بن حموية السَّرْخَسي، وأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المُسْتَمْلِيّ، وأبي الهيثم محمد ابن المكي الكُشْمِيهَني ، كلهم عن الفَرَبْريّ، عن البُخارِيّ.

وأخبرني به الشيخ أبو عبدالله أحمد بن محمد بن غلبون بمدينة أشبيلية، عن أبي ذر الهَرَويّ إجازة.

وأما **رِواية الأصيلي**: فإني قرأت بها جميع الكتاب على الفقيه الشيخ أبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن عتاب بمدينة قرطبة، وحدثني به، عن أبيه، عن أحمد بن ثابت الواسطي وغيره، عن الأصيلي، عن أبي زيد محمد ابن أحمد المَرْوَزيّ وأبي أحمد محمد بن محمد بن يوسف الجُرْجانيّ كلاهما، عن الفَرَبْريّ، قال لي أبو محمد بن عتاب: وأجازنيها الفقيه أبو عبدالله بن نبأت عن الأصيلي.

قال القاضي أبو الفضل رحمه الله: وكتب إلي بها إجازة بخط يده الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الجَيّانيّ، وحدثني بها مشافهة الكاتب أبو جعفر أحمد بن طريف حدثاني به جميعا عن القاضي سراج بن محمد ابن سراج عن الأصيلي.

قال الجَيّانيّ: وحدثني بها أيضا أبو شاكر عبدالواحد بن موهب عنه، وعارضت كتابي بأصل الأصيلي، الذي بخطه حرفا حرفا، وكذلك عارضت مواضع إشكاله بأصل عبدوس بن محمد الذي بخطه أيضا، وروايته فيه عن المَرْوَزيّ.

وأما **رِواية القابسي**: فحدثني بها سماعا وقراءة وإجازة أبو محمد بن عتاب، وأبو علي الجَيّانيّ وغير واحد قالوا: نا أبو القاسم حاتم بن محمد الطرابلسي، عن أبي الحسن القابسي، عن أبي زيد المَرْوَزيّ، عن الفَرَبْريّ.

وأنا بها أحمد بن محمد عن الفقيهين أبي عمران موسى بن عيسى الفاسي، وأبي القاسم عبدالرحمن بن محمد الحضرمي، بالإجازة عن القابسي.

ولنا فيه أيضا رِواية من طريق القاضي أبي القاسم المهلب بن أبي صفرة عنه.

وأما **رِواية أبي علي بن السكن**: فحدثني بها أبو محمد بن عتاب، عن أبيه، عن أبي عبدالله بن نبأت، عن أبي جعفر بن عون الله ومحمد بن أحمد ابن مفرج، عن أبي علي بن السكن، عن الفَرَبْريّ.

قال أبو محمد بن عتاب: وأجازنيها ابن نبأت المذكور

قال القاضي رحمه الله: حَدَّثَنا بها الشيخ أبو علي الجَيّانيّ، فيما كتب إلينا به.

وحَدَّثَنا به القاضي أبو عبدالله بن عيسى سماعا لأكثره عنه قال: حَدَّثَنا بها القاضي أبو عمر بن الحذاء، وأبو عمر بن عبدالبر الحافظ قالا: حَدَّثَنا أبو محمد عبدالله بن أسد، عن ابن السكن.

قال القاضي رحمه الله: وحَدَّثَنا به أبو محمد بن عتاب، عن أبي عمر ابن الحذاء، إجازة منه له.

وأما رِواية كريمة فحدثني بها الشيخ أبو الأصبغ عيسى بن أبي البحر الزهري، والخطيب أبو القاسم خلف بن إبراهيم المقري، والشيخ أحمد بن خليفة بن منصور الخزاعي إجازة، وغير واحد كلهم عن كريمة بنت محمد سماعا عن أبي الهيثم الكُشْمِيهَني ، عن الفَرَبْريّ.

وأما **رِواية أبي علي الكُشّانيّ** فإن القاضي الحافظ أبا علي حَدَّثَنا بها عن أبي الحسن علي بن الحسين بن أيوب البزاز سماعه منه ببغداد، عن أبي عبدالله الحسين ابن محمد الخلال، عن أبي علي الكُشّانيّ، عن الفَرَبْريّ

وأما **رِواية أبي إسحاق النَسَفْيّ** فكتب إلي بها الشيخ الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الغساني، وسمعت على القاضي أبي عبدالله التميمي كثيرًا مما قيد منها عنه قال: حدثني بها أبو العاصي حكم بن محمد الجذامي عن أبي الفضل بن أبي عمران الهَرَويّ، عن أبي صالح خلف بن محمد الخيام البُخارِيّ، عن إبراهيم بن معقل النَسَفْيّ، عن البُخارِيّ إلا أن النَسَفْيّ فاته من آخر الكتاب شيء من كتاب الأحكام، إلى باب قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ [الفتح:١٥] فإنه إجازة من البُخارِيّ للنسفي، ثم ما بعده لم يكن في رِواية النَسَفْيّ، إلى آخر الكتاب، وذلك نحو عشرة أوراق لم يرو منها إلا تسعة أحاديث أول الكتاب آخرها طرف من حديث الإفك.

التعليق على الروايات:

أولًا: روى الصحيح عن البُخارِيّ من روايتين رِواية الفَرَبْريّ ورِواية النَسَفْيّ.

ثانيًا: رِواية الفَرَبْريّ وقعت له من طريق سبعة رواه وهم:

١- المُسْتَمْلِيّ.

٢- الكُشْمِيهَني .

٣- السَّرْخَسي.

هؤلاء الثلاثة من رِواية أبي علي الصَّدفي، عن أبي الوليد الباجي، عن أبي ذر الهَرَويّ عنهم.

كما وقعت له رِواية الكُشْمِيهَني من طريق كريمة المَرْوَزيّة عنه.

٤- أبو زيد المَرْوَزيّ من طريقين: من طريق الأصيلي، ومن طريق القابسي، كلاهما عنه.

٥- أبو أحمد الجُرْجانيّ من طريق الأصيلي.

٦- ابن السكن من طريق أبي محمد عبدالله بن أسد الجهني وغيره عنه.

٧- أبو علي الكُشّانيّ من طريق أبي عبدالله الخلال عنه.

أما رِواية النَسَفْيّ فوقعت له من طريق أبي العاصي حكم بن محمد الجذامي عن أبي الفضل بن أبي عمران الهَرَويّ، عن أبي صالح خلف بن محمد الخيام البُخارِيّ عنه.

ثالثًا: كل هذه الروايات وقعت له سماعًا وبعضها وقعت له إجازة أيضًا كرِواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة، ورِواية الأصيلي، ورِواية ابن السكن، ورِواية النَسَفْيّ.

قيمة الكتاب من حيث الروايات:

الكتاب يعد بحق من أهم ما ألف لبيان الاختلاف بين الروايات، والتمييز بينها مع بيان وجه الصواب فيها.

- وتبرز قيمته في نسبة اختلافات كثيرة، وخاصة إذا لاحظنا عدد الروايات التي اعتمد عليها القاضي عِياض.

- يشتمل على الاختلافات التي وقعت من قبل الرُّواة في السند والمتن، حيث لم يقتصر على ألفاظ السند فقط كما فعل أبو علي الجَيّانيّ في تقييد المهمل.

- أنه مرتب على حروف المعجم مما يسهل الوصول إلى الكلمة المراد الوصول إليها، حتى ولو كان الترتيب على طريقة المغاربة.

- أن مؤلفه لديه صناعة حديثية ودقة علمية ومنهج في الرِّواية فريد مما جعله يقارن بين هذه الروايات مُنزِلًا كل رِواية منزلتها من حيث الصحة

وعدمها ومبينًا ما كان سببه التصحيف أو غيره.

- أنه يحكي الاختلاف في أصح ثلاثة كتب، وأكثر الكتب خدمة من العلماء المسلمين، وهي موطأ مالك والصحيحين.

- أن مؤلفه يأتي بما يعضد رِواية الحديث بالروايات الأخرى له، أو صحيح لغة العرب أو غير ذلك.

- أن صنيعه هذا يكاد يكون بطريقة الحصر، بحيث يستطيع الباحث الوقوف على جل الاختلافات في الكتب الثلاثة، مما يعطي تصورًا جزئيًا للروايات، وخاصة تلك الروايات التي لا توجد لها نصوص كاملة.

كل ذلك وغيره جعل كل الشراح أمثال ابن الملقن، وابن حجر(١) والقَسْطَلّانِيّ، وغيرهم ينقلون من أقوال القاضي في «المشارق» فيما يتعلق بهذا الباب أو غيره.

وبالجملة: الكتاب له قيمة كبيرة لمن أراد أن يحرر رِواية معينة من الروايات التي اعتمد عليها.

وأختم بهذه الكلمات التي قالها مؤلف الكتاب، وهو يبين لنا منزلة الكتاب يقول القاضي عِياض في المقدمة(٢):

رجوت ألا يبقى على طالب معرفة الأصول المذكورة إشكال، وأنه يستغني بما يجده في كتابنا هذا عن الرحلة لمتقني الرجال، بل يكتفي بالسماع على الشيوخ، إن كان من أهل السماع والرِّواية، أو يقتصر على درس أصل مشهور الصحة، أو يصحح به كتابه ويعتمد فيما أشكل عليه

(١) نقل منه ابن حجر في مواضع كثيرة منها على سبيل المثال: ١/٤٠٨، ٤١٤، ٤١٥، ٤/٨٢، ٥/٤١، ٣٣٤، ٣٤٠، ٨/٣٨، ٦٤، ٩/١٤٥، ٢٤١، ٣٧٣، ١٠/٢٨١، ١١/٢١١، ١٢/٣٠٦، ١٣/٤١٤.

(٢) ١/٣١- ٣٢.

على ما هنا، إن كان من طالبي التفقه والدراية.

فهو كتاب يحتاج إليه الشيخ الراوي، كما يحتاج إليه الحافظ الواعي، ويتدرج به المبتدئ كما يتذكر به المنتهي، ويضطر إليه طالب التفقه والاجتهاد، كما لا يستغنى عنه راغب السماع والإسناد، ويحتج به الأديب في مذاكرته، كما يعتمد عليه المناظر في محاضرته.

وسيعلم من وقف عليه من أهل المعرفة والدراية قدره، ويوفيه أهل الإنصاف والديانة حقه، فإني نخلت فيه معلومي، وبثته مكتومي، ورصعته بجواهر محفوظي ومفهومي، وأودعته مصونات الصنادق والصدور، وسمحت فيه بمضنونات المشائخ والصدور، مما لا يبيحون خفى ذكره لكل ناعق، ولا يبوحون بسره في متداولات المهارق، ولا يقلدون خطير دره إلا لبات أهل الحقائق، ولا يرفعون منها راية إلا لمن يتلقاها باليمين، ولا يودعون منها آية إلا عند ثقة أمين.

وقد ألفته بحكم الاضطرار والاختيار، وصنفته منتقى النكت من خيار الخيار، وأودعته غرائب الودائع والأسرار، وأطلعته شمسا يشرق شعاعها في سائر الأقطار، وحررته تحريرا تحار فيه العقول والأفكار، وقربته تقريبا تتقلب فيه القلوب والأبصار، وسميته بمشارق الأنوار على صحاح الآثار.

طبعات الكتاب

وقفت للكتاب على طبعتين: **الأولى**: طبعة سنة ١٣٣٣ من الهجرة النبوية، طبع ونشر المكتبة العتيقة بتونس، ودار التراث بالقاهرة، وهي في مجلدين من القطع الكبير. والطبعة **الثانية**: سنة ١٤٠٢هـ طبعتها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، بدولة المغرب بأمر من الملك الحسن الثاني.

وهي في مجلدين من القطع الصغير، بتحقيق البلعمشي أحمد يكن.

* * *

((مَطالِعُ الْأَنْوارِ عَلَى صِحاحِ الْآثارِ))
لابن قُرْقُول ٥٠٥ – ٥٦٩ هـ

المؤلف[١].

هو الإمام العلامة، أبو إسحاق، إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم بن عبدالله بن باديس بن القائد، الْحَمْزِي[٢] الوهراني، المعروف بِابْنِ قُرْقُول[٣].

ولد بِالْمَرِيَّةِ[٤] إحدى مدائن الأندلس في صفر سنة خمس وخمسمائة.

أما شيوخه رحمه الله فأئمة يحتذى، ومن أشهرهم :

١- محمد بن خلف بن موسى، أبو عبدالله الأنصاري الأندلسي، المتكلم، نزيل قرطبة [٥].

٢ - محمد بن حكيم بن محمد بن أحمد بن الحزامي من أهل

---

(١) ينظر ترجمته في :

((سير أعلام النبلاء)) (٥٢٠/٢٠)، ((تاريخ الإسلام)) (٣٣١/٣٩-٣٣٣)، و((المعين في طبقات المحدثين)) صـ٢٤٨، و((التكملة لكتاب الصلة)) (١٣٠/١)، و((وفيات الأعيان)) (٦٢/١)، و((شذرات الذهب)) (٢٣١/٤)، و((الوافي بالوفيات)) (١٧١/١)، و((الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى)) (٢٠٩/٢)، و((هدية العارفين)) (٩/١) .

وانظر مقدمة ((المطالع)) بتحقيق دار الفلاح.

(٢) نسبة حَمْزَة بفتح الحاء المهملة، وبعد الميم الساكنة زاي معجمة، وحمزة هي بليدة بإفريقية ما بين بجاية وقلعة بني حماد.

(٣) بضم القافين وسكون الراء المهملة بينهما وبعد الواو لام..

(٤) ((الْمَرِيَّة)) بفتح الميم وكسر الراء المهملة وتشديد الياء المثناة من تحتها وبعدها هاء وهي مدينة كبيرة بالأندلس على شاطئ البحر من مراسي المراكب. ينظر ((معجم البلدان)) ١١٩/٥، ((وفيات الأعيان)) (٦٢/١).

(٥) ينظر: ((تاريخ الإسلام)) (٤٥١/٣٦)، و((الديباج المذهب)) (٣١٣/١) .

سرقسطة (٥٣٨) هـ [١].

٣ - إبراهيم بن أبي الفتح بن عبيدالله بن خفاجة الهواري الشاعر من أهل جزيرة شقر يكنى أبا إسحاق[٢].

تلاميذه:

١- أحمد بن سلمة بن أحمد بن يوسف الأنصاري يعرف بابن الصيقل ويكنى أبا جعفر وأبا العباس (٥٩٨) هـ [٣].

٢- أحمد بن محمد بن أحمد البكري من أهل شريش يكنى أبا العباس(٦١١)هـ[٤].

٣- أبو بكر بن خلف الأنصاري القرطبي، القاضي أبو يحيى(٥٩٩) هـ [٥].

ثناء العلماء عليه:

قال الإمام الذَّهبي : كان رحالًا في العلم نقالًا فقيهًا نظارًا أديبًا نحويًّا عارفًا بالحديث ورجاله، بديع الكتابة، وكان من أوعية العلم له كتاب «المطالع» على الصحيح غزير الفوائد.

وقال ابن خلكان : كان من الأفاضل وصحب جماعة من علماء الأندلس.

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي : كان ثقة مأمونًا.

---

(١) ينظر: «الديباج المذهب» (٣٧١٣/١) .

(٢) ينظر: «التكملة لكتاب الصلة» (١٢٤/١) (٣٧٣) .

(٣) ينظر: «التكملة لكتاب الصلة» (٨٢/١) (٢٣٨) .

(٤) ينظر: «التكملة لكتاب الصلة» (٩٣/١) (٢٧٠) .

(٥) ينظر: «الوافي بالوفيات» (٢٣٠/١) (٤٧١٨)، و«التكملة لكتاب الصلة» (١٨٠/١) (٥٩٨) .

وقال ابن الأبار: وكان رحالًا في العلم فقيهًا نظارًا أديبًا حافظًا يبصر الحديث ورجاله، صنف وكتب الخط الأنيق، وأخذ الناس عنه.

وقال الحسيني : وكان رحالًا في طلب العلم، حريصًا على لقاء الشيوخ، فقيهًا نظارًا أديبًا حافظًا يبصر الحديث ورجاله، وقد صنف وألف مع براعة الخط وحسن الوراقة، حدث وأخذ عنه الناس.

وقال ابن العماد : كان من الفضلاء الصلحاء، وكان من أئمة أهل المغرب فقيهًا مناظرًا متفننًا حافظًا للحديث بصيرًا بالرجال، صحب علماء الأندلس، وكتابه ضاهى به «مشارق الأنوار» للقاضي عياض.

وفاته:

توفي رحمه الله بمدينة فاس يوم الجمعة أول وقت العصر سادس شوال سنة تسع وستين وخمسمائة.

منهج الحافظ ابن قرقول في كتاب «المطالع»:

لقد سار على نفس طريقة القاضي عياض في كتابه «المشارق» في الترتيب والمضمون، ولذا تجد المصنف ينقل عن «المشارق» نقولات طويلة أحيانًا يشير إلى أنه نقل، وأخرى لا يشير فيها، وربما نقل منها بتصرف مع زيادات وتصويبات.

وذلك يرجع إلى أن عمل ابن قرقول في الأصل مكمل لعمل القاضي عياض، بل إنه استدرك عليه بعض الألفاظ التي كان يجب وضعها، وذكر كثير من الأوهام التي وقعت للقاضي عياض.

وقد بين المصنف منهجه في مقدمة الكتاب وهي مستوحاه من مقدمة القاضي.

قال ابن قرقول: ثم لما جمع عزمي على النظر في ذلك والتفرغ له وقتًا من نهاري وليلي، قسمت له حظًّا من تكاليفي وشغلي بالجلوس

للعامة للتذكير والتعليم، ثم للخاصة للرواية والتسميع، رأيت ترتيب هذا الغريب على حروف المعجم أقرب وأفهم، وأخلص من التكرار للألفاظ بحسب تكررها في هذه الأمهات وأسلم، تيسيرًا على الطالب ومعونة للمجتهد الراغب.

فإذا وقف قارئ مصنف من هذه المصنفات على غريب أو كلمة مشكلة أو تسمية مهملة، فزع إلى الحرف الذي في أولها، إن كان صحيحًا طلبه في الصحيح، وإن كان مضاعفًا أو معتلًّا أو مهموزًا طلب كلًّا في بابه، ونسقت أبوابه على نسق حروف المعجم عندنا بالمغرب.

وبدأت في أول كل حرفٍ منه بالألفاظ الواقعة في متون الأحاديث، دون أسماء الرجال والبقاع، ثم إذا فرغت من جميع الحرف عطفت عليه بأسماء الرواة والبقاع، هكذا حرفًا بعد حرفٍ إلى آخر الحروف، مقيدًا كله بما يعصمه إن شاء الله من التغيير والتصحيف والتبديل والتحريف؛ ليكون عصمة لمن اعتصم به، وعتادًا لمن لجأ إليه من أصحابي الآخذين عني.

فمن فاته شيء من التقييد عني بغفلةٍ أو نسيان أو تضييع وإهمال استدركه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

ثم ليعلم قارئ هذا الكتاب أني لم أضعه لشرح اللغات وتفسير المعاني وتبيين وجوه الإعراب؛ بل لحفظ الرواية وتقييد السماع، وتمييز المشكل وتقييد المهمل، وفتح ما استغلق من تلك اللغات، وتوجيه ما اختلف فيه الروايات، وجبذ منادها إلى جهة الصواب، على قدر ما فتح لي من مبهم هذه الأبواب.

والكتاب يذكر فيه ابن قرقول اختلاف الروايات، ومصدره في هذه الروايات -في غالب ظني -الكتب والمصادر التي استقى منها مادته العلمية للكتاب، وعلى رأسها كتاب القاضي عياض، ولم يذكر روايته لهذه الكتب

كما فعل القاضي عياض.

وكتاب «المطالع» له أهميةٌ كبيرةٌ جدًّا عند أهل العلم خاصَّة، ويعتبر من أهم الكتب التي ألفت على «الموطأ» و«الصحيحين».

وقد اعتمد أئمة أهل العلم على كتاب «المطالع» للحافظ ابن قرقول اعتمادًا كبيرًا، ونقلوا عنه واعتبروه مصدرًا رئيسيًّا في ذلك، وقد صرَّح بذلك الكثير من الأئمة في كتبهم.

واعتمد الأئمة عليه في ضبط الروايات وأسماء الرجال والبلدان اعتمادًا كبيرًا، حتى امتلأت مصنفات أكابر علمائنا بالنقل عن هذا الكتاب، كالحافظ ابن الملقن، والحافظ ابن حجر، والإمام النووي، والإمام العيني في شروحهم .

بل واعتمد عليه أهل اللغة، كمصدرٍ أساسيٍّ في تجميع مادة كتبهم، وضبط ما يشكل من الألفاظ، ومنهم من صرَّح بذلك في مقدمة كتابه، كالإمام الزبيدي في مقدمة كتابه «تاج العروس»[١].

كما نقل من الكتاب كل من السيوطي في مصنفاته[٢]. والإمام الحافظ شمس الدين الذَّهبي[٣].

وقد اعتنى بهذا الكتاب بعض أهل العلم :

(١) قَال في مقدمة كتابه بعد أن تكلم على منهج كتابه ومحتواه : مستمدًّا ذلك من الكتب التي يَسَّر الله تعالى بفضلِه وُقُوفي عليها، وحَصل الاستمدادُ عليه منها، ونقلْتُ بالمباشرة لا بالوسائط عنها.

وذكر منها : «مشارق الأنوار» للقاضي عياض، و«المطالع» لتلميذه ابن قرقول.

(٢) ينظر مثلًا :«تنوير الحوالك شرح موطأ مالك» (٦٣/١). «شرح السيوطي لسنن النسائي» (٢٤/٤).

(٣) ينظر مثلًا :«سير أعلام النبلاء» (١٢/١٥).

- فقام بنظمه الإمام العلامة محمد بن محمد بن عبدالكريم بن رضوان بن عبدالعزيز، البعلي المولد، الشافعي المذهب، الشيخ شمس الدين، المعروف بابن الموصلي[(١)].

- وقام بتهذيبه الإمام العلامة، محمود بن أحمد بن محمد النور، الهمذانى، الفيومي الأصل الحموي، الشافعي، المعروف بابن خطيب الدهشة [(٢)].

وأيضًا اختصره الإمام إبراهيم بن محمد الغساني في كتاب سماه «المختار من مطالع الأنوار».

ويوجد للكتاب عدة نسخ خطية منها:

١- النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية، حفظها الله تحت رقم (٨٦ لغة تيمور).

وهي نسخة خطية، متقنة كاملة عليها بلوغ مقابلات ،وناسخها غير معروف،كتبت سنة ٨٢٢هـ بخط نسخي معتاد، وعدد أوراقها : ٢٧٣ ورقة،

---

(١) ولد سنة تسع وتسعين وستمائة.

سمع الحديث على شيخ الإسلام جمال الدين يوسف المزي، وعلى الشيخ شمس الدين الذَّهبي، والشيخ بدر الدين ابن مكي، وغيرهم.

ومصنفه هو كتاب «لوامع الأنوار نظم مطالع الأنوار» ينظر: «الدرر الكامنة» (٥/٥٤٣)، و«الوافي بالوفيات» (١/١١٤).

(٢) سمع من جماعة، وتفقه على أهل بلده، وارتحل إلى مصر والشام فأخذ عن أئمتهما، وتقدم في الفقه وأصوله والعربية واللغة وغيرها، وولي قضاء حماة، ثم صرف ولزم منزله متصديًا للإقراء والفتاوى والتصنيف فانتفع به أهل بلده واشتهر ذكره.

وصنف تصانيف كثيرة منها : «**تهذيب المطالع**» في ست مجلدات. ينظر: «البدر الطالع» (٢/٢٩٤).

وعدد الأسطر في كل ورقة ٢٩ سطر.

٢- النسخة الخطية المحفوظة بمعهد المخطوطات تحت رقم (٤٧٤ حديث)

وهي نسخة خطية متقنة عليها بلوغ مقابلات، والموجود منها الجزء الثاني منها، ويبدأ بحرف اللام.

وناسخها أحمد بن عمر بن رشيد الصواف.

وذلك في سنة ٦٣٣هـ بدار الحديث الأشرفية.

بخط نسخي معتاد، وعدد أوراقها : ٢٨٣ ورقة، وعدد الأسطر في كل ورقة ٢٤ سطر.

٣- النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية حفظها الله تحت رقم (٤٧٤ حديث).

وهي نسخة خطية في مجلدين، كثيرة التحريف، وبها خرم في أول المجلد الثاني.

وناسخها محمد بن علي الدموسي.

وذلك في سنة ٧٧٨هـ بخط نسخي معتاد، وعدد أوراقها : ٤٢٤ ورقة، وعدد الأسطر في كل ورقة ٢٤ سطر(١).

* * *

---

(١) والكتاب طُبع بعد مناقشتي لهذه الرسالة في ((دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث)) بالفيوم.

خاتمة الباب الثالث

مما سبق يتبين أن عناية الأمة الإسلامية بضبط الاختلافات الواردة بين الروايات لصحيح البخاري، كانت عناية تامةً وتمثلت هذه العناية في أمور:

أولها: الحرص على رواية الصحيح وانتقاء أصح الروايات لتحملها، حتى اشتهر عن المشارقة بعض الروايات، وعند المغاربة روايات أخرى.

ثانيها: الحرص على الجمع بين أكثر من نسخة في كتاب واحد، مثل ما فعله أبو ذر الهروي والإمام اليونيني.

ثالثها: تقييد الاختلافات بين الروايات وتوجيهها، وأفضل من قام بذلك: أبو علي الجياني، والقاضي عياض، وابن حجر العسقلاني، وشهاب الدين القسطلاني.

كما يمكن استخلاص هذه النتائج:

١- أن عمل اليونيني أفضل عمل حتى الآن يمثل جملة من الروايات مميزةً ومعزوةً إلى أصحابها.

٢- أن الطبعة السلطانية التي طبعت سنة (١٤١١) هـ هي أفضل الطبعات التي تمثل عمل اليونيني، وأفضل المصورات لها مصورة دار طوق النجاة.

٣- من أفضل الطبعات أيضًا طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية المصرية، حيث تم إثبات الاختلافات بين الروايات في الهامش بعد فك الرموز الدالة عليها.

٤- أن المغاربة كان لهم دور بارز في حفظ التراث المتعلق بالصحيح، ويتمثل ذلك في احتفاظهم بنسختين يتمتعان بدرجة عالية من الدقة.

وهما نسخة أبي علي الصدفي (٥١٤) هـ ونسخة أبي عمران ابن سعادة (٥٢٢)هـ.

* * *

النتائج العامة للبحث

هذا البحث يتناول ثلاثة جوانب تتعلق باختلاف الروايات، ولكل جانب باب مستقل:

الأول: التعريف بأصحاب الروايات، وتبين من خلال هذا الباب ما يلي:

١- إنه لم توجد دراسة تناولت التعريف بهذه الروايات بما يميزها عن غيرها.

٢- أشهر الروايات عن البخاري هي رواية الفربري؛ وذلك لعوامل وأسباب أدت إلى ذلك؛ مما يدل على تواتر ((الصحيح)) عن البخاري؛ لأن الفربري كان عنده أصل ((صحيح البخاري)).

٣- أشهر الروايات على الإطلاق رواية أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة.

٤- أن أقدم مخطوط يعرف الآن للصحيح هو القطعة الموجودة في مجموعة المستشرق منجانا وهي برواية أبي زيد المروزي المتوفى سنة (٣٧١)هـ عن الفربري وكتبت في حياته.

٥- توجد نسخ مخطوطة لعدة روايات منها رواية ابن السكن ورواية أبي ذر الهروي وهي كثيرة وقد ذكرت كثيرًا منها في موضعه.

٦- هناك روايات كثيرة أخرى اشتهرت بين العلماء ومنها رواية الأصيلي ورواية أبي الوقت ورواية كريمة المروزية.

أما **الجانب الثاني** فكان في دراسة الاختلافات التي وقعت بين الرواة، وكان ذلك من خلال بيان صورها وأسبابها ونتائجها وعناية العلماء بتوجيهها، وهذا الجانب جعلته الباب الثاني من البحث، وقد

أظهرت كثيرًا من هذه النتائج في هذا الباب مما يغني عن إعادته هنا.

أما **الجانب الثالث** فكان في إبراز عناية العلماء بضبط هذه الاختلافات وجعلته في الباب الثالث، وكان من أهم النتائج التي ظهرت من خلال هذا الباب ما يلي:

١- اعتناء العلماء الأوائل العناية التامة بهذه الاختلافات وذلك من خلال الشروح والمصنفات التي اهتمت بتقييدها.

٢- تعتبر نسخة العلامة شرف الدين اليونيني المتوفى سنة (٧٠١) هـ رحمه الله تعالى أجمع النسخ وأصحها لروايات ((صحيح البخاري)).

٣- تعتبر الطبعة السلطانية التي أمر بطبعها السلطان عبد الحميد الثاني سنة (١٣١١) هـ هي أفضل الطبعات التي تمثل عمل اليونيني.

٤- أن أبا علي الجياني والقاضي عياض يعتبران ممن لهما السبق في تمييز هذه الاختلافات وتوجيهها، ثم تلاهم بعد ذلك شراح ((الصحيح)) أمثال ابن حجر العسقلاني وغيره.

٥- من أفضل الطبعات الموجودة في ((الصحيح)) طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية حيث ميزوا بين الروايات بعد ذكر ما تدل عليه الرموز عند شرف الدين اليونيني.

٦- حدث كثيرٌ من الإشكالات وذلك لتجاهل هذه الاختلافات مثل ما حدث في الطبعة السلفية، حيث وضعوا متن ((صحيح البخاري)) من رواية غير الرواية التي شرح عليها ابن حجر العسقلاني، وقد سبق تفصيل ذلك في الباب الثاني.

* * *

كيفية الوصول إلى نص «صحيح البخاري»

كل كتاب تعددت رواياته يحتاج إلى طريقة خاصة في الوصول إلى النص الذي أراده مصنفه، فنحن أمام كتاب أقبل عليه العلماء من كل الأقطار، وبقي مؤلفه يحدث به فترة زمنية كبيرة، مما جعل عدد السامعين له أكثر من تسعين ألف راو، كما جاء ذلك عن الفربري.

ومع مرور الزمن أصبح كل راو من هؤلاء الرواة عن البخاري له مستمعون يأخذون عنه ((الصحيح))، وعن كل راو من هؤلاء الرواة رواةٌ آخرون، وهكذا حتى كثرت الروايات، واعتراها النقص البشري من زيادة ونقصان، وتصحيف وتحريف، وغير ذلك، والتي سبق الحديث عنها بالتفصيل.

وفي هذا الزحام الشديد من الروايات، ظهرت روايات وتميزت عن غيرها من الروايات، لعوامل ساعدت في ذلك، وتعرضت لها بالتفصيل روايةً روايةً كما سبق، وجلها يرجع إلى ضبط الرواية والراوي، وعناية العلماء بالرواية.

وهذه الروايات يوجد بينها اختلاف في الترتيب والزيادة والنقص وغير ذلك؛ وذلك لأسباب قد تعرضت لها فيما سبق، وهي غير قادحة في متن «الصحيح» ولله الحمد، ولكن السؤال الذي يحتاج إلى إجابة: كيف نصل إلى نص صحيح لمتن «صحيح البخاري» رحمه الله تعالى؟

إن الوصول إلى نصٍّ لصحيح البخاري لا يتم إلا بتمييز كل رواية من هذه الروايات على حدة، وذلك بالوقوف على أصح النسخ

المخطوطة التي نسبت إلى هذه الروايات، وذلك بعد دراسة لهذه الرواية وأهم النسخ التي أخذت عنها.

ويكون كل راو عن البخاري بمثابة أصل تجتمع عنده الروايات.

فعلى سبيل المثال: إخراج رواية الفربري تكون على حدة، وذلك من خلال جمع النسخ التي رويت عنه من خلال أشهر تلاميذه، فيذكر مثلًا: رواية أبي زيد المروزي (٣٧١)هـ، ورواية ابن السكن (٣٥٣)هـ ورواية أبي محمد السرخسي (٣٨١)هـ، ورواية أبي إسحاق المستملي (٣٧٦)هـ، ورواية أبى الهيثم الكشميهني (٣٨٩)هـ، وغير ذلك فتُجمع هذه الروايات أو ما يتيسر الوقوف عليه، ثم يُقارن بينها، وإذا لم يتيسر الوقوف على نسخ مخطوطة لهذه الطبقة، يمكن الاعتماد على الطبقة التي تليها، حيث اشتهر في كل طبقة بعض الروايات التي عرفت بضبط رواتها، وعنايتهم بها، وهم بدورهم قد قارنوا بين أكثر من راوٍ عن الفربري.

فمثلًا: أشهر الروايات في الطبقة الثالثة من الرواة عن البخاري:

رواية أبي ذر الهروي (٤٣٤)هـ حيث جمع بين ثلاث روايات من الطبقة الثانية، وهي: رواية أبي إسحاق المستملي، ورواية أبي محمد السرخسي، ورواية أبي الهيثم الكشميهني.

وقد سبق ذكرُ كثيرٍ من المخطوطات عند الحديث عن رواية أبي ذر الهروي وأشهر الرواة لها.

ومن هذه الروايات: رواية أبى محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلى (٣٩٢)هـ عن الإمام أبى زيد المروزي (٣٧١)هـ وقد سبق الحديث عن أماكن وجودها.

ومنها أيضًا: رواية كريمة المروزية (٤٦٣)هـ وهي عن أبي الهيثم الكشميهني وهكذا.

ويمكن الاقتصار على رواية واحدة، أو الجمع بين روايتين فأكثر على المنهج الذي سيأتي الحديث عنه في المقارنة بين الروايات.

كما يمكن أيضًا الاعتماد على نسخ أخرى من الطبقة الرابعة في الرواة عن البخاري مثل: رواية أبي الوقت عبد الأول الهروي (٤٥٨ – ٥٥٣) هـ التي رواها عن أبي الحسن الداودى (٣٧٤ – ٤٦٧)هـ عن أبي محمد السرخسي (٢٩٣ – ٣٨١) هـ عن أبي عبد الله الفربري، عن البخاري.

ورواية أبي الوقت هذه رواها عنه أبو عبد الله الحسين بن بكر الزبيدي (٥٤٥ – ٦٣١) هـ وهي من الروايات التي اعتمد عليها شرف الدين اليونيني (٦٢١ – ٧٠١)هـ وهي أصل سماعه أيضًا، واعتمد عليها بعض شراح «الصحيح» ومنهم العلامة سراج الدين ابن الملقن (٧٢٣ – ٨٠٤)هـ.

ويمكن الاعتماد أيضًا على نسخ في الطبقات المتأخرة مثل نسخة أبي علي الصدفي (٤٥٤ – ٥١٤)هـ التي رواها عن شيخه أبى الوليد الباجي (٤٧٤) هـ عن أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة، عن

الفربري، عن البخاري. والتي كتبها بخطه، وقد سبق الحديث عن مكانها وأهميتها.

كما اعتمدت نسخة أبي عمران موسى بن سعادة المتوفى سنة (٥٢٢)هـ أو بعدها، على نسخة أبي علي الصدفي وقد سبق الكلام عليها، وعلى أهميتها وأماكن وجودها.

كما توجد أيضًا نسخة أبي زرعة العراقي المتوفى سنة (٨٢٦)هـ وهي النسخة العراقية، حيث ساق أبو زرعة فيها أسانيده إلى كريمة المروزية، ثم إلى أبي ذر الهروي (٤٣٤)هـ ثم إلى أبي الوقت عبد الأول (٥٥٣)هـ واعتمد ذكر متن إحدى الروايات، وذكر في الهامش فروق النسخ، وتوجد عندي منها صورة كاملة لـ«الصحيح» كله، وهي من أكمل وأحسن النسخ المخطوطة التي اطّلعتُ عليها.

ومن أجود الأعمال وأحسنها في الجمع بين أكثر من نسخة ما قام به الإمام شرف الدين اليونيني (٧٠١) هـ حيث استنسخ «الصحيح» وحرره وقابله على أصول أخرى عرفت بالصحة، هي: أصل مسموع على الحافظ أبي ذر الهروي، وأصل مسموع على الأصيلي، وأصل مسموع على أبي الوقت السجزي (٥٥٣)هـ، وأصل مؤرخ الشام الحافظ ابن عساكر (٥٧١)هـ.

ثم اجتهد فبالغ في التحري لما قابلها بحضرة إمام اللغة جمال الدين بن مالك، فكان يضبطها على الأوجه في اللغة، ويعلل ما وقع فيها من ضبط، قد يشكل على أصحاب اللغة، وقد سبق الحديث عنها بالتفصيل.

ومـن الجـدير بالملاحظـة هنـا أن الطبعـة الـسلطانية وفروعهـا المأخوذة منها تعتبر فرعًا عن «اليونينية» وليست نسخة منها، حيث اعتمد المحققون عليها وعلى نسخ أخرى معها، وقد سبق بيان ذلك بالتفصيل.

وهكذا يمكن الاقتصار على رواية من الروايات التي عُرف أصحابها بالدقة والإتقان، وذلك من خلال النسخ المأخوذة عنها، أو الجمع بين أكثر من رواية.

* * *

منهج الجمع بين أكثر من رواية من روايات ((الصحيح))

الأصل في الوصول إلى نص المؤلف هو الرجوع إلى نسخته التي كان يروي منها، فإذا لم يتيسر ذلك كما هو الحال في «الجامع الصحيح» فينظر هل تعددت الروايات عن هذا المؤلف أم لا؟

فإن لم تتعدد فالأمر سهل وهين؛ حيث لا يوجد اختلاف على المؤلف، أما إذا تعدد الرواة عن هذا المؤلف، ثم تعدد الرواة عن هؤلاء الرواة وهكذا.. -وذلك كما هو الحال في «الجامع الصحيح»- فإنه يجب مراعاة الآتي عند إخراج النص الأصلي:

أولًا: تحديد الروايات التي سيتم الاعتماد عليها: وذلك بالوقوف على النسخ الخطية التي سيتم الاعتماد عليها، ويراعى أن تكون هذه الروايات مما عُرف أصحابها بالدقة والضبط والعناية بهذا الشأن.

وللوصول إلى ذلك يفضل القيام بعمل مسح شامل على مظان المخطوطات،لأهم المكتبات في مصر والعالم العربي، والمجموعات العالمية لبعض المستشرقين، وذلك بغرض الوصول إلى أصح الروايات.

ويكون ذلك بالقيام بفحص كل المخطوطات التي نسبت لـ((الصحيح))، من خلال فريق متخصص، لدية الخبرة والإمكانيات التي تساعده على تمييز المخطوطات التي لها قيمة تاريخية عن غيرها.

ثانيًا: وضع رموز مناسبة يراعى فيها الاختصار والدلالة على صاحب الرواية.

ثالثًا: تمييز الزيادة والنقص أو الإبدال أو الاختلاف في الألفاظ أو الشكل أو الترتيب، سواء أكان ذلك في العناوين والكتب، أم في الأحاديث، وسواء أكان ذلك في الأحاديث المسندة، أم في المعلقات من الأسانيد أو المتون أو غير ذلك.

ويمكن فعل ذلك بأحد ثلاث طرق:

الأولى: تقسيم النص إلى: أصل وحاشية، فيوضع في الأصل الرواية المختارة، ثم في الحاشية اختلاف باقي الروايات زيادةً ونقصًا وغير ذلك، فيكون القدر المتفق عليه بين الروايات في صلب المتن دون تعليق، وذلك كما هو الحال في مناهج الطباعة الحديثة، ويمكن اعتبار طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر مثالًا لهذه الطريقة، حيث أخرجوا الطبعة السلطانية بعد فك الرموز والتعبير عنها بالألفاظ، وقد سبق الكلام على هذه الطبعة بالتفصيل.

الثانية: وضع النص بجميع زياداته في كل النسخ في نص واحد، مع الرمز على الكلمات أو الجمل المحذوفة في بعض الروايات لمن سقطت عندهم هذه الكلمات أو الجمل أو غير ذلك من أنواع الاختلاف، مع الإشارة في الحاشية لما يتعذر حكايته في المتن.

وهذه الطريقة تتميز بالاحتياط في جمع النص من جميع الروايات، وإن سقط من بعض الروايات بعض الألفاظ والكلمات- وذلك عكس الطريقة الثالثة كما سيأتي.

ويعد عمل الحافظ شرف الدين اليونيني مثالاً لهذه الطريقة.

الثالثة: هي الاقتصار على القدر المتفق عليه بين الروايات، ويعتمد في الترتيب أصح الروايات، ثم نضع في الحاشية الكلمات أو الجمل المختلف فيها معزوةً إلى أصحابها. وهذه الطريقة تختلف عن الأولى بعدم اختيار نسخة معينة في الأصل إلا في الترتيب، وهي عكس الثانية حيث لا يتم هنا الاقتصار إلا على القدر المتفق عليه بين الروايات التي سُيعتمد عليها في النص، وهذه الطريقة تمتاز عن غيرها بقدرتها على استيعاب أكبر عدد ممكن من الروايات.

رابعًا: اعتماد منهج في الدلالة على الزيادة والنقصان والتقديم والتأخير وتعدد الشكل في الكلمة الواحدة وغير ذلك، وقد سبق بيان منهج العلماء القدامى في كتابة الحديث؛ ومنهج القوم أولى بالاتباع ما دام فيه الدلالة الكافية على المراد.

ومما ينبغي مراعاته في ذلك الرجوع إلى كتب الشروح حيث اعتمد الشراح- وخاصة الإمام القسطلاني وابن حجر- على روايات في غاية الصحة، كما تناولوا توجيه هذه الروايات وإزالة الإشكالات التي بينها.

كما يجب الرجوع إلى الكتب التي لها عناية خاصة برجال «الصحيح» مثل: كتاب الكلاباذي (٣٩٨)هـ وكتاب «تقييد المهمل» لأبي علي الجياني (٤٩٨)هـ قسم رجال البخاري منه، كما يجب الرجوع إلى الكتب التي لها عناية بألفاظ الصحيح مثل كتاب «مشارق الأنوار» للقاضي عياض (٥٤٤)هـ وغير ذلك من كتب الأطراف وخاصة «تحفة الأشراف» للمزي (٧٤٢)هـ.

وهذا المنهج السابق يجعل ((صحيح البخاري)) كله في متناول يدك، بالإضافة إلى تمييز المتفق عليه بين الروايات والمختلف فيه ونسبة كل اختلاف إلى المروي عنه، بحيث تستطيع لو أردت أن تجمع كل رواية على حدة لفعلت.

أما أن تجمع كل الروايات في متن واحد مع عدم التمييز بينها، فهذا كمن يعمد إلى كتاب من الكتب، ويجمع فيها كل الزيادات والفروق بين النسخ ولا يميز بينها، وهو ما لا يليق بهذا الكتاب وهو أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى.

وكتاب «الجامع الصحيح» للبخاري يستحق الرجوع به إلى الرواة الأول عنه، فتميز رواية الفربري، عن رواية حماد بن شاكر، عن رواية إبراهيم بن معقل النسفي، وهكذا، وتجاهل هذه الفروق بين النسخ أوقع كثيرًا من الإشكالات الكبرى التي نجدها تزول بمجرد الرجوع إلى الروايات الأولى، والتي حدثت نتيجة لخلط المتأخرين بين الروايات.

ولعل الله يهيئ لهذا الكتاب جهة من الجهات المعنية بتحقيق التراث أو الحديث، وتخرج لنا عملًا متكاملًا بإسناده إلى فريق من المتخصصين في التراث وفي الحديث مع توفير الإمكانات اللازمة لجمع أكبر عدد ممكن من المخطوطات التي ترجع إلى الروايات الأولى، نسأل الله ذلك، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وفي الختام أقول: إن هناك كثيرًا من النتائج التي تتبين للقارئ وتظهر في ثنايا البحث مما يغني عن إعادته هنا.

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٨٦﴾﴾

* * *

فهرس الآيات

***

فهرس الأحاديث

* * *

فهرس الآثار وأقوال العلماء المأثورة

* * *

فهرس الأعلام

((ا ترجم م تفصيلا أو اختصارا))

وانظر فهرس ا وضوعات

* * *

قائمة المصادر والمراجع

١- الآحاد والمثاني: لأحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد، ابن أبي عاصم. تحقيق: باسم فيصل الجوابرة. الطبعة الأولى (١٤١١هـ). دار الراية- الرياض.

٢- الأحاديث المائة المشتملة على مائة نسبة إلى الصنائع، لمحمد بن علي بن طولون، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، الناشر: دار الطلائع.

٣- الأحاديث المختارة، لضياء الدين محمد بن عبد الواحد الحنبلي المقدسي، الضياء المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ-١٤١٢هـ). مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة.

٤- أحاديث الموطأ وذكر اتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيه وزيادتهم ونقصانهم، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق: أبو الوليد هشام بن علي السعيدني، الناشر: مكتبة أهل الحديث الشارقة الإمارات.

٥- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: تأليف علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ -١٤١٢هـ). مؤسسة الرسالة –بيروت.

٦- الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي ابن أحمد ابن حزم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٧- اختلاف الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دارسة وتحقيق: أحمد عطية طافش الشقيرات.

٨- الاختلاف بين رواة البخاري عن الفربري، ليوسف ابن عبد الهادي (٩٠٩هـ) تحقيق: صلاح فتحي هلل، الناشر: دار الوطن بالرياض ١٤٢٠هـ.

٩- أدب الإملاء والاستملاء، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (٥٦٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

١٠- أدب الكاتب: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)، تحقيق/محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م. مطبعة السعادة بمصر.

١١- أدب الكتاب، لأبي بكر محمد بن يحيى بن عبد الله الصولي (٣٣٥)، شرح وتعليق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤.

١٢- الأربعون في الحث على الجهاد، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر، تحقيق: عبد الله بن يوسف، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

١٣- الأربعين في الجهاد والمجاهدين، لأبي الفرج محمد بن عبد الرحمن المقرئ، تحقيق : بدر عبد الله البدر، الناشر : دار ابن حزم – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٣.

١٤- الأربعين من مناقب أمهات المؤمنين، لأبي أبو منصور عبد الرحمن بن محمد بن هبة الله بن عساكر، تحقيق : محمد مطيع الحافظ ،غزوة بدير، الناشر : دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦.

١٥- إرشاد الساري إلى صحيح البخاري، لأبي العباس أحمد بن مجمد بن عبدالملك شهاب الدين القسطلاني (٩٢٣هـ)، واعتمدت فيه على ثلاث طبعات:

١٦- الأولى: طبعة المطبع الأميرية ببولاق ١٣٠٤هـ.

١٧- الثانية: طبعة المكتبة الميمنية بمصر.

١٨- الثالثة: طبعة دار الكتب العلمية.

١٩- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد بن الخليل. القزويني، الخليلى (٤٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد الرياض.

٢٠- أسامي من روى عنهم البخاري: لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، واعتمدت فيه على طبعتين: الأولى: تحقيق: د/ عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م. الثانية: تحقيق بدر بن محمد العماش، الناشر: دار البخاري، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٢١- الأسامي والكنى، لأبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق الحاكم (٣٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: يوسف بن محمد الدخيل، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

٢٢- الاستذكار، لأبي عمر يوسف ابن عبد البر القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار قتيبة دمشق، ودار الوعي حلب، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٢٣- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد اله بن محمد القرطبي، ابن عبد البر (٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: مكتبة نهضة مصر، القاهرة.

٢٤- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن محمد عز الدين الجزري ابن الأثير (٦٣٠هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ومحمد أحمد عاشور، ومحمد عبد الوهاب فايد. دار الشعب القاهرة.

٢٥- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: دكتور عز الدين علي السيد، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٢٦- الإسناد من الدين، لعبد الفتاح أبي غده، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

٢٧- الاشتقاق: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (٣٢١هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الثالثة.

٢٨- الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الناشر: دار الفكر العربي.

٢٩- أعلام الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (٣٨٨هـ)، تحقيق: د/محمد بن سعيد بن عبد الرحمن آل سعود، الناشر: معهد البحوث العلمية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٠- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد، ابن الملقن الشافعي (٨٠٤هـ) تحقيق: عبد العزيز بن أحمد المشيقح، الناشر: دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٣١- الأعلام، لخير الدين الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين بيروت، لبنان، الطبعة الحادية عشرة، مايو ١٩٩٥م.

٣٢- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (٥٨٤هـ) تحقيق: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

٣٣- إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن رشيد الأندلسي (٧٢١هـ)، تحقيق: د/ محمد الحبيب ابن الخوجة.

٣٤- الاقتراح في بيان الاصطلاح، لتقي الدين ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٣٥- اقتضاء العلم العمل، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق الألباني، وهو مطبوع ضمن أربع رسائل، الناشر: دار الأرقم الكويت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

٣٦- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، لأدورد فنديك، الناشر: دار صادر بيروت.

٣٧- إكمال المعلم بفوائد مسلم، لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (٥٤٤هـ)، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء ومكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

٣٨- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف في الأسماء والكنى والأنساب، لأبي نصر علي بن هبة الله ابن ماكولا (٤٧٥هـ)، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، الناشر: دار الكتاب الإسلامي.

٣٩- الإلزامات والتتبع، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ) تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: دار الباز، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٤٠- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: مكتبة دار التراث، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

٤١- الإمام اليونيني وجهوده في حفظ صحيح البخاري، لنزار عبد القادر الريان، عن مجلة الجامعة الإسلامية المجلد العاشر، العدد الأول ص٢٢٣-ص٢٦٠، ٢٠٠٢م.

٤٢- الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: الدار السلفية الكويت، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٤٣- إنباء الغمر بأبناء العمر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر شهاب الدين العسقلاني، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ١٤٠٦ هـ، الطبعة الثانية.

٤٤- إنباه الرواة على أنباه النحاة- جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي - دار الفكر العربي - القاهرة -مصر -الطبعة الأولى -١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م- تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم

٤٥- الأنساب- أبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني- طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية- بحيدر اباد- الدكن - الهند ١٣٨٢هـ- تصحيح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي.

٤٦- أنماط التوثيق في المخطوط العربي في القرن التاسع الهجري، للدكتور عابد سليمان المشوخي، الناشر: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

٤٧- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: لأحمد شاكر، طبع مكتبة دار التراث، الطبعة الثالثة (١٣٩٩هـ، ١٩٧٩).

٤٨- البحر الزخار= مسند البزار لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار (٢٩٢هـ) تحقيق: د/محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مؤسسة علوم القرآن بيروت ومكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.

٤٩- البداية والنهاية، لأبي الفداء العماد بن كثير (٧٧٤هـ)، الناشر: مكتبة المعارف بيروت، ومكتبة النصر الرياض، الطبعة الأولى ١٩٦٦م.

٥٠- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لأبي حفص عمر بن علي، ابن الملقن (٨٠٤هـ) تحقيق: فريق من الباحثين، الناشر: دار الهجرة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

٥١- برنامج التجيبي، للقاسم ابن يوسف التجيبي السبتي: تحقيق: عبد الحفيظ منصور، الناشر: الدار العربية للكتاب. طبعة ١٩٨١م. ليبيا – تونس.

٥٢- برنامج الرعيني، لعلي بن محمد الرعيني (٦٦٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شبوح، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق، ١٣٨١هـ ١٩٦٢م.

٥٣- برنامج المجاري، لأبي عبد الله محمد المجاري الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الأجفان، الناشر: دار الغرب الإسلامية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.

٥٤- برنامج الوادي آشي: تحقيق: محمد محفوظ، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، الطبعة الثالثة ١٩٨٢م.

٥٥- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، الناشر: دار الطلائع.

٥٦- بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس: للضبي. دار الكاتب العربي سنة ١٩٦٧م.

٥٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لجلال الدين السيوطي. تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م. دار الفكر- القاهرة.

٥٨- بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الخامسة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م .

٥٩- تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض السيد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: علي شيري، الناشر: دار الفكر ١٤١٤هـ ١٩٩٤م

٦٠- تاريخ إربل، لأبي البركات شرف الدين الإربلي (٦٣٧هـ)، تحقيق: سامي بن السيد خماس الصقار.

٦١- تاريخ الإسلام، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ) تحقيق: د/عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت لبنان.

٦٢- تاريخ الأمم والملوك، لأبي جعفر ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعارف القاهرة، الطبعة السادسة.

٦٣- تاريخ التراث العربي- د.فؤاد سزكين. الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٧٧م. -من منشورات جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٣هـ

٦٤- التاريخ الصغير لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار المعرفة بيروت لبنان، الطبعه الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٦٥- التاريخ الكبير، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

٦٦- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة، دار الفكر.

٦٧- تاريخ جرجان، لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي (٤٢٧هـ)، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن الهند١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.

٦٨- تاريخ دمشق، لأبي القاسم بن عساكر (٥٧١هـ).

٦٩- تاريخ علماء الأندلس، لأبي الوليد عبد الله بن محمد بن الفرضي (٤٠٣هـ)، الناشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م.

٧٠- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وعلى محمد البجاوي، الناشر: المكتبة العلمية بيروت لبنان.

٧١- التحبير في المعجم الكبير، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق: منيرة ناجي سالم ، الناشر: ديوان الاوقاف بغداد العراق .

٧٢- تحفة الأشراف بمعرفة الاطراف، لأبي الحجاج يوسف المزي تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٧٣- تحفة الباري= منحة الباري، لأبي يحيى زكريا الأنصاري المصري (٩٢٦هـ)، تحقيق: سليمان بن دريع العازمي، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٧٤- تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي، لعبد الفتاح أبي غده، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

٧٥- تحقيق النصوص ونشرها: لعبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٣٩٧هـ ، ١٩٧٧م.

٧٦- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق:د/أحمد عمر هاشم، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٧٧- تدوين في أخبار قزوين، لبعد الكريم بن محمد الرافعي (٦٢٣هـ)، تحقيق: عزيز الله العطاردي، الناشر: دار الكتب العلمية ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.

٧٨- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين الدهبي (٧٤٨هـ)، الناشر: أم القرى القاهرة مصر.

٧٩- تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، لبدر الدين بن جماعة الكناني (٧٣٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.

٨٠- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك: للقاضي عياض السبتي. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية. المغرب.

٨١- تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة، لأحمد شاكر (١٣٧٧هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غده، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

٨٢- التصحيف وأثره في الحديث والفقه، لأسطيري جمال، الناشر: دار طيبة، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

٨٣- تصحيفات المحدثين، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (٣٨٢هـ)، تحقيق: محمود أحمد ميرة، الناشر: المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٨٤- التعديل والتجريح، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (٤٩٤هـ)، تحقيق: د/ أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٨٥- التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٨٦- تغليق التعليق على صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمان القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي ودار عمار، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٨٧- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد حلب سوريا، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٨٨- تقييد العلم، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: الداني بن منير آل زهوي، الناشر: المكتبة العصرية صيدا بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٨٩- تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (٤٩٨هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

٩٠- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لأبي بكر محمد بن عبد الغني بن نقطة (٦٢٩هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٩١- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٩٢- تكملة الإكمال، لأبي بكر محمد بن عبد الغني بن نقطة (٦٢٩هـ)، تحقيق: الدكتور/ عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م..

٩٣- التكملة لوفيات النقلة، لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (٦٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور/ بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٩٤- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، الناشر: دار المعرفة.

٩٥- التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

٩٦- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري.

٩٧- تنقيح لألفاظ الجامع الصحيح: لبدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور/ يحيى بن محمد علي الحكمي، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

٩٨- التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة، للشيخ عبد الحي الكتاني، وهو مخطوط..

٩٩- تهذيب الأسماء واللغات: لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.

١٠٠- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

١٠١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال،لأبي الحجاج جمال الدين يوسف المزي (٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤.

١٠٢- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (٣٧٠هـ)، تحقيق: د/رياض زكي قاسم، الناشر: دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

١٠٣- توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، للدكتور/ موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار التوحيد، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

١٠٤- التوشيح شرح الجامع الصحيح، لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: رضوان جامع رضوان، الناشر: مكتبة الرشد وشركة الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

١٠٥- توضيح الأفكار بشرح تنقيح الأنظار، لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (١١٨٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

١٠٦- توضيح المشتبه، لشمس الدين محمد بن عبد الله ابن ناصر الدين الدمشقي (٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

١٠٧- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لأبي حفص عمر بن علي، ابن الملقن (٨٠٤هـ)، تحقيق: مركز الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

١٠٨- الثقات، لمحمد بن حبان البستي (٣٥٤هـ)، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

١٠٩- الجامع الصحيح (صحيح البخاري) – للبخاري واعتمدت فيه على عدة طبعات:

١١٠- نسخة الفتح طبع المكتبة السلفية- تحقيق:محب الدين الخطيب.

١١١- والطبعة السلطانية، الناشر: دار طوق النجاة بيروت لبنان.

١١٢- والطبعة السلطانية، الناشر: جمعية المكنز الإسلامي (١٤٢١هـ).

١١٣- وطبعة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة الخامسة ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.

١١٤- وطبعة: دار الجيل بيروت المكتوب في مقدمتها أنها من تحقيق الشيخ أحمد شاكر.

١١٥- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لأبي السعادات المبارك بن محمد مجد الدين بن الأثير الجزري (٦٠٦هـ)، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، الناشر: مكتبة الحلواني.

١١٦- الجامع الصحيح (سنن الترمذي)- أبو عيسى بن سورة الترمذي- الناشر مصطفى البابي الحلبي - مصر - الطبعة الثانية - ١٣٩٣هـ- شرح وتحقيق:أحمد شاكر.

١١٧- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد البر (٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، الناشر:دار بن الجوزي، الطبعة الرابعة ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

١١٨- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: د/محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف الرياض، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١١٩- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي (٤٨٨هـ)، الناشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٨٦٦م.

١٢٠- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧)، الناشر: إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٢٧١هـ، ١٩٥٢م.

١٢١- الجمع بين رجال الصحيحين، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (٥٠٧هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

١٢٢- جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، للدكتور/ قاسم علي سعد، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث دبي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

١٢٣- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لأبي محمد عبد القادر بن محمد بن أبي الوفاء الحنفي (٧٧٥هـ)، تحقيق: د/ عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

١٢٤- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢) تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

١٢٥- حجة القراءات: لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة. تحقيق: سعيد الأفغاني- الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م. مؤسسة الرسالة. بيروت.

١٢٦- الحجة في القراءات السبع: لأبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه- تحقيق د. عبد العال سالم مكرم- الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م. دار الشروق. بيروت.
١٢٧- الحجة للقراء السبعة: لأبي علي الفارسي. حقَّقه: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م. دار المأمون للتراث. بيروت.
١٢٨- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: درا إحياء الكتب العربية - القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ-
١٢٩- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٤٣٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.
١٣٠- الحيوان، لأبي عثمان عمر بن بحر الجاحظ(٢٥٥هـ)، تحقيق:عبد السلام هارون، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية.
١٣١- الدارس في تاريخ المدارس، لعبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي (٩٢٧هـ)، تحقيق: جعفر الحسني، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية.
١٣٢- الدر المنضد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لمجير الدين عبد الرحمن بن محمد العليمي (٩٢٨هـ)، تحقيق: د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة التوبة المملكة العربية السعودية، الطبعة الحادية عشرة.
١٣٣- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، الناشر مجلس دائرة المعارف العثمانية سنة النشر ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م
١٣٤- دلائل النبوة، أحمد بن الحسن البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: د/ عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الكتنب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-
١٣٥- دول الإسلام، لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، ومحمد مصطفى إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م.
١٣٦- ذكر أخبار أصبهان، لأبي نعيم احمد بن عبد الله الأصبهاني (٤٣٠هـ)، الناشر: الدار العلمية، الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٣٧- ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد، لأبي الطيب محمد بن أحمد الفاسي المكي (٨٣٢هـ)، تحيقي: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

١٣٨- ذيل تاريخ بغداد، لأبي عبد الله محمد بن محمود بن الحسن بن النجار (٦٤٣هـ)، تحقيق: د/قيصر فرح، الناشر: دار الفكر.

١٣٩- الذيل على طبقات الحنابلة، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، تحقيق: د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.

١٤٠- الرحلة في طلب الحديث، لأبي بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

١٤١- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني، الناشر: دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ .

١٤٢- الرسالة، لمحمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ، ١٩٤٠م.

١٤٣- رواة الحديث وطبقاتهم، للدكتور/ مصطفى أبو عماره، الناشر: مكتبة الإيمان، ١٤٢٨هـ.

١٤٤- روايات ونسخ الجامع الصحيح، للدكتور محمد بن عبد الكريم بن عبيد.

١٤٥- سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد القزويني ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. تصوير دار الفكر.

١٤٦- سنن أبي داود، لأبي داود السجستاني. تحقيق: عزت عبيد الدعاس،وعادل السيد. الطبعة لاأولى (١٣٨٨هـ). دار الحديث –بيروت.

١٤٧- السنن الأبين، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن رشيد الأندلسي (٧٢١هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

١٤٨- سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم المدني، الناشر: دار المحاسن بالقاهرة.

١٤٩- سنن الدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المغني الرياض، الطبعة الأولى١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

١٥٠- السنن الصغرى: (المجتبى): لأحمد بن شعيب بن علي النسائي. ترقيم عبد الفتاح أبو غدة. تصوير مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

١٥١- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الطبعة الأولى (١٣٤٤هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند.

١٥٢- السنن الكبرى، لأحمد بن شعيب بن علي النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق د/ عبد الغفار البنداري، وسيد كسروي. الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤١١هـ).

١٥٣- سنن سعيد بن منصور، لسعيد بن منصور بن شعبة الخراساني (٢٢٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الكتب العلمية.

١٥٤- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وبشار عواد، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ، ١٤٠٥هـ.

١٥٥- سيرة الإمام البخاري، لعبد السلام المباركفوري (١٣٤٢هـ)، نقله إلى العربية د/ عبد العليم بن عبد العظيم البستوي، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

١٥٦- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف (١٣٦٠هـ)، الناشر: دار الفكر.

١٥٧- الشذا الفياح من علوم بن الصلاح، لبرهان الدين الأبناسي (٨٠٢هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، الناشر: مكتبة الرشد وشركة الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

١٥٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب- لابن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٥٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: مكتبة دار التراث القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

١٦٠- شرح السنة، للحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٦١- شرح الكرماني= الكواكب الدراري، لشمس الدين محمد بن يوسف الكرماني البغدادي (٧٨٦هـ)، الناشر: مؤسسة المطبوعات الإسلامية.

١٦٢- شرح صحيح البخاري، لأبي الحسن على بن خلف بن بطال (٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.

١٦٣- شرح صحيح مسلم، لأبي زكريا محيي النووي (٦٧٦هـ)، الناشر: دار الريان للتراث ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١٦٤- شرف أصحاب الحديث، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، الناشر: مكتبة بن تيمية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م.

١٦٥- شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق :أبو هاجر محمد السعيد بسيوني، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ_١٩٩٠م.

١٦٦- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (٥٤٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

١٦٧- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك النحوي، واعتدت فيه على طبعتين: الأولى: تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان. الثانية: تحقيق: الدكتور/ طه محسن، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

١٦٨- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن محمد الجوهري (٣٩٣هـ)، تحقيق:أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م -.

١٦٩- صحيح ابن خزيمة، لمحمد بن إسحاق النيسابوري (٣١١هـ)، تحقيق:محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م-.

١٧٠- صحيح البخاري بخط الحافظ الصدفي، للدكتور عبد الهادي التازي.

١٧١- صحيح البخاري في الدراسات المغربية من خلال رواته الأولين ورواياته وأصوله، للأستاذ محمد المنوني.

١٧٢- صحيح مسلم، لمسلم بن حجاج النيسابوري (٢٦١هـ)، تحقيق:محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوى والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م -

١٧٣- صفحة مشرفة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين، لعبد الفتاح أبي غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

١٧٤- الصلة، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (٥٧٨هـ)، الناشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م.

١٧٥- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لأبي عمر عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (٦٤٣هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

١٧٦- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (٣٢٢هـ)، تحقيق:عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

١٧٧- الضعفاء والمتروكين: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٧٨- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ) الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان.

١٧٩- طبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء (٥٢٦هـ)، تحقيق: الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.

١٨٠- طبقات الشافعية الكبرى، لأبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي تاج الدين السبكي (٧٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو ، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.

١٨١- طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمران، ابن قاضي شهبة (٨٥١هـ)، تحقيق: د/الحافظ عبد العليم خان، الناشر: دار عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

١٨٢- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد، الناشر: دار بيروت، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٨٣- طبقات المحدثين بأصبهان: لأبي محمد عبد الله بن محمد، أبي الشيخ الأصبهاني (٣٦٩هـ)، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق البلوشي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

١٨٤- طبقات المفسرين: لأحمد بن محمد الأدنروي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

١٨٥- طبقات المفسرين، لشمس الدين محمد بن علي الداوودي (٩٤٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.

١٨٦- العبر في خبر من غبر- لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية.

١٨٧- علل الحديث: لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، واعتمدت فيه على طبعتين: الأولى: نشرة: دار المعرفة بيروت لبنان١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م. الثانية: تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: د/سعد بن عبد الله الحميد، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

١٨٨- علل الحديث: لعلي بن عبد الله المديني (٢٣٤هـ)، تحقيق: د/عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار الوعي حلب، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١٨٩- العلل الصغير: لأبي عيسى الترمذي، مطبوع بذيل السنن، الناشر: المكتبة التجارية بمكة المكرمة.

١٩٠- العلل الكبير، لأبي عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: حمزة ديب مصطفى، الناشر: مكتبة الأقصى عمان الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٩١- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: لأبي الحسن على بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق: د/محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: دار طيبة الطبعة الأولى.

١٩٢- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله عباس، الناشر: المكتب الإسلامي، ودار الخاني، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٩٣- علم الأثبات ومعاجم الشيوخ والمشيخات: للدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر.

١٩٤- علوم الحديث: لأبي عمرو ابن الصلاح (٦٤٣هـ)، واعتمدت فيه على طبعتين: الأولى: تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر. الثانية: تحقيق: عائشة عبد الرحمن، الناشر: دار المعارف.

١٩٥- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد بدر الدين العيني (٨٥٥هـ)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

١٩٦- غاية النهاية في طبقات القراء: لشمس الدين أبي الخير محمد ابن محمد بن الجزري. نشره ج برج شتراسر. الطبعة الأولى ١٣٥١هـ- ١٩٣٢م. مكتبة الخانجى بمصر.

١٩٧- غريب الحديث: لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (٣٨٨هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم إبراهيم العزباوى، الناشر: جامعة أم القرى مكة المكرمة ١٤٠٢هـ. ١٩٨٢م.

١٩٨- الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، لأبي الفضل عياض المغربي (٥٤٤)، تحقيق: د/ محمد بن عبد الكريم، الناشر: الدار العربية للكتاب، لبيا تونس.

١٩٩- غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (٥٧٨هـ) تحقيق: د/عز الدين علي السيد، ومحمد كمال الدين عز الدين، الناشر: عالم الكتب ١٤٠٧هـ.

٢٠٠- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، الناشر: مكتبة دار الفيحاء.

٢٠١- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفرج زين الدين بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، واعتمدت فيه على طبعتين: الأولى: تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م. الثانية: تحقيق: طارق بن عوض الله، الناشر: ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٢٠٢- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لأبي زكريا محمد الأنصاري الأزهري (٩٢٦هـ)، تحقيق: حافظ ثناء الله الزاهدي، الناشر: دار بن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٢٠٣- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي(٨٠٦هـ)، تحقيق: محمود ربيع، الناشر: عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢٠٤- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٢٠٥- فهرس ابن عطية، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (٥٤١هـ)، تحقيق: محمد أبو الأجفان، ومحمد الزاهي، الناشر: دار الغرب الإسلامي ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

٢٠٦- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط(مخطوطات التفسير وعلومه) - - مؤسسة آل البيت المجمع الملكي لبحوث الحاضرة الإسلامية - عمان -الأردن- ١٩٨٨م.

٢٠٧- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (١٣٨٣هـ)، تحقيق: الدكتور/ إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٢٠٨- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية.

٢٠٩- فهرس مخطوطات معهد المخطوطات العربية.

٢١٠- فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر الأموي الإشبيلي (٥٧٥هـ)، تحقيق: فرنسشكه قداره زيدين، وتلميذه: خليان ربارة طرغوه، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٢١١- الفهرست، لابن النديم (٤٣٠هـ)، تحقيق: محمد أحمد أحمد، الناشر: المكتبة التوفيقية.

٢١٢- فوات الوفيات والذيل عليها، لمحمد بن شاكر الكتبي (٧٦٤هـ)، تحقيق: د/إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت.

٢١٣- قواطع الأدلة في أصول الفقه: لأبي المظفر منصور بن محمد السمعاني (٤٨٩هـ)، تحقيق: د/عبد الله بن حافظ بن أحمد الحكمي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٢١٤- قواعد أصول الحديث، للدكتور أحمد عمر هاشم، الناشر معهد الدراسات الإسلامية ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٢١٥- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق:محمد عوامة، الناشر: شركة دار القبلة ، مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٢١٦- الكافي في علوم الحديث، لأبي الحسن علي بن أبي محمد التبريزي (٦٤٦هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهورة بن حسن آل سلمان، الناشر: الدار الأثرية عمان الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

٢١٧- الكامل في التاريخ، لأبي الحسن عز الدين ابن الآثير (٦٣٠هـ)، الناشر: دار صادر، ودار بيروت ١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م.

٢١٨- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: نعيم زرزور، وتغاريد بيضون، الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م

٢١٩- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن علي (٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

٢٢٠- الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات: لأيمن فؤاد سيد.

٢٢١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة (١٠٦٧هـ)، الناشر: دار الفكر.

٢٢٢- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيس. تحقيق: د. محيى الدين رمضان. الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ- ١٩٨١م. مؤسسة الرسالة. بيروت.

٢٢٣- الكفاية في علم الدراية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، الناشر: دار الكتاب الحديثة بالقاهرة، ومكتبة المثنى ببغداد، الطبعة الثانية.

٢٢٤- كنز العمال في السنن والأقوال والأفعال - علا الدين المتقي الهندي - مؤسسة الرسالة بيروت -لبنان-١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٢٢٥- لامع الدراري على صحيح البخاري، لأبي مسعود أحمد رشيد الكنكوهي (١٣٢٣هـ)، الناشر: المكتبة الإمدادية ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

٢٢٦- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، الناشر: دار المعارف.

٢٢٧- لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

٢٢٨- اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين بن الأثير (٦٣٠هـ)، الناشر: دار صادر ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

٢٢٩- المؤتلف والمختلف، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٣٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م -

٢٣٠- المتواري على تراجم أبواب البخاري، لناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندراني (٦٨٣هـ)، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: مكتبة المعلى الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٢٣١- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

٢٣٢- مجلة المخطوطات .

٢٣٣- مجلة معهد المخطوطات العربية، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

٢٣٤- مجمع الزوائد ومنبع الفوئد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، الناشر: دار الكتاب العربي، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

٢٣٥- مجموع شرح المهذب، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٥هـ.

٢٣٦- محاسن الاصطلاح، لأبي حفص عمر بن رسلان، السراج البلقيني، تحقيق: د/عائشة عبد الرحمن، الناشر: دار المعارف.

٢٣٧- محاضرات ألقاها المستشرق الألماني برامشتراسر.

٢٣٨- محتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ)، الجزء الأول. تحقيق على النجدي ناصف. ود. عبد الحليم المجار. و د. عبد الفتاح شلبي. القاهرة ١٣٨٦هـ- ١٩٦٩م. الجزء الثاني تحقيق: على النجدى ناصف، و د. عبد الفتاح شلبي. القاهرة ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م. لجنة إحياء التراث الإسلامي بمصر.

٢٣٩- محدث الفاصل بين الراوي والواعي، للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (٣٦٠هـ)، تحقيق: د/محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٢٤٠- محكم والمحيط الأعظم، لعلى بن إسماعيل ابن سيده (٤٥٨هـ)، تحقيق: د/عبد الفتاح السيد سليم، د/ فيصل الحفيان.

٢٤١- محلى، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (٤٥٦هـ)، تحقيق، أحمد محمد شاكر، الناشر: مكتبة دار التراث.

٢٤٢- مختصر العلو للذهبي- المكتب الإسلامي - بيروت- تحقيق : الألباني.

٢٤٣- المخطوط العربي: لعبد الستار الحلوجي.

٢٤٤- مخطوطات جامعة الملك سعود.

٢٤٥- المدخل إلى الصحيح، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، الناشر: مكتبة الفرقان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

٢٤٦- المدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، للدكتور/ محمد محمود الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.

٢٤٧- المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، تحقيق: أبو إسحاق إبراهيم بن مصطفى الدمياطي، الناشر: دار الهدى بميت غمر.

٢٤٨- مدرسة الحديث في الأندلس، للدكتور/مصطفى محمد حميداتو، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

٢٤٩- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي اليافعي (٧٦٨هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٢٥٠- مسألة الاحتجاج بالشافعي، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي(٤٦٣هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم ملا خاطر، الناشر: المكتبة الأثرية باكستان.

٢٥١- مستخرج أبي عوانة، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

٢٥٢- المستدرك على الصحيحين - لأبي عبد الله الحاكم (٤٠٥هـ)، الناشر: دار المعرفة.

٢٥٣- مسند أبي داود الطيالسي، لسليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (٢٠٤هـ)، تحقيق: د/محمد عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
٢٥٤- مسند أبي يعلى الموصلي، لأحمد بن على بن المسنى التميمي (٣٠٧هـ)، تحقيق:حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
٢٥٥- مسند إسحاق بن راهويه، لإسحاق بن إبراهيم الحنظلي المروزي (٢٣٨هـ)، تحقيق: د/عبد الغفور عبد الحق البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان المدينة المنورة، الطبعة الأولى-١٤١٢هـ.
٢٥٦- مسند الشاميين: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
٢٥٧- مسند الشهاب، لأبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي (٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٢٥٨- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم. لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٤٣٠هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
٢٥٩- المسند، لأحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، واعتمد فيه على طبعتين، الأولى تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م. الثانية: تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار المعارف ١٣٦٥هـ، ١٩٤٦م.
٢٦٠- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (٥٤٤هـ)، واعتمدت فيه على طبعتين: الأولى: نشرة: المكتبة العتيقة بتونس، ودار التراث بالقاهرة. الثانية: تحقيق: البلعمشي أحمد يكن، الناشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
٢٦١- المشتبه في الرجال أسماؤهم وأنسابهم، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: على محمد البجاوي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى ١٩٦٢م.

٢٦٢- مشيخة ابن البخاري، لعلي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي (٦٩٠هـ)، تخريج: أحمد بن محمد بن عبد الله الحنفي (٦٩٦هـ)، تحقيق: د/عوض عتقي سعد الحازمي، الناشر: دار علم الفوائد، الطبعة الأولى ١٩١٤هـ.

٢٦٣- مشيخة شرف الدين اليونيني، لأبي الحسين علي اليونيني (٧٠١هـ)، تخريج: محمد بن أبي الفضل البعلبكي (٧٠٩هـ)، تحقيق: د/عمر عبد السلام تدمري، الناشر: المكتبة العصرية صيدا بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

٢٦٤- المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

٢٦٥- المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م.

٢٦٦- معجم الأدباء، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (٦٢٦هـ)، الناشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٢٦٧- المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق : قسم التحقيق بدار الحرمين، الناشر: دار الحرمين١٤١٥هـ، ١٩٩٥م

٢٦٨- معجم البلدان: لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر ودار بيروت ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٢٦٩- معجم السفر، لأبي طاهر أحمد بن محمد السلفي (٥٧٦هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: المكتبة التجارية مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة.

٢٧٠- المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، للدكتور/محمد عيسى صالحية، القاهرة ١٩٩٢م.

٢٧١- معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع (٣٥١هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن سالم المصراتي، الناشر: مكتبة الغرباء الاثريه، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

٢٧٢- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.

٢٧٣- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

٢٧٤- معجم المعاجم والمشيخات، للدكتور/ يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
٢٧٥- المعجم المفهرس، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد شكور محمود، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
٢٧٦- المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، لأبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي (٣٧١هـ)، تحقيق: د/زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
٢٧٧- المعجم، لأبي بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني بن المقرئ (٣٨١هـ)، تحقيق أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، الناشر: مكتبة الرشد الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩١٤هـ، ١٩٩٨م.
٢٧٨- معرفة الثقات: لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٢٧٩- معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٢٨٠- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق:بشار عواد وشعيب الارناؤوط وصالح مهدي عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م-.
٢٨١- معرفة علوم الحديث: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، تحقيق: د/السيد معظم حسين، الناشر: مكتبة المتنبي القاهرة.
٢٨٢- معرفة مدار الإسناد، لمحمد مجير الخطيب الحسني، الناشر: دار الميمان، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
٢٨٣- المعرفة والتاريخ: لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مطبعة الإرشاد بغداد، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.
٢٨٤- المعين في طبقات المحدثين، لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: د/محمد زينهم محمد عزب، الناشر: دار الصحوة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٢٨٥- المغني في الضعفاء، لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار المعارف سوريه، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

٢٨٦- المغني، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)، تحقيق: د/عبد الله بن عبد المحسن التركي ود/ عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: دار هجر ، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٢٨٧- مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبد السلام هارون. الطبعة الثانية/ مكتبة ومطبعة مصطفي البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٢٨٨- المقتنى في سرد الكنى، لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، ١٤٠٨هـ.

٢٨٩- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح (٨٨٤هـ)، تحقيق: د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٢٩٠- المقنع في علوم الحديث، لأبي حفص عمر بن علي، ابن الملقن (٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: دار فواز الإحساء، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٢٩١- مِلْءُ العيبة بما جُمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة/ لابن رشيد التونسي. تحقيق: د. محمد بن الحبيب ابن الخوجة/ الشركة التونسية للتوزيع ١٩٨٢م.

٢٩٢- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، للدكتور/ رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

٢٩٣- المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، لعبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (٥٢٩هـ)، انتخاب: إبراهيم بن محمد بن الأزهر (٦٤١هـ)، تحقيق: محمد عثمان، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م.

٢٩٤- المنتخب من معجم شيوخ السمعاني لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (٥٦٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م.

٢٩٥- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك - - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م- تحقيق:مصطفى ومحمد عبد القادر عطا

٢٩٦- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، لأبي اليمن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العليمي (٩٢٨هـ)، تحقيق: عبد القادر ومحمود الأرناؤوط، الناشر: دار صادر بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧م..
٢٩٧- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، لتقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي (٨٤٥هـ)، الناشر: دار التحرير عن طبعة بولاق ١٢٧٠هـ.
٢٩٨- موضح أوهام الجمع والتفريق، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: د/عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٢٩٩- الموطأ (رواية يحي بن يحي الليثي)- مالك بن أنس - دار إحياء التراث العربي بيروت -لبنان ١٤٠٦ هـ ،١٩٨٥م تحقيق :محمد فؤاد عبد الباقي
٣٠٠- موطآت للإمام مالك رضي الله عنه، لنذير حمدان، الناشر: دار القلم دمشق، الدار الشامية بيروت.
٣٠١- الموقظة في علم مصطلح الحديث، لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غده، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
٣٠٢- ميزان الاعتدال في نقد الرجال - محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - دار المعرفة - بيروت -لبنان - الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م- تحقيق :علي محمد البجاوي.
٣٠٣- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لأبي المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي (٨٧٤هـ)، الناشر: دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٤٨هـ.
٣٠٤- نزهة النظر شرح نخبة الفكر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: د/عبد السميع الأنيس، وعصام فارس الحراستاني، الناشر: دار عمار، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
٣٠٥- نصب الراية لأحاديث الهداية، لأبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (٧٦٢هـ) الناشر: دار الحديث مصر.
٣٠٦- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن محمد المقري التلمساني (١٠٤١هـ)، تحقيق: د/إسحان عباس، الناشر: دار صادر، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م.

٣٠٧- النكت الظراف على الأطراف، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، الناشر: الدار القيمة الهند، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٣٠٨- النهاية في غريب الحديث والأثر: لأبي السعادات مجد الدين بن الأثير الجزري (٦٠٦هـ). تحقيق: د. محمود الطناحى، وطاهر الزاوى، الناشر: المكتبة الإسلامية.

٣٠٩- النور السافر عن أخبار القرن العاشر، لمحيي الدين عبد القادر العيدروسي (١٠٣٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٣١٠- هدي الساري إلى أسانيد الشيخ إسماعيل الأنصاري، لعبد العزيز بن فيصل الراجحي، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٣١١- هدي الساري مقدمة فتح الباري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، الناشر: مكتبة دار الفيحاء دمشق.

٣١٢- هدية العارفين أسماء وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٣٩)، الناشر: دار الفكر، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٣١٣- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين، الناشر: فرانزشتايز بفيسبادن.

٣١٤- الوجيز في ذكر المجاز والمجيز، لأبي طاهر أحمد بن محمد السلفي (٥٧٦هـ)، تحقيق: محمد خيري البقاعي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٣١٥- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد ابن خلكان (٦٨١هـ)، تحقيق: د/إحسان عباس، الناشر: دار صادر بيروت.

٣١٦- الوفيات، لأبي المعالي محمد بن رافع السلامي (٧٧٤هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

***

المخطوطات:

أولا- مخطوط ((مطالع الأنوار على صحاح الأثار)).

ويوجد للكتاب عدة نسخ خطية وذكرت وصفها في موضعها.

وقد طبع الكتاب في دار الفلاح بعد انتهائي من هذا العمل.

ثانيًا: السفر الثاني من صحيح البخاري بخط نسخة ابن سعادة مصورة نشرها المستشرق الفرنسي الأستاذ ليفي بروفنسال منقولا بالتصوير الشمسي من خطه الأصلي مع تصويره بمقدمة بالعربية باسم ((التنويه والإشادة بمقام رِوايةِ ابن سعادة)) للمحدث المغربي محمد عبدالحي الكتاني، مع مقدمة أخرى بالفرنسية لنفس المستشرق ناشر هذا السفر في باريس عام ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م، في ١٧٧ ورقة عدا المقدمتين.

ثالثًا: مخطوط مجموع فيه عدة أجزاء حديثية، وفيها ورقات هي مقدمة اليُونِينِيّ، ولها صورة في المكتبة الأزهرية، ودار الكتب المصرية.

رابعًا: نسخة أبي زُرْعَة العراقي (٨٢٦)هـ،من صحيح البخاري وهي في (١٢٧٣) لوحة وهي بخط نسخ جميل.

خامسًا: وقد وقفت على بعض المخطوطات في المكتبة الأزهرية وفي دار الكتب المصرية ولم أستفد منها لأنها متأخرة. فأعرضت عن ذكرها، وعندي منها نماذج .

* * *

فهرس الموضوعات

* * *